نوري السعيد

رجل المهمات البريطانية الكبرى

حامد الحمداني

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب 2
المدخل 7
الفصل الأول : من هو نوري السعيد ؟..... 11
من هو نوري السعيد.

الفصل الثاني: السعيد يقمع المعارضة الشعبية لمعاهدة عام 22 15
أولاً : الحكومة تشن حملة شعواء على المعارضة .
ثانياً : كيف تم إقرار معاهدة عام 1922 .
ثالثاً : نص معاهدة عام 1922.

الفصل الثالث: مهمات وزارة نوري السعيد الأولى إقرار معاهدة 1930.. 31
أولاً: جعفر العسكري يفشل في إقرار المعاهدة واستقالة حكومته.
ثانياً : عبد المحسن السعدون يفشل في إقرار المعاهدة وانتحاره .
ثالثاً : نوري السعيد يشكل الوزارة ويتولى مهمة إقرار المعاهدة .
1 ـ نوري السعيد يحل البرلمان .
2 ـ السعيد يزور الانتخابات لضمان إقرار المعاهدة .
3ـ نص معاهدة عام 1930.
4 ـ ماذا قال رجال الدولة البارزين بحق المعاهدة ؟
رابعاً:السعيد يقمع الإضراب العام المظاهرات الاحتجاجية.
خامساً:السعيد يقمع ثورة الشيخ محمود الحفيد .

الفصل الرابع :السعيد يعيد تشكيل وزارته بضغط من المندوب السامي.... 60
أولاً:خلافات داخل الوزارة ،واستقالة حكومة السعيد .
ثانياً:المندوب السامي يضغط على الملك لتكليف السعيد مجددا.
ثالثاً: مهمات الوزارة السعيدية الثانية.
1 ـ معالجة تمرد قوات الليفي الآشورية .
2 ـ قمع الثورة البارزانية .
3 ـ إدخال العراق عصبة الأمم .
ثالثاً : الملك فيصل يطلب من السعيد تقديم استقالة حكومته...
الفصل الخامس:**وفاة الملك فيصل في ظروف غامضة،وتولي غازي الملك...** **69**
أولا : وفاة الملك فيصل في ظروف غامضة .
1 ـ الشكوك تدور حول بريطانيا والسعيد .
2 ـ السعيد يحاول أبعاد الأمير غازي عن الملك .

ثانياً : اضطراب الأوضاع على عهد الملك غازي .
1 ـ ثورات العشائر في الفرات الأوسط ،ودور السياسيين .
2 ـ تصاعد الثورة ،وتكاليف يسين الهاشمي بتأليف الوزارة .
3 ـ الجيش العراقي يقمع العشائر بدعم بريطاني .
4 ـ الحكومة تصدر قانون الأحكام العرفية .
5 ـ نص قانون الأحكام العرفية .

الفصل السادس :انقلاب بكر صدقي عام 1936 86
مقتل جعفر العسكري،وهروب نوري السعيد .
مقتل بكر صدقي والمدفعي رئيساً للوزراء.
نوري السعيد يتآمر لإسقاط حكومة المدفعي .
السعيد يشكل الحكومة ،وينتقم من الانقلابيين .
ا
الفصل السابع: مقتل الملك غازي 101
أولاً: بريطانيا وعبد الإله والسعيد يتآمرون على الملك غازي
ثانياً : مقتل الملك غازي
ثالثاً : فيصل الثاني ملكا ،وعبد الإله وصياً على العرش.
ـ استقالة حكومة السعيد وعبد الإله يكلفه من جديد .
ـ مهمات حكومة نوري السعيد الجديدة .
ـ حل البرلمان وإجراء انتخابات مزورة جديدة
ـ التآمر على سوريا ومحاولة ضمها للعراق .
ا
الفصل الثامن : الحرب العالمية الثانية ،وحركة الكيلاني 113
الحرب العالمية الثانية وحركة الكيلاني ومواقف نوري السعيد.
أولاً : نوري السعيد والموقف من الحرب العالمية الثانية .
ثانياً: نوري السعيد يعيد تشكيل وزارته الخامسة .
رابعاً:تطورات العلاقة العراقية الألمانية والعراقية البريطانية.
خامساً:أزمة خطيرة بين الوصي والكيلاني واستقالة الوزارة.
سادساً: حركة الكيلاني والعقداء الأربعة وموقف نوري السعيد.
سابعاً:القوات البريطانية تسقط حكومة الكيلاني وتعيد الوصي.

الفصل التاسع : نوري السعيد يشكل الوزارة وينتقم من الانقلابيين..... 141
أولاً :السعيد يؤلف وزارته السادسة وينتقم من الانقلابيين .
منهاج وزارة نوري السعيد .
ثانياً :نوري السعيد يزج العراق في الحرب الاستعمارية .
ثالثاً :السعيد يعدل الدستور،ويعين عبد الإله ولياً للعهد .
رابعاً: نوري السعيد يزور الانتخابات،ويؤلف وزارته الثامنة.
خامساً : خلافات بين السعيد وعبد الإله،واستقالة حكومة السعيد .

الفصل العاشرة:نوري السعيد يعود للحكم ويؤلف وزارته التاسعة.. 155
أولاً ـ الظروف التي مهدت لعودة السعيد إلى الحكم .
ثانياً ـ نوري السعيد يؤلف وزارته التاسعة .
ثالثاً ـ السعيد يمهد الأجواء لمعاهدة جديدة مع بريطانيا .
رابعاً ـ استقالة نوري السعيد وتكليف صالح جبر.
خامساً ـ محاولة فرض معاهدة بورتسموث ودور السعيد.
سادساً ـ اندلاع وثبة كانون الثاني المجيدة وسقوط الوزارة.

الفصل الحادي عشر: نوري السعيد يعود للواجهة من جديد: 175
مهمات وزارة نوري السعيد .
1 ـ تصفية القضية الفلسطينية .
2 ـ تصفية آثار الوثبة والتنكيل بالعناصر الوطنية .
3 ـ السعيد وعبد الإله والإمبرياليون يتآمرون على سوريا.
4 ـ نوري السعيد يؤلف حزب الاتحاد الدستوري.

الفصل الثاني عشر: السعيد ومفاوضات النفط والأحلاف العسكرية. 187
1ـ المهمات الجديدة لحكومة نوري السعيد .
1 ـ ربط العراق بالأحلاف والمخططات الإمبريالية.
2 ـ مفاوضات النفط مع الشركات البريطانية والأمريكية.
3 ـ الاستمرار في حملة مكافحة الشيوعية والحركة الوطنية.

4 ـ نوري السعيد والقضية الكردية .
5 ـ الثورة البارزانية بقيادة الشيخ أحمد.
6 ـ الثورة الكردية بقيادة مصطفى السيد البارزاني.
7 ـ تجدد الثورة الكردية .
ا
الفصل الثالث عشر : تدهور أوضاع البلاد السياسة والاقتصادية..... 205
أولاً : مذكرات الأحزاب الوطنية المرفوعة للوصي .
ثانياً : الأحزاب الوطنية تقاطع الانتخابات .
ثالثاً : تدهور الأوضاع واندلاع وثبة تشرين عام 1952.
رابعاً : فيصل الثاني يبلغ سن الرشد ويتوج ملكاً على العراق.
خامساً : الحزب الوطني الديمقراطي يرفع بمذكرة للملك .
سادساً :الحكومة تقترف جريمة كبرى بحق السجناء السياسيين.
سابعاً :الحكومة تقمع إضراب عمال نفط البصرة بالحديد والنار.

الفصل الرابع عشر:أحزاب المعارضة تتجه لإقامة الجبهة الوطنية 230
أولاً : أحزاب المعارضة تشكل جبهة لخوض الانتخابات.
ثانياً : السعيد يعود للحكم ليصفي الحركة الوطنية .
ثالثاً : السعيد يبدأ هجومه ويصفي كل مظاهر الديمقراطية .
رابعاً : السعيد يحل البرلمان ويصدر مجموعة من المراسيم .
خامساً : رد فعل الأحزاب الوطنية على مراسيم السعيد الجائرة.
سادساً :السعيد يقطع علاقات العراق بالاتحاد السوفيتي .
سابعاً : السعيد يفرض على العراق حلف بغداد.

الفصل الخامس عشر: نوري السعيد يعيد تأليف وزارته الثالثة عشر.. 248
ثانياً: مهمات وزارة السعيد الجديدة .
0 1 ـ التصدي لإضراب الموصل،وإصدار مرسوم الطوارئ .
2 ـ دعم العدوان على مصر ،والتصدي لانتفاضة عام 1956.
3 ـ مواصلة التآمر على سوريا.

4 ـ دعم نظام شمعون في لبنان في تصديه لثورة الشعب اللبناني.
ثالثا : الأحزاب الوطنية تقرر تشكيل جبهة الاتحاد الوطني .
نص البيان التأسيسي لجبهة الإتحاد الوطني .
رابعاً: رد فعل السلطة الحاكمة على بيان جبهة الاتحاد الوطني.

الفصل السادس عشر: الوحدة السورية مع مصر..... 279
أولاً:اشتداد التآمر على سوريا يدفعها لإقامة الوحدة مع مصر.
ثانياً:العراق يرد بإقامة الاتحاد الهاشمي بوحي من بريطانيا.
نص اتفاق الاتحاد العربي بين العراق والأردن.
ثالثاً: تصاعد التوتر في المنطقة وعودة نوري السعيد للحكم.
رابعاً:نوري السعيد يتولى رئاسة حكومة الإتحاد الهاشمي .
خامساً:سقوط الحكم الملكي ومقتل نوري السعيد وعبد الإله.
التوثيق..... 297
المراجع 309

هەوالنامەی کتێب

****

المدخل

لم يشهد تاريخ الحكم الملكي في العراق شخصية سياسية لعبت دوراً خطيراً في تاريخ العراق خلال تلك الحقبة الممتدة من عام 1921 ولغاية قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 كشخصية [نوري السعيد]،فقد كان السعيد يتمتع بثقة كبرى ومنزلة خاصة لدى بريطانيا ،وقد كانت بريطانيا تعتبره رجل المهمات الخاصة والكبرى للمصالح البريطانية في العراق وسائر منطقة الشرق الأوسط ،وكما هو معروف لدى المؤرخين والمتتبعين للسياسة البريطانية أن كل وزارة كانت تشكل في العهد الملكي تمر عبر السفارة البريطانية في بغداد ،وينبغي أن تنال شخصياتها رضا وقبول السفير البريطاني.

كانت بريطانيا ،تلك الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس آنذاك قد احتلت العراق عام 1915 أبان الحرب العالمية الأولى وأخضعته لانتدابها ،واضطرت على أثر اندلاع ثورة العشرين إلى إقامة ما سمته بالحكم الوطني ،لكنها في واقع الأمر كانت تهيمن على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية والعسكرية وسائر الشؤون الأخرى ،وكانت كلما كان لديها مهمة خطيرة تشير على الملك فيصل الأول ،ومن بعده الملك غازي ،ثم الوصي على عرش العراق عبد الإله بعد مقتل الملك غازي وانتهاءً بالملك فيصل الثاني إلى وجوب تكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة العراقية الذي تعتمد عليه كل الاعتماد بأداء المهمة المطلوب تنفيذها ،ولذلك فقد كانت لنوري السعيد حصة الأسد في تلك المرحلة حيث شكل أربعة عشر وزارة،وهو رقم قياسي لم تحققه أي شخصية سياسية عراقية خلال تلك الحقبة من تاريخ العراق التي دامت 37عاماً .

ففي 23 آذار شكل نوري السعيد وزارته الأولى التي استمرت في الحكم حتى 19 تشرين الأول 1930.

وفي 19 تشرين الأول عام 1931شكل وزارته الثانية ،واستمرت في الحكم حتى 27 تشرين الأول 1932 .

وفي 25 كانون الأول 1938 شكل وزارته الثالثة ،واستمرت في الحكم حتى 6 نيسان 1939 .

وفي 6 نيسان 1939 شكل وزارته الرابعة على أثر مقتل الملك غازي وتولي عبد الإله وصاية العرش بسبب صغر سن الملك فيصل الثاني آنذاك ،واستمرت في الحكم حتى18 شباط 1940.

وفي 22 شباط 1940 شكل السعيد وزارته الخامسة،واستمرت في الحكم حتى 31 آذار 1940 .

وفي 9 تشرين الأول 1941 شكل وزارته السادسة،واستمرت في الحكم حتى3 تشرين الأول 1942 .

وفي 8 تشرين الأول 1942 شكل وزارته السابعة ،واستمرت في الحكم حتى 19 كانون الأول 1943 .
وفي 25 كانون الأول 1943 شكل وزارته الثامنة ،واستمرت في الحكم حتى 19 نيسان 1944 .
وفي 21 تشرين الثاني 1946 شكل وزارته التاسعة ،واستمرت في الحكم حتى 19 نيسان 1944 .
وفي 6 كانون الثاني 1949 شكل وزارته العاشرة،واستمرت في الحكم حتى 9 كانون الأول 1949 .
وفي 15 أيلول 1950 شكل وزارته الحادية عشرة ،واستمرت في الحكم حتى 10 تموز 1952 .
وفي 3 آب 1954 شكل وزارته الثانية عشرة ،واستمرت في الحكم حتى 17 كانون الأول 1957 .
وفي 17 كانون الأول 1957 شكل السعيد وزارته الثالثة عشرة واستمرت في الحكم حتى 8 حزيران 1957.
وفي 3 آذار 1958 شكل وزارته الرابعة عشرة ،واستمرت في الحكم حتى 14 مايس 1958 .
وفي 19 أيار 1958 شكل السعيد وزارة حكومة الاتحاد الهاشمي المقام بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية واستمرت في الحكم حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 التي أطاحت بالنظام الملكي في العراق وبالاتحاد الهاشمي الذي أقيم على عجل رداً على قيام الوحدة السورية المصرية وتكوين[الجمهورية العربية المتحدة].
وبالإضافة إلى تأليفه أربعة عشر وزارة في تلك الحقبة فإنه كان قد شارك كوزير للدفاع أو الخارجية في عشرة وزارات أخرى، فقد شغل وزارة الدفاع في حكومة صهره[جعفر العسكري] بتاريخ 22 تشرين الثاني 1923 .
وفي 1 تشرين الثاني 1924 شغل منصب وزير الدفاع في وزارة صهره جعفر العسكري الثانية .
وفي 21 نيسان 1926 حاول الملك فيصل الأول إسناد منصب رئيس الوزراء إلى نوري السعيد لأول مرة،إلا أن السيد [عبد المحسن السعدون]الذي يسيطرأعضاء حزبه على البرلمان أبلغ الملك فيصل أن أعضاء حزبه لا يستطيعون منح ثقتهم لنوري السعيد مما اضطر الملك إلى تكليف السيد [توفيق السويدي] بتأليف الوزارة بدلاً من نوري السعيد . (3)
وفي 18 تشرين الثاني 1929 شغل نوري السعيد منصب وزير الدفاع في وزارة السيد [ناجي السويدي] التي أعقبت وزارة السيد عبد المحسن السعدون الذي انتحر في 13 تشرين الثاني من نفس العام .

وفي 20 آذار 1933 شغل نوري السعيد وزارة الخارجية في وزارة السيد [رشيد عالي الكيلاني] .
وفي 9 أيلول 1933 شغل نوري السعيد وزارة الخارجية في وزارة [رشيد عالي الكيلاني]الثانية في أعقاب وفاة الملك فيصل الأول وتسلم الملك غازي زمام الحكم.
وفي 9 تشرين الثاني شغل السعيد وزارة الخارجية ووكالة وزارة الدفاع في وزارة السيد [جميل المدفعي] الأولى.
وفي 25 آب 1934 شغل السعيد وزارة الخارجية في وزارة السيد [جميل المدفعي] الثانية .
وفي 29 كانون الثاني 1953 شغل السعيد وزارة الدفاع في وزارة السيد [جميل المدفعي]الثالثة .
لقد لعب نوري السعيد خلال سنوات حكمه دوراً خطيراً في حياة البلاد وكان سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب العراقي حيث استهان بالدستور العراقي وسلب منه كل الحقوق والحريات التي تمس حياة المواطنين والتي نص عليها ذلك الدستور،ومنها حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية الصحافة والنشر،وسائر المنظمات الديمقراطية والجمعيات وحتى النوادي العامة ،وتلاعب في انتخابات مجلس النواب وتزوير إرادة الناخبين باستمرار لضمان الإتيان ببرلمان ينفذ إرادته ومخططاته،وعمد مرات عديدة إلى حل المجلس النيابي واستغلال الوضع بإصدار المراسيم المنافية لنصوص الدستور ،والمقيدة لحقوق وحريات المواطنين ،وأعلن الأحكام العرفية لمرات عديدة ولفترات طويلة،ومارس حكماً قمعياً في حالات عديدة انتفض فيها الشعب العراقي احتجاجاً على سياسات الحكومات المتعاقبة كما حدث بعد مقتل[بكر صدقي] الذي قاد انقلاباً عسكرياً عام 1936،وتنكيله برجالات الانقلاب كان من بينهم رئيس الوزراء حكمت سليمان والعديد من الوزراء وكبار شخصيات الدولة،ومارس تلك السياسة الانتقامية بعد أحداث 2 مايس 1941 عندما قام رشيد عالي الكيلاني بحركته الانقلابية بمساعدة العقداء الأربعة[قادة الجيش] والذين كان قد استخدمهم نوري السعيد نفسه عندما دبر انقلاباً على وزارة[يسين الهاشمي] ،وقد نكل السعيد بالعقداء الأربعة ،حيث تم إعدامهم وعلق جثثهم في ساحات بغداد بعد أن احتل البريطانيون العراق من جديد واسقطوا حكومة الكيلاني ،كما نكل بالعديد من الشخصيات السياسية التي اتهمها بالمشاركة في حركة الكيلاني الانقلابية وأودعهم السجون ،ونفى البعض منهم .
كما مارس سياسته الإرهابية تجاه الشعب العراقي أبان وثبة كانون المجيدة عام 1948 ،ووثبة تشرين المجيدة عام 1952،وانتفاضة الشعب عام 1956 أبان العدوان الثلاثي على مصر الشقيقة واحتجاجاً على مواقفه من ذلك العدوان،وشماتته بالرئيس المصري [جمال عبد الناصر] .
ورغم كل المذكرات التي كان يرفعها إلى الوصي عبد الإله كل من السيد كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي،والسيد محمد مهدي كبة رئيس حزب

الاستقلال حول السياسة المعادية لمصالح الشعب والوطن التي يتبعها نوري السعيد والتي تهدد مصير الكيان العراقي لما تسببه من تراكم للسخط الشعبي،إلا أن عبد الإله صم آذانه عن سماع تلك النصائح ،وأوغل في معاداة القوى السياسية الوطنية حتى وصل الأمر إلى إعدام قادة الحزب الشيوعي يوسف سلمان [فهد] وزكي بسيم [حازم] ومحمد حسين الشبيبي [باسم]عام 1949 ،وملأ السجون بخيرة الوطنيين الساعين إلى حرية واستقلال العراق الحقيقي،وأغلق كافة الصحف والمجلات ،وألغى جميع الأحزاب والجمعيات والنوادي وانتهى به المطاف إلى الحكم على السيد كامل الجادرجي بالسجن والنفاذ ،إمعاناً اضطهاد الشعب وقواه السياسية الوطنية ،وكان هذا السلوك المعادي للديمقراطية،وحقوق الإنسان الذي مارسه الثنائي نوري السعيد وعبد الإله عاملاً حاسماً في انفجار الغضب الشعبي ،والعناصر الوطنية في قواتنا المسلحة في ثورة الرابع عشر من تموز 1958 بقيادة الزعيم الوطني عبد الكريم قاسم ،وكانت ثورة خاطفة أنهت النظام الملكي خلال ساعات،وأعلنت قيام النظام الجمهوري.

وقبل الولوج في صلب الدور الذي لعبه نوري السعيد وإجراءاته المنافية للدستور،واضطهاده لحقوق وحريات الشعب العراقي،لا بد وأن نقدم نبذة عن حياته بادئ ذي بدء،وعلاقته بالملك فيصل الأول وبالبريطانيين،وصعود نجمه بين سائر الشخصيات السياسية التي لعبت دوراً بارزاً في تلك المرحلة .

المؤلف

14تموز 2003

عدنان الظاهر كتب

****

الفصل الأول

من هو نوري السعيد ؟

هەواڵنامەی کتێب

****

من هو نوري السعيد ؟

ولد نوري السعيد عام 1888ميلادية في بغداد ،من عائلة من الطبقة الوسطى (1) ،حيث كان والده يعمل مدققاً في إحدى الدوائر في العهد العثماني ،وهو من الطائفة السنية،وقد درس السعيد في الأكادمية العسكرية في اسطنبول ،وتخرج برتبة ملازم في الجيش العثماني ،كما درس في كلية الأركان وتخرج منها ،وانظم إلى مجموعة الضباط [الشريفيين] الذين التحقوا بالثورة العربية ضد الحكم العثماني بزعامة الملك [حسين بن علي] ملك الحجاز عام 1916 ،كما انضم العديد من الضباط الآخرين إلى الملك فيصل الأول عندما تولى عرش سوريا لفترة وجيزة ،حيث قدر عددهم آنذاك بحوالي 300 ضابطاً ومدني واحد هو السيد [رستم حيدر] وهو مدير مدرسة سابق من بعلبك في لبنان .

لكن القوات الفرنسية أسقطت نظام حكم الملك فيصل وطردته من سوريا،وقرر البريطانيون فيما بعد تنصيبه ملكاً على العراق،وقد رافقه الضباط الشريفيون عند انتقاله إلى العراق،وكان من بينهم [نوري السعيد] و[جعفر العسكري] و[علي جودت الأيوبي] و[جميل المدفعي] و[ياسين الهاشمي] وأخيه [طه الهاشمي] و [تحسين العسكري] و[شاكر الوادي] و[علي جودت الأيوبي]، وقد شغل هؤلاء جميعاً مناصب عليا في الدولة العراقية من بينها رئاسة الوزارات ،واتخذ الملك فيصل ابن الحسين السيد [رستم حيدر] سكرتيراً خاصاً له وأمين أسراره ،ورافقه حتى وفاته وتقلد العديد من المناصب على عهده كان أهمها رئاسة الديوان الملكي ووزارة المالية .

ورغم أن هذه المجموعة من الضباط الشريفيين كانوا من الطبقة الوسطى الدنيا ،باستثناء عدد قليل منهم ،لكنهم بمرور الزمن قد تملكوا الأراضي الزراعية من الدولة وبذلك أصبحوا من طبقة الملاكين وكونوا لهم روابط قوية مع عائلات الطبقة العليا في المجتمع العراقي . (2)

لقد كان واضحاً لكل المؤرخين والمتتبعين أن الأمير فيصل لم يكن له حضاً في حكم العراق لولا الدعم البريطاني ،ومجموعة الضباط الشريفيين ، فقد كان هناك العديد من الشخصيات العراقية التي كانت ترى نفسها أحق من الملك فيصل في حكم العراق ،وكان من أبرزهم السيد [عبد الرحمن النقيب] والسيد [طالب النقيب] الذي أعلن صراحة أنه أحق من فيصل [الغريب] في حكم العراق ،وقد اتخذ المندوب السامي قراراً بنفي السيد طالب النقيب إلى سيلان في 16 نيسان 1921 ،بعد أن وجد أنه يمثل خطورة كبيرة على المشروع البريطاني بتنصيب الأمير فيصل ابن الحسين بن علي ملكاً على العراق .(3)

كان الملك فيصل أكثر اعتماداً على نوري السعيد من أي من الضباط الشريفيين الأوائل ،حيث كلفه في بادئ الأمر مهمة بناء جهازي الشرطة والأمن ،وبوأه

منصب مدير الشرطة العام ،وقد عمل السعيد جهده لتعيين أصدقائه ومناصريه من الضباط الشريفيين الأوائل في المناصب الحساسة بهذا الجهاز .(4)
كما عين الملك فيصل نوري السعيد نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ،عندما باشر في تكوين الجيش العراقي ،حيث يكون الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة بموجب الفقرة الثامنة من المادة 26 من الدستور الدستور.
كما أشغل السعيد كما أسلفنا وزارة الدفاع في أغلب الوزارات، وكان بحكم منصبه كنائب للقائد العام مشرفاً على عمل وزارة الدفاع في كافة الوزارات التي لم يكن يشغل فيها الوزارة المذكورة وقد حرص السعيد على جمع أكبر عدد من الضباط الشريفيين القدامى في الجيش الوليد ،وبوأهم أعلى المناصب فيه بحيث وصل عددهم إلى 12 من أصل 19 من الضباط ذوي الرتب العالية .(5)
لقد مكنت هذه المناصب نوري السعيد من زيادة وتعاظم نفوذه السياسي في البلاد لدرجة أوصلت العديد من الشخصيات السياسية إلى القناعة من أن نوري السعيد قد أصبح من العسير اقتلاعه ،فقد كان يتميز بعلاقاته الواسعة ،واختلاطه برجال المجتمع،وإخلاصه لأصدقائه،وكان يتميز بالحيوية والنشاط ،فقد وصفه السيد [توفيق السويدي] بأنه شخص واسع الحيلة،يقضاً بشكل غير معتاد استطاع بدهائه أن يصبح في منتصف العشرينات اليد الطولى للملك فيصل عملياً . (6)
كما شبهه السيد [طالب مشتاق] ببكرة الثلج التي تكبر وتكبر باستمرار،أي يكبر نفوذه باستمرار،وكان السياسيون يخشون أحابيله ومؤامراته،حيث كان لا يتوانى عن القيام بأي عمل إذا كان ذلك العمل يحقق طموحه السياسي ويوصله إلى أرفع مراكز السلطة لدرجة جعلت منافسيه من السياسيين يخشونه ويشعرون منه بالرعب ،فقد كان باستطاعته أن يدبر بكل سهولة اغتيال معارضيه،فقد دبر عملية اغتيال السيد[توفيق الخالدي] وزير الداخلية في 25 شباط 1924 ،وكان للخالدي ميولاً معادية لدور الضباط الشريفيين ،وسعى لتقليص دورهم في إدارة أمور البلاد،وقد تم اغتياله على يد شخصين من أزلام نوري السعيد هما كل من [شاكر القرةغلي] و[عبد الله سرية] ،بتحريض منه شخصياً،وقيل أن الملك فيصل وجعفر العسكري كانت لهم يد في عملية الاغتيال بدعوى أن توفيق الخالدي كان من أنصار النظام الجمهوري. (7)
لكن الحقيقة أن اشتراك الملك فيصل مشكوك بها ،وقد تم حشر اسم الملك من أجل طمس أسم المدبر الحقيقي للاغتيال نوري السعيد.
كما أن الشكوك كانت تدور حول وفاة الملك فيصل في سويسرا في 7 ايلول 1933 ،واختفاء مذكراته فور وفاته ،فقد ثارت الشكوك حول وفاته ،وكان هناك شك أن السبب الحقيقي للوفاة هو التسمم ،وأن لنوري السعيد يد فيها ،وقيل أن الإنكليز هم الذين كانوا وراء العملية ، فقد كانوا قد أرسلوا إليه الإنذار تلو الإنذار في الفترة الأخيرة بسبب أحداث ثورة الآشوريين وأسلوب قمعها على يد بكر صدقي . (8)

وكانت السفارة البريطانية في سويسرا قد رفعت تقريراً يشير إلى بعض الشكوك في سبب موت الملك ،وجاء في التقرير:
[إن الموت يمكن أن يكون نتيجة التسمم بعد اختلافه مع السيدة التي كانت لها علاقة حب لها!!،أو التحريض من قبل الوكلاء السياسيين] .(9)
وكان نوري السعيد ورستم حيدر ملازمين للملك حين وفاته،ومما يعزز هذا الشك هو فتور العلاقة الذي حصل بين الملك فيصل ونوري السعيد في السنة الأخيرة من حكمه على الرغم من العلاقة الحميمة التي ربطتهما ببعضهما في الفترة الماضية لدرجة أن لقاءاتهما كانت قد تباعدت ،وأخذت تقل تدريجياً عن المعتاد حتى وصل الأمر بنوري السعيد إلى أن يسر في أذن مسؤول كبير في وزارة الخارجية البريطانية عام 1933بقوله :
[لن اعد أتحمل مرة أخرى مسؤولية رئاسة الوزارة طالما بقي الملك فيصل على عرش العراق] . (10)
أما ملابسات قضية مقتل الملك غازي فإن كل الدلائل كانت تشير إلى عملية اغتيال مدبرة من قبل البريطانيين وأن من خطط لتنفيذها كل من نوري السعيد وعبد الإله ،كما سيرد ذلك في حينه فيما بعد . استمر نجم نوري السعيد بالصعود حتى تبوأ منصب رئيس الوزراء لأول مرة بتاريخ 23 آذار 1930،بإيعاز من السفارة البريطانية لكي ينفذ لهم أخطر مهمة ناءَ بحملها الآخرين من رجال السياسة،إلا وهي توقيع معاهدة عام 1930 التي ربطت العراق بعجلة الإمبريالية البريطانية لزمن طويل ،وسأتناول هذه المعاهدة والإجراءات التي اتخذها نوري السعيد في وزارته الأولى وردود الفعل التي أحدثتها لدى الرأي العام العراقي بوجه عام ورجالات الدولة البارزين بوجه خاص تلك المعاهدة في الفصل التالي .

****

الفصل الثاني

نوري السعيد يقمع المعارضة الشعبية لمعاهدة عام 1922

أولاً : الحكومة تشن حملة شعواء على المعارضة .

ثانياً : كيف تم إقرار معاهدة عام 1922 .

ثالثاً : نص معاهدة عام 1922

هەولێر نامەی کتێب

****

كيف تم إقرار المعاهدة العراقية البريطانية ؟

أولاً:الحكومة تشن حملة شعواء على المعارضة

كان على الحكومة السعدونية تنفيذ المهام الموكلة لها،بانتخاب المجلس التأسيسي،وإقرار المعاهدة ،وإقرار القانون الأساسي، وقانون الانتخاب ،ومن أجل تنفيذ هذه المهام فقد كان على الحكومة أن تهيئ الأجواء التي تمكنها من تنفيذ هذه المهام ،بعد تلك الموجة العارمة التي اجتاحت العراق،احتجاجاً على بنود المعاهدة التي وقعتها حكومة النقيب مع المندوب السامي البريطاني [بيرسي كوكس]،وذلك عن طريق توجيه ضربة قاصمة للقادة الوطنيين المعارضين للمعاهدة ،ولرجال الدين في النجف وكربلاء،الذين وقفوا بصلابة ضدها .

فقد قبضت السلطات الحكومية على الشيخ [مهدي الخالصي] وولديه في 27 حزيران 1923،ونفتهم خارج العراق،كما نفت قريبيه الشيخين[علي تقي] و[سلمان الصفواني]،وعطلت الحكومة عدد من الصحف المعارضة للمعاهدة ،وقامت بحملة إرهاب للمواطنين لحملهم على المشاركة في الانتخابات المزمع أجراءها، والتي كان المندوب السامي يلح على إجرائها بأسرع وقت،لغرض إقرار المعاهدة (1).

أثار عملية إبعاد الشيخ الخالصي وولديه ،وقريبيه ،موجة احتجاجات عارمة من قبل رجال الدين في النجف ،وكربلاء،الذين هاجموا إجراءات الحكومة ،وطالبوا بعودتهم إلى العراق .

غير أن الحكومة بدلاً من أن تستجيب لمطالبهم واحتجاجاتهم، أقدمت على إبعاد ما يزيد على 30 رجل دين أخر منهم إلى إيران ،ووضعت تحت مراقبة الشرطة أكثر من 50 آخرين ،وأشاعت جواً من الإرهاب في جميع أنحاء البلاد مما سبب في هيجان الشارع العراقي حيث خرجت الجماهير الشعبية تعلن رفضها للمعاهدة وتستنكر إجراءات الحكومة .

وبسبب تلك المعارضة الشعبية الواسعة ،وبسبب الضغوط التي مارسها المندوب السامي على حكومة السيد [عبد المحسن السعدون] لإقرار المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922 ،وعلى الرغم من الإجراءات القمعية التي اتخذتها ضد المعارضة الشعبية الواسعة وقادتها الوطنيين ،فإن السعدون فشل في تحقيق رغبة المندوب السامي بإقرارها بسبب بنودها المجحفة بحق العراق واستقلاله ،حيث

أعطت تلك البنود بريطانيا الهيمنة المطلقة على مقدرات العراق ،وقد حاول المندوب السامي [برسي كوكس] فرضها مستخدماً كافة وسائل الضغط على الملك والحكومة معاً ،مما اضطر السعدون إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك فيصل في 15 تشرين الأول 1923،حيث تم قبول الاستقالة على الفور، وعهد الملك تأليف الوزارة الجديدة إلى السيد جعفر العسكري الذي اختار بدوره صهره نوري السعيد وزيراً للدفاع ،لكي تأخذ هذه الحكومة على عاتقها إقرار المعاهدة ،وتم تشكيل الوزارة في 22 تشرين الثاني 1923 .

ثانياً : كيف تم إقرار المعاهدة ؟

في 2 نيسان 1924 قدم رئيس الوزراء[جعفر العسكري] المعاهدة العراقية البريطانية،مع البروتوكول المرفق بها ،والاتفاقيات المتفرعة عنها ،إلى المجلس التأسيسي طالباً منه إقرارها .

وحاول رئيس الوزراء تبرير ضرورة إقرار المعاهدة بصورة مستعجلة ،بحجة تمكين بريطانيا من إدخال العراق إلى عصبة الأمم ،وتأمين الاستقلال الوطني ،وحسم مسألة الحدود العراقية التركية ،وقضية ولاية الموصل ،التي سعت تركيا بكل جهودها لضمها إليها ،واستخدمت بريطانيا هذه المشكلة وسيلة ضغط على الحكومة العراقية لقبول المعاهدة المفروضة على العراق، وهذا ما أعلن عنه بصراحة أمام أعضاء المجلس [عبد المحسن السعدون]،رئيس المجلس رداً على اعتراضات النواب الوطنيين حيث قال:

{ أيها السادة، إن الإنكليز مصرون على ربط قضية الموصل بتوقيع المعاهدة،فإما المعاهدة،وإما خسارة ولاية الموصل }. (2)

حاول رئيس الوزراء،جعفر العسكري،تمرير المعاهدة بأسرع ما يمكن،بسبب إلحاح المندوب السامي البريطاني،لكن المعارضة طلبت توزيع لائحة المعاهدة على أعضاء المجلس لدراستها ومناقشتها،ولكي تعلن للشعب تفاصيلها،جاء ذلك الاقتراح على لسان السيد[ناجي السويدي] حيث جرى التصويت عليه،وقبل الاقتراح تم توزيع نسخ من المعاهدة،وطلب السيد ناجي السويدي تشكيل لجنة لتدقيق المعاهدة على أن تضم عضواً عن كل لواء، وبالفعل تم تشكيل اللجنة التي تألفت من النواب التالية أسماؤهم :

1 ـ ياسين الهاشمي
2 ـ عمر تعلوان
3 ـ زامل المناع
4 ـ حبيب الخيزران
5 ـ أصف أغا
6 ـ داؤد الجلبي
7 ـ فالح الصيهود
8 ـ محمد زكي
9 ـ عداي الجريان
10 ـ فهد الهذال
11ـ شريف اغا
12 ـ حبيب الطالباني
13 ـ المرزا فرج
14 ـ عبد الواحد سكر
15 ـ صالح شكارة .

باشرت اللجنة اجتماعاتها لمناقشة بنود المعاهدة،حيث عقدت 29 جلسة نهارية،و20 جلسة مسائية ،درست خلالها بنود المعاهدة، والمراسلات والوثائق المتعلقة بها،ووضعت تقريرها الذي تألف من 65 صفحة .

في الوقت الذي كان المجلس التأسيسي يناقش بنود المعاهدة ،كان الشارع العراق في حالة من الغليان الشديد ،وكان العلماء والمحامون والمثقفون والأساتذة والطلاب،ينظمون الاجتماعات والمظاهرات المطالبة بتعديل بنود المعاهدة ،بما يتفق وأماني الشعب في الحرية والاستقلال الحقيقي ،وكان لتلك المظاهرات والاحتجاجات أثرها الكبير على العديد من أعضاء المجلس الذين غيروا رأيهم وطالبوا بتعديل بنود المعاهدة ،وقد سبب هذا الموقف قلقاً شديداً للملك فيصل ،وللمندوب السامي البريطاني على حد سواء ،وخاصة بعد إطلاق النار على أثنين من أعضاء المجلس المعروفين بولائهم للإنكليز،وهما [عداي الجريان] و [سلمان البراك]،مما خلق جواً من الرعب والقلق ،ودفع عدد من أعضاء المجلس إلى تقديم استقالتهم ،فيما امتنع البعض الآخر عن حضور جلسات المجلس بحجج مختلفة .

لقد سرتْ إشاعات في بغداد تقول أن إطلاق النار كان مدبراً من الحكومة لاتخاذه مبرراً للتنكيل بالمعارضة وقمعها ،واعتقال العناصر النشطة المعارضة للمعاهدة ، وقيل أن الذي أطلق النار على عضوي المجلس ،هو أحد أزلام نوري السعيد ،المدعو[شاكر القره غولي]،وبالتعاون مع [عبد الله سرية].(3)

ولم تكتفِ الحكومة بكل ذلك ، بل لجأت إلى إغلاق صحف المعارضة [الشعب] و[الاستقلال] و[الناشئة] بغية كمّ الأصوات الوطنية المطالبة بتعديل بنود المعاهدة بما يتفق ومصالح الشعب والوطن .

لكن إصرار المعارضة الشعبية على مواصلة الكفاح ضد المعاهدة وضد سياسة الحكومة ،وتصاعد الأزمة التي نشأت عن محاولة فرض المعاهدة ،والتي كانت تنذر بتطورات خطيرة أجبرت الحكومة على تقديم استقالتها .

إلا أن الملك فيصل والمندوب السامي ضغطا على جعفر العسكري لكي يبقى في الحكم لحين إقرار المعاهدة .

كان المندوب السامي يراقب عن كثب مناقشات المجلس التأسيسي لبنود المعاهدة،وخطب الموالين والمعارضين،كما كان يراقب ما تنشره الصحف المعارضة ،وتملكه شعور بالغضب لإصرار عدد كبير من أعضاء المجلس على تعديل بنود المعاهدة،وعلى تأخر إبرامها ،فبعث إلى الملك فيصل بمذكرة خطيرة تنم عن التهديد، في 26 نيسان 1924،وجاء في المذكرة :

{حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم،دام ملكه:

يا صاحب الجلالة :

كثيراً ما اقُترح في أثناء المباحثات بخصوص معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق،والاتفاقيات المتفرعة،أن يُطلب من الحكومة البريطانية أن توافق على تعديلات في بعض الأمور التي يداخل المجلس شك بخصوصها .فلي الشرف أن أبلغ جلالتكم أن الحكومة البريطانية لا يسعها الموافقة على أي تعديلات،لا في المعاهدة ولا في البروتوكولات،ولا في الاتفاقيات،والأمر متروك للمجلس التأسيسي في أن يقبلها [أي المعاهدة والبروتوكولات والاتفاقيات] أو يرفضها برمتها ،على نحو ما يراه الأفضل لمصلحة العراق .

إن السبب في قرار الحكومة البريطانية هذا هو أن إجراء التعديلات في المعاهدة والاتفاقيات بين توقيعها وإبرامها ،مخالف كل المخالفة للتعامل الدولي المقرر من أزمنة بعيدة في التاريخ،ويؤدي إلى جعل إتمام المعاهدات إتماماً نهائياً من المستحيلات تقريباً}. (4)

كانت مذكرة المندوب السامي هذه بمثابة إنذار للملك فيصل، بضرورة إقرار المعاهدة دون تغيرأو تأخير .

وفي 16 أيار 1924 بعث المندوب السامي بمذكرة أخرى للملك فيصل،جاء فيها :

{يا صاحب الجلالة : لقد قمت بإيقاف حكومة صاحب الجلالة البريطانية تمام الوقوف على ما قد بدا حديثاً في العراق من الآراء والرغائب فيما يتعلق بمعاهدة

التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق والاتفاقيات المتفرعة عنها،وقد فوضتني الآن حكومة صاحب الجلالة البريطانية،بأن أبلغ جلالتكم رسمياً ما يلي :
{ إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تقبل قبل الإبرام، أي تعديلات ما في المعاهدة والاتفاقيات التي سبق توقيعها بالنيابة عن الحكومتين، ولكن ستكون بعد الإبرام مستعدة لأن تبحث بروح الاعتدال، في كل ما قد يُرغب فيه من تعديلات في الاتفاقية المالية ، هذا ولاشك في أن جلالتكم ستتخذون الوسائل لنشر هذا الكتاب} (5)

صديق جلالتكم هنري. دوبس

الشعب يتحدى والحكومة تطلق النار على المتظاهرين:

في الوقت الذي أشتد فيه ضغط المندوب السامي وحكومته على الملك فيصل والحكومة،والمجلس التأسيسي،من أجل الإسراع بإقرار المعاهدة العراقية البريطانية،دون تأخير،ودون إجراء أي تعديل أو تغير عليها،صعّد الشعب العراقي كفاحه ضد المعاهدة، وسير المظاهرات الصاخبة المطالبة بتعديل بنودها،بما يحقق السيادة الحقيقية،والاستقلال التام للعراق .
لقد أراد الشعب، وقواه السياسية الوطنية تقديم الدعم الأقصى للنواب الوطنيين في المجلس التأسيسي ليكون موقفهم قوياً أثناء مناقشة المعاهدة .
ولما بلغ أسماع أبناء الشعب أن المعاهدة ستناقش يوم 29 مايس 1924،خرجت مظاهرة صاخبة تندد بالمعاهدة،وتطالب بتعديلها، وتوجهت المظاهرة إلى مقر المجلس التأسيسي ،وأحاطت به، وكانت أصوات الغضب المنبعثة من حناجر المتظاهرين قد أجبرت رئيس الوزراء للخروج والتحدث إلى قادة المظاهرة ،طالباً منهم التفرق، والاعتماد على المندوبين ،واعداً إياهم بعدم التفريط بحقوق الشعب وحرية العراق واستقلاله .
لكن حديثه لم ينجح في إقناع المتظاهرين ،وحاولت الشرطة تفريقهم بالقوة ،ولكنها فشلت في ذلك ،ووقعت صِدامات عنيفة بينهم وبين المتظاهرين،مما دفع [نوري السعيد] وزير الدفاع ،إلى استدعاء قوات الجيش لقمع حركة الاحتجاجات الشعبية،حيث جرت مصادمات عنيفة بين عناصر الجيش والمتظاهرين،بعد أن

استخدم الجيش الرصاص لتفريق المظاهرة،ووقوع إصابات عديدة في صفوف المتظاهرين العزل من السلاح،واستطاع الجيش تفريق المظاهرة . (6)
سارعت الحكومة إلى إصدار بيان رسمي،في محاولة منها لتبرير استدعاء الجيش،واستخدام السلاح ضد أبناء الشعب المطالب بحريته واستقلال وطنه،كما أصدر رئيس المجلس التأسيسي في 29 أيار 1924،بياناً لتطمين أبناء الشعب ،معلناً أن المجلس سوف لن يفرط بحقوق الشعب مهما كانت الأحوال ،طالباً من أبناء الشعب انتظار قرار المجلس بكل اطمئنان .
وعلى اثر تلك الأحداث الدامية ،قرر المجلس تأجيل مناقشة المعاهدة إلى يوم السبت 3 أيار،لكن عدد من المندوبين تغيبوا عن الحضور في ذلك اليوم ،وكانت آثار الخوف والقلق بادية على وجوه الحاضرين منهم ،حتى أن الكثيرين منهم رفض الدخول إلى القاعة،مما اضطر رئيس المجلس إلى تأجيل الاجتماع إلى يوم 2 حزيران .
وفيما بدأ الحاضرون في مغادرة بناية المجلس ،حضر المندوب السامي [هنري دوبس] وبصحبته مستشار وزارة الداخلية المستر [كرونواليس] واضطر أعضاء المجلس إلى العودة إلى القاعة ليستمعوا إلى المندوب السامي .
تحدث المندوب السامي أمام الأعضاء الحاضرين بلهجة تنم عن التهديد قائلاً :
{ بلغني أن بعض النواب قدموا تقريراً يقولون فيه أن المجلس لا يقبل إبرام المعاهدة ما لم تعطي بريطانيا ضماناً بالتعديل على أساس تقرير اللجنة التي شكلها المجلس لدراسة بنود المعاهدة ، وهذا يعني في حقيقة الأمر تعديل المعاهدة ،وهذا ما تعتبره حكومتي رفضاً للمعاهدة ،وعلى المجلس أن يلاحظ تأثير ذلك على سير المفاوضات مع تركيا، حول ولاية الموصل،فقد أخذنا معلومات ،أن السير[بيرسي كوكس] عند وصوله إلى الأستانة، شاهد تسهيلات في المعاملة لإبقاء ولاية الموصل للعراق ،ولكن عند ما بلغ الأتراك سير أعمال المجلس التأسيسي العراقي ، تغيروا وصاروا يطلبون ولاية الموصل ،وإنهم يرفضون إحالة الأمر إلى مجلس عصبة الأمم }. (7)
كانت كلمة المندوب السامي أمام الحاضرين من أعضاء المجلس التأسيسي ،بمثابة إنذار لهم ،فإما إقرار المعاهدة،وإما سلخ ولاية الموصل من العراق ،مستخدماً قضية الموصل ورقة ضغط كبرى لغرض إقرار المعاهدة .

وقبل أن يغادر القاعة طلب إقرار المعاهدة بشكلها الحالي ،واعداً أعضاء المجلس بأجراء مفاوضات لتعديل ما طالبت به اللجنة في تقريرها شرط أن يكون ذلك بعد إقرار المعاهدة .

وفي 2 حزيران 1924 أجتمع المجلس التأسيسي من جديد، وحضر الاجتماع 63 عضواً من مجموع 100،وبدأ المجلس بمناقشة بنود المعاهدة ،وأثناء المناقشة حدثت مشادات عنيفة بين الأعضاء المؤيدين للحكومة والمعارضين لها ،واسُتخدمت فيها أقسى العبارات .

في تلك الساعات الحرجة،كان الملك فيصل يشعر نفسه واقعاً بين نارين،نار المندوب السامي البريطاني وضغطه المتواصل لإبرام المعاهدة، بما فيها من مسٍ خطيرٍ بحقوق العراق ومستقبله،ونار المعارضة الشعبية العارمة،والرافضة لتلك المعاهدة، وبقي في حيرة من أمره،لا يدري ماذا يفعل ،وكيف يرضي المندوب السامي،ويرضي الشعب العراقي في الوقت نفسه .

وحاول الملك من خلال اللقاء الذي دعا إليه أعضاء المجلس التأسيسي يوم 9 حزيران 1924 الوصول إلى حل ما لهذه الأزمة حيث تحدث مع أعضاء المجلس قائلاً :{أنا لا أقول لكم أقبلوا المعاهدة ،أو ارفضوها ،وإنما أقول لكم اعملوا ما ترونه الأنفع لمصلحة بلادكم ،فان أردتم رفضها فلا تتركوا فيصلاً معلقاً بين السماء والأرض ،بل أوجدوا لنا طريقاً غير المعاهدة ،فلا تضيعوا ما في أيديكم من وسيلة للمحافظة على كيانكم وتحينوا الفرصة لتحصلوا على ما هو اكثر مما في أيديكم}. (8)

وفي 10 حزيران 1924 عقد المجلس التأسيسي جلسته الثالثة والعشرين،وأعلن رئيس المجلس أن هناك اقتراحاً من عدد من أعضاء المجلس بتأجيل البت في المعاهدة إلى حين الانتهاء من مشكلة ولاية الموصل ،ثم طلب رئيس الوزراء [جعفر العسكري] الحديث وطلب من المجلس عدم تأجيل البت في المعاهدة بسبب أمور سياسية خارجية استوجبت ذلك ،وكان رئيس الوزراء يشير بذلك إلى التهديدات البريطانية المتصاعدة للملك والحكومة لإقرار المعاهدة .

لكن المجلس صوت على تأجيل الجلسة إلى اليوم التالي ،وقد أثار قرار التأجيل المندوب السامي ،الذي صمم على فرض المعاهدة فرضاً.

فقد تحدث المندوب السامي مع الملك فيصل بالهاتف ،وأعلمه بأنه سوف يكون عنده عصر ذلك اليوم لأمرٍ هام ،فيما كان قد أعد مذكرة خطيرة يطلب فيها إصدار قانون بحل المجلس التأسيسي ،وإصدار أمر باحتلال بناية المجلس .

وعند وصول المندوب السامي إلى البلاط عصر ذلك اليوم ،سلم الملك فيصل المذكرة التالية :

{لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة البريطانية ،في مثل هذه الظروف أن تسمح باستمرار الحالة الراهنة التي ينشأ عنها خطر عظيم يهدد سلامة العراق الداخلية والخارجية ،فأن المذاكرات الأخيرة للمجلس التأسيسي التي جرت في هذا اليوم لم تظهر أي اقتراب من الاتفاق ،ولا أي أمل في اتخاذ المجلس قراراً صريحاً وسريعاً ،لذا طُلب إليّ أن أوجه أنظار جلالتكم كشرط لاستمرار تأييد حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تصدروا فوراً بعد استشارة مجلس وزارتكم ،وبواسطته تعديلاً لقانون المجلس التأسيسي يخولكم حق فض المجلس في أي وقت شئتم خلال الأربعة اشهر من تاريخ افتتاح جلساته ،وأن تأمروا بموجب هذا التعديل حل المجلس اعتباراً من الساعة الثانية عشرة من ليلة 10 على 11 حزيران .

وأرى من واجبي أن اطلب من جلالتكم أن تبلغوا الأمر رسمياً، بواسطة رئيس وزرائكم ،إلى رئيس المجلس التأسيسي قبل الساعة السابعة من صباح اليوم الحادي عشر من حزيران،وأن تصدروا التعليمات بواسطة وزير الداخلية لغلق بناية المجلس فوراً،وإحاطتها وما يجاورها بقوة من الشرطة تكفي لتنفيذ هذا الأمر}(9)

حاول الملك فيصل، بحضور رئيس الوزراء [جعفر العسكري] وزعيم المعارضة [ياسين الهاشمي] إيجاد حل لهذه الأزمة مع المندوب السامي ،وجرى بحث مستفيض حول السبل الممكنة لذلك ،وقد طلب المندوب السامي أن يدعى المجلس التأسيسي إلى عقد جلسة له فوق العادة ،وقبل منتصف الليل من هذا اليوم ويبرم المعاهدة كحل أخير ونهائي وإلا يجب أن يحل المجلس.

وعلى الفور أمر الملك باستدعاء رئيس المجلس إلى الحضور،وطلب إليه الملك والمندوب السامي أن يجمع أعضاء المجلس هذه الليلة ويقرّ المعاهدة دون تأخير .

خرج رئيس المجلس ،وبصحبته رئيس الوزراء ،واحد مرافقي الملك ،وبقي المندوب السامي في البلاط ليواصل الضغط على الملك لإقرار المعاهدة قبل الساعة الثانية عشرة ليلاً ،وصار مدير الشرطة يرافقه مرافق الملك وعدد من

أفراد الشرطة يدورون على أعضاء المجلس ،ويرغمونهم على حضور الجلسة لأجل إقرار المعاهدة في تلك الليلة ،فقد ذكر الحاج ناجي ،أحد أعضاء المجلس أن الشرطة انتزعته من سريره وحشرته في السيارة ،وهو لا يعرف إن كانوا سيأخذونه إلى المشنقة أم إلى السجن ،فقد كان من معارضي المعاهدة . (10)

****

المجلس يجتمع ليلاً،ويقر المعاهدة تحت التهديد :

استطاع مدير الشرطة ورجاله جمع 68 نائباً في ليلة 10 / 11 حزيران 1924، قبل منتصف الليل،وأعلن رئيس المجلس [عبد المحسن السعدون] عن افتتاح الجلسة،حيث تحدث إلى الحاضرين من أعضائه قائلاً :{كان مجلسكم العالي قد أجل جلسته إلى يوم الغد (الأربعاء) غير أن جلالة الملك أبلغني بأن فخامة المندوب السامي قد أبلغ جلالته بأنه لا يمكن تأجيل المذاكرات إلى الغد،لأنه يعد ذلك رفضاً للمعاهدة ،وعليه فقد دعوتكم إلى الاجتماع ،ومن وظيفتي أن أبلغكم ذلك}. (11)

لم يكن أمام المجلس إلا إقرار المعاهدة في تلك الليلة ،حيث جرى التصويت عليها على عجل ،وتحت التهديد بحل المجلس ،وقد وافق عليها 37 نائباً ،وعارضها 24، وامتنع عن التصويت 8 أعضاء ،وبذلك أقرت المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي .

سُرّ المندوب السامي لإقرار المعاهدة ،وهرع إلى البلاط الملكي،حيث اجتمع إلى الملك فيصل ،وأبلغه أن الحكومة البريطانية تعتبر تصويت المجلس على المعاهدة وذيولها، على النحو الذي تم يفي بالشروط المطلوبة في المادة 18 من المعاهدة ،والتي تنص على أن المعاهدة لا تبرم من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين إلا بعد قبولها من المجلس التأسيسي .

ولابد أن أشير هنا إلى أن الأعضاء الذين وافقوا على المعاهدة قد أضافوا فقرة تقول :{ وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها إذا لم تحافظ الحكومة البريطانية على بقاء ولاية الموصل ضمن العراق }.

وبعد توقيع المعاهدة ،وحصول الإمبرياليين البريطانيين على الامتيازات النفطية،صادقت عصبة الأمم في 16 كانون الأول 1925 على عائدية ولاية الموصل للعراق، وجعل حدود العراق وفقاً لما يسمى [خط بروكسل]،ودعت عصبة الأمم العراق إلى عقد معاهدة مع بريطانيا تضمن استمرار الانتداب على

العراق لمدة 25 سنة،وبالفعل تم إقرار المعاهدة الجديدة في البرلمان في 18 كانون الثاني 1926،رغم معارضة النواب الوطنيين الذين طلبوا إحالتها إلى لجنة برلمانية لدراستها ولكن دون جدوى .

أما تركيا فقد خضعت للضغط البريطاني،ووافقت على بقاء ولاية الموصل ضمن العراق ،وذلك بموجب المعاهدة العراقية البريطانية التركية المعقودة في 5 حزيران 1926،على أن تمنح الحكومة البريطانية تركيا نصف مليون ليرة بريطانية تعويضاً عن حصتها في البترول ،بعد أن فشلت في إقناع بريطانيا بمنحها ولاية الموصل،لقاء منحها بريطانيا امتياز استخراج النفط واستثماره فيها ،لكن الحكومة البريطانية رفضت العرض التركي لأنها وجدت مصلحتها في إعادة الولاية إلى العراق ،بعد أن ضمنت هيمنتها المطلقة على العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ،بموجب المعاهدة التي فرضتها على المجلس التأسيسي فرضاً .

وفيما يلي نص المعاهدة :

نص المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922

جلالة ملك بريطانيا جلالة ملك العراق

بما أن جلالة ملك بريطانيا قد أعترف بفيصل أبن الحسين ملكاً دستورياً على العراق،وبما أن جلالة ملك العراق يرى من مصلحة

العراق ،ومما يؤول إلى تأمين سرعة تقدمه،أن يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على أسس التحالف.

وبما أن جلالة ملك بريطانيا قد أقتنع بأن العلاقات بينه وبين جلالة ملك العراق يمكن تحديدها الآن بأحسن وجه،وهو عقد معاهدة تحالفيه كهذه،تفضيلاً لها على أي وسيلة أخرى فبناء على ذلك،قد عين المتعاقدان الساميان وكيلين عنهما مفوضين لأجل القيام بهذا الغرض وهما :

من قِبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلندا، والممتلكات البريطانية وراء البحار،إمبراطور الهند ،السير [بيرسي كوكس] المعتمد السامي البريطاني في العراق .

ومن قبل جلالة ملك العراق،صاحب السماحة والفخامة عبد الرحمن النقيب رئيس الوزارة العراقية،ونقيب أشراف بغداد اللذان بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ،ووجداها طبقاً للأصول الصحيحة المرعية ،قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى :

بناء على طلب جلالة ملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقوم في أثناء مدة هذه المعاهدة ،مع التزام نصوصها ،ما يقتضي لدولة العراق من المشورة ،والمساعدة ،بدون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية ،ويمثل جلالة ملك بريطانيا بمعتمد سامٍ،وقنصل جنرال ،تعاونه الحاشية الكافية .

المادة الثانية :

يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعيين،مدة هذه المعاهدة ،موظفاً ما في العراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي إرادة ملكية ،بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا ،وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين ،وشروط استخدامهم على هذا الوجه ،في الحكومة العراقية .

المادة الثالثة :

يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانوناً أساسياً ،ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ،ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة ، وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ،ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة،وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة ،بشرط أن لا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين ،وكذلك يكفل أن لا يكون أي تمييز بين سكان العراق ،بسبب القومية أو الدين أو اللغة ،ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران ،أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها ،لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة ،على أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق،ويجب أن يعين هذا القانون الأساسي ،الأصول الدستورية، تشريعية كانت أم تنفيذية،التي ستتبع في اتخاذ القرارات في الشؤون المهمة المرتبطة بمسائل المالية ،والنقدية ،والعسكرية.

المادة الرابعة :

يوافق جلالة ملك العراق ،وذلك من غير المساس بنصوص المادتين 17، 18 من هذه المعاهدة ،على أن يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة ،بواسطة المعتمد السامي ،جميع الشؤون المهمة ،التي تمس بتعهدات جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية ،وذلك طول مدة هذه المعاهدة ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي ،الاستشارة التامة فيما يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية سليمة ،ويؤمن ثبات

وحسن نظام مالية الحكومة العراقية ،مادامت تلك الحكومة مديونة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة الخامسة :

لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن ،وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى ،مما يتم الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين ،وفي الأماكن التي لا ممثل فيها لجلالة ملك العراق، يوافق جلالته على أن يعهد إلى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها ،وجلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعينهم .

المادة السادسة :

يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب ما يمكن .

المادة السابعة :

يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الإمداد والمساعدة، لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ،ما يتفق عليه من وقت لآخر الفريقان المتعاقدان الساميان ،وتعقد بينهما اتفاقية منفردة ،لتعيين مقدار هذا الإمداد ،وهذه المساعدة ،وشروطها ، وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس جمعية الأمم .

لمادة الثامنة :

لا يتنازل عن أراضى ما في العراق ،ولا تؤجر إلى أي دولة أجنبية ،ولا توضع تحت سلطتها بأي طريقة كانت .

على أن هذا لا يمنع جلالة ملك العراق من أن يتخذ ما يلزم من التدابير لإقامة الممثلين السياسيين الأجانب ،ولأجل القيام بمقتضيات المادة السابقة .

المادة التاسعة :

يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة ،التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا، ويكفل تنفيذها في أمور العدلية،لتأمين مصالح الأجانب ،بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء ،بموجب الامتيازات الأجنبية،أو العرف، ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة ،وتبلغ إلى مجلس جمعية الأمم .

الفقه والقانون كتب

المادة العاشرة :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان،على عقد اتفاقية منفردة، لتأمين تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقات ،أو التعهدات، التي قد تعهد جلالة ملك بريطانيا بأن تكون نافذة فيما يتعلق بالعراق ،وجلالة ملك العراق متعهد بأن يهيئ المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها ، وتبلغ هذه الاتفاقات إلى مجلس جمعية الأمم .

المادة الحادي عشرة :

يجب أن لا يكون ميّزة ما في العراق للرعايا البريطانيين ،أو لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى ،على رعايا أية دولة هي عضو في جمعية الأمم ،أو رعايا أي دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا ،بموجب معاهدة ،على أن يضمن لها عين الحقوق التي تتمتع بها فيما لو كانت من أعضاء الجمعية المذكورة ،وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة في الأمور المتعلقة بالضرائب ،أو التجارة ،أو الملاحة،أو ممارسة الصناعة ،والمهن،أو معاملة السفن التجارية،أو السفن الهوائية الملكية، وكذلك يجب أن لا تكون ميزة ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الأخرى فيما يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها ،أو المصدرة إليها ،ويجب أن تطلق حرية مرور البضائع وسط أراضي العراق بموجب شروط عادلة .

المادة الثانية عشرة :

لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التبشير،أو المداخلة فيها ،أو لتميّز مبشر على غيره،بسبب اعتقاده الديني ،أو جنسيته ،على أن لا تخل تلك الأعمال بالنظام العام ،وحسن إدارة الحكومة .

المادة الثالثة عشرة :

يتعهد جلالة ملك العراق ،بأن يساعد،بقدر ما تسمح به الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها جمعية الأمم ،لمنع الأمراض ومقاومتها ،ويدخل في ذلك أمراض الحيوانات والنباتات .

المادة الرابعة عشرة :

يتعهد جلالة ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمة لسن نظام الآثار القديمة،في خلال اثنتي عشر شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ،ويكفل تنفيذه ،ويكون هذا النظام مؤسساً على القواعد الملحقة بالمادة 421 من معاهدة الصلح الموقع عليها

في [سيفر] في 10 آب 1920، فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة، ويضمن المساواة في مسائل تحري الآثار القديمة بين رعايا جميع الدول ،من أعضاء جمعية الأمم،ورعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا،بموجب معاهدة،على أن يضمن لها عين الحقوق التي تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء جمعية الأمم .

المادة الخامسة عشرة :

تعقد اتفاقية لتسوية العلاقات المالية بيم الفريقين الساميين ، ينص فيها من جهة ،على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا إلى حكومة العراق ،ما يتفق عليه من المرافق العمومية ، وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية ،حسبما تقتضيه الحاجة في العراق ،من وقت إلى آخر،وينص من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجياً جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل ،وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس جمعية الأمم .

المادة السادسة عشرة :

يتعهد جلالة ملك بريطانيا،على قدر ما تسمح به تعهداته الدولية، بان لا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق ،لمقاصد جمركية وغيرها ،مع من يرغب من ذلك من الدول العربية المجاورة .

المادة السابعة عشرة :

في حالة وقوع خلاف بين الفريقين المتعاقدين الساميين ،فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة ،يعرض الأمر على محكمة العدل الدولية الدائمة ،المنصوص عليها في المادة 14 من عهد جمعية الأمم ،وإذا وجد في حالة كهذه ،أن هناك تناقضاً في المعاهدة ،بين النص الإنكليزي والنص العربي ،يعتبر النص الإنكليزي المعول عليه .

المادة الثامنة عشرة :

تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حال ما تُصدّق من قبل الفريقين المتعاقدين الساميين،بعد قبولها من المجلس التأسيسي ،وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة ،وعند انتهاء هذه المدة تفحص الحالة ،فإذا أرتأ الفريقان الساميان المتعاقدان أنه لم يبقَ حاجة إليها، يصير إلى إنهائها ،ويكون أمر الإنهاء عرضة للتثبيت من قبل جمعية الأمم ،ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبل ذلك التاريخ ،وفي

فقه وأنظمة كتيب

الحالة الأخيرة يجب أن يبلغ إشعار الإنهاء إلى مجلس جمعية الأمم ،ولا مانع للفريقين الساميين المتعاقدين من إعادة النظر من وقت لأخر في شروط هذه المعاهدة ،وشروط الاتفاقية المنفردة الناشئة عن المواد 7، 15، 17، بقصد إدخال ما يترائى مناسبته من التعديلات، حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذٍ ،وكل تعديل يتفق عليه الفريقان الساميان المتعاقدان ،يجب أن يبلغ إلى مجلس جمعية الأمم ،ويجب أن تتبادل تواقيع التصديق في بغداد .

وقد وضعت هذه المعاهدة بالإنكليزية والعربية،وستبقى صورة منها بكل من اللغتين في خزانة سجلات حكومة صاحب الجلالة البريطانية وللبيان قد وقع الوكيلان المفاوضان المختصان على هذه المعاهدة وثبتا ختميهما عليها .

عملت في بغداد عن نسختين اثنتين، في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة 1922،الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة 1341هجرية .

بيرسي كوكس	عبد الرحمن النقيب
المعتمد السامي	نقيب أشراف بغداد
لجلالة ملك بريطانيا	رئيس وزراء العراق

حمد والنامه‌ی کتێب

****

****

****

الفصل الثالث

مهمات
وزارة نوري السعيد الأولى
إقرار معاهدة 1930

أولاً: جعفر العسكري يفشل في إقرار المعاهدة واستقالة حكومته.

ثانياً : عبد المحسن السعدون يفشل في إقرار المعاهدة وانتحاره .

ثالثاً : نوري السعيد يشكل الوزارة ويتولى مهمة إقرار المعاهدة .

1 ـ نوري السعيد يحل البرلمان .
2 ـ السعيد يزور الانتخابات لضمان إقرار المعاهدة .
3ـ نص معاهدة عام 1930
4 ـ ماذا قال رجال الدولة البارزين بحق المعاهدة ؟

رابعاً:السعيد يقمع الإضراب العام المظاهرات الاحتجاجية.

خامساً:السعيد يقمع ثورة الشيخ محمود الحفيد .

****

أولاً : جعفر العسكري يفشل في إقرار المعاهدة:

كان رئيس الوزراء السيد جعفر العسكري قد أخذ على عاتقه إقرار معاهدة 1930 ،حيث كان قد سافر إلى لندن لوضع مسودة المعاهدة والتوقيع عليها بالأحرف الأولى كي تعرض على البرلمان لإقرارها .

لكن العسكري وجد نفسه في موقف صعب بعد عودته إلى بغداد. فقد استقال كل من وزير الداخلية [رشيد عالي الكيلاني] ووزير المالية [يسين الهاشمي] ،كما وجد البلاد في حالة من الغليان الشديد احتجاجاً على تلك المعاهدة التي لم تختلف في جوهرها عن سابقاتها معاهدة 1922 ومعاهدة 1926 .

فلازالت بريطانيا تقيد العراق بقيود ثقيلة في سائر المجالات العسكرية والاقتصادية والمالية ،وتتدخل بشؤون العراق صغيرها وكبيرها .

وهكذا وجد رئيس الوزراء أن مواجهة مجلس النواب بهذه المعاهدة قد بات أمراً صعباً للغاية ،فلم يجدُ بد من تقديم استقالة حكومته إلى الملك فيصل،في 8 كانون الثاني 1928،وقد تم قبول الاستقالة ،وكلف الملك السيد عبد المحسن السعدون ،بتأليف وزارته الثالثة،في 14 كانون الثاني 1928 .(1)

****

عبد المحسن السعدون يفشل في إقرار المعاهدة ،وانتحاره :

كان في مقدمة المهام الملقاة على عاتق هذه الحكومة بطبيعة الحال هو إقرار المعاهدة الجديدة في مجلس النواب ،والشروع في مفاوضات لتعديل الاتفاقيتين ،العسكرية والمالية .

وحيث أن الحكومة الجديدة لا تضمن الأكثرية في المجلس ،ولوجود معارضة قوية من قبل العديد من النواب للمعاهدة المذكورة ،فقد طلب رئيس الوزراء من الملك فيصل إصدار الإرادة الملكية بحل المجلس ،وإجراء انتخابات جديدة .وتم للسعدون ما أراد،وصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس في 18كانون الثاني1928، وقامت الحكومة بحملة تنقلات واسعة في الجهاز الإداري ،بين كبار الموظفين،قبل إجراء الانتخابات العامة لتأمين حصول الحكومة على الأكثرية اللازمة لإقرار المعاهدة .

لكن أحداث خطيرة وقعت في العراق في أول عهد الوزارة،فقد قبضت الحكومة على الشيخ [ضاري الشعلان]،الذي اتهم هو وأولاده بقتل الكولونيل [لجمان] بعد قرار السلطات البريطانية بالقبض عليه ،ومحاكمته أبان ثورة العشرين ،واضطر الشيخ ضاري إلى الهرب ،لكنه وقع في قبضة الحكومة في 3 تشرين الثاني 1927 نتيجة وشاية ،فأحيل إلى المحاكمة وهو في حالة صحية سيئة ،وحكم عليه بالإعدام ثم جرى تخفيض الحكم إلى السجن المؤبد،ولم يمضِ على سجن الشيخ ضاري سوى بضعة أيام في السجن ،حتى فارق الحياة .

أدى موت الشيخ ضاري إلى هياج الجماهير الشعبية التي خرجت في مظاهرات صاخبة ،واقتحمت المستشفى ،وانتزعت جثة الفقيد ،وسارت به في مظاهرة عارمة وهي تندد بالحكومة ،وبالاستعمار البريطاني،وكان ذلك أول صدمة تلقتها الحكومة السعدونية .(2)

وجاءت زيارة الصهيوني البريطاني المعروف [السير الفرد موند] إلى العراق في 8 شباط 1928،واستقباله من قبل المندوب السامي ،وكبار الشخصيات اليهودية المتحمسة للحركة الصهيونية لتزيد في الطين بلة،فقد أثار مقدمه إلى العراق موجة من السخط العارم لدى أبناء الشعب ،الذين هبوا في مظاهرة صاخبة ،منددين بالصهيونية ،والاستعمار البريطاني ،وبالحكومة،واستخدمت الحكومة القوة لتفريق المتظاهرين ،فوقعت مصادمات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الشرطة وأصيب خلال المصادمات العديد من المتظاهرين وأفراد الشرطة .(3)

لقد كانت المظاهرة من السعة بحيث ضمت اكثر من عشرين ألفاً سارت نحو محطة قطار الكرخ ،حيث كان من المقرر أن يمر من هناك موكب الزائر الصهيوني ،واضطرت الحكومة إلى تغير مسار الموكب نحو الكاظمية ،فالأعظمية ،حيث نزل [الفرد موند] عند المندوب السامي البريطاني .

قامت الحكومة بحملة واسعة ضد العناصر الوطنية التي ساهمت في المظاهرة ،أغلقت [نادي التضامن] الذي اتهمت الحكومة المشرفين عليه بالتحريض على التظاهر وأصدرت أمراً بمنع التجمعات والمظاهرات بدون موافقة السلطة .

كما قررت وزارة المعارف طرد عدد كبير من الطلاب والمدرسين ،أحالت قسم منهم إلى المحاكمة ،وأعلن وزير المعارف [توفيق السويدي] أن الحكومة عازمة

على منع المظاهرات ،حتى ولو تطلب الأمر إطلاق الرصاص على الطلاب المتظاهرين المخالفين للقرار .
أما المندوب السامي فقد قدم احتجاجاً للملك على قيام المظاهرات المنددة بالصهيونية وببريطانيا ،لكن المظاهرات تجددت يوم 10 شباط ،حيث انطلقت من جامع [الحيدرخانه] مظاهرة كبيرة تهتف بسقوط الصهيونية ،وسقوط وعد [بلفور] وبالاستعمار البريطاني ،وجرى صدام عنيف مع رجال الشرطة التي استطاعت تفريق المظاهرة بعد جهد كبير،واعتقلت عدد من الخطباء وإحالتهم إلى المحاكمة .
ولما كان مجلس النواب قد حُلّ ،ولإصرار الحكومة على إعادة الأمن ،وقمع المظاهرات ،فقد لجأت إلى إصدار المراسيم العقابية ضد كل من يحاول التظاهر ونصت تلك المراسيم على جلد المتظاهرين ووضعتهم تحت مراقبة الشرطة ،والطرد من المدارس والوظائف ،والأبعاد والنفي ،وغيرها من المراسيم المنافية لروح الدستور،وقد أثارت هذه المراسيم موجة احتجاجات عاتية من قبل الأحزاب السياسية والصحافة ،ووصفتها بأنها مراسيم جائرة .
وعلى أثر ذلك استقال وزير العدل [حكمت سليمان] من منصبه احتجاجاً على حضور المستشار البريطاني لوزارة العدل جلسة مجلس الوزراء ،التي قرر خلالها المجلس إصدار تلك المراسيم ،ودور المستشار البريطاني في إصدارها ،ونتيجة لكل تلك الضغوط اضطرت الحكومة إلى إلغاء تلك المراسيم في 17 أيار 1928 .(4)
وفي 22 كانون الثاني 1928 ،شرعت الحكومة في الأعداد للانتخابات الجديدة لمجلس النواب ،وعبأت المعارضة قواها لخوضها ،وبدأت الحكومة تمارس ضغوطها للتأثير على سير الانتخابات ،للخروج بمجلس يؤيد سياستها ،ويقر المعاهدة الجديدة مما أثار ،موجة من الاحتجاجات لدى المعارضة التي أعلنت أن الحكومة تعين النواب في واقع الأمر،وتقوم بتهديد الأهالي للتصويت لمرشحيها ،وتم انتخاب المجلس في 9 أيار 1928 بالشكل الذي أرادته الحكومة ،مستخدمة كل وسائل التزوير والترهيب واحتج حزبا [الاستقلال] و[الوطني] على نتائج الانتخاب ،في مذكرة رفعاها إلى رئيس الوزراء .

تم دعوة المجلس الجديد للاجتماع يوم 13 أيار 1928 ،حيث ألقى الملك فيصل خطاب العرش ،الذي حاول فيه تبرير حل المجلس ،وإجراء انتخابات جديدة بالرجوع إلى رغبات الأمة !! في بعض الأمور الخطيرة !! وكان الملك يقصد بذلك إقرار المعاهدة الجديدة ،والتفاوض على تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية .
ولما رأت بعض الشخصيات الوطنية ما تنوي الحكومة الأقدام عليه ،قررت تجميع صفوفها ،وتأسيس حزب سياسي معارض ،يقف ضد تلك المعاهدة ،فكان تأليف [الحزب الوطني] بقيادة الشخصية الوطنية البارزة [جعفر أبو التمن] ،وضمت قيادة الحزب كل من السادة [محمد مهدي البصير] و[علي محمود الشيخ علي] و[أحمد عزت الأعظمي] و[عبد الغفور البدري] [ومولود مخلص] و[بهجت زينل] و[محمود رامز] . (5)
قررت الحكومة السعدونية بدء المفاوضات مع بريطانيا في 11 تشرين الأول 1928 حول تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ،وفوضت وزراء الدفاع والمالية والمعارف للتفاوض مع الجانب البريطاني ،فيما فوضت بريطانيا من جانبها المندوب السامي ومارشال الجو [أدور ولنكتون] ،والسكرتير المالي لدار الاعتماد .
وقد تقدم الوفد البريطاني بمسودة اتفاقيتين جديدتين لكي تحلان محل الاتفاقيتين الملحقتين بمعاهدة 1922.
لكن الوفد العراقي المفاوض وجد أن هاتين المسودتين لا تختلفان في جوهرهما عن سابقتيهما ،ولذلك اعترض عليهما ،وقدم من جانبه مسودتان جديدتان تضمنتا المطالب التي تحقق طموحات العراق في التحرر من التبعية البريطانية عسكريا ومالياً .
فقد تضمنت مسودة الاتفاقية العسكرية الطلب بأن يكون من مسؤولية الجيش العراقي الحفاظ على أمنه الداخلي والخارجي، مع تحديد عدد الضباط البريطانيين في الجيش ،وأن يعهد بإدارة الأحكام العرفية إلى ضابط عراقي بدلاً من البريطاني
أما مسودة الاتفاقية المالية فقد تضمنت طلب العراق تملك السكك الحديدية التي كانت تحت السيطرة البريطانية ،وعدم تحمل الجانب العراقي نفقات المندوبية البريطانية .

أثارت المسودتين المقدمتين من الجانب العراقي غضب المندوب السامي البريطاني وأعلن على الفور رفض قبولهما ،مما تسبب في وقوع أزمة بين الحكومة العراقية والمندوب السامي ،وسارعت الحكومة إلى إرسال مذكرة للمندوب السامي ،في 27 كانون الأول ،أوضحت له فيها وجهة نظرها في المفاوضات الجارية ،وضمنتها المطالب التالية :

1ـ ضرورة تولي الجيش العراقي مسؤولية الدفاع عن الوطن .

2 ـ انتخاب قائد القوات المشتركة في الحركات[بريطاني] من قبل الملك فيصل.

3 ـ إدارة الأحكام العرفية من قبل ضابط عراقي .

4 ـ رفض سلطة قائد القوة الجوية البريطاني على الجيش العراقي .

5 ـ تقليص عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي .

6 ـ رفض الفقرة الخاصة بالدفاع البحري عن العراق .

أما ما يخص الاتفاقية المالية فإن الحكومة ترى ما يلي :

1 ـ أن العراق هو المسؤول عن مالية قواته البرية والجوية وإن ما تقدمه الحكومة البريطانية من مساعدة ،يذهب إلى رواتب العدد الكبير من الضباط البريطانيين الذين لا ضرورة لبقائهم .

2 ـ إن إمكانية الحكومة العراقية لا تسمح بدفع نفقات دار المندوبية البريطانية .

3 ـ يجب تعديل اتفاقية الرسوم الجمركية بما يتفق ومصالح العراق .

4ـ ضرورة تملك العراق للسكك الحديدية ،والحكومة العراقية على استعداد لدفع تعويض للحكومة البريطانية .

5 ـ تحديد فترة زمنية لنفاذ الاتفاقية المالية .

وفي الختام أبلغت الحكومة ،المندوب السامي ،في مذكرتها بأنها سوف لا تقدم المعاهدة الجديدة إلى مجلس الأمة قبل تعديل الاتفاقيتين المذكورتين .(6)

أما المندوب السامي وبعد إطلاعه على مذكرة الحكومة العراقية فقد سارع إلى الرد بعنف على ما جاء في مذكرة الحكومة ،وخصوصاً فيما أعلنته حول عدم تقديم المعاهدة الجديدة إلى مجلس النواب ،قبل تعديل الاتفاقيتين، العسكرية والمالية ،ودعا المندوب السامي الحكومة العراقية إلى أن تعلن أن أحكام الاتفاقيتين نافذة طالما لم يتوصل الجانبان لاتفاقيات جديدة .

سارع السعدون ،بعد تلقي مذكرة المندوب السامي إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء ،ودعا قادة المعارضة،السادة [رشيد عالي الكيلاني] و[جعفر أبو التمن] و[ياسين الهاشمي] لحضور الجلسة ،وأطلعهم على مذكرة المندوب السامي ،وطلب مشورتهم فيما يمكن عمله ،وقد أشاروا عليه بالاستقالة ،مؤكدين له أن لا أحد سيقدم على تشكيل وزارة جديدة .

وبعد هذا اللقاء ،جمع السعدون قادة حزبه [حزب التقدم] وعرض عليهم الأمر وقد اتخذ قادة الحزب قراراً بدعم موقف السعدون .

وبناء عليه سارع السعدون إلى إرسال مذكرة جوابية إلى المندوب السامي ،أعلن فيها أن الشعب العراقي ،ومجلس الأمة لا يرضيان بأقل من تحقيق المطالب التي تقدمت بها وزارته ،وأن الحكومة غير مستعدة لتعلن الاتفاق على استمرار سريان مفعول الاتفاقيتين ،العسكرية والمالية السابقتين إلى أجل غير مسمى ،وأن إقدام الحكومة على خطوة كهذه معناه الرجوع إلى الوراء ،وأن ذلك مخل بكرامة الحكومة ،ومدعاة إلى القول بحقها أقوال شتى وعليه فلم يعد أمام الوزارة غير تقديم استقالتها ،وسوف أقدم استقالتي بداعي الأسباب الصحية ،وعدم الإدلاء بأي بيان عن المفاوضات لمجلس الأمة لكي لا يحدث ما لا يحمد عقباه ،ويتخذ المجلس قراراً مخالفاً لخطة الوزارة المقبلة .

سارع المندوب السامي إلى إبلاغ وزير المستعمرات البريطاني برقياً في 19 كانون الثاني 1929 عن الموقف المتأزم ،وعن عزم الحكومة السعدونية على الاستقالة . وحالما قرأ الوزير البريطاني الرسالة ،كتب إلى السعدون مذكرة مستعجلة رجاه فيها الاستمرار في الحكم ،رغم فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق بشأن الاتفاقيتين العسكرية والمالية واعداً إياه بمعاضدة بريطانيا لدخول العراق إلىعصبة الأمم وإمكانية تحقيق بعض المطالب التي تقدمت بها حكومته .

إلا أن السعدون رد على مذكرة وزير المستعمرات البريطاني بمذكرة أرسلها له في 19 كانون الثاني 1929،معرباً له عن رفضه الاستمرار في تحمل المسؤولية .

قدم السعدون استقالة حكومته إلى الملك في 20 كانون الثاني 1929 ،واضطر الملك إلى قبول الاستقالة على مضض طالباً منه تسيير أمور الحكم حتى تؤلف وزارة جديدة .

لم يتمكن الملك فيصل من تشكيل وزارة جديدة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ استقالة وزارة السعدون ،بسبب الموقف البريطاني المتعنت من تعديل الاتفاقيتين ،العسكرية والمالية ،ولما وجد المعتمد السامي أن الأمر قد طال ،ولتخوفه من خطورة الازمة أسرع إلى مقابلة الملك فيصل طالباً منه الإسراع بتأليف الوزارة بأسرع ما يمكن ،وقد رد عليه الملك انه لا يستطيع تكليف أحد بتأليف الوزارة طالما بقي الموقف البريطاني على حاله

وسارع السعدون إلى دعم موقف الملك ،بغية إحراج المندوب السامي ،فبعث إلى الملك برسالة أبلغه فيها بأنه لا يستطيع الاستمرار في تسيير دفة الحكم أكثر من هذه المدة،وطلب من الملك قبول الاستقالة ،والانسحاب راجياً الملك أن يكلف أحداً بتشكيل الوزارة .(7)

وفي تلك الأيام أنتقل الحكم في بريطانيا من حزب المحافظين إلى حزب العمال وقررت الحكومة العمالية الجديدة نقل المندوب السامي [هنري دوبس] على أثر المشادة الكلامية التي حصلت بينه وبين الملك ،وبذلك انتهت خدماته في العراق وغادر بغداد في 1 شباط 1929 وقررت الحكومة البريطانية تعيين السير[جلبرت كلايتي] خلفاً له ،وقد وصل بغداد في 2 آذار 1929 .

تأمل الشعب العراقي أن يحصل تغير في السياسة البريطانية تجاه العراق ،بعد انتقال الحكم إلى حزب العمال وتغير المندوب السامي . فقد وعد المندوب السامي الجديد في خطابه الموجه إلى الملك فيصل أن يعمل على تحقيق ما يصبو إليه العراق !! ودعاه إلى المحافظة على الثقة والاعتماد المتبادلين .

كما سارع المندوب السامي الجديد إلى لقاء رئيس الوزراء المستقيل عبد المحسن السعدون راجياً إياه العدول عن الاستقالة ،والاستمرار في الحكم .

لكن السعدون أبلغه أنه لا يستطيع الاستمرار في الحكم طالما أصرت بريطانيا على عدم الاستجابة لمطالب العراق الوطنية المشروعة .

وعلى اثر تلك المقابلة سارع المندوب السامي إلى إعلام الحكومة البريطانية بالموقف ووجدت الحكومة البريطانية أن بقاء التوتر بينها وبين الشعب العراقي ليس في صالح بريطانيا ،وأن استمرار التوتر ينذر بأخطار كبيرة فكتبت إلى مندوبها السامي تعلمه أن الوزارة عازمة على إدخال العراق في عصبة الأمم

،شرط أن تضمن المصالح البريطانية من خلال تعهدات ترتبط بها حكومة العراق مع بريطانيا ،وأنها مستعدة للنظر في مطالب العراق فيما يخص الاتفاقيتين العسكرية والمالية .

وسارع المندوب السامي إلى إبلاغ الملك فيصل بمضمون رسالة وزير المستعمرات البريطانية ،في 21 نيسان 1929 .

حاول الملك فيصل تكليف نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة ،إلا أن السعدون أبلغ الملك أن أعضاء حزبه في البرلمان لا يستطيعون منح الثقة لنوري السعيد ،ولما لم يجد الملك مفراً من ذلك عهد إلى توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة ،في 28 نيسان 1929 على أمل إنقاذ الموقف وجرى تأليف الوزارة على عجل(8)

جاءت الوزارة الجديدة من هيئة الوزارة السعدونية ،ومستندة إلى حزب السعدون الذي يتمتع بالأغلبية في مجلس النواب ،لكن الحزب وضع أمام الوزارة شرط إجراء التعديلات المطلوبة على الاتفاقيتين ،المالية والعسكرية ،كي تنال ثقة البرلمان .

أثار تشكيل توفيق السويدي للوزارة موجة من الغضب الشعبي ،وغضب أحزاب المعارضة على حد سواء ،ولذلك فقد كان عمر الوزارة قصيراً ،ولم تستطع أن تقدم شيئاً يذكر سوى تصديها للمظاهرات الوطنية التي قامت في بغدد في 30 آب 1929 احتجاجاً على الجرائم التي ارتكبها الصهاينة ،وقوات الاحتلال البريطاني في فلسطين ضد السكان العرب في ذلك الشهر ،حيث تصدت الشرطة للمظاهرات وقمعتها بالقوة ،وقامت الحكومة بتعطيل صحيفتي {النهضة } و{الوطن }، وتوجيه إنذار لصحيفة {العالم العربي } بسبب نشر المقالات المنددة بوعد [بلفور] ،وجرائم الصهاينة في فلسطين ،واحتج الحزب الوطني على أساليب الحكومة القمعية،وقمعها للحريات العامة .

وبسبب الموقف الشعبي ،وموقف أحزاب المعارضة من الحكومة لم يجد توفيق السويدي بُداً من تقديم استقالة حكومته إلى الملك فيصل في 25 آب 1929 ولم يمضِ على تشكيلها سوى أقل من أربعة أشهر ،لتعقبها وزارة السعدون الرابعة ،حيث كلفه الملك فيصل بتأليف الوزارة الجديدة في 19 أيلول 1929 .

وخلال الفترة الزمنية التي تلت استقالة حكومة السويدي وتأليف حكومة عبد المحسن السعدون توفي المندوب السامي [جلبرت كلايتي] بالسكتة القلبية في بغداد مساء يوم الأربعاء 11 أيلول 1929 .

شكل عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة في 19 أيلول 1929 مبدياً أول ملاحظاته عن الوضع السياسي حيث أشار فيها إلى أن بريطانيا قد وافقت على العمل لإدخال العراق في عصبة الأمم دون قيد أو شرط عام 1932.

كما أعلن عن رغبة بريطانيا في عقد معاهدة جديدة لتنظيم العلاقة بين البلدين ،على نفس الأسس التي أقتُرح للاتفاق المصري البريطاني ،وأشار إلى أن هذا الموقف يعتبر تراجعاً من بريطانيا عن مواقفها السابقة المتصلبة تجاه المطالب العراقية المشروعة في التحرر والاستقلال الوطني ، والسيادة الحقيقية ،وقد وضع السعدون في مقدمة قائمة المهام لوزارته الأمور التالية :

1 ـ العمل على عقد معاهدة جديدة ،وتطبيقها لتسريع دخول العراق في عصبة الأمم،قبل عام 1932،وإزالة أي صبغة للاحتلال البريطاني في صلب المعاهدة الجديدة.

2 ـ إنهاء مسؤولية بريطانيا الدفاعية عن العراق، وإناطتها بالجيش العراقي ،وتطبيق قانون التجنيد الإلزامي، لبناء جيش كبير وقوي يستطيع القيام بالمهام المطلوبة منه .

3 ـ تقليص عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي،وتقليص عدد المفتشين البريطانيين،والموظفين الذين لا تستدعي الحاجة إلى بقائهم واستبدالهم بموظفين عراقيين .

4ـ إعادة النظر في التعريفة الجمركية ،وتشجيع الصناعات الوطنية ،وصمودها أمام المنافسة الأجنبية.

بالنظر لوفاة المندوب السامي [جلبرت كلايتي] المفاجئة بالسكتة القلبية قررت الحكومة البريطانية تعيين السير [فرانسيس هيمفريز] ليحل محله كمندوب سامٍ لها في العراق ، في 7 تشرين الأول 1929 ،ووصل بالفعل إلى بغداد لتسلم مهام منصبه في 10 كانون الأول من السنة نفسها ،وأعلنت الحكومة البريطانية في الوقت نفسه عن عزمها على ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة 1932 .

قررت حكومة السعدون الشروع بإجراء المفاوضات لوضع معاهدة جديدة تلبي طموح الشعب العراقي ،وألّفت وفدها المفاوض من السادة وزراء الدفاع ،والمالية والداخلية ،وسارع السعدون إلى طرح برنامج حكومته أمام مجلس النواب في أول لقاء له مع المجلس بعد تأليف وزارته .

لكن المعارضة هاجمته بشدة واتهمته بالتراجع عن مواقفه السابقة التي أصر فيها على المطالب العراقية المشروعة فيما يخص المعاهدة وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية .

وجاء ردّ ه على نواب المعارضة بنفس الدرجة من العنف عندما أنتقد النواب قبوله لتصريح الحكومة البريطانية السالف الذكر ،وعما سيحصل إذا تغيرت الحكومة العمالية ،وتراجعت بريطانيا عن التصريح حيث قال :

{ إذا ما حصل ذلك، فإني اعتقد أن نيل الاستقلال تابع إلى جرأة الأمة ،فالأمة التي تريد الاستقلال يجب أن تتهيأ له،ولا يكون ذلك بالكلام ،والأقوال الفارغة فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية ،وهذا ما أحببت أن أقوله } (9)

انتحار عبد المحسن السعدون :

كان لكلام عبد المحسن السعدون في مجلس النواب دوي كبير لدى الجانب المعارض والجانب الموالي لبريطانيا على حد سواء ،ففي الوقت الذي ثّمن المعارضون ما قاله من أن الاستقلال يؤخذ بالقوة،ومطالبته الشعب بالتهيؤ له والتضحية في سبيله ،فإن الموالين لبريطانيا قد أغضبهم حديثه ،وسعى البعض منهم للوشاية به لدى وكيل المندوب السامي البريطاني [الميجر يانك] لذي سارع إلى معاتبته وتقريعه بكلمات خشنة وعنيفة أثارت في نفسه الحزن العميق لدرجة لم يعد يتحملها ،ودفعته إلى الانتحار في 13 تشرين الثاني 1929 ، حيث أطلق على نفسه الرصاص تاركا رفاقه ،والملك فيصل ،ووكيل المندوب السامي في حالة من الذهول الشديد ،والقلق العميق مما يمكن أن يحدثه انتحاره من رد فعل لدى الشعب .وقد ترك وصيته لأبنه [علي] شرح فيها أسباب أقدامه على الانتحار ،وأوصاه بوالدته و أخوته الصغار .

وهذه نص الوصية :{ ولدي وعيني، ومستندي علي : اعفِ عني لما ارتكبته من جناية لأني سئمت هذه الحياة التي لم أجد فيها لذةً ،وذوقاً ،وشرفاً . الأمة تنتظر خدمة ،والإنكليز لا يوافقون وليس لي ظهير . العراقيون طلاب استقلال ضعفاء وعاجزون ،وبعيدون كثيراً عن الاستقلال وهم عاجزون عن تقدير أرباب الناموس أمثالي . يظنون أني خائن للوطن ،وعبد للإنكليز ؟ ما أعظم هذه المصيبة !! أنا الفدائي الأشد إخلاصاً لوطني قد كابدت أنواع الإحتقارات ،وتحملت المذلات مضضاً في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش بها آبائي وأجدادي مرفهين .

ولدي نصيحتي الأخيرة لك هي :

1 ـ أن ترحم أخوتك الصغار ،الذين سيبقون يتامى ،وتحترم والدتك ،وتخلص لوطنك .

2 ـ أن تخلص للملك فيصل وذريته إخلاصاً مطلقاً .

أعفِ عني يا ولدي علي .(10)

التوقيع

عبد المحسن السعدون

****

سارعت الحكومة إلى إذاعة نبأ الفاجعة ،وجرى تشيع مهيب للفقيد إلى المقبرة الكيلانية في باب الشيخ ،وسار خلف جنازته جميع الشخصيات السياسية،وجمع غفير جداً من أبناء الشعب وهم يعبرون عن الأسى والحزن العميق لانتحاره ،وانهالت برقيات التعازي من شتى أنحاء العالم .

أما وكيل المندوب السامي ،فقد أحتج على الحكومة بشدة، بسبب سماحها بنشر وصية السعدون ،معتبراً ذلك العمل تحريضاً على بريطانيا وسياستها تجاه العراق وتثير هيجاناً لدى الرأي العام العراقي ،لكن الملك فيصل ،والحكومة حاولوا بكل خنوع تبرير نشر الوصية إرضاءً لوكيل المندوب السامي البريطاني .(11)

بعد إتمام مراسيم تشيع الفقيد أصبحت الوزارة في حكم المستقيلة ،وتحتم تشكيل وزارة جديدة ،تحاول تهدئة الغليان الشعبي ،الذي أحدثه انتحاره ،ولاسيما بعد نشر وصيتة ،واتفق الملك فيصل مع وكيل المندوب السامي على ترشيح السيد [ناجي

السويدي] ،وصدرت الإرادة الملكية بالتكليف في 18 تشرين الثاني 1929 ، وتشكلت الوزارة ،وأعرب رئيس الوزراء بعد تشكيل وزارته في رسالته الموجه إلى الملك فيصل عن عزمه على السير على نفس النهج الذي سارت عليه وزارة الفقيد السعدون ،وأكد حرصه على فسح المجال للوزراء لممارسة مهام وزاراتهم بحرية ،والعمل على الحد من تدخل المندوب السامي ،والمستشارين البريطانيين ،والعمل على تحقيق أماني الشعب فيما يخص المعاهدة الجديدة ،وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية،بما يضمن حقوق العراق ،وحريته ،واستقلاله .وقد أوعز رئيس الوزراء إلى اللجنة التي شكلها السعدون لمفاوضة بريطانيا حول المعاهدة الجديدة ،وبُوشر بالمفاوضات مع الوفد البريطاني، برئاسة المندوب السامي .

لكن المفاوضات اصطدمت مرة أخرى برفض المندوب السامي الاستجابة للمطالب الوطنية ،وبقيت مواقف الطرفين متباعدة جداً ،ولم تستطع المفاوضات تحقيق أي تقدم .

وفي عهد هذه الوزارة بدأ النفوذ الأمريكي بالتغلغل في العراق بشكل رسمي ،بعد أن وقعت الحكومة الأمريكية من جهة ،والحكومتان البريطانية والعراقية من جهة أخرى في 9 كانون الثاني 1930 على معاهدة تؤمن المصالح الأمريكية في العراق ،وقد جعلت هذه المعاهدة تحت الهيمنة البريطانية ـ الأمريكية المشتركة ،المتشابكة مصالحهما الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع بعضها البعض ،وكان الشيء الإيجابي الوحيد في تلك المعاهدة هو اعتراف الولايات المتحدة باستقلال العراق(12)

غير أن هذه الوزارة عجزت عن تحقيق أي من الأمور الرئيسية التي كان قد قررها الراحل عبد المحسن السعدون في منهاجه ،والتي كانت قد وعدت بتنفيذها .

فقد حاولت الحكومة تقليص الميزانية المخصصة للموظفين البريطانيين في محاولة منها لتقليص عددهم ،وأدى ذلك إلى اصطدام الحكومة بالمندوب السامي الذي استشاط غضباً على خطط الحكومة ،وطلب من الملك التخلص منها واضطرت الحكومة تحت ضغط المندوب السامي إلى تقديم استقالتها إلى الملك فيصل في 9 آذار 1930 وتم قبول الاستقالة ،ورحب المندوب السامي بها ،ووقف رئيس الوزراء [ناجي السويدي] يخطب في مجلس النواب شارحاً أسباب الاستقالة

،ومتهماً الموظفين البريطانيين بالتحكم في أمور البلاد ،ثم تلاه [يسين الهاشمي] وقال مخاطباً أعضاء المجلس أن الإنكليز يحكمون البلاد حكماً كيفياً ،وأشار إلى أن الملك فيصل يساير الإنكليز ولا يستطيع معارضتهم . (13)

أدت استقالة الحكومة ،وبيان رئيسها حول سبب الاستقالة ،إلى هيجان شعبي عارم وخرجت جماهير الشعب في مظاهرات صاخبة احتجاجاً على السياسة البريطانية تجاه العراق ،ومطالبة بالاستقلال الحقيقي الناجز،والتخلص من الهيمنة الإمبريالية ،وقد تقاطرت الوفود من كافة أنحاء العراق للمشاركة في مظاهرات الاحتجاج ،وانهالت البرقيات إلى الحكومة والصحافة الوطنية ،وأصبح الوضع يهدد بوقوع أحداث خطيرة وخاصة في 21 آذار ،حيث اجتاحت بغداد مظاهرة كبرى أقفلت على أثرها المحال التجارية والأسواق أبوابها ،وأصدر المندوب السامي أمراً للموظفين البريطانيين بملازمة مساكنهم ،وسارت المظاهرة في شوارع بغداد ،وتوجهت إلى الباب الشرقي ثم إلى دور السفارات والقنصليات ،وهم يهتفون الهتافات الوطنية المطالبة بالاستقلال الناجز ،ورفض الهيمنة البريطانية ،فأشار المندوب السامي على الملك فيصل تكليف [نوري السعيد] بتشكيل حكومة جديدة تأخذ على عاتقها إقرار المعاهدة .

نوري السعيد يشكل الوزارة ويتولى إقرار المعاهدة :

وهكذا شكل نوري السعيد وزارته الأولى في 23 آذار 1930 ،بناء على تكليف الملك ،والمندوب السامي البريطاني ،وكان ذلك التكليف باكورة هيمنته على سياسة العراق حيث تولى الحكم أربعة عشر مرة منذُ ذلك التاريخ وحتى سقوط النظام الملكي إثر قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958،ولعب خلال تلك الحقبة دوراً خطيراً في حياة البلاد السياسية ،واشتهر بإخلاصه التام للإنكليز،وبحملات القمع التي مارسها ضد أبناء الشعب والمراسيم الجائرة التي كان يصدره لكي يسكت أفواه المواطنين وقوى المعارضة العراقية،مستخدماً كل الوسائل والسبل المخالفة للدستور .

كما اتخذ له موقفاً معادياً من حركات التحرر العربية إرضاءً لأسياده البريطانيين.

وقد جاءت وزارته على الشكل التالي :

1 ـ نوري السعيد ـ رئيساً للوزراء،ووزيراً للخارجية .

2 ـ جميل المدفعي ـ وزيراً للداخلية .

3 ـ علي جودت الأيوبي ـ وزيراً للمالية .

4 ـ جمال بابان ـ وزيراً للعدل .

5 ـ جعفر العسكري ـ وزيراً للدفاع .

6 ـ جميل الراوي ـ وزيراً للأشغال والإسكان .

7 ـ عبد الحسين الجلبي ـ وزيراً للمعارف .

وقد أعلن نوري السعيد أن أمام وزارته مهمة التفاوض مع بريطانيا لعقد معاهدة جديدة على أساس الاستقلال ، ودخول العراق إلى عصبة الأمم ،لكن حقيقة الأمر أن حكومة نوري السعيد جاءت لفرض معاهدة 1930 الجائرة على العراق .(14)

****

المفاوضات العراقية البريطانية :

بدأت المفاوضات العراقية البريطانية حول عقد معاهدة جديدة في 31 آذار 1930، وقد ترأس الوفد البريطاني المندوب السامي السير [هيمفريز]،وضم الوفد مساعده [الميجر يونك] و[المستر ستاجر] ،فيما كان الوفد العراقي برئاسة [الملك فيصل]،وعضوية[نوري السعيد] و[جعفر العسكري] و[رستم حيدر] ،وقد لعب الملك دوراً بارزاً في المفاوضات ،وكانت الحكومة تصدر كل يوم بياناً مقتضباً حول مجرى المفاوضات ،دون الدخول في التفاصيل ،حتى جاء يوم 8 نيسان 1930 حين صدر بيان عن الحكومة يقول :

لقد تم الاتفاق بين المتفاوضين على ما يلي :

1 ـ إن المعاهدة التي تجري المذاكرة حولها الآن ستدخل حيز التنفيذ عند دخول العراق في عصبة الأمم .

2 ـ إن وضع العراق ،كما هو مصرح في المعاهدة سيكون وضع دولة مستقلة حرة

3 ـ عند دخول المعاهدة الجديدة حيز العمل ستنتهي حالاً جميع المعاهدات والاتفاقات الموجودة ما بين العراق وبريطانيا العظمى ،والانتداب الذي قبله صاحب الجلالة البريطانية سينتهي بطبيعة الحال .

لعب نوري السعيد دوراً أساسياً في عقد المعاهدة الجديدة ،بالنظر للثقة الكبيرة التي أولاها البريطانيون له ،والاطمئنان إليه وكذلك ثقة الملك فيصل .

كان الشعب العراقي يدرك أن المفاوضات لن تطول ،وهذا ما كان ،فقد أعلن بيان رسمي للحكومة في 30 حزيران 1930 عن توقيع معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى تنفذ حال قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ،وأن المعاهدة ستنشر في بغداد ولندن في وقت واحد يتفق عليه الطرفان .

باشر نوري السعيد المهام التي أنيطت به وكان جُلّ همه أن ينجح في الامتحان الصعب وينال ثقة الأنكليز،وقد فعل ذلك ونجح ،وأصبح رجل بريطانيا القوي دون منازع ،فكانت بريطانيا تنيط به تأليف الوزارة كلما كان لديها مهمة صعبة تنوي تنفيذها كما سنرى فيما بعد ،وقد اتخذ الإجراءات التالية .

****

1- نوري السعيد يحل المجلس النيابي :

بعد أن أتمت الحكومة عقد المعاهدة مع بريطانيا أصبحت أمامها مهمة تصديقها من قبل مجلس النواب،وبالنظر،ولأن نوري السعيد لم يكن يستطيع ضمان الأغلبية في المجلس القائم آنذاك ، فقد أقدم على تعطيل جلسات المجلس ،ثم طلب من الملك إصدار الإرادة الملكية بحله،على الرغم أنه لم يمضِ على انتخابه سوى خمسة أشهر،وإجراء انتخابات جديدة ،يستطيع من خلالها تحقيق أغلبية في المجلس الجديد،وتم له ما أراد،وصدرت الإرادة الملكية بحله تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة.

أما نوري السعيد فقد غادر إلى لندن لاستكمال المحادثات حول الاتفاقيتين العسكرية والمالية ،وحول تعديل اتفاقية امتياز النفط .

وفي 18 تموز سلم ملاحظ المطبوعات نص المعاهدة الموقعة بالأحرف الأولى إلى الصحفيين ،وتم نشرها في اليوم التالي 19 تموز،وأحدث نشرها هيجاناً وغلياناً شعبياً عارماً ،وأخذت برقيات الاحتجاج تنهال على الحكومة والصحافة ،منددة بنوري السعيد وبالمعاهدة ،وبالإمبريالية البريطانية،فقد جاءت المعاهدة دون إجراء أي تغير جوهري يمس الهيمنة البريطانية على مقدرات العراق ،بل لتكريس هذه الهيمنة لسنين طويلة ،وتقييد العراق بقيود جديدة .(15)

2 ـ نوري السعيد يزور الانتخابات :

بعد أن حلت الحكومة مجلس النواب ،أعلنت عن إجراء انتخابات جديدة في 10 تموز 1930 ،وبدأت الحملة الانتخابية وشرعت القوى الوطنية تهيئ نفسها لخوضها من أجل إسقاط المعاهدة ،ولكن الحكومة أخذت تمارس الضغوط ،والتزوير والتهديدات لصالح مرشحيها ،مما دفع بالقائد الوطني [جعفر أبو التمن] إلى إصدار بيان بمقاطعة الانتخابات ،بعد أن أدرك أن نوري السعيد سوف يأتي بالمجلس الذي يريده هو وليس الشعب .

وبالفعل فقد جرت الانتخابات في 20 تشرين الأول 1930 في جو مشحون بالإرهاب

فقد استلم نوري السعيد بنفسه وزارة الداخلية وكالة يوم 10 تشرين الأول لكي يشرف بنفسه على الانتخابات ،ويمارس ضغوطه وإرهابه ،وأساليبه القمعية لإجبار المنتخبين الثانويين على انتخاب مرشحي الحكومة كما أجرى قبل الانتخابات ،تنقلات واسعة بين رؤساء ،وكبار الموظفين الإداريين ،ولاسيما بعد أن رشح العديد من الشخصيات المعارضة للانتخابات ،وأخذت تزاحم مرشحي الحكومة . لكن نوري السعيد استطاع أن يخرج بمجلس جديد له فيه 70 مقعداً من أصل 88 وبذلك ضمن لنفسه إمكانية تصديق المعاهدة التي وقعها بالحرف الأولى من قبل مجلس النواب ،وجاءت المعاهدة على الوجه التالي .(16)

3 ـ نص معاهدة 30 حزيران 1930 (17)

صاحب الجلالة ملك العراق .

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند.

لما كانا راغبين في توثيق أواصر الصداقة ،والاحتفاظ بصلات التفاهم ،وإدامتها ما بين بلديهما ،ولما كان صاحب الجلالة ملك بريطانيا قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد ،في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني 1926 ميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الآخر سنة 1344 هجرية ، بأن ينظر نظراً فعلياً ،في فترات متتالية ،مدة كل منها

أربع سنوات ،فهل في استطاعته الإلحاح على إدخال العراق في جمعية الأمم .

ولما كانت حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قد أعلمت الحكومة العراقية ،بلا قيد ولا شرط ،في اليوم الرابع عشر من أيلول سنة 1929 أنها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة 1932،وأعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من كانون الأول 1929 أن هذه هي نيتها .

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق،ستنتهي من تلقاء نفسها ،عند إدخال العراق عصبة الأمم ،ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق ،وصاحب الجلالة البريطانية ،يريان أن الصلات التي ستقوم بينهما ،بصفة كونهما مستقلين،ينبغي تحديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة ،لبلوغ هذه الغاية ،على قواعد الحرية والمساواة التامتين ،والاستقلال التام ،تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الأمم ،وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين هما :

عن جلالة ملك العراق : نوري باشا السعيد ،رئيس الوزراء ووزير الخارجية ،حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثاني .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا ،والممتلكات البريطانية وراء البحار إمبراطور الهند اللفتنانت كولونيل السر [هنري هيمفريز]المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما ،فوجداها صحيحة ،قد اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى : يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية ،ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق ،توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي ،وصلاتهما الحسنة ،وتجرى بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع الشؤون السياسية الخارجية ،مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف من البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق ومعاهدة التحالف هذه ،أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية : يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي [دبلوماسي] يعتمد وفقاً للأصول المرعية .

المادة الثالثة : إذا أدى نزاع بين العراق ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد عندئذٍ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ،ووفقاً لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة : إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ،رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئذٍ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً ،وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه .

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراُ إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق ،في حالة حرب ،أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطاني في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ،ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر، والموانئ والمطارات ،ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة : من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وأيضاً ـ بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه ـ مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بان حفظ ،وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن أجل ذلك ،وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ،وفقاً للمادة الرابعة أعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة ،أو في جوارها ،وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الأنفة الذكر وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة ،على

أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بأي حال من الأحوال احتلالاً،ولن يمس على الإطلاق سيادة واستقلال العراق.

المادة السادسة : يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزء لا يتجزأ منها .

المادة السابعة : تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة 1922 ميلادية ،والموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة 1341هجرية ،وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة 1926 ميلادية، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الآخر سنة 1344 هجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها ،التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ،وهذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والإنكليزية ،ويعتبر النص الأخير المعول عليه .

المادة الثامنة : يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع بتنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها ،وبصورة نهائية ،جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ،وفقاً لأحكام وثيقة دولية أخرى وينبغي أن يترتب على جلالة ملك العراق وحده ،وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فوراً إلى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى جلالة ملك العراق .

المادة التاسعة : ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الإخلال ،أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين وفقاً لميثاق عصبة الأمم ،أو معاهدة تحريم الحرب ،الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة 1928 ميلادية .

المادة العاشرة : إذا نشأ خلاف فيما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة ،أو تفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف حينئذٍ وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم

المادة الحادية عشرة : تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الإبرام بأسرع ما يمكن ،ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ،وتظل هذه المعاهدة نافذة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها وفي أي وقت كان ،بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع بتنفيذها ،على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوما بناء

على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال .
وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض الخلاف على مجلس عصبة الأمم .
وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .
كتب في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة 1930 ميلادي الموافق لليوم الثاني من شهر صفر سنة 1349 هجرية.

هنري هيمفر **نوري السعيد**

ملحق

فقرة رقم 1

يعين صاحب الجلالة البريطانية ، من حين لأخر، مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لإحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة ،وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر،ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في [الهنيدي] لمدة خمس سنوات ،بعد الشروع بتنفيذ هذه المعاهدة ،وذلك لكي يتمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي .
ولصاحب الجلالة البريطانية أن يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الأعظم خمس سنوات تبتدئ من تاريخ الشروع بتنفيذ هذه المعاهدة ،وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف لصاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لإسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن .

فقرة رقم 2

بشرط مراعاة أي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل ،تظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء ،والعائدات الأميرية [بما في ذلك الإعفاء من الضرائب] التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق

شاملة القوات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ،وتشمل أيضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف ،وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً بأحكام هذه المعاهدة وملحقها ،أو وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين،وأيضاً يواصل العمل بأحكام أي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة ،وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية،فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات أقل ملائمة من الوجوه ،من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة

فقرة رقم 3

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لنقل القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق، وتدريبها وأعالتها ،وعلى منحها عين التسهيلات استعمال التلغراف واللاسلكي ،التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

فقرة رقم 4

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ،بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ،وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، وفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ،حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات صاحب الجلالة البريطانية ، وفقاً لأحكام هذه المعاهدة ،وأن يؤمن سنّ القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر .

فقرة رقم 5

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية أن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات في الأمور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي

1 ـ تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة.

2 ـ تقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من أحدث طراز متيسر إلى قوات جلالة ملك العراق .

3 ـ تقديم ضباط بريطانيين مجربين،عسكريين ،وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

فقرة رقم 6

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب فإنهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد أيضاً بأن أي أشخاص من قواته ،من الذين يوفدون إلى الخارج ،للتدريب العسكري يرسلون إلى مدارس وكليات ،ودور تدريب عسكرية، في بلاد جلالته البريطانية، بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من إرسال الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد،ودور التدريب المذكورة في أي قطر آخر .

ويتعهد أيضاً بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالته ، وأسلحتها ،لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية ، وتجهيزاتها .

يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم ،عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية ،من جميع الصنوف العسكرية،عبر العراق لنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية ،وطرقه المائية ،وموانئه ،ومطاراته،ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية أذناً عاماً في زيارة شط العرب ،بشرط إعلام جلالة ملك العراق، قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية . (10)

دار الاعتماد ن . س . ف .

بغداد في 30 حزيران 1930

وقبل أن يعرض نوري السعيد معاهدته المشؤومة على مجلس النواب لجأ إلى تأليف حزب سياسي له ضم العناصر التي رشحها في الانتخابات لتكون سنداً له في تصديق المعاهدة فكان [حزب العهد] .

وفي 4 تشرين الأول 1930 أتخذ مجلس الوزراء قراراً بالموافقة على المعاهدة ،وتم دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع ،في 16 تشرين الأول ،واتخذ نوري السعيد احتياطات أمنية واسعة النطاق حول بناية المجلس الجديد في بناية جامعة[آل البيت]،التي ألغاها عند تشكيله لوزارته ،والواقعة في الاعظمية ،وأصدر قراراً بضمها إلى حدود أمانة العاصمة ،حيث ينص الدستور على أن يكون مقر مجلس النواب في العاصمة . وفي اليوم المقرر لمناقشة المعاهدة من قبل مجلس النواب ،تقدم نوري السعيد إلى المجلس بالاقتراح التالي :

{ لما كانت نصوص المعاهدة مع بريطانيا المنعقدة في 30 حزيران 1930 قد نشرت للرأي العام منذ مدة طويلة ،وكانت انتخابات مجلس النواب قد جرت على أساس استفتاء الشعب فيها اقترح على المجلس الموقر أن يوافق على المذاكرة فيها بصورة مستعجلة } .

وقد تمت الموافقة على الاقتراح من قبل رئيس المجلس ،و تم طرح المعاهدة ،بعد نقاش للمعارضة دام 4 ساعات ،للتصويت عليها ،وقد صوت إلى جانب المعاهدة 69 عضواً ضد 13 ،وتغيب 5 أعضاء عن الحضور،وسط هياج وصياح المعارضة المنددة بالمعاهدة .(18)

لم يبق أي عائق أمام نوري السعيد لتصديق المعاهدة فالملك فيصل كان يرأس الوفد المفاوض أثناء عقد المعاهدة وجلس الأعيان يعيينه الملك ،ويعمل بأمره .

أما المعارضة فقد أبرق أقطابها المعروفين السادة[جعفر أبو التمن] و[ناجي السويدي] و[يسين الهاشمي] إلى سكرتارية عصبة الأمم ،يحتجون على بنود المعاهدة التي لا تضمن للعراق استقلالاً حقيقياً ،وتفسح المجال لبريطانيا باستغلال البلاد حسب ما تقتضيه أغراضها الاستعمارية .

*****

4 ـ ماذا قال رجال الدولة البارزين عن المعاهدة ؟ (19)

لم يكد نوري السعيد يحقق مهمته الأولى بالتصديق على المعاهدة حتى عمَّ استياء عام وهياج جماهير الشعب احتجاجاً على ربط العراق بعجلة الاستعمار البريطاني ،ولم يستطع رجالات السياسة البارزين وأقطاب الحكم إلا أن يوجهوا النقد الشديد

للحكومة بالنظر لكونها قد قيدت العراق لسنوات طويلة ،وربطته بعجلة بريطانيا خلافاً لمصالح الشعب والوطن ،وأعلنوا رفضهم لها .

فقد قال [رشيد عالي الكيلاني] وهو من رؤساء الوزارات المخضرمين:

{ إن أقل ما يقال عن هذه المعاهدة أنها استبدلت الانتداب الوقتي باحتلال دائم وأضافت إلى القيود والأثقال الحالية قيوداً،أثقالاً أشد وطأة } .

وقال [يسين الهاشمي] وهو أيضاً من رؤساء الوزارات والذي شكل العديد من الوزارات ما يلي : { لم تضف المعاهدة شيئاً إلى ما كسبه العراق بل زادت في أغلاله ،وعزلته عن الأقطار العربية ،وباعدت ما بينه وبين جارتيه الشرقيتين وصاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال ،ورجائي من أبناء الشعب أن لا يقبلوها}.

وقال [حكمت سليمان] وهو رئيس وزراء سابق ما يلي:

{ المعاهدة الجديدة تضمن الاحتلال الأبدي ،ومنحت بريطانيا امتيازات دون عوض أما ذيولها المالية،فإنها تكبد العراق أضراراً جسيمة دون مبرر } .

وقال[محمد رضا الشبيبي] وهو وزير في وزارات عديدة حيث يقول :

{ إنني أرتئي رفض المعاهدة وملحقاتها لأنها حمّلت العراق الكثير من المغارم والتبعات الكثير،ولم يكسب مقابل ذلك حقاً جديداً من الحقوق ،في حين حصل الجانب الآخر على امتيازات وحقوق جديدة } .

أما السيد [عبد العزيز القصاب] وهو وزير في وزارات عدة فقد قال :

{ إن المعاهدة لا تلبِ رغبات الشعب ،وجاءت هادمة لكل الجهود التي بذلت لتخفيف وطأة المعاهدات السابقة وأنا ارفضها ،ويرفضها الشعب } .

وقال [حمدي الباجه جي] وهو رئيس وزارة سابق :

{ إن المعاهدة الجديدة تجعل كابوس الاستعمار البريطاني دائماً ومستمراً}.

وقال [يوسف غنيمة] وهو وزير سابق:

{إن المعاهدة لا تتفق والاستقلال التام،ورغبات الشعب وليست في مصلحة البلاد}.

وقال [كامل الجادرجي] وهو وزير سابق ،وزعيم الحزب الوطني الديمقراطي ،وأحد أبرز رموز المعارضة العراقية :

{ إن نتيجة هذه المعاهدة وذيولهاحمايةٌ بريطانية شديدة الوطأة واحتلال دائم}.(8)
لكن المؤسف أن كل أولئك الساسة ،باستثناء الأستاذ كامل الجادرجي، قد تنكروا لأقوالهم، واشتركوا في الوزارات التالية ، ونفذوا بنود المعاهدة ، وبلعوا تعليقاتهم حولها .
غير أن أكثر الشخصيات الوطنية عنفاً في مقاومة المعاهدة كان القائد الوطني البارز [جعفر أبو التمن] زعيم الحزب الوطني ،الذي بعث بمذكرة باسم الحزب إلى كل من ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا ،وفرنسا،وإيطاليا ،وإيران ،وتركيا ،وإلى عصبة الأمم ،في 1 تشرين الأول 1930 ،أدان فيها أسلوب تأليف حكومة نوري السعيد ،والأساليب غير الدستورية التي أقدم عليها ، بتأجيل جلسات المجلس النيابي ومن ثم حله ،دون أن يمض عليه خمسة أشهر ،وقيامه بتعطيل أكثر من 20 صحيفة سياسية ،وإحالة عدد من المحررين الصحفيين إلى المحاكم ،ومنع الحكومة للاجتماعات العامة ،وكمّ أفواه الشعب، وعقد معاهدة جائرة يرفضها الشعب لأنها تصب في خدمة الأغراض الاستعمارية البريطانية ،وإجراء انتخابات مزورة ،لفرض المعاهدة التي رفضها الشعب ،وقواه الوطنية ،وإن الحزب الوطني الذي أيدت سياسته أكثرية الشعب يعتبر هذه المعاهدة ملغاة وباطلة } .
كما أحتج عدد من الشخصيات السياسية الكردية على المعاهدة ،وأبرقوا إلى سكرتارية عصبة الأمم عدة برقيات في 20، و26 تموز تستنكر عقد المعاهدة .
وقال عدد من أعضاء اللجنة الدائمة للانتدابات من ممثلي الدول في عصبة الأمم :
{ إن قبول العراق لهذه المعاهدة سيجعله بعد تحرره من الانتداب تحت الحماية البريطانية} .
وقال[المسيو بار] العضو الفرنسي في اللجنة المذكورة :
{ أنا شخصياً لا أحب أن أرى بلادي تدخل في مثل هذا التعهد الذي قبله العراق على نفسه } .(9)
وهكذا أثبت نوري السعيد أنه اكثر إنكليزية من الإنكليز،وانه رجل الإمبريالية البريطانية دون منازع ،وهذا ما أهله لكي يكون العمود الفقري الذي تستند عليه السياسة البريطانية في العراق ،ومكنته من أن يشكل 14 وزارة ،في الفترة الممتدة

من منتصف حزيران 1930 وحتى سقوط النظام الملكي حين قامت ثورة 14 تموز 1958 .

الإضراب العام والمظاهرات تعم أنحاء العراق :

عندما تأسست الدولة العراقية عام 1921،لم يكن هناك قانون خاص للضرائب والرسوم التي تجبى من الشعب لحساب البلديات .وكانت الحكومة قد اكتفت بالبيان الذي أصدره القائد العام للقوات البريطانية ،الخاص بالرسوم التي ينبغي أن يدفعها السكان للبلدية . فلما تسلم نوري السعيد مقاليد الحكم ،أقرت حكومته لائحة قانونية لذلك ،وقدمتها إلى مجلس النواب الذي أقرها بدوره في 10 أيار 1931 ،وصادق عليها الملك .

سبب ذلك القانون هياجاً ،وغضباً شديداً لدى الطبقة الكادحة من العمال والحرفيين ،واستنكرته الأحزاب السياسية،والصحف الوطنية فقد حمل القانون أبناء الشعب أعباء جديدة ،في وقت كانوا فيه بالأساس يعانون من تدهور أوضاعهم المعيشية المتدهورة .وجاء إقدام نوري السعيد على توقيع المعاهدة العراقية البريطانية ،تلك المعاهدة التي جردت الاستقلال من كل معنى ،ورهنت مقدرات العراق لمصالح الإمبريالية البريطانية لسنين طويلة لتصب الوقود على النار ،و لتشعل الفتيل ،وتطلق المارد من قمقمه في حملة احتجاجية عارمة ضد الحكومة ،ودعت القوى الوطنية إلى الإضراب العام احتجاجاً على سياسة الحكومة المعادية لمصالح الشعب.

وهكذا أضربت بغداد تماماً ،يوم 5 تموز 1931، وشمل الإضراب كافة المرافق العامة والأسواق ،والمحلات التجارية،ووسائل النقل،وأغلقت الصيدليات والمطاعم والفنادق ،ودور السينما أبوابها ووقعت أزمة غذائية خطيرة ،حيث لا خبز،ولا لحوم،ولا فاكهة ،ولا خضروات ،وتوقفت حركة النقل ،واضطر الناس إلى الانتقال مشياً على الأقدام ،وأستمر الوضع على حاله أسبوعان ،وكان هذا الإضراب الأول من نوعه في بغداد ،واستمر بالتوسع والامتداد ليشمل الكاظمية ،و الاعظمية،ثم ما لبث أن أنتقل إلى مدن الحلة ،والرمادي، وبعقوبة،والكوت ،والناصرية، وكربلاء ،والنجف،والبصرة ،وسوق الشيوخ،وخانقين ،ثم عم العراق من أقصاه إلى أقصاه .

شكل الإضراب أعظم تحدي للحكومة ،ولاسيما بعد أن وقعت مصادمات كبيرة بين قوات الشرطة والمواطنين ،وخاصة في مدينة البصرة التي أمتد إليها الإضراب يوم 15 تموز، حيث أضرب السكان عن بكرة أبيهم،وسارت المظاهرات المسلحة المنددة بالحكومة ،حيث طوقت مراكز الحكومة ،واشتبكت مع الشرطة،وقذفت سيارة المتصرف بالحجارة،وهرب المتصرف من غضب جماهير الشعب ولجأ إلى أحد الدور لينجو بحياته .

لم تستطع الشرطة مجابهة المتظاهرين ،واضطرت الحكومة إلى استدعاء الجيش الذي نزل إلى الشوارع ،وبدأ بإطلاق الرصاص الذي دوى بغزارة ،كما استنجدت حكومة نوري السعيد بالحكومة البريطانية ،التي قامت بدورها بإرسال قواتها بالإضافة إلى سفينة حربية كانت راسية في البصرة ،واشتبكت مع المتظاهرين ،حيث وقع عدد كبير من القتلى والجرحى ،واستطاعت الحكومة في نهاية الأمر قمع احتجاجات الشعب ،وكسر الإضراب ، بمساعدة القوات البريطانية .(20)

****

خامساً : السعيد يقمع ثورة الشيخ محمود الحفيد

كان الشيخ محمود الحفيد قد وقع اتفاقاً مع الحكومة العراقية والسلطات البريطانية في عام 1927 بعد فشل حركته،تعهد بموجبه أن يعيش خارج العراق ،مع إعادة كافة ممتلكاته إليه،بشرط أن يعين وكيلا عنه لإدارتها،فلما وقّعت حكومة نوري السعيد معاهدة 30 حزيران 1930 شعر الشيخ الحفيد أن بريطانيا قد تنكرت لحقوق الشعب الكردي ،واستغل الشيخ الحفيد قيام الأكراد في السليمانية بحركة احتجاجات واسعة ،ومظاهرات ضد المعاهدة ،وضد حكومة نوري السعيد ليجمع المسلحين من أتباعه داخل العراق ،واحتل منطقة [شهر بازار] ،وبعث بمذكرة إلى المندوب السامي البريطاني يطالبه بإنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تمتد من زاخو وحتى خانقين.

أنذرت الحكومة العراقية الشيخ الحفيد بوجوب مغادرة العراق ،وسحب عناصره المسلحة ،لكن الشيخ الحفيد تجاهل الإنذار ومضى في توسيع منطقة سيطرته مما دفع الحكومة إلى تجريد حملة عسكرية كبيرة ضمت رتلين ،توجه الرتل الأول

نحو[جوارته] فيما توجه الرتل الثاني نحو[بنجوين] كما شاركت الطائرات البريطانية في التصدي لحركة الشيخ الحفيد حيث دارت بين الطرفين معارك دامية استمرت زهاء ستة اشهر تكبد خلالها الطرفان خسائر كبيرة .

لكن قوات الحكومة استطاعت في النهاية فرض سيطرتها على مناطق كردستان ،وهرب الشيخ محمود الحفيد ،لفترة من الزمن،ثم اضطر في نهاية الأمر إلى تسليم نفسه للجيش ،في 13 أيار 1931 ،وتم نقله إلى مدينة السماوة ،ثم نقل إلى مدينة الناصرية،وأخيراً تم نقله إلى قصبة عانه ،ثم سمحت له الحكومة بالإقامة في بغداد ، وقررت مصادرة كافة أملاكه في السليمانية .(21)

****

****

****

الفصل الرابع

خلافات داخل الوزارة والبرلمان واستقالة حكومة نوري السعيد

السعيد يعيد تشكيل وزارة جديدة بضغط من المندوب السامي

أولاً:خلافات داخل الوزارة ،واستقالة حكومة السعيد .

ثانياً:المندوب السامي يضغط على الملك لتكليف السعيد مجددا

ثالثاً: مهمات الوزارة السعيدية الثانية

1 ـ معالجة تمرد قوات الليفي الآشورية .
2 ـ قمع الثورة البارزانية .
3 ـ إدخال العراق عصبة الأمم .

****

أولاً: خلافات داخل مجلس الوزراء،واستقالة حكومة السعيد:

أدت سياسة نوري السعيد ،وأساليبه القمعية التي استخدمها لفرض معاهدة 30 حزيران 1930 إلى خلافات عميقة في مجلسي النواب والوزراء،وأدت تلك الخلافات إلى استقالة السيد[جميل المدفعي] من رئاسة مجلس النواب ،ومن حزب نوري السعيد[حزب العهد] احتجاجاً على تصرفات الحكومة ،وبالأخص وزير الداخليةا [مزاحم الباجه جي] إثر الهجوم العنيف الذي تعرض له في مجلس النواب من قبل نواب المعارضة، بسبب تصرفات الحكومة المخالفة للدستور،والمنتهكة للحريات ،وقد بعث السيد المدفعي بكتاب إلى السعيد يعلن فيه استيائه من تصرفات وزير الداخلية غير القانونية ،والتزام السعيد جانبها،وأعلن انسحابه من حزب العهد ،وقد لخص المدفعي تصرفات وزير الداخلية [مزاحم الباجه جي] بالتالي :

1 : تصرفاته المشينة خلال الإضراب الشعبي العام مما كان سببا في توسيعه توسعاً خطيراً .

2 : تطبيقه قانون العشائر على ذوات ليسوا من العشائر،وبينهم من كبار رجال القانون .

3 : تضيقه على كبار رجال الأمة ،وتعقيبهم بالجواسيس بصورة لم يسبق لها مثيل ،ومطارداته الشبيبة الوطنية لمجرد ما يظهروه من الشعور الوطني شأن الشباب في جميع بلاد الله .

4 : وضع المراقبة الشديدة على حرية المخابرة ،خلافاً لما هو مضمون في القانون الأساسي الذي حلفنا اليمين على التمسك به

5: تطبيقه الذيل الخاص بالعقوبات بحق رجال عرفوا بمقدرتهم وإخلاصهم ،لكي يتسنى له تعيين بعض محسوبيه ومروجي تصرفاته في محله .

6 : تفسيره القوانين كما تشتيهه أغراضه،وهتكه شرف رجال كانوا من أشد المخلصين

7 : إصدار الكتب التهديدية السرية المملوءة بالبذاءات ،وهتك الحرمات .

وعليه أرجو اعتباري مستقيلاً من الحزب ،وسأقدم استقالتي رسمياً من رئاسة مجلس الأمة أيضاً وتقبلوا احترامي .(1)

جميل المدفعي

16 تشرين الأول 1931

وهكذا فضح المدفعي سلوك الحكومة المخزي ،وانتهاكها للدستور،ونكثها لليمين باحترامه ،والاعتداء على حقوق وحريات المواطنين التي نص عليها الدستور،واستغلال النفوذ بهذا الشكل المكشوف فلم يعد أمام نوري السعيد إلا أن يقدم استقالة حكومته إلى الملك فيصل في 19 تشرين الأول 1931 ،و تم قبول الاستقالة .

ثانياً:المندوب السامي يضغط على الملك لتكليف السعيد مجدداً:

لم يكد المندوب السامي يبلغه خبر استقالة نوري السعيد حتى سارع إلى الملك فيصل طالباً منه أن يعيد تكليف السعيد بتشكيل الحكومة الجديدة ،ومارس ضغطاً على الملك لكي ينفذ طلبه ،ولم يكن أمام الملك من بد إلا أن ينفذ مشيئة المندوب السامي كما أراد ،وكلف الملك فيصل السعيد من جديد بتشكيل الوزارة في اليوم نفسه ،وجاءت وزارته الثانية على الوجه التالي :

1 - نوري السعيد - رئيساً للوزراء

2 - ناجي شوكت - وزيراً للداخلية .

2 - رستم حيدر - وزيراً للمالية .

4- جمال بابان - وزيراً للعدلية .

5- جعفر العسكري - وزيراً للدفاع والخارجية

6 - عبد الحسين الجلبي - وزيراً للمعارف

7- محمد أمين زكي - وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

كان عهد هذه الوزارة مليئاً بالأحداث التي كان على السعيد معالجتها وأبرزها :

1 - تمرد بعض قوات الليفي الآشورية:

2 - اندلاع الثورة البارزانية .

3 - دخول العراق عصبة الأمم وسريان معاهدة 1930.

******

****

1 - معالجة تمرد قوات الليفي الآشورية :

قوات الليفي الآشورية أنشأها البريطانيون لمساعدة قواتهم المحتلة للعراق في حفظ الأمن والنظام ،والقيام بدور الحراسة للمعسكرات والقواعد البريطانية .

كان الآشوريون يطمحون بقيام دولة لهم في دهوك وبعض المناطق الأخرى في شمال العراق .لكن آمالهم خابت بعد صدور القرار بضم العراق إلى عصبة الأمم ،وتجاهل بريطانيا تلك المطالب مما أثار استياء قوات الليفي العاملة في خدمة القوات البريطانية ،حيث استقال ما يزيد على 1300 من قوات الليفي ،وتقدموا للمندوب السامي بالمطالب التالية :

1 -الاعتراف بهم كشعب ساكن في العراق ،وليسوا مجرد طائفة دينية أو عنصرية.

2- إيجاد كيان لهم في منطقة [دهوك]،والعمل على إعادة منطقة [حكاري] الواقعة تحت السيادة التركية، وإذا ما تعذر ذلك فيجب إيجاد موطن للآشوريين في العراق مفتوح لكل الآشوريين في داخل العراق وخارجه .

3 - الاعتراف الرسمي بسلطة زعيمهم الديني [المار شمعون] الدينية والدنيوية.

4 - عدم سحب السلاح منهم .

5 - مطالب أخرى حول فتح مدارس آشورية ،ومستشفى، ودار أوقاف آشورية .

ورغم طلب المندوب السامي منهم التراجع عن تلك التصرفات ،فإنهم أصروا على موقفهم ،فما كان من السلطات البريطانية إلا أن تأتي بقوة عسكرية من الإنكليز المتواجدين في مصر،لتحل محلهم ،حيث تم نقلهم على عجل بواسطة الطائرات .

فلما وجدت قوات الليفي أن بريطانيا عازمة على عدم تلبية مطالبهم ،تراجع قسم كبير منهم وعاد إلى الخدمة ،أما القسم الآخر،الذي أصر على موقفه،وعليه فقد قررت السلطات البريطانية إقصاءهم نهائياً .

أما حكومة العراقية فقد قررت في 2 تموز 1932،بعد موافقة المندوب السامي ،سحب السلاح من الليفي،ومنعت حمل أي سلاح إلا بإجازة رسمية ،كما قررت وضع أفراد من الشرطة مع قوات الليفي في كافة المخافر . (2)

****

****

2 ـ السعيد يقمع الثورة البارزانية :

حاولت الحكومة تثبيت نفوذها في منطقة كردستان ،لمنع أية محاولة من جانب بعض الزعماء الأكراد للتمرد على سلطة الحكومة ،وكان من جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قرارها بإقامة مخافر في منطقة [بازيان] المحصورة بين [الزيبار] و[عقرة] و[الزاب الأعلى] والتي تتوسطها قرية [بارزان]حيث مقر سكن الشيخ احمد البارزاني ،عميد الأسرة البارزانية المعروفة ،والذي يتمتع بمركز ديني ودنيوي كبير في صفوف الأكراد .(3)

رفض الشيخ احمد إقامة تلك المخافر،واعتبرت الحكومة أن موقفه هذا يشكل تحدياً لسلطتها ،واتخذت قراراً بإقامة المخافر بالقوة ،حيث أرسلت قوات عسكرية إلى المنطقة لفرض إقامتها بالقوة ،مما تسبب في وقوع مصادمات عنيفة بين أتباع الشيخ احمد وقوات الحكومة،في 9 كانون الأول 1930،وقد قتل ما يزيد على 50 فرداً من قوات الحكومة ،وأصيب الكثير منهم بجراح ،واستطاع أتباع البارزاني طرد بقية القوات التي أرسلتها الحكومة إلى المنطقة .

أخذ البارزاني يوسع نفوذه في المنطقة ،وإزاء ذلك الوضع قررت الحكومة تجريد حملة عسكرية كبيرة لإخضاع الشيخ [أحمد البارزاني] في شهر نيسان 1932،مستعينة بالقوة الجوية البريطانية التي شرعت طائراتها بقصف المنطقة،ومطاردة البارزانيين في 25 أيار 1931 وكان القصف الجوي من الشدة بحيث دفع المقاتلين البرزانيين إلى الالتجاء إلى الجبال حيث المخابئ الآمنة وبدأت قوات الحكومة حملتها ضدهم في 22 حزيران 1931 مما اجبر الشيخ أحمد بعد أن تشتت قواته على الفرار إلى تركيا ،حيث سلم نفسه للسلطات التركية التي قامت بنقله إلى مدينة [أدرنه]على الحدود البلغارية.

وفي تلك الأيام حاول الإنكليز إسكان الآشوريين في منطقة بارزان ،فلما علمت الحكومة التركية بالأمر،وكانت تكن الكره الشديد للآشوريين الذين وقفوا إلى جانب بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى ،سارعت إلى إعادة الشيخ احمد البارزاني إلى منطقة الحدود العراقية .

وعندما بلغ الخبر إلى الحكومة العراقية ،تقدمت بطلب إلى الحكومة التركية لتسليم الشيخ احمد .

إلا أن الحكومة التركية رفضت الطلب ،مشترطة إصدار عفو عام عنه،وعن أتباعه،واضطرت الحكومة العراقية إلى إصدار العفو عنهم .

وعليه فقد عاد الشيخ احمد وأتباعه إلى العراق ،حيث أسكنتهم الحكومة في الموصل،ثم جرى نقلهم بعد ذلك إلى الناصرية ،فالحلة، فالديوانية ،ثم استقر بهم المطاف في مدينة السليمانية .

*****

3 ـ إدخال العراق في عصبة الأمم :

بعد أن تسنى لبريطانيا فرض معاهدة 30 حزيران 1930، والتي ضمنت من خلالها الهيمنة التامة على مقدرات العراق ،اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ،وحيث تصبح هذه المعاهدة نافذة حال دخول العراق عصبة الأمم ،كدولة مستقلة، تقدمت الحكومة البريطانية بطلب إلى عصبة الأمم ،في 13 أيار 1931،لقبول العراق عضواً فيه معلنة أن العراق اصبح يمتلك الأهلية ليكون دولة مستقلة وعضو فيها .

جرى توزيع الطلب البريطاني على أعضاء عصبة الأمم ،في الجلسة التي عقدتها في حزيران 1931،أجرى المجلس مذاكرة حول الطلب،وحول التقرير الذي قدمته بريطانيا عن العراق ،فقرر المجلس في 4 كانون الأول تأليف لحنة لدرس التقرير وتقديم توصياتها ،في مدة أقصاها 30 كانون الأول .

وبالفعل قدمت اللجنة في هذا التاريخ تقريرها الذي أوصت فيه بقبول العراق عضواً في العصبة ،بعد أن يوقع العراق على ميثاق العصبة ،وعلى الشروط التي وضعتها عصبة الأمم ،والمتعلقة بالضمانات اللازمة للحفاظ على حقوق الأقليات،وتقيد العراق بمبادئ العصبة .

وافق العراق على شروط عصبة الأمم ،وقدمت الحكومة العراقية الضمانات المطلوبة،والتي صادق عليها مجلس النواب ،في جلسته بتاريخ 5 أيار 1932،وعند ذلك أعلنت عصبة الأمم في 31 كانون الثاني 1932عن قبول العراق عضواً في العصبة(4)

قدم الملك جورج ،ملك بريطانيا ،تهانيه إلى الملك فيصل ،بقبول العراق عضواً في العصبة ،وأصبحت معاهدة 30 حزيران 1930 نافذة المفعول ،من تاريخ صدور قرار عصبة الأمم بقبول عضوية العراق .

إلا أن استقلال العراق لم يكن سوى استقلالاً شكلياً محضاً ،فقد قيّدته معاهدة 1930 بقيود ثقيلة ،جعلته في واقع الأمر تحت الحماية البريطانية لسنين طويلة .

*****

الملك فيصل يطلب من نوري السعيد تقديم استقالته:

بعد أن أنجزت حكومة نوري السعيد المهام الموكولة لها ،والمتمثلة بعقد معاهدة 30 حزيران 1930 ،وإدخال العراق في عصبة الأمم ،ومنح العراق الاستقلال [الشكلي] ،قدم نوري السعيد استقالة حكومته إلى الملك فيصل،في 27 تشرين الأول 1932 ،وتم قبول الاستقالة في اليوم التالي ،وكلف الملك فيصل السيد [ناجي شوكت] بتأليف الوزارة الجديدة في 3 تشرين الثاني 1932 .

ورغم أن استقالة السعيد جاءت بناء على طلبه كما جاء في كتابه الموجه إلى الملك ،إلا أن الحقيقية كانت غير ذلك وأن الملك فيصل هو الذي طلب منه تقديمها ،فقد جاء في البرقية التي طيرها المندوب السامي [هيوبرت همفري] إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم 335 بتاريخ 29 تشرين الأول 1932تقول :

[إن الملك هو الذي طلب من السعيد تقديم استقالة حكومته لأنه فقد ثقة الملك ،ولما عرض على الملك استعداده لجمع نوري السعيد بالملك رفض الملك ذلك وقرر الانفصال عن السعيد،ولم تفد توسلاته وتوسلات المستشار [كورنواليس] لتثني الملك عن قراره .(5)

كان هدف الملك من طلب الاستقالة تقليص نفوذ نوري السعيد الذي تصاعد نجمه لدى الإمبرياليين البريطانيين بعد أن افلح في توقيع معاهدة 1930،واصبح يتمتع بمنزلة كبيرة لدى المندوب السامي البريطاني والحكومة البريطانية ،ونال ثقتهما ،واصبح يرى نفسه وكأنه الشخصية الوحيدة القادرة على إدارة شؤون البلاد.

كما هدف الملك فيصل من التغير الوزاري استمالة ما يدعى بالمعارضة المعتدلة ،بعد الذي سببته معاهدة 30 حزيران 1930 الجائرة ،والمقيدة لاستقلال العراق من جهة .

وهكذا جاءت حكومة ناجي السويدي وسطاً بين الاتجاه الموالي لبريطانيا ،والاتجاه المعارض لسياستها ،وللمعاهدة .

أما الرأي العام العراقي فقد كان بين متفائل ومتشائم من هذه الوزارة ،ورأى البعض الأخر أن هذه الوزارة لا تعدو عن كونها وزارة انتقالية ليس إلا .

أما وزارة الخارجية البريطانية،فقد كان رأيها أن هذه الوزارة لن تدوم طويلاً ،فبريطانيا لا ترضى إلا بوزارة تكون ألعوبة بأيديها ،وهي لم تعترض على تشكيلها ،لكي تهدئ الأوضاع في البلاد ،بعد الذي سببته حكومة نوري السعيد ،بعقد معاهدة 30 حزيران 1930 .

كان على الوزارة الجديدة أن تلجأ إلى حل البرلمان ،الذي يتمتع فيه نوري السعيد بالأغلبية المطلقة لتقليم أظافره من جهة،ولإرضاء الشعب ،بعد أن زوّر نوري السعيد الانتخابات السابقة بشكل خطير .

وحاول نوري السعيد استمالة ناجي شوكت للحيلولة دون حل البرلمان واعداً إياه بتأييد نواب حزبه للوزارة .

غير أن الملك كان قد صمم على حل البرلمان ،وأصدر الإرادة الملكية بحله في 8 تشرين الثاني 1932 .

حاول نوري السعيد عرقلة قرار حل البرلمان،بأن أوعز إلى نواب حزبه بعدم حضور الجلسة التي تتلى فيها الإرادة الملكية بحله ،لكن ذلك لم يمنع من مضي الحكومة والملك قدماً في حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة .(6)

أما نوري السعيد فقد عقد اجتماع لقيادة حزبه،في 10 تشرين الأول ،بعد يومين من قرار الحل ،أصدرت القيادة بياناً يندد بالحل ،وقررت كذلك إرسال مذكرة إلى الملك فيصل ادعت فيها عدم شرعية الحل وفوضت نوري السعيد بمتابعة المذكرة.

ولما بلغ الأمر للملك فيصل ،قرر إبعاد نوري السعيد،بتعينه ممثلاً للعراق في عصبة الأمم في 16 تشرين الثاني 1932 .

كان أمام حكومة ناجي شوكت مدة أربعة اشهر،تبدأ من تاريخ حل البرلمان ،لإجراء انتخابات جديدة ،حسبما نص على ذلك القانون الأساسي بمادته الأربعين ،ولذلك فقد سارعت الحكومة إلى تعين يوم 10 كانون الأول 1932 موعداً لانتخاب المنتخبين الثانويين ،وجرت الانتخابات في جو من اللامبالاة من قبل الشعب ،الذي كان يدرك أن الحكومات المتعاقبة تجري الانتخابات حسبما تريد هي ،وما يريده المندوب السامي والملك ،شاء الشعب أم أبى .

ومع ذلك فقد رشح أعضاء من [حزب الإخاء الوطني]،الذي يقوده الزعيم الوطني[جعفر أبو التمن] بشكل فردي،وفاز معظم المرشحين في الانتخابات ،ولكن عددهم كان قليلاً . كما رشح عدد من أعضاء [الحزب الوطني] بزعامة [يسين الهاشمي] على الرغم من حدوث انشقاق في قيادة الحزب ،بسبب مطالبة البعض منهم مقاطعة الانتخابات ،وفاز عدد من المرشحين .

أما حزب نوري السعيد [حزب العهد] فقد كان حزب حكومة وبرلمان ،فلما ذهبت الوزارة ،وحُل البرلمان،تلاشى الحزب ،لكن عدد من أعضاء الحزب رشحوا في الانتخابات،وفازوا فيها .

كانت حصة الأسد ،كما هو جارٍ عادة في كل انتخابات، للحكومة ،فقد فازت كتلة الحكومة باثنين وسبعين مقعداً في المجلس المؤلف من ثمانية وثمانون مقعداً ،ودعيت كتلة رئيس الوزراء [الكتلة البرلمانية] ،لكن هذه الكتلة بدأت بالتفكك عندما عقد المجلس اجتماعه في 8 آذار 1933،إثر تواصل هجمات المعارضة على الحكومة .

حاول ناجي شوكت بعد الانتخابات أن يوسع وزارته ،ويدخل فيها عناصر ما كان يدعى بالمعارضة المعتدلة مثل [يسين الهاشمي] و[حكمت سليمان] لكن الملك لم يوافق على ذلك، وأثر بقاء الوزارة على حالها،وخيره بالبقاء على رأس الوزارة ،أو تكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارة جديدة ،فما كان من ناجي شوكت إلا أن قدم استقالة حكومته إلى الملك في 18 آذار 1933 وتم قبول الاستقالة ،وكلف الملك السيد رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارة جديدة في 20 آذار 1933 .

***

*****

****

الفصل الخامس

وفاة الملك فيصل في ظروف غامضة
وتولي الأمير غازي الملك

أولا : وفاة الملك فيصل في ظروف غامضة .
1 ـ الشكوك تدور حول بريطانيا والسعيد .
2 ـ السعيد يحاول أبعاد الأمير غازي عن الملك .

ثانياً : اضطراب الأوضاع على عهد الملك غازي .
1 ـ ثورات العشائر تعم البلاد،ودور السياسيين.
2 ـ الجيش العراقي يقمع العشائر بدعم بريطاني
3 ـ الحكومة تصدر قانون الأحكام العرفية .

****

أولاً: وفاة الملك فيصل الأول في ظروف غامضة:

في الأول من أيلول 1933 ،وصل الملك فيصل إلى العاصمة السويسرية [برن] طلباً للاستشفاء ،وكان الإعياء بادياً عليه ،حيث نزل في فندق[bellevue] المطل على نهر[الآر]،وهناك بدأ الملك ،رغم وضعه الصحي ،يستقبل مراسلي الصحف ،والعديد من الأصدقاء،ويدلي بتصريحاته محاولاً الرد على الدعايات المضللة،الموجه ضده ،وضد العراق وحكومته على أثر الأحداث التي رافقت حركة الآشوريين .

كان القلق والانفعال باديين على وجه ،وتميزت تصريحاته بشدة اللهجة ،وكان يضرب بيده على الطاولة بقوة ،وهو يتحدث مع الصحفيين ،فقد كان قد تلقى سيلاً من التهديدات من الحكومة البريطانية بسبب قمع الحكومة العراقية ونائب الملك[الأمير غازي] لحركة التمرد الآشورية ،وقد طالبته الحكومة البريطانية بالعودة فوراً إلى بغداد وأخذ زمام الأمر بيده وإلا فسوف يتعرض لنتائج وخيمة!!،وهذا نص آخر إنذار وجهته وزارة الخارجية البريطانية إليه :

{ إن استمرار الحركات العسكرية ضد الآشوريين ،وإصرار الحكومة على موقفها،وعدم إصغائها لأوامر جلالتكم ،قد أحدث تأثيراً سيئاً لدى الرأي العام البريطاني وغيره،ولذلك،إن لم تعودوا فوراً إلى العراق ،وتقبضوا بنفسكم على زمام الأمور ،فان الحكومة البريطانية ستضطر إلى إعادة النظر في علاقاتها العهدية مع العراق }. (1)

قضى الملك فيصل 3 أيام على تلك الحال ،وهو يزداد تعباً ،وتزداد صحته تردياً .

وفي 7 أيلول أُصيب الملك بالآم حادة في بطنه،وحضر طبيبه الخاص على عجل ،وتم حقنه بحقنة تحت الجلد ،حيث أحس بنوع من الراحة .

غير أن صحته تدهورت ،عند منتصف الليل ،وقد حضر إلى غرفته كل من[نوري السعيد]و[رستم حيدر] و[تحسين قدري]،حيث وجدوه وهو في حالة خطيرة ،يلفظ أنفاسه الأخيرة ،وكان آخر ما قاله :

{ أنا مرتاح ،قمت بواجبي ،وخدمت الأمة بكل قواي ، ليسر الشعب بعدي بقوة واتحاد}ثم شهق شهقة الموت.(2)وعلى الفور طّير[نوري السعيد] و[رستم حيدر] برقية إلى الحكومة في بغداد وجاء فيها : { فجعت الأمة العراقية ،عند منتصف الليل ،بوفاة سيدها وحبيبها جلالة الملك فيصل ،وذلك نتيجة نوبة قلبية }.!!

خرج التقرير الطبي بان الوفاة ناجمة عن انسداد الشرايين ،وقد أثار هذا الأمر الاستغراب في وقته،حيث أن هذا الأمر لا يحدث إلا عند المتقدمين في العمر،والملك لم يكن قد بلغ الخمسين عاماً من العمر .

وتم نقل جثمان الملك إلى بغداد،في 14 أيلول ،حيث تم تشيعه في موكب رسمي ،ودفن في المقبرة الملكية في الاعظمية .

*****

1 ـ الشكوك تدور حول بريطانيا ونوري السعيد:

ثارت الشكوك حول السبب الحقيقي للوفاة ،حيث ذكر التقرير الطبي كما أسلفنا هو انسداد الشرايين ،وانسداد الشرايين كما هو معروف يسبب آلاماً شديدة في الصدر،في حين أن الملك كان قد شعر في تلك الليلة بالآم حادة في البطن،وليس في الصدر،وعليه فقد كان هناك شك كبير في أن السبب الحقيقي للوفاة كان التسمم ،وقيل أن الإنكليز،ونوري السعيد هم الذين كانوا وراء العملية.

ومما زاد في تلك الشكوك ما جاء في الوثائق البريطانية مؤخراً عن تصريح للسفير البريطاني [هيمفريز]الذي جاء فيه :

[إن جعفر العسكري ونوري السعيد اتفقا على أن لا يتحملا أية مسؤولية في المستقبل إذا لم يطرأ تغيير كامل على نفسية الملك فيصل ،وأن نوري السعيد مصر على أن لا يتقلد الحكم ما دام فيصل على العرش ،وأنه لا يمكن للعراق أن يتقدم على عهد ولي العهد [الأمير غازي]،فلا بد إذا من تغيير نظام الوراثة ليكون [الأمير زيد] ملكاً بعد وفاة أخيه الملك فيصل] . (3)

وبوفاة الملك فيصل ،اختفت فوراً مذكراته الخطيرة ،ولم يعد أحد يعرف عنها شيئاً،وكل الشكوك كانت تشير إلى أن وراء عملية الاختفاء تلك كان نوري السعيد .

******

2 ـ نوري السعيد يحاول إبعاد الأمير غازي عن المُلك:

وعلى أثر وفاة الملك فيصل ،حاول نوري السعيد إقناع رئيس الوزراء [رشيد عالي الكيلاني] و[رستم حيدر] وزير الاقتصاد والمواصلات ،والمقرب جداً من العائلة المالكة استبعاد الأمير غازي لتولي الملك بصفته ولياً للعهد،ودعوة [الأمير زيد] لتولي الملك ،بدعوى أن الأمير غازي متخلف عقلياً ،ولا يصلح لتولي الملك ،لكن الكيلاني رفض رفضاً قاطعاً محاولات نوري السعيد،وأجرى على عجل مراسيم تحليف الأمير غازي اليمين القانونية أمام مجلسي النواب والأعيان و جرى تتويجه رسمياً مساء يوم 8 أيلول 1933،ملكاً على العراق،وبذلك اسقط في يد نوري السعيد .(4)

وبمناسبة تسلم الملك غازي سلطاته الدستورية ،وحسبما ينص الدستور،قدم السيد رشيد عالي الكيلاني استقالة حكومته إلى الملك الذي قبل بدوره الاستقالة وكلفه من جديد بتأليف الوزارة الجديدة .

*****

ثانياً: اضطراب الأوضاع في عهد الملك غازي

أحدثت وفاة الملك فيصل الأول اختلالاً خطيراً في التوازن السياسي القائم في البلاد ،وقد أدت تلك الظروف إلى تفاقم التنافس السياسي بين أولئك الضباط الشريفيين المخضرمين ،ومحاولة كل واحد منهم الوصول إلى سدة الحكم مستخدمين البرلمان تارة وتحريك العشائر تارة أخرى ،ووصل بهم الأمر إلى حد استخدام الجيش من أجل تحقيق مآربهم .(5)

وقد وجد[نوري السعيد] الفرصة السانحة لتوسيع نفوذه في إدارة شؤون البلاد،وسعى بكل جهوده للهيمنة على المسرح السياسي .

فقد حاول السعيد بدعم من صهره وحليفه[جعفر العسكري] بعد فشله في منع الملك غازي من تسلم سلطاته الدستورية إلى احتوائه والتأثير عليه لدرجة وصلت إلى حد التدخل في أموره الشخصية ،وكان من بين تلك المسائل الشخصية تدخله

في منع زواجه من ابنة السيد[يسين الهاشمي]،وفرض زواجه على[الأميرة عالية] شقيقة عبد الإله وذلك عن طريق تحريض عمه [الملك عبد الله]الذي تدخل لدى الملك وحمله على الزواج منها،وكانت تلك الزيجة التي تمت في كانون الثاني 1934غير ناجحة،وانتهت بهجر الملك غازي لها حتى مقتله .(6)

و حاول رشيد عالي الكيلاني حل البرلمان،وإجراء انتخابات جديدة ،تضمن له الأكثرية في المجلس،وتقدم بطلب إلى الملك غازي بهذه الرغبة ،وتدخل نوري السعيد لدى السفارة البريطانية لمنع حل البرلمان،وسارع السفير البريطاني إلى توجيه تحذير إلى الملك غازي من مغبة الأقدام على حل البرلمان ،خوفاً من أن يأتي الكيلاني ببرلمان يضم أكثرية من الاخائيين . (7)

كما حذر الملك[عبد الله] ابن أخيه الملك غازي من الأقدام على هذه الخطوة وجاء ذلك في رسالة بعث بها إليه وجاء فيها:

{ إن عليك أن لا تحل المجلس تحت أي ظرف كان،وإلا ستظهر الحاجة إلى إعادة الانتخاب من جديد،وعندها ستواجه الصراعات الحزبية } . (8)

وعليه فقد رفض الملك غازي طلب الكيلاني،وهكذا لم يكن أمام حكومة الكيلاني سوى تقديم استقالتها في 28 تشرين الأول 1933 ،وتم قبول الاستقالة في نفس اليوم .

لكن الملك آثر أن يبقي العلاقة مع الاخائيين ،الذين عملوا معه جنباً إلى جنب ،في قمع الحركة الآشورية،وعليه فقد كلف زعيمهم [يسين الهاشمي] بتشكيل الوزارة الجديدة ،لكنه اشترط عليه الإبقاء على المجلس النيابي الحالي .

لكن [يسين الهاشمي] رفض هذا الشرط ،وبالتالي رفض قبول المنصب ،وجرى تكليف السيد [جميل المدفعي] بتأليف الوزارة الجديدة . ورغم أن الملك لم يكلف السعيد بتشكيل الوزارة وعهد بها إلى السيد [جميل المدفعي]،إلا أن السعيد شغل منصب وزير الخارجية ،ووزير الدفاع وكالة في تلك الوزارة وبذلك هيمن على أخطر وزارتين ،مما يؤكد مدى تأثيره على إدارة الشؤون العامة للبلاد . (9)

لقد تميزت الأوضاع العامة للبلاد على عهد الملك غازي بالاضطراب فقد حدثت تمرد للعشائر في مختلف المناطق ،وكان دور السياسيين في حدوثها وإذكائها بارزاً

،من أجل تحقيق أهداف وغايات سياسية شخصية لا تمت إلى مصلحة البلاد،وقد استطاعت تلك الحركات إسقاط وزارتين متعاقبتين في خلال فترة وجيزة .
وقد أكد السيد [توفيق السويدي] على دور السعيد في تأييد تلك الحركات حيث يقول :
[إن نوري السعيد وإن لم يكن قد اشترك اشتراكاً فعلياً في تلك الحركات العشائرية إلا أنه كان يؤيدها ،وقد انتقد استخدام القوة لقمعها].(10)
ويقول اللورد بيرد وود: { إن نوري السعيد وإن كان وزيراً للخارجية إلا أنه لا يستبعد تأييده لتلك الحركات بدليل عدم موافقته على **استخدام القوة** لقمعها ،وهو وإن كان قد اشترك في الوزارتين إلا أنه كان من أشد المعارضين لها ،إذ أنه كان يشعر أنه أحق من [جميل المدفعي] و[علي جودت الأيوبي] برئاسة الوزارة ،وكان يأمل في تطور الأحداث الجارية لكي تلجأ إليه السفارة البريطانية والطلب من الملك غازي لتكليفه بتأليف الوزارة.**(11)**
وعندما استقالت حكومة المدفعي نتيجة للخلافات داخل مجلس الوزراء كلف الملك غازي رئيس الديوان الملكي السيد[علي جودت الأيوبي] بتأليف الوزارة التي دخلها نوري السعيد كوزير للخارجية .
ولما شغر منصب رئاسة الديوان الملكي حاول السعيد ترشيح صهره [جعفر العسكري] لتولي المنصب،إلا أن الملك غازي رفض الترشيح وعيّن[رستم حيدر] رئيساً للديوان .
أعتبر الشعب العراقي هذه الوزارة امتداداً للوزارة السابقة، وهاجمتها المعارضة بشدة ،وقد وزعت في ذكرى تتويج الملك غازي ، في 8 أيلول 1934،منشورات تندد بالحكومة،وبالملك ،الذي حملته مسؤولية سوء الأوضاع الاقتصادية ،مما أثار جزع الحكومة ،التي حاولت من دون جدوى معرفة مصدر تلك المنشورات،وقد لجأت إلى إغلاق صحيفة الأهالي لمدة سنة ،والمعتقد أن الحزب الشيوعي،الذي كان قد جرى تأسيسه في ذلك العام كان وراء تلك المنشورات،فقد شهدت البلاد نشاطاً واسعاً للشيوعيين في تلك الأيام،مما جعل الحكومة تشن حملة شعواء ضد العناصر المشتبه بهم ،وإحالتهم إلى المحاكم بتهمة الانتماء لحزب غير مجاز .

اشتدت المعارضة ضد الحكومة ،من قبل عدد من الشخصيات السياسية ،وبعض رؤساء العشائر الذين استبعدتهم الحكومة من مجلس النواب ،وتداعوا إلى عقد اجتماع لقادة المعارضة،في دار السيد حكمت سليمان ،وقد حضر الاجتماع كل من [رشيد عالي الكيلاني] و[ياسين الهاشمي] والعديد من رؤساء العشائر،الذين كونوا حلفاً معارضاً للحكومة ،وقد جرى انتخاب ياسين الهاشمي زعيماً لهم ،ووضعوا لهم ميثاقاً تضمن الإخلاص للملك ،والمحافظة على الدستور ،وحل المنازعات بين العشائر دون الرجوع إلى الحكومة ،وعدم جواز الاشتراك في الحكم دون موافقة القائمين بهذا الحلف . (12)

مؤتمر للمعارضة في النجف :

أرادت المعارضة التي شكلت لها حلفاً في اجتماع الصليخ، الحصول على دعم رجال الدين ،فدعت إلى عقد مؤتمر لها في النجف ،في 22 آذار 1935 ،بدار الشيخ [محمد حسين آل كاشف الغطاء] وقد حضر المؤتمر عدد كبير من الشخصيات السياسية الوطنية،ورؤساء العشائر والعديد من رجال الدين ،كان أبرزهم بالإضافة إلى السيد كاشف الغطاء ،كل من[عبد الواحد سكر] و[جعفر أبو التمن] و[محسن أبو طبيخ] وكل من المحامين [محمد أمين الجرجفجي] و[ذيبان الغبان] و[محمد عبد الحسين] وعشرات غيرهم ،وقد بلغ عدد الحاضرين أكثر من 200 شخصية سياسية ودينية،ورئيس عشيرة .

جرى في المؤتمر بحث السبل الممكنة لإجراء الإصلاحات في البلاد ،وصيانة الدستور من تلاعب الوزارات المتعاقبة على سدة الحكم ،ومعالجة مشاكل الشعب الاقتصادية،وكُلف المحامون [أمين الجرجفجي] و[محمد عبد الحسين] و[ذيبان الغبان] بوضع ميثاق لتجمع قوى المعارضة المجتمعين في هذا المؤتمر .كما تم الاتفاق على رفع مذكرة إلى الملك غازي تتضمن مطالب المعارضة ،والتي ورد فيها المطالب التالية :

1- إلغاء التمييز الطائفي ،وتمثيل جميع الطوائف في الإدارة والبرلمان .

2- تعديل قانون الانتخاب المعمول به على درجتين،وجعله على درجة واحدة ،منعاً للتأثيرات الحكومية على المنتخبين الثانويين ،وضماناً لمصداقية الانتخابات ،ومنع التلاعب فيها .

3 ـ إدخال عضو من الطائفة الشيعية في محكمة تمييز العراق ،أسوة ببقية الطوائف الأخرى .
4 ـ إطلاق حرية الصحافة ،ورفع كافة القيود المفروضة عليها ،وحصر الأشراف عليها بالقضاء .
5 ـ تطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية، والمعروفة بسوء السلوك والسمعة .
6 ـ مراعاة التوزيع العادل للخدمات الصحية،والثقافية وغيرها ،على كافة مناطق العراق .
7 ـ عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة ،من أبناء الشعب ،والموظفين ،وأفراد الجيش والشرطة .
8 ـ إصلاح نظام إدارة الأوقاف .
9 ـ تعديل ،وتعميم لجان تسوية حقوق الأراضي والإسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي والصناعي .
10 ـ إلغاء ضريبة الأرض ،والماء ،واستبدال ضريبة [الكودة] على المواشي ،بضريبة استهلاك .
11 ـ إلغاء القوانين التي تتعارض مع هذه المطالب. (13)
لكنّ عدداً من رؤساء العشائر انشق عن إجماع المؤتمرين ،ورفضوا التوقيع على المذكرة ،بدعوى أن المذكرة شديدة اللهجة ،وتتضمن مطالب تعجيزيه من الحكومة ،وغادروا الاجتماع ،وبعثوا بمذكرة إلى الملك ،والى الوزارة ،أعربوا فيها عن تأييدهم للسلطة .
أدى ذلك المؤتمر،والمذكرة المرفوعة للملك ،إلى تصاعد الصراع بين الحكومة والمعارضة ،وحاولت الحكومة توجيه ضربة للمعارضة ،لكنها خافت من تمرد العشائر،فقد كادت الأمور تفلت من يد الحكومة ،وتقع حرب بين العشائر والحكومة ،وفي نهاية المطاف قدمت الحكومة الأيوبية استقالتها إلى الملك في 23 شباط 1935 ،وقد قبل الملك الاستقالة بعد يومين ،وكلف الملك غازي السيد [يسين الهاشمي] بتأليف الوزارة الجديدة .

إلا أن الهاشمي اعتذر عن قبول التكليف ،بعد أن فرض الملك إشراك جميل المدفعي ،وعلي جودت الأيوبي في الحكومة ،واستبعاد رشيد عالي الكيلاني الذي اتهم في بإسقاط وزارتيهما عن طريق اتصالاته بالعشائر،ورفض الهاشمي شروط الملك،والتي هي من شروط السفير البريطاني ،حيث أشار السفير البريطاني على الملك تكليف السيد[جميل المدفعي] بتشكيل الوزارة الجديدة واشترك السعيد في الوزارة كوزير للخارجية أيضاً.(14)

****

****

****

ثورة العشائر في الفرات الأوسط :

جاءت وزارة المدفعي ،وفي جوهر منهاجها اتخاذ الإجراءات لقمع المعارضة الشعبية والحزبية والعشائرية ،وعلى ضوء ذلك قررت الحكومة تجريد حملة ضد العشائر التي وقفت ضد الحكومة السابقة ونسقت جهودها مع المعارضة السياسية.

كانت البلاد في حالة من الفوضى ،فقد هاجت القبائل وتسلحت ،واستعدت لمجابهة حملة الحكومة ،وقد تعطلت الزراعة ،وتوقفت التجارة ،وانتشرت روح التمرد لدى العشائر،حيث وصل الأمر بهم إلى المطالبة بسقوط الوزارة الجديدة ،وقامت قبائل [الاكرع] باحتلال قلعة [الدغارة] الواقعة جنوب الحلة ،على بعد 60 كم.

كما قامت مجموعات من قبائل[الفتلة] بزعامة عبد الواحد سكر،بتخريب القناطر والجسور المقامة على الأنهر،الفصلية ،وأبو صخير والشامية بغية قطع الطريق على قوات الحكومة .

وفي لواء ديالى قامت قبائل [العزة] التي يرأسها الشيخ حبيب الخيزران باحتلال [منصورية الجبل] في نفس اليوم ،وبذلك اشتعلت ثورة العشائر في الديوانية وديالى.

وبالنظر لتطور الأوضاع بهذا الشكل الخطير،دعا رئيس الوزراء أعضاء حكومته إلى اجتماع عاجل حضره مستشار وزارة الداخلية ،المستر [كرونواليس] ،ورئيس الديوان الملكي ،حيث بحثوا التطورات الحاصلة واتخذوا قراراً بتجريد حملة عسكرية كبيرة لقمع تمرد العشائر،وصدرت الأوامر لقوات الجيش في 13

آذار 1935 بالتحرك فوراً ،كما طلب رئيس الوزراء من السفير البريطاني دعم قوات الجيش بالطائرات الحربية البريطانية .(15)

لم تكدْ تتحرك قوات الجيش ،وتظهر الطائرات البريطانية في سماء المنطقة ،حتى هبت قبائل المشخاب والشامية،والرميثة ،وعفك ،والفتلة،وغيرها من العشائر لدعم القبائل الثائرة ،مما أربك الحكومة وأقلقها كثيراً ،بسبب خطورة الموقف ،واحتمال تطوره .

لم يكن الجيش العراقي ذلك اليوم ،من القوة والتسلح لكي يتمكن من أداء المهام المناطة به ،فقد كان يتألف من 15 فوجاً ،ولم يكن يملك سوى أسلحة بسيطة غير متطورة ،ولم يكن بمستطاع القوة التي دفعت بها الحكومة لقمع ثورة العشائر،ولذلك اضطرت إلى سحب العديد من الأفواج من الألوية الأخرى ،وزجتها في المعركة .

كانت الحكومة متخوفة جداً من ثورة العشائر هذه ،فقد كانت تختلف كل الاختلاف عن سابقاتها من الثورات ،كثورة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية ،وثورة الآشوريين ،ذلك لأن معظم جنود الجيش هم من العشائر،وكان خوف الحكومة من حدوث تمرد في صفوف الجيش ،وانضمام المتمردون إلى ثورة العشائر .

لجأت الحكومة ،بناء على نصيحة السفارة البريطانية،إلى استمالة عدد من رؤساء العشائر،من غير المنضمين إلى الثورة ،ودفعهم للوقوف ضد العشائر الثائرة ،لكي تجعل الحكومة تلك الثورة وكأنها حرب أهلية بين العشائر،لكنهم فشلوا في الوقوف بوجه الثورة ،واضطرت الحكومة إلى تعطيل مجلس النواب ،في 12 آذار ،وذلك بغية منعه من مناقشة الأوضاع .

هذا وقد وقف مجلس الأعيان ضد إجراءات الحكومة التي وصفها بالتهور ،وعدم الحكمة . (16)

أما السيد [جعفر أبو التمن]،فقد كتب مقالة في صحيفة [المبدأ] حلل فيه تطور الأحداث ،ودعا الحكومة إلى التزام جانب الحكمة ،وعدم التهور ،وإنقاذ البلاد من المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تتعرض لها إذا ما استمرت المجابهة ،كما دعا إلى إجراء إصلاحات جذرية في البلاد ،ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية .(17)

كما استنكر المحامون لجوء الحكومة إلى القوة ،ودعوا إلى حقن الدماء ،وحل المشكلة بالطرق السلمية ،ودعوا إلى تأليف حكومة وحدة وطنية .

كما دعا الشيخ كاشف الغطاء إلى توقف حركات الجيش، وإجراء إصلاحات في البلاد ،فيما دعا عبد الواحد سكر إلى استقالة الحكومة ،وتأليف حكومة جديدة تأخذ على عاتقها تهدئة الأوضاع وتجري الإصلاحات اللازمة لمعالجة مشاكل الشعب.

انهالت البرقيات على الملك غازي ،تستنكر لجوء الحكومة إلى القوة ،وتطلب من الملك إقالة الوزارة ،ومعالجة الأمور بحكمة وتروي ،ووجد الملك أن سياسة الحكومة يمكن أن تؤدي إلى كارثة ،ولذلك فقد طلب من رئيس الديوان الملكي أن يبلغ رئيس الوزراء رغبته في أن تقوم الحكومة بإعادة النظر في سياستها نحو العشائر الثائرة ،والعمل على معالجة الأمر بحكمة وتروي ،فلما بُلغ الأمر إلى رئيس الوزراء أدرك انه لا يمكنه الاستمرار في الحكم ،وسارع إلى تقديم استقالة حكومته في 15 آذار 1935 ،وتم قبول الاستقالة بعد يومين من تقديمها .

****

تصاعد الثورة وتكليف يسين الهاشمي بتأليف الوزارة:

كلف الملك غازي السيد[يسين الهاشمي] بتأليف الوزارة الجديدة ،لكي تأخذ على عاتقها تهدئة الأوضاع بصورة سلمية،وبدأ الهاشمي مشاوراته لتأليف الوزارة الجديدة .

حاول الهاشمي إدخال حكمت سليمان في الوزارة ،إلا أن حكمت أعتذر عن قبول المنصب ،استناداً لمقررات[مؤتمر الصليخ] ،مشترطاً موافقة رفاقه جعفر أبو التمن ،وكامل الجادرجي ،وعبد القادر إسماعيل،وبالفعل جرى الاتصال بهم ،وتم الاتفاق على دخوله الوزارة ،لكنه اشترط على الهاشمي إسناد وزارة الداخلية إليه،مما سبب إحراجاً للهاشمي .

وحاول الهاشمي إدخال رشيد عالي الكيلاني في الحكومة ،إلا أن الكيلاني اشترط إسناد وزارة الداخلية إليه أيضاً،مما دفع السيد الهاشمي إلى الاعتذار عن تشكيل الوزارة .ولما كانت الأوضاع خطيرة جداً ،وتتطلب سرعة تشكيل الوزارة ،اضطر الملك غازي إلى الطلب من الهاشمي أن يشكل الوزارة كما يرتئ ،وهكذا تشكلت

الوزارة التي دخلها رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية في حين عين نوري السعيد ـ وزيراً للخارجية ،وجعفر العسكري وزيراً للدفاع . (18)
لم تكن السفارة البريطانية مرتاحة لمجيء وزارة يسين الهاشمي إلى الحكم ،بالنظر لمواقفه السابقة من معاهدة 1930 العراقية البريطانية ،لكن الهاشمي طمأن السفير البريطاني قائلاً له :
{إن لدينا الآن صديق جديد ،كان عدواً لنا من قبل }!!. (19)
كان من أولى المهام الملقاة على عاتق الحكومة معالجة مسألة ثورة العشائر،ولذلك فقد أصدرت بلاغاً وزعته على العشائر الثائرة ،بواسطة الطائرات ،تدعوها إلى الهدوء والسكينة ،والعودة إلى مزاولة أعمالها ،واعدة إياها بإجراء الإصلاحات ،وسحب القوات العسكرية إلى ثكناتها ،كما أرسلت الحكومة وفداً إلى رؤساء العشائر،ضم رشيد عالي الكيلاني،وزير الداخلية ،ونوري السعيد وزير الخارجية ،بغية إقناعهم بإلقاء السلاح .
لكن العشائر لم تقتنع بوعود الحكومة ،وطالبوا باستقالة الوزارة ،عاد الوفد الوزاري إلى بغداد ،دون أن يحقق شيئاً .
سارعت الحكومة إلى توجيه إنذار للعشائر الثائرة بإلقاء السلاح خلال 3 أيام ،وإلا لجأت إلى استخدام القوة العسكرية ضدهم . وهكذا تراجع رؤساء العشائر عن مواقفهم ،وطلبوا إلى العشائر الثائرة إلقاء السلاح ،لكن ذلك الحال لم يستمر طويلاً ،بل إلى حين ،فقد كانت عوامل الثورة تفعل فعلها ،وكانت أبسط أزمة يمكن أن تشعل نار الثورة من جديد .

****

الجيش يقمع ثورة العشائر في الرميثة :

بسبب تلكؤ الحكومة في تنفيذ وعودها ،ومماطلاتها في إجراء الإصلاحات التي التزمت بها ،عاد التوتر يخيم من جديد على أجواء الوضع السياسي في البلاد ،وجاء إقدام الحكومة على حل حزبها ،تمهيداً لإنهاء الحياة الحزبية في البلاد ،ليصاعد من حدة الأزمة ،وتصاعدت الدعوات بين صفوف العشائر للثورة على الحكومة ،وإسقاطها .

فلما شعرت الحكومة بهذه التحركات ،لجأت إلى اعتقال أحد رموز المعارضة الدينية في النجف ،الشيخ [أحمد أسد الله]، وأصدرت قراراً بإسقاط الجنسية العراقية عنه ونفيه خارج العراق .

شاع خبر اعتقال الشيخ احمد وإسقاط الجنسية عنه،إبعاده عن البلاد وأدى ذلك إلى حالة من الهيجان في صفوف العشائر في ناحية الرميثة ،وتجمع المسلحون من أفرادها،وهاجموا محطة القطار،وحاصروا سراي الحكومة وسيطروا على الناحية .

سارعت الحكومة إلى تجهيز حملة عسكرية للقضاء على الثورة ،بقيادة اللواء [بكر صدقي] المعروف بقسوته،وتقدمت قواته على جبهتين ،ووجه بكر صدقي إنذاراً للثوار،عن طريق منشورات ألقتها الطائرات على المنطقة ،بإلقاء السلاح خلال 24 ساعة،ولما انتهت مهلة الإنذار،بدأ القصف الجوي العنيف على المنطقة ،وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية في المنطقة ،في 11 مايس 1935 ،وأعلنت منطقة الرميثة منطقة حرب ، تسري عليها القوانين العسكرية . وتقدمت قوات بكر صدقي نحو الرميثة ،بعد أن مهدت لتقدمها بقصف جوي ،ومدفعي ،واستخدمت الحكومة عدد من العشائر الموالية لها في حربها ضد الثوار،وتم للجيش احتلال الرميثة في 17 مايس 1935 ،بعد أن تكبد الطرفان خسائر كبيرة ،واستطاع الثوار إسقاط طائرة عراقية وقتل قائدها ،كما اسقط الثوار طائرة عسكرية بريطانية أخرى ،وقُتل من فيها .

*****

حكومة الهاشمي تصدر مرسوم الأحكام العرفية :

بعد أن تسنى لحكومة[يسين الهاشمي] إخماد ثورة عشائر الرميثة ،سارعت إلى إصدار مرسوم الإدارة العرفية ،وطبقت أحكامه على الثائرين ،وكان ذلك المرسوم أسوأ إجراء اتخذته الحكومة ،واعتُبر وصمة عار في جبينها، بالنظر إلى كونه قد أنتهك جميع الحقوق والحريات العامة التي نص عليها الدستور ،وجعلها حبراً على ورق،واستخدمته الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم ،منذُ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ،لتنكل بخصومها والمعارضين لها ،وبالنظر لخطورة ذلك المرسوم فقد

وجدت ضرورة إطلاع القراء على نصه ،ليقفوا على مدى انتهاكه للدستور ،وحقوق المواطنين .

نص مرسوم الإدارة العرفية :

الفصل الأول

المادة الأولى : يتألف المجلس العرفي العسكري من رئيس ،وأربعة أعضاء ،على أن يكون الرئيس وعضوان منهم من الضباط العسكريين ،يعينون بإرادة ملكية ،بناء على اقتراح وزير الدفاع ،والعضوان الآخران من الحكام العدليين ،يعينان بإرادة ملكية، بناء على اقتراح وزير العدل .

المادة الثانية : يقوم بوظيفة الإدعاء العام في المجلس المذكور،نائب الأحكام العسكرية،أو أي شخص آخر يعينه وزير الدفاع .

المادة الثالثة : على المجلس العرفي العسكري محاكمة الأشخاص الذين يحالون إليه لأجل المحاكمة،من قبل قائد القوات العسكرية،أو المدعي العام .

المادة الرابعة : يباشر المجلس المحاكمة ،باستماع بيان المدعي العام ،الذي يتضمن خلاصة الجريمة المسندة ،ثم يمّكن المتهم من إفادته الأولى ،ويستمع شهود الإثبات ،ويمّكن المتهم من مناقشتهم ،ويستمع إلى شهود الدفاع ،إن وجدوا ،وما لم يرى المجلس أن الغرض من طلب سماعهم هو لغرض المماطلة ،ويسمع دفاع المتهم ،ثم يصدر قراره .

المادة الخامسة : تجري المرافعة بصورة علنية،إلا إذا رأى المجلس ضرورة رؤيتها بصورة سرية .

المادة السادسة : تصدر القرارات باتفاق الآراء ،أو بالأكثرية المطلقة .

المادة السابعة : يجب أن يستند القرار إلى مادة قانونية ،وأن يحتوي على الأسباب المدللة .

المادة الثامنة : تنفذ أحكام المجلس على الفور،إلا ما كان متضمناً الحكم بالإعدام .

المادة التاسعة : لا ينفذ حكم الإعدام إلا بعد تصديق قائد القوات العسكرية .

الفصل الثاني

المادة العاشرة : المحاكمة عن جميع الأفعال داخل منطقة الإدارة العرفية ،أو خارجها ،عندما تكون ذات مساس،أو ارتباط بالأفعال الجرمية الحادثة ضمن تلك

المنطقة من اختصاص المجلس العرفي العسكري ،عدا الأفعال الجرمية التي يأمر قائد القوات العسكرية برؤيتها من قبل المحاكم العدلية ،أو لإدارية ،كل حسب اختصاصه .

المادة الحادي عشرة : يعاقب بالإعدام :

1 ـ كل من حمل السلاح ،أو أي آلة جارحة ،ضد الحكومة ،أو قواتها العسكرية على اختلاف أنواعها ،أو قوات الشرطة،أو أستعمل السلاح ضد أي من موظفي الدولة،أو مستخدميها .

2 ـ كل من اشترك في عصيان مسلح ضد الحكومة،أو قواتها العسكرية المسلحة ،ويقصد بالعصيان المسلح وجود أكثر من شخص واحد ،يحمل سلاحاً نارياً ،أو أية آلة جارحة .

3 ـ كل من اشترك في أي عمل من شأنه تخريب خطوط المواصلات أوالمخابرات للقوات العسكرية ،أو تعطيلها ،أو تخريب وسائط النقل للقوات المذكورة .

4 ـ كل من اشترك في مساعدة العصاة ،بتقديم أسلحة أو ذخيرة أو عتاد لهم .

5 ـ كل من يبث الدعاية بين أفراد القوات العسكرية ،أو الشرطة ،لغرض إضعاف قواهم المعنوية ،أو لحملهم على عدم القيام بالواجب .

6 ـ كل من حرض بأي صورة كانت شخصاً على ارتكاب الأفعال السابقة ،سواء كان المحرض داخل المنطقة العرفية ،أو خارجها .

7 ـ كل من تجسس لمصلحة العصاة ،ضد الحكومة ،داخل المنطقة المعلنة فيها الأحكام العرفية .

المادة الثانية عشرة :

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالحبس مدة لا تزيد عن 15 عاماً كل من :

1 ـ أعطى أخباراً ،أو معلومات إلى العصاة ،عن الحركات العسكرية ،أو أعمال الحكومة المتعلقة بالحركات ،في المنطقة المعلنة فيها الأحكام العرفية .

2 ـ شجع العصاة على الاستمرار في الحركات العصيانية .

3 ـ نشر الأخبار المختلقة ،إذا أرادت هذه الأخبار،أو كان من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف القوة المعنوية بين أفراد القوات العسكرية للحكومة .

المادة الثالثة عشرة : الأفعال الجرمية غير المنصوص عليها في هذا المرسوم ،يعاقب مرتكبوها وفقاً لأحكام قانون العقوبات البغدادي ،أو القوانين الأخرى .

المادة الرابعة عشرة : يجوز لقائد القوات المسلحة أن يتخذ بإعلان ،أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتي بيانها :

1 ـ سحب الرخص بحيازة السلاح ،أو حمله،والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف أنواعها ،والذخائر ،والمواد القابلة للانفجار،والمفرقعات ،وضبطها أينما وجدت ،وإغلاق مخازن الأسلحة.

2 ـ الترخيص بتفتيش المنازل ،والأشخاص ،في أي ساعة من ساعات الليل أو النهار.

3 ـالأمر بمراقبة الصحف ،والنشرات الدورية ،قبل نشرها،من غير إخطار سابق ،والأمر بإغلاق أي مطبعة ،وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات ،التي من شأنها تهييج الخواطر،وإثارة الفتنة أو مما قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن والنظام العام ،سواء كانت معدة للنشر والتوزيع ،أو للعرض ،أو للبيع ،أو لم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض .

4 ـ الأمر بمراقبة الرسائل البريدية ،والتلغرافية،والتلفونية .

5 ـ تحديد مواعيد فتح المحال العمومية ،وإغلاقها ،كلاً أو بعضاً ،سواء في كل الجهة التي أُعلنت فيها الأحكام العرفية ،أو في بعض النواحي والأحياء ،أو تبديل تلك المواعيد ،وإغلاق المحال العمومية المذكورة ،كلها أو بعضها .

6 ـ الأمر بإعادة المولودين ،أو المتوطنين ،في غير الجهة التي يقيمون فيها ،إلى مقر ولادتهم ،أو توطينهم ،إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة ،أو أمر في أن تكون بيدهم تذاكر لإثبات الشخصية ،أو الأذن بالإقامة .

7ـ الأمر بالقبض على المشردين ،أو المشتبه فيهم ،وحجزهم في مكان أمين .

8 ـ منع أي اجتماع عام ،وحله بالقوة ،وكذلك منع أي نادٍ أو جمعية ،أو اجتماع ،وحله بالقوة .

9 ـ منع المرور في ساعات معينة من الليل أو النهار،في كل الجهة التي أعلنت فيها الأحكام العرفية ،أو في بعضها ،ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء .

10 ـ تنظيم استعمال وسائط النقل على اختلاف أنواعها،في كل الجهة التي أعلنت فيها الأحكام العرفية ،أو في بعضها ،ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء .
11 ـ إخلاء بعض الجهات ،أو عزلها ،وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التي أعلنت فيها الأحكام العرفية ،وتنظيم تلك المواصلات .
12 ـ الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل ،أو أي مصلحة عامة،أو خاصة ،أو أي معمل أو مصنع ،أو محل صنائعي ،أو أي عقار ،أو أي منقول ،أو أي شيء من المواد الغذائية ،وكذلك تكليف أي فرد بتأدية أي عمل من الأعمال ،ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيف دائرة الحقوق المتقدمة المخولة لقائد القوات العسكرية ،أو أن يرخص له أي تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام في كل الجهة التي أعلنت فيها الأحكام العرفية ،أو في بعضها .

المادة الخامسة عشرة : يعاقب من خالف الإعلانات والأوامر الصادرة من قائد القوات العسكرية ،بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الإعلانات ،ولا يجوز أن تزيد هذه العقوبة عن الحبس لمدة 3 سنوات،ولا على الغرامة بمبلغ 150 دينار .
على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد ،حيث يقضي بها قانون العقوبات ،والقوانين الأخرى ،ويجوز دائماً إلقاء القبض على المخالفين في الحال .

المادة السادسة عشرة : ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة عشرة : على وزراء الداخلية والعدلية والدفاع ،تنفيذ هذا المرسوم ،الذي يجب عرضه على مجلس الأمة في اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من صفر سنة 1354 هجرية ،المصادف لليوم الرابع عشر من مايس 1935 ميلادية

يسين الهاشمي　　الملك غازي الأول

*****

وبقراءة متأنية لهذا المرسوم يتبين لنا أن الحكومة قد صادرت بشكل فعلي كل الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور،وجعلها حبراً على ورق ،واصبح هذا المرسوم سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب العراقي،استخدمته الحكومات المتوالية على سدة الحكم ،كلما شعرت بتحرك الشعب من أجل إعادة حقوقه المغتصبة .

ولم تكتفِ السلطة الحاكمة بإصدار هذا المرسوم ،بل أتبعته بمجموعة من المراسيم المكملة له ،لكي تحكم قبضتها على الشعب ،وكان من بين تلك المراسيم :

1 ـ مرسوم منع الدعايات المضرة رقم 44 لسنة 1937 ،على عهد حكومة جميل المدفعي .

2 ـ مرسوم منع الدعايات المضرة رقم 20 لسنة 1938 ،على عهد حكومة جميل المدفعي .

3 ـ مرسوم الطوارئ رقم 57 لسنة 1938 ،على عهد حكومة نوري السعيد .

4 ـ قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي [المعروف بقانون مكافحة الآراء الهدامة] رقم 51 لسنة 1938 ،على عهد حكومة جميل المدفعي .

5 ـ مرسوم انضباط موظفي الدولة رقم 7 لسنة 1939 على عهد حكومة نوري السعيد .

واستمرت الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم ،على عهد الوصي عبد الإله،بعد مقتل الملك غازي بإصدار المراسيم المنافية للدستور،وإفراغه من كل الحقوق والحريات التي نص عليها مما شكل عاملاً حاسماً في قيام ثورة 14 تموز 1958.

الفصل السادس

انقلاب بكر صدقي
الأحداث التي رافقت وتلت الانقلاب
ودور نوري السعيد فيها

1 ـ مقتل جعفر العسكري،وهروب نوري السعيد.

2 ـ مقتل بكر صدقي والمدفعي رئيساً للوزراء.

3 ـ نوري السعيد يتآمر لإسقاط حكومة المدفعي.

4 ـ السعيد يشكل الحكومة ،وينتقم من الانقلابيين .

5 ـ مقتل الملك غازي ،ودور بريطانيا والسعيد وعبد الإله.

5 ـ فيصل الثاني ملكا ،وعبد الإله وصياً على العرش.

****

انقلاب بكر صدقي والأحداث التي رافقت وتلت الانقلاب:

نبذة عن حياة بكر صدقي :

ولد بكر صدقي عام 1866 درس في الأستانة،في المدرسة الحربية ،وتخرج منها ضابطا في الجيش العثماني،انضم إلى الجيش العراقي الذي أسسه المحتلون ،في 6 كانون الثاني 1921 برتبة ملازم أول .

رغم كون بكر صدقي من أبوين كرديين ،فقد كانت له ميول قومية عربية ،ولذلك فقد تلقفه أنصار القومية العربية،من طبقة الحكام العراقيين وتدرج في رتبته العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق ركن ،في عهد الملك غازي ،واشتهر بالقسوة والعنف عندما قاد الجيش العراقي ضد ثورة الآشوريين عام 933 ،على عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني ،ثم ضد الحركة البارزانية ،وضد ثورة العشائر في منطقة الفرات الأوسط عام 1935،وتوطدت العلاقة بينه وبين وزير الداخلية آنذاك،حكمت سليمان الذي أحبه كثيراً .

اشتد الصراع بين وزارة [يسين الهاشمي] الثانية والمعارضة التي عملت جاهدة لإسقاط الوزارة التي سعت للتمسك بالحكم بكل الوسائل والسبل، وفي تلك الأيام كان بكر صدقي ،الذي شغل منصب قائد الفرقة العسكرية الثانية يتردد باستمرار على دار قطب المعارضة المعروف [حكمت سليمان] وكان الحديث يدور حول استئثار وزارة الهاشمي بالحكم رغم افتقادها للتأييد الشعبي ،اختمرت لدى بكر صدقي فكرة إسقاط وزارة الهاشمي بالقوة عن طريق القيام بانقلاب عسكري بالتعاون مع الفريق [عبد اللطيف نوري] قائد الفرقة الأولى الذي كانت تربطه معه علاقات وثيقة .(1)

واستطاع الاثنان أن يضما إلى صفهما قائد القوة الجوية العقيد [محمد على جواد].

سارت الأمور بتكتم شديد ،مما تعذر على الاستخبارات العسكرية كشف الحركة قبل وقوعها وجاء موعد مناورات الخريف للجيش عام 1936 ،ووجد بكر صدقي ضالته المنشودة بهذه الفرصة ، فقد كانت خطة المناورات تقتضي إجراءها فوق [جبال حمرين] ،في المنطقة الواقعة بين خانقين وبغداد ،وكان المفروض أن تكون الفرقة الأولى ،بقيادة الفريق عبد اللطيف نوري في موضع الدفاع عن بغداد ، فيما تكون الفرقة الثانية بقيادة بكر صدقي في موقع الهجوم .

وفي 29 تموز 1936 سافر رئيس أركان الجيش ،الفريق [يسين الهاشمي] شقيق رئيس الوزراء ،في مهمة إلى خارج العراق ،وأناب عنه الفريق عبد اللطيف نوري ،مما سهل على الانقلابيين الأمور كثيراً .

كان موعد المناورات قد حُدد يوم 3 تشرين الأول 1936 ،ولغاية 10 منه،ولذلك فقد قرر بكر صدقي تنفيذ الانقلاب خلال هذه المناورات.

وفي يوم الثلاثاء المصادف 27 تشرين الأول ،جرى لقاء قبل التحرك بين بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ،واتفقا على موعد تنفيذ الانقلاب ،وتفاصيل الخطة ،وجرى الاتفاق على تسمية حركتهم [القوة الوطنية الإصلاحية] ،وطلبا من السيد [كامل الجادرجي] إعداد مذكرة إلى الملك غازي يطلبان فيها إقالة حكومة [يسين الهاشمي] وتكليف السيد [حكمت سليمان] بتأليف الوزارة . كما تم إعداد بيان الانقلاب ،وجرى إعداد عدد من الطائرات ،بقيادة العقيد [محمد علي جواد]،وبذلك اصبح كل شيء جاهز للانقلاب . **(2)**

ففي ليلة الخميس المصادف 27 تشرين الأول 1936 ،زحفت قوات الجيش إلى بعقوبة،ووصلتها صباح اليوم التالي ،حيث قامت بقطع خطوط الاتصال ببغداد ،واستولت على دوائر البريد والتلفون ،وعدد من المواقع الاستراتيجية في المدينة ،ثم واصلت القوات زحفها نحو بغداد ،في الساعة السابعة والنصف صباحاً ، بقيادة بكر صدقي .

وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح ذلك اليوم، ظهرت في سماء بغداد 3 طائرات حربية ،يقودها العقيد محمد علي جواد ،وألقت ألوف المنشورات التي احتوت على البيان الأول للانقلاب الذي دعا الملك غازي إلى إقالة حكومة [يسين الهاشمي] وتكليف السيد[حكمت سليمان] بتشكيل وزارة جديدة.

وفي الوقت الذي كانت الطائرات تلقي بيان الانقلاب ،استقل السيد حكمت سليمان سيارته إلى قصر الزهور حاملاً إلى الملك المذكرة التي وقعها الفريقان بكر صدقي،وعبد اللطيف نوري ،والتي حددا فيها مهلة أمدها 3 ساعات للملك ،لإقالة وزارة ياسين الهاشمي حيث سلمها إلى رئيس الديوان الملكي السيد[رستم حيدر].(4)

وما أن بلغ نبأ الانقلاب[يسين الهاشمي] حتى بادر إلى الاتصال ببكر صدقي ،الذي أبلغه خلال محادثته بالتلفون،أن الملك غازي على علم بالانقلاب ،ولم يكد يسين الهاشمي ينهي المكالمة التلفونية مع بكر صدقي حتى سارع للتوجه إلى قصر الزهور لمقابلة الملك وتدارس الأمر معه.

سلم [رستم حيدر] المذكرة إلى الملك غازي ،وكان يبدو على وجهه الذهول والاضطراب،وعلى الفور طلب الملك استدعاء كل من [يسين الهاشمي] و[جعفر العسكري] وزير الدفاع، و[نوري السعيد] وزير الخارجية، والسفير البريطاني لتدارس الوضع .

وتحدث السفير البريطاني مخاطباً الملك غازي،وسأله إن كان على علم مسبق بالانقلاب،فنفى الملك ذلك .

وتحدث يسين الهاشمي موجهاً سؤاله للملك فيما إذا كان لا يزال يثق بالوزارة ،فأن الوزارة مستعدة لمجابهة الانقلابيين ،والا فأنه سيقدم استقالة حكومته .(5)

أما نوري السعيد فقد دعا السفير البريطاني إلى التدخل العاجل لقمع الانقلاب ،لكن السفير البريطاني أبلغه أن بريطانيا لا تود التدخل في الأمور الداخلية ،وفي حقيقة الأمر أن بريطانيا كانت تريد التخلص من وزارة الهاشمي من جهة،وخوفها من حدوث مالا يحمد عقباه إذا ما حدث التدخل وفشل في قمع الانقلاب.(6)

مضت الساعات الثلاث التي حددها الانقلابيون مهلة لاستقالة الوزارة ،وتشكيل وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان ،ولما لم يتم ذلك بادرت الطائرات في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح ذلك اليوم بإلقاء القنابل على مقر مجلس الوزراء ،ووزارة الداخلية ،ودائرة البريد القريبة من مسكن يسين الهاشمي ،ودار البرلمان واضطرت الحكومة إلى تقديم استقالتها للملك في 29 تشرين الأول 1936 . وتم قبول الاستقالة، وسارع الملك غازي إلى الطلب من السيد حكمت سليمان بتأليف الوزارة الجديدة ،بناء على طلب الانقلابيين ،لكن حكمت سليمان طلب من الملك أن يوجه إليه تكليفاً خطياً لكي يشكل الوزارة . (7)

وفي الوقت الذي قدمت الحكومة استقالتها إلى الملك ،فأنها عملت على إفشال الانقلاب . فقد بعث [جعفر العسكري] إلى عدد من قواد الجيش داعياً إياهم للتحرك لحماية بغداد إلا أن تلك الرسائل لم تستطيع أن تفعل شيئا .

*****

مقتل جعفر العسكري ،وهروب نوري السعيد:

حاول جعفر العسكري وقف زحف قوات الانقلابيين نحو بغداد ،فاتصل ببكر صدقي،وأبلغه أنه آتٍ لمقابلته ،وأنه يحمل رسالة من الملك .

كانت فرصة بكر صدقي قد حلت للتخلص من جعفر العسكري - صهر نوري السعيد ،والرجل القوي في الوزارة ،فرتب الأمر مع عدد من ضباطه لقتله.

ولما وصل خبر مقتله إلى نوري السعيد ،سارع إلى اللجوء للسفارة البريطانية التي استطاعت تهريبه إلى خارج العراق.(7)

استمرت قوات الانقلابيين بالزحف نحو بغداد حيث وصلت أبوابها في الساعة الرابعة بعد الظهر فلم يجد الملك بُداً من توجيه خطاب التكليف إلى السيد[حكمت سليمان]،في 29 تشرين الأول .وعند الساعة الخامسة والنصف ، كانت القوات قد دخلت شوارع بغداد ، دون أن تلقى أي مقاومة .

كان [حكمت سليمان]قد عقد قبل يومين اجتماعا في دار[السيد كامل الجادرجي] ،ضم السادة [جعفر أبو التمن] و[محمد حديد]، لوضع قائمة بأسماء أعضاء الوزارة في حالة نجاح الانقلاب ،وقد طرح في الاجتماع اقتراح حول اختيار [نوري السعيد] في منصب وزاري ،لتطمين الإنكليز، لكن الاقتراح لم يلقَ القبول ،فقد عارضه السيدان جعفر أبو التمن ،وكامل الجادرجي ،واقترح بدلا منه السيد [صالح جبر] .

أتم الانقلابيون تشكيل وزارتهم ،وصدرت الإرادة الملكية بتشكيلها في الساعة السادسة مساءاً وجاءت على الوجه التالي :

1 ـ حكمت سليمان ـ رئيساً للوزراء ، ووزيراً للداخلية .

2 ـ جعفر أبو التمن ـ وزيراً للمالية .

3 ـ صالح جبر ـ وزيراً للعدلية .

4 ـ ناجي الأصيل ـ وزيراً للخارجية .

5 ـ كامل الجادرجي ـ وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

7 ـ يوسف إبراهيم ـ وزيراً للمعارف .

7 ـ أما بكر صدقي فقد تولى منصب رئيس أركان الجيش ،بدلاً من طه الهاشمي ،الذي أحيل على التقاعد .

أما يسين الهاشمي ،ورشيد عالي الكيلاني، ونوري السعيد فقد غادرا العراق على الفور،بمساعدة السفارة البريطانية ،خوفاً من بطش بكر صدقي.

أسرع السفير البريطاني إلى لقاء[الملك غازي] و[حكمت سليمان] ،ليقف على ما تنوي الوزارة عمله،وقد طمأنه حكمت سليمان بأن الوزارة تحترم تعهدات العراق ،وتسعى للنهوض بالبلاد،في كافة المجالات ،كما لقي السفير من الملك كل ما يطمئن الحكومة البريطانية .

أراد بكر صدقي أن يرسل من يقوم بتصفية[يسين الهاشمي] و[نوري السعيد] و[رشيد عالي الكيلاني]،إلا أن حكمت سليمان رفض الفكرة .

كان من أولى المهام بالنسبة للوزارة الجديدة تثبيت أقدامها ،وسلطتها ،حيث لجأت إلى إجراء تغيرات واسعة في أجهزة السلطة الإدارية،والدبلوماسية، وإبعاد كافة العناصر المؤيدة للوزارة السابقة .

وفي الوقت نفسه ، نظمت العناصر الوطنية المظاهرات المؤيدة للحكومة ،وتقدمت المظاهرات بمطالب للحكومة تدعو فيها إلى إصدار العفو العام عن المسجونين السياسيين ،وإطلاق حرية الصحافة ،وحرية التنظيم الحزبي والنقابي ،وإزالة آثار الماضي ،والعمل على رفع مستوى معيشة الشعب ،وضمان حقوقه وحرياته،وتقوية الجيش،ليكون حارساً أميناً لاستقلال البلاد .

ولم تقتصر المظاهرات على بغداد فقط ،بل امتدت إلى سائر المدن العراقية .

وبعد أن ثبتت الحكومة أقدامها ،وبسطت سلطتها على كافة أنحاء البلاد أقدمت على حل المجلس النيابي،الذي جرى انتخابه على عهد الحكومة السابقة ،واستصدرت الإرادة الملكية بحله في 31 تشرين الأول 1936 ،تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة .

وفي الوقت نفسه تقدمت الحكومة بمنهاجها الوزاري الذي أكد على تعزيز العلاقات بين العراق وجيرانه ،ومع بريطانيا ،لما فيه مصلحة الأطراف جميعاً ،وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية ،وتحسين أدائه،والعمل على رفع مستوى معيشة الشعب ،وتحسين أحواله الصحية والثقافية ،وتوسيع الخدمات العامة ،وتنظيم السجون ،وجعلها أداة إصلاح للمسجونين ،والعمل على تحسين أوضاع البلاد الاقتصادية ،وملافاة العجز في الميزانية ،وتطوير الزراعة والصناعة في البلاد ،وإصلاح الجهاز القضائي،وإعادة النظر في القوانين والمراسيم التي أصدرتها الوزارات السابقة .

كما أكد المنهاج على تقوية الجيش ،وتدريبه وتسليحه،ليكون سياجاً حقيقياً للوطن ،وإصلاح جهاز التعليم ،وتوسيع معاهد المعلمين ،وفتح المزيد من المدارس ،وإلغاء أجور الدراسة المتوسطة والثانوية وجعلها مجانية ،وبناء المزيد من المدارس.

وفي واقع الأمر كان لدى الوزارة الجديدة خططاً طموحة لتغير وجه العراق فقد أطلقت سراح المسجونين الذين أدانتهم المجالس العرفية ،أعادت كافة الأموال المصادرة منهم ،كما أعادت كافة الصحف التي أغلقتها الوزارات السابقة ،وسمحت بدخول الكثير من الكتب التقدمية التي كانت ممنوعة في العهود السابقة ،وإعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية إلى وظائفهم، وأصدرت الحكومة قانون العفو العام .

لكن بكر صدقي بعد أن أحكم سيطرته على مقدرات البلاد استهوته شهوة الحكم ،أراد أن يحكم من وراء الستار،متجاوزاً حلفائه الإصلاحيين [حزب الإصلاح الشعبي] الذين يمثلون الأغلبية في الوزارة ،وكان باكورة خطواته ،الطريقة التي جرى فيها انتخاب مجلس النواب .

فقد عقد بكر صدقي مع فريقاً من ضباطه ،وعدد من القوميين اجتماعاً في داره لوضع الترتيبات للانتخابات ،وإعداد قوائم المرشحين ،مستبعداً رفاقه الإصلاحيين ،وقد جاءت قوائم المرشحين في معظمها من المؤيدين لبكر صدقي شخصياً ،فيما كانت حصة الإصلاحيين أقل بكثير،وقد جرت الانتخابات في 20 شباط 1937 ،وجاءت النتيجة كما خطط لها بكر صدقي سلفاً . كان منهاج حزب الإصلاح الشعبي يرمي إلى إجراء تغيرات شاملة في حياة الشعب العراقي مستهدفين إجراء إصلاح سياسي واجتماعي، واقتصادي شامل في البلاد، وإعادة توزيع الثروة بصورة عادلة .

وتفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة ،وتوزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين ،التقليل من الفروق الطبقية بين أبناء الشعب ،وإطلاق كافة الحريات الديمقراطية ،كحرية التنظيم الحزبي والنقابي ،وحرية الصحافة ،وضمان حقوق الشعب ،وحرياته العامة .

وقد لقي منهاج الحزب هذا دعما كبيراً من الحزب الشيوعي ،ومن عدد كبير من صغار الضباط ،ولعب الحزب الشيوعي دوراً بارزاً في تحريك الجماهير للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم العامة .

لكن بكر صدقي أراد أن يجعل من نفسه[أتاتورك العراق]، ويحكم البلاد على هواه ،وقد ظهر فيما بعد أن تقرب بكر صدقي من الإصلاحيين وضمهم إلى الوزارة ،كان يهدف من ورائه استخدامهم وسيلة للوثوب إلى السلطة المطلقة ،فلما أدرك الاصلاحيون أن الحكومة لا تحكم ،وأن الحاكم الحقيقي هو بكر صدقي ،لم يكن أمامهم سوى تقديم استقالتهم من الوزارة ،وخصوصاً بعد أن أقدم بكر صدقي على استخدام القوة العسكرية ضد انتفاضة العشائر في السماوة ،في 13 حزيران 1937 ، ووقوع عدد كبير من القتلى والجرحى ،حيث قضت تلك الأحداث على آخر أمل للإصلاحيين من البقاء في الحكم ،فأقدم السادة[جعفر أبو التمن] و[كامل

الجادرجي] و[يوسف عز الدين] على الاستقالة من الحكومة وقد تضامن معهم [صالح جبر] وقدم استقالته من الحكومة أيضاً ،فلم يبقَ في الوزارة سوى وزيرين فقط هما [عبد اللطيف نوري] و[ناجي الأصيل]. (8)

وفي الوقت الذي استقال الاصلاحيون من الوزارة أخذ الاستقلاليون [القوميون] يتصلون ببكر صدقي ويحرضونه على العناصر الماركسية،واليسارية التي أخذت شوكتها تشتد ،أعربوا له عن استعدادهم الكامل لدعمه إذا ما وقف ضد هذا التيار الجديد والعمل على حل البرلمان ،وإجراء انتخابات جديدة ،وإبعاد تلك العناصر من البرلمان الجديد .

وقد وعدهم بكر صدقي بتحقيق ذلك ،وتم ترقيع الوزارة بتاريخ 24 حزيران 1937 ،حيث دخل الوزارة كل من : محمد علي محمود ،وعباس مهدي،وعلي محمود الشيخ علي ،وجعفر حمندي ،مصطفى العمري .

*****

مقتل بكر صدقي وإسقاط حكومة حكمت سليمان:

أصيب الشعب العراقي بخيبة أمل كبيرة ،بعد أن تبين له أن كل ما يهم بكر صدقي هو السلطة ،متناسياً ما وعد به الشعب .وجاءت استقالة الوزراء الإصلاحيين من الوزارة لتزيد من انعزال حكومة بكر صدقي عن الشعب ،وسحب الثقة بها ،وبذلك فقد بكر صدقي وحكومته أهم عامل دعم وإسناد،وهو الشعب .

كان الإنكليز ورجالاتهم من الساسة العراقيين يراقبون الأمور عن كثب ،ويتحينون الفرصة للانقضاض على الانقلابيين ،فقد كان قلق الإنكليز يزداد يوماً بعد يوم ،من توجهات بكر صدقي، وجاء زواج بكر صدقي من إحدى الغانيات الألمانيات ليزيد من قلق الإنكليز،خوفاً من تقربه من ألمانيا ،وأخيراً أخذت الأخبار تتوارد إلى السفارة البريطانية عن عزم بكر صدقي احتلال الكويت مما زاد في قلق الحكومة البريطانية، ودفعها إلى التعجيل في تحركها للخلاص منه بأسرع وقت ممكن .

وجاءت الفرصة المناسبة ،عند ما قرر بكر صدقي السفر إلى تركيا لحضور المناورات العسكرية التركية المقرر القيام بها في 18 آب 1937 ،واتخذ الإنكليز قرارهم بتصفيته ،وهو في طريقه إلى تركيا .

غادر بكر صدقي بغداد في 9 آب بالطائرة إلى الموصل،وكان برفقته العقيد محمد علي جواد،قائد القوة الجوية ،وكان من المقرر أن يغادر بالقطار،لكنه أحس بوجود مؤامرة ضده وقرر السفر بالطائرة .

وصل بكر صدقي إلى الموصل ، ونزل في دار الضيافة وبصحبته محمد علي جواد،وقد وجد المتآمرون فرصتهم في الإجهاز عليه في الموصل،حينما انتقل بكر صدقي إلى حديقة مطعم المطار البعيد ،والمنعزل ،وبينما كان بكر صدقي جالساً في الحديقة مع قائد القوة الجوية محمد علي جواد ، والمقدم الطيار[موسى علي] يتجاذبان أطراف الحديث ،تقدم نائب العريف [عبد الله التلعفري] نحوهم ،ليقدم لهم المرطبات ،وكان يخبئ مسدساً تحت ملابسه،ولما وصل قرب بكر صدقي،اخرج مسدسه وصوبه نحو جمجمته،وأطلق النار عليه فقتل في الحال ،ثم أقدم العريف على إطلاق النار على العقيد محمد علي جواد وقتله أيضاً .

وتم إلقاء القبض على القاتل ،وأوسع ضرباً،وقد أعترف بأن الذي جاء به لينفذ الجريمة هو الضابط [محمود هندي] الذي اختفى بعد مقتل بكر صدقي ورفيقه محمد علي جواد ،وتبين فيما بعد أن المتآمرين قد هيئوا عدة مجموعات لقتل بكر صدقي ،ووزعوها على[كركوك] و[التون كوبري] و[أربيل] و[الموصل] على احتمال أن بكر صدقي سوف يمر من إحدى هذه الطرق ،في طريقه إلى تركيا ،وقيل أن العقيد [فهمي سعيد] كان لولب الحركة ،وأن الضابط [محمود خورشيد] هو الدماغ المفكر لعملية تنفيذ الاغتيال ،وسرت شائعة تقول أن ضابط الاستخبارات البريطاني في الموصل ،هو الذي دبر عملية الاغتيال ،وكان المقدم الطيار [موسى علي] آمر القاعدة الجوية بالموصل قد تحدث إلى السيد عبد الرزاق الحسني بأن المقدم محمد علي جواد قائد القوة الجوية والساعد الأيمن لصدقي قد ابلغه بأن الإنكليز يرمون قتل بكر صدقي وقتلي .(9)

حاولت الحكومة إجراء تحقيق واسع لمعرفة الذين كانوا وراء عملية الاغتيال ،وقد أرسلت لجنة تحقيقية إلى الموصل ،برئاسة نائب المدعي العام [أنطوان لوقا] حيث باشر في إجراء التحقيقات أخذت تلك التحقيقات تتوسع شيئاً فشيئاً ،مما أثار خوف وقلق الضباط المشاركين في المؤامرة ،من أن تصل التحقيقات إليهم ،فأعلن أمر حامية الموصل [أمين العمري] العصيان على بغداد ،واعتقال ا لنائب العام

،وجرى تمزيق أوراق التحقيق .كما جرى تسريح كافة الضباط الموالين لبكر صدقي وللحكومة في بغداد ،وأصدر بياناً يعلن فيه انفصاله عن حكومة بغداد.**(10)**
ورغم اتصال الملك غازي بأمين العمري،ودعوته له لإطاعة أوامر القيادة العسكرية ،إلا أن الانقلابيين أصروا على موقفهم ،وطالبوا الملك بإقالة وزارة حكمت سليمان ،وتشكيل وزارة جديدة برئاسة[جميل المدفعي] كما رفضوا تسليم الضباط المتهمين بمؤامرة اغتيال بكر صدقي ورفيقه محمد علي جواد .
حاولت الحكومة ،بدفع من الضباط الموالين لبكر صدقي ،الزحف بالفرقة الثانية في كركوك إلى الموصل لإخضاع المتمردين على الحكومة لكنها لم تستطع ذلك .
ومن جهة أخرى حاول اللواء أمين العمري استمالة عدد من الوحدات العسكرية الأخرى إلى جانبه ،واستطاع الحصول على دعم آمر معسكر الوشاش في بغداد [سعيد التكريتي] وساعده الأيمن المقدم [صلاح الدين الصباغ] ،كما انضم إليهم آمر حامية الديوانية .
وهكذا بدا أن الجيش قد أنقسم على نفسه،وأن الأمور قد باتت خطيرة جداً،وتنذر بوقوع حرب أهلية يكون عمادها الجيش ،ولذلك اضطرت الوزارة إلى تقديم استقالتها للملك غازي ،في 17 آب 1937،وتم قبول الاستقالة في نفس اليوم.
وسارع الملك غازي إلى تكليف[جميل المدفعي] بتأليف الوزارة الجديدة ،وكان واضحا أن التكليف جرى بضغط من السفارة البريطانية،وزمرة أمين العمري التي دبرت مؤامرة اغتيال بكر صدقي، حيث طالب أمين العمري الملك بإقالة وزارة حكمت سليمان ،وتكليف المدفعي بتأليف وزارة جديدة ،وصدرت الإرادة الملكية بتكليف المدفعي في 19 آب 1937 .
وبمجرد تشكيل الوزارة الجديدة أعلن المتمردون في الموصل إنهاء تمردهم ،وعادت الأمور إلى مجراها ،بعد أن تم التخلص من بكر صدقي وحكومته ،وهكذا تبين أن مقتل بكر صدقي لم يكن مجرد حادث فردي ،وإنما هو انقلاب عسكري جرى تدبيره بتخطيط من الإمبرياليين البريطانيين وأزلامهم العسكريين والسياسيين ،وكانت تلوح رائحة الانتقام من كل العناصر التي ساهمت وساندت وأيدت انقلاب بكر صدقي ،وكان على رأس أولئك المتعطشين للانتقام ،نوري السعيد، الذي وصل به الأمر إلى اتهام الملك غازي بالتواطؤ مع بكر صدقي .

*****

نوري السعيد يتآمر لإسقاط حكومة المدفعي:

كان نوري السعيد كما ذكرنا قد هرب حال سماعه بتقدم قوات الانقلابيين نحو بغداد ،ومقتل وزير الدفاع[جعفر العسكري] والتجأ إلى السفارة البريطانية التي قامت بدورها بنقله خفية في سيارة السفارة ممداً في الحوض الخلفي للسيارة وقد غطي بالسجادة لإخفائه عن الأنظار كما جاء في كتاب [دي غوري] ثلاث ملوك في بغداد ،الصفحة 157 حيث تم نقله إلى قاعدة الهنيدي [معسكر الرشيد حالياً] ومنها تم نقله بطائرة بريطانية إلى القاهرة حيث مكث فيها فترة من الزمن ثم انتقل إلى [لندن] .

وهناك قام السعيد بنشاطات واسعة واتصالات مع المسؤولين البريطانيين للعمل على التخلص من بكر صدقي وحكومة حكمت سليمان ،وعندما جرى اغتيال بكر صدقي وتم إسقاط حكومة حكمت سليمان ،وجرى تكليف السيد[جميل المدفعي] بتأليف الوزارة ،حاول نوري السعيد العودة إلى بغداد وفي ذهنه تسلم السلطة والانتقام من الانقلابيين ،والضغط على جميل المدفعي من أجل استقالة حكومته مستعيناً بثلاثة من كبار قادة الجيش وهم العقيد [صلاح الدين الصباغ] و[العقيد فهمي سعيد] ، و[الفريق طه الهاشمي] ،وقد رفض الملك غازي والسيد جميل المدفعي عودته وطلبا من السفارة البريطانية تأخير عودته لفترة من الزمن ريثما تهدأ الأوضاع ويتم تجاوز أحداث الانقلاب ،وقد أجرى السعيد اتصالات مع العقيدين صلاح الدين الصباغ ،وفهمي سعيد عن طريق ولده صباح من أجل التوسط لدى المدفعي لتسهيل عودته ،وقد تمكن العقداء من إقناع المدفعي شرط أن يمتنع السعيد عن ممارسة أي نشاط ضد الحكومة ،وعاد السعيد إلى بغداد في 25 تشرين الأول 1937وهو متعطش للانتقام من قتلة صهره جعفر العسكري ،وتشريده وإبعاده عن السلطة . (11)

ولم يمضِ سوى خمسة أيام على عودته حتى باشر في حبك المؤامرات محرضاً العقداء الأربعة قادة الجيش لإزاحة حكومة المدفعي ،فما كان من المدفعي إلا أن توجه إلى السفير البريطاني يشكوه من تصرفات نوري السعيد،وطلب منه أبعاده إلى خارج العراق في الوقت الحاضر على الأقل ،أو القبول بمنصب وزير العراق

المفوض في لندن .وبالفعل أوعز السفير البريطاني للسعيد بمغادرة البلاد ،حيث بقي بعيداً عن العراق حتى تشرين الأول 1938 .

قامت الوزارة بإحالة عدد كبير من ضباط الجيش المحسوبين على بكر صدقي على التقاعد ،وعينت آخرين بدلاً منهم . كما شنت الحكومة في 18 تشرين الثاني حملة شعواء ضد المشتبه بقيامهم بنشاط شيوعي ،وأحالتهم إلى المحاكم ،التي أصدرت أحكاما بالسجن ضد معظمهم .

وفي 18 كانون الأول باشرت الحكومة بإجراء الانتخابات البرلمانية بنفس الأسلوب الذي درجت عليه الوزارات السابقة ،حيث تقوم الحكومة بترشيح العناصر المؤيدة لها ،وتفرضهم على المنتخبين الثانويين فرضاً ،وبذلك استطاعت الحكومة إبعاد كل العناصر اليسارية عن المجلس الجديد ،كما جرى أبعاد جميع العناصر العسكرية أيضاً .

*****

إسقاط حكومة المدفعي بضغط من العسكريين :

منذ أن عاد[نوري السعيد] و[طه الهاشمي] إلى العراق ، بعد أن ثبّت حكومة المدفعي مركزها في الحكم أخذا يمارسان الضغط على الحكومة لمحاكمة رجالات الانقلاب ،والحكم بإعدامهم ،لكن حكومة المدفعي لم تكن ترى من مصلحة البلاد اللجوء إلى ذلك ،وبالتالي عارضته بشدة .

وبسبب هذا الموقف سعى السعيد وطه الهاشمي إلى إسقاط الحكومة بالقوة ،مستعينان بما عرف بالعقداء الأربعة ،قادة الجيش الذين أخذ دورهم في الحياة السياسية يتنامى في أعقاب الدور الذي لعبوه في إسقاط حكومة حكمت سليمان وهم كل من [صلاح الدين الصباغ] و[فهمي سعيد] و[محمود سلمان] و[كامل شبيب] ،وقد انضم إلى جانبهم عدد من الضباط الناقمين على بكر صدقي.

شعر جميل المدفعي بما يدبره له نوري السعيد ،وطه الهاشمي ،ورشيد عالي الكيلاني من مكيدة، فسارع إلى نفي الكيلاني إلى [عانة] ،وحاول نفي العقداء الأربعة ،ومعهم العقيد [يوسف العزي] والعقيد [عزيز ياملكي] .

لكن نوري السعيد كان أسرع حركة منه ،واستطاع أن يرتب الأمر مع العقداء الأربعة ،للقيام بانقلاب عسكري لإسقاط الحكومة ،وحدد له موعداً في 24 كانون الأول 1938 ،وقام العقداء المذكورون بتهيئة قواتهم للقيام بالحركة ،أرسلوا العقيد [عزيز ياملكي] إلى جميل المدفعي ،يطلبون منه الاستقالة فوراً .

كما أرسلوا الفريق [حسين فوزي] رئيس أركان الجيش ،وهو من المشاركين في التمرد على الحكومة ،إلى الملك غازي ليطلب منه إقالة حكومة المدفعي . (11)

استاء الملك غازي من تصرف الضباط ،ومن وراءهم نوري السعيد وطه الهاشمي ،وأراد أن يستخدم القوة لقمع التمرد ،لكنه تراجع عن موقفه بعد أن وجد جميل المدفعي ينوي الاستقالة ،ليجنب البلاد إراقة الدماء ،وربما يحدث ما لا يحمد عقباه فآثر الاستقالة في 24 كانون الأول 1938 ،واضطر الملك غازي تحت ضغط العسكريين إلى تكليف نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة . (12)

****

****

نوري السعيد يشكل الوزارة وينتقم من الانقلابيين:

عاد نوري السعيد ليشكل حكومته الثالثة،بضغط مباشر من العسكريين على الملك غازي،الذي كانت تتقاذفه أمواج الزمرة السياسية المتعاقبة على سدة الحكم ،والتي تسير بهدى وتوجيهات السفارة البريطانية ،واضطر الملك غازي ،على مضض، وهو الذي لا يطيق رؤية نوري السعيد ،إلى دعوته إلى تشكيل الوزارة ، في 25 كانون الأول 1938 ،

وهكذا قبض الثنائي ،نوري السعيد ـ طه الهاشمي،على أخطر الوزارات ،الداخلية والخارجية والدفاع إضافة إلى رئاسة الوزارة ،ثم عاد نوري السعيد بعد يومين ،فعين[ناجي شوكت] وزيراً للداخلية .(13)

كان أمام الوزارة السعيدية مهمة حل المجلس النيابي ،وإجراء انتخابات جديدة ،حيث أن حكومته لا تتمتع بتأييد أغلبية أعضاء المجلس ،وكان في جعبة نوري السعيد الانتقام من خصومه السياسيين وعلى رأسهم الملك غازي ،وحكمت سليمان،والعديد من الضباط الذين آزروا بكر صدقي في انقلابه ،وتسببوا في مقتل صهره ـ جعفر العسكري ـ وزير الدفاع في حكومة الهاشمي .

ففي 22 شباط 1939 استحصل نوري السعيد إرادة ملكية بحل المجلس النيابي ،لكن الحكومة تلكأت في إجراء الانتخابات ،بحجة قيام حكمت سليمان ،بالتعاون مع عدد من الضباط بمؤامرة مزعومة لقتل عبد الإله و50 شخصية سياسية وضباط كبار في الجيش كانوا مدعوين في قصر الأمير إلى مأدبة عشاء .

وفي حقيقة الأمر،وكما ورد على لسان العديد من الوزراء ،وأعضاء المجلس العرفي الذي شكله نوري السعيد لمحاكمة المتهمين بالمؤامرة ،أن المؤامرة المزعومة كانت من صنع [نوري السعيد] الذي كان يضمر لحكمت سليمان ،والضباط [حلمي عبد الكريم] و[إسماعيل عباوي] و[جواد حسين] ،و[عبد الهادي كامل] و[علي غالب] روح الانتقام وينتظر الفرصة المناسبة لذلك حيث أحالهم إلى المحاكمة أمام المجلس العرفي العسكري ،الذي حكم على حكمت سليمان وأربعة من كبار الضباط بالإعدام ،وعلى أثنين آخرين بالسجن لمدة 7 سنوات . لكن نوري السعيد لم يستطع تنفيذ حكم الإعدام بسبب عدم موافقة الملك ،وتم استبدال الحكم إلى السجن المؤبد بالنسبة لإسماعيل عباوي ،ويونس عباوي ،وجواد حسين ،فيما خفض الحكم على حكمت سليمان إلى السجن لمدة 5 سنوات وسيق إلى السجن ،وأصيب هناك بمرض صدري ،وبقي في السجن حتى قيام حركة رشيد عالي الكيلاني،عام 1941 ،حيث أطلق سراحه من السجن .(14)

****

****

****

الفصل السابع

مقتل الملك غازي
دور بريطانيا ونوري السعيد وعبد الإله
في مقتل الملك

أولاً : بريطانيا والسعيد يتآمران على الملك غازي

ثانياً : مقتل الملك غازي .

1- الطفل فيصل الثاني ملكاً ،وعبد الإله وصياً ووليا للعهد.

2 ـ استقالة حكومة السعيد وعبد الإله يكلفه من جديد .

3 ـ مهمات حكومة نوري السعيد الجديدة :

ـ حل البرلمان وإجراء انتخابات مزورة جديدة

ـ التآمر على سوريا ومحاولة ضمها للعراق .

****

أولاً:بريطانيا والسعيد وعبد الإله يتآمرون على الملك:

لم تكن بريطانيا راضية عن تولي [الملك غازي] المُلك بعد وفاة والده الملك فيصل الأول ،فقد أصيبت بخيبة أمل كبيرة منه أثناء توليه منصب [نائب الملك] بحكم كونه ولياً للعهد ،أثناء غياب والده عن البلاد ،والأسلوب الذي اتبعه في معالجة قضية ثورة لآشوريين بقيادة المار يوسف] .

كما أن بريطانيا كانت تراقب العلاقات المتنامية بين الملك غازي ودكتاتور ألمانيا [أودولف هتلر] بشئ كبير من الشك والريبة خوفاً من أن تحصل ألمانيا على موطئ قدم لها في العراق ومنطقة الخليج الغنية بالنفط .

كما كانت محاولة الملك غازي احتلال الكويت بالقوة ،أثناء غياب رئيس الوزراء ـ نوري السعيد ـ الذي كان قد سافر إلى لندن لحضور مؤتمر حول القضية الفلسطينية ،في 7 شباط 1939 ،حيث كان قد استدعى رئيس أركان الجيش ،الفريق [حسين فوزي]،عند منتصف الليل ،وكلفه باحتلال الكويت فوراً كما اتصل بمتصرف البصرة ،داعيا إياه إلى تقديم كل التسهيلات اللازمة للجيش العراقي ،للعبور إلى الكويت واحتلالها.(1)

وهكذا تجمعت كل تلك العوامل لتفعل فعلها في تصميم بريطانيا على التخلص من الملك غازي بأسرع ما يمكن ،وكان رجل مهماتها الكبرى [نوري السعيد] الذي حاول بكل جهده منع الملك غازي من تولي العرش بعد وفاة والده الملك فيصل، واستبداله بالأمير[زيد] عم الملك غازي ،على كامل الاستعداد لتنفيذ مهمة التخلص من الملك غازي ،بالتعاون مع[عبد الإله] وشقيقته [الملكة عالية] زوجة غازي التي كان قد هجرها دون أن يطلقها بصورة رسمية .

وقد كانت هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى النية للتخلص من الملك ، فقد ذكر السفير البريطاني [باترسن] في كتابه **Both sides of Curtain** حول تصرفات غازي ما يلي :

{ لقد أصبح واضحا للعيان أن الملك غازي إما يجب أن يُسيطر عليه،أو أن ُيخلع من العرش ،وقد ألمحت إلى ذلك ،وبهذا المقدار ،في زيارتي الوداعية للأمير عبد الإله } !! .(2)

أما العقيد صلاح الدين الصباغ ،فيذكر في مذكراته [فرسان العروبة] أن نوري السعيد،الذي كان يقيم في القاهرة ،كان قد أرسل إليه ،والى العقيد فهمي سعيد ،ولده صباح ،بعد مقتل بكر صدقي بأسبوعين ،ليستفسر منهما عما إذا كانا يريان قتل الملك غازي ،وإلحاقه ببكر صدقي ،وتخليص البلاد من عبثه أمرٌ ممكن !! .

وقد رد عليه فهمي سعيد ،بصوت جهوري قائلاً :

{ **لا يا صباح لن يحدث هذا أبداً** } .

أما صلاح الدين الصباغ فقد رد عليه قائلاً :

{ أما بصد اغتيال الملك غازي ، فنحن أبعد الناس إلى التطرق لمثل هذا العمل ،ولا نسمح بأن يذكر أمامنا ،ونصيحتي لك أن لا تكرر ما قلته لي وأن لا تفاتح به أحد بعد اليوم } .(3)

وجم صباح السعيد وتلعثم ،وأدرك خطورة ما تفوه به أمام الصباغ وفهمي سعيد عن أفكار والده نوري السعيد .

وتطرق توفيق السويدي إلى نفس الموضع في مذكراته المعنونة [نصف قرن من تاريخ العراق ،والقضية العربية] قائلاً :

{أتذكر بهذا الصدد أنني عندما كنت في لندن ،التقيت بالمستر[بتلر] وكيل وزير خارجية بريطانيا الدائم وقد أبدى لي شكوى عنيفة من تصرفات الملك غازي فيما يتعلق بالدعاية الموجهة ضد الكويت ،من إذاعة قصر الزهور ،وقال لي بصراحة : {إن الملك غازي لا يملك القدرة على تقدير مواقفه لبساطة تفكيره ،واندفاعه وراء توجيهات تأتيه من أشخاص مدسوسين عليه ،إن الملك بعمله هذا يلعب بالنار ،وأخشى أن يحرق أصابعه يوماً ما }. (4)

كما استدعى الملك غازي صباح اليوم التالي نائب رئيس الوزراء [ناجي شوكت] بحضور وزير الدفاع ووكيل رئيس أركان الجيش ،ورئيس الديوان الملكي ،وأبلغهم قراره باحتلال الكويت ،لكن ناجي شوكت نصحه بالتريث ،ولاسيما وأن رئيس الوزراء ما زال في لندن ،وأبلغه أن العملية سوف تثير للعراق مشاكل جمة مع بريطانيا ،والمملكة العربية السعودية وإيران، واستطاع ناجي شوكت أن يؤثر على قرار الملك غازي ،وتم إرجاء تنفيذ عملية احتلال الكويت .(5)

فلما عاد نوري السعيد إلى بغداد وعلم الأمر،سارع بالاتصال بالسفير البريطاني وتداول معه عن خطط الملك غازي ،وقرر الاثنان التخلص من الملك بأسرع وقت ممكن،وهذا ما صار بعد مدة وجيزة ،حيث جرى تدبير خطة لقتل الملك والتخلص منه ،والمجيء بعبد الإله وصياً على العرش نظراً لصغر سن ولده الوحيد [فيصل الثاني] الذي كان عمره لا يتجاوز الخمس سنوات آنذاك . (6)

*****

مقتل الملك غازي :

في صباح يوم الخامس من نيسان 1939 فوجئ الشعب العراقي ببيان رسمي صادر عن الحكومة نقلته إذاعة بغداد جاء فيه :

{ بمزيد من الحزن والألم ،ينعى مجلس الوزراء إلى الأمة العراقية انتقال المغفور له سيد شباب البلاد [جلالة الملك غازي] الأول إلى جوار ربه ،على اثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه بالعمود الكهربائي الواقع في منحدر قنطرة [نهر الخر]،بالقرب من [قصر الحارثية] ،في الساعة الحادية عشرة والنصف من ليلة أمس .

وفي الوقت الذي يقدم فيه التعازي الخالصة إلى العائلة المالكة على هذه الكارثة العظمى التي حلت بالبلاد ،يدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ للمملكة نجله الأوحد جلالة الملك فيصل الثاني ،ويلهم الشعب العراقي الكريم الصبر الجميل وإننا إلى الله وإننا إليه راجعون}(7)

بغداد في 4 نيسان 1939

****

لم يكد خبر مقتل الملك غازي يصل إلى أسماع الشعب حتى هبت الجماهير الغاضبة في مظاهرات صاخبة اتجهت نحو السفارة البريطانية وهتافات التنديد بالإمبريالية البريطانية وعميلها [نوري السعيد] تشق عنان السماء ،وامتدت المظاهرات الشعبية الهادرة إلى سائر المدن العراقية من أقصاه إلى أقصاه ،وظهرت المنشورات التي وزعتها الجماهير،والتي تقول أن الملك لم يصطدم بالسيارة كما تدعي حكومة نوري السعيد ،وإنما قتل بعملية اغتيال دبرتها الإمبريالية البريطانية وعملائها ،وعلى رأسهم نوري السعيد بالذات ،وكانت الجماهير بحالة من الغضب الشديد بحيث أنها لو ظفرت بنوري السعيد في تلك اللحظات لفتكت فيه ومزقته إرباً ،ولذلك فقد هرب نوري السعيد ،بعد إتمام مراسيم دفن الملك غازي ،في المقبرة الملكية،في الاعظمية ،حيث استقل زورقاً بخارياً من المقبرة إلى داره في جانب الكرخ .

حاول الإنكليز إبعاد التهمة عنهم ،وادعوا أن الدعاية الألمانية هي التي تروج مثل هذه الدعاية ضد بريطانيا ،كما ادعوا أن موظفي السفارة الألمانية ،والأساتذة الجامعيين هم الذين يحرضون جماهير الشعب ضد بريطانيا ،وضد حكومة نوري السعيد .

كان رد فعل الجماهير الشعبية في الموصل شديداً جداً ،حيث خرجت مظاهرة ضخمة وتوجهت نحو القنصلية البريطانية وهاجمتها ،وقتلت القنصل البريطاني في الموصل ،المستر [مونك ميسن]،وكانت الجماهير تهتف بسقوط الاستعمار البريطاني ،وحكومة نوري السعيد العميلة ،وكانت الجماهير بحالة من الغضب الشديد بحيث أنها لو ظفرت بنوري لمزقته إرباً . لكن ما يؤسف له هو قيام

الجماهير الغضبة بمهاجمة الحي اليهودي في بغداد ،ووقوع عمليات النهب وحرق مساكن اليهود .

استغل نوري السعيد الأحكام العرفية ،التي كانت قد أعلنت في البلاد قبل شهر من مقتل الملك،وقام بنشر أعداد كثيفة من قوات الشرطة لقمع المظاهرات ،وجرى اعتقال الكثير من المتظاهرين .ولتغطية جريمة الاغتيال سارعت حكومة نوري السعيد الى إصدار بيان رسمي ،يتضمن تقرير طبي صادر عن هيئة من الأطباء عن سبب وفاة الملك غازي ،وجاء في البيان ما يلي :

{ ننعي بمزيد من الأسف وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الأول ، في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الأربعين من ليلة 3 / 4 نيسان 1939 ،متأثراً من كسر شديد للغاية في عظام الجمجمة ،وتمزق واسع في المخ ،وقد حصلت هذه الجروح نتيجة أصطدم سيارة صاحب الجلالة ،عندما كان يسوقها بنفسه بعمود كهرباء بالقرب من قصر الزهور،في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً ،وفقد الملك شعوره مباشرة بعد الاصطدام ولم يسترجع وعيه حتى اللحظة الأخيرة}.(8)

3 /4 نيسان 1939

الدكتور جلال حمدي الدكتور صبيح وهبي الدكتورسندرسن

الدكتور صائب شوكت الدكتور ابراهام

وعلى اثر إعلان وفاة الملك غازي ،تولى مجلس الوزراء حقوق الملك الدستورية ،وفقاً للمادة 22 من الدستور ،وجرى الإعلان عن تولى الملك فيصل الثاني الملك ،على أن يسمى وصياً عليه ،نظراً لصغر سنه ،بعد دعوة مجلس النواب الذي سبق أن صدرت الإرادة الملكية بحله ،وقرر مجلس الوزراء تعين الأمير عبد الإله وصياً على العرش ،ووليا للعهد،وادعى نوري السعيد أن ذلك القرار كان بموجب وصية الملك غازي نفسه ،غير أنه لم يثبت أن هناك أي وصية من هذا القبيل ،وكان معروفاً آنذاك أن الملك غازي كان يكره عبد الإله كرهاً شديداً ولذلك فلا يعقل أن يوصي بالوصاية لعبد الإله،ويأتمنه على طفله،كما أن الملك غازي كان حسبما ورد في التقرير الطبي قد فقد شعوره فوراً ولم يسترجعه حتى وفاته .

والحقيقة أن وصاية عبد الإله قد رتبت من قبل السفارة البريطانية وحكومة نوري السعيد .(9)

كما أن أحداً لم يقتنع بما أذاعته الحكومة عن اصطدام سيارة الملك ومقتله في الحادث ،وهناك شواهد عديدة على أن الملك قد قتل نتيجة تدبير مؤامرة حبكتها السفارة البريطانية ،وجرى تنفيذها من قبل نوري السعيد وعبد الإله ،وأهم الشواهد على ذلك ما يلي :

1 ـ قبل مقتل الملك بتسعة أشهر،وبالتحديد في 18 حزيران 1938،وُجد خادم الملك غازي الشخصي مقتولاً داخل القصر ،وجاء تقرير خبير التحريات الجنائية البريطاني أن القتل كان نتيجة إطلاق النار بالصدفة من مسدس القتيل نفسه !! .

سبّب قتل الخادم رعباً في نفس الملك غازي،لازمه لأيام، وبدأت الشكوك تنتابه حول مؤامرة لقتله فيما بعد ،وكان شكّ الملك يحوم حول عبد الإله ونوري السعيد،وزوجته الملكة عالية ـ شقيقة عبد الإله ـ المنفصل عنها بصورة غير رسمية،وكانت تضمر له الكراهية والحقد .(10)

2 ـ إن أي حادث لسيارة يؤدي إلى الوفاة ،لابد أن تكون إصابة السيارة شديدة وكبيرة ،إلا أن الواقع كان عكس ذلك تماماً ،فقد كانت الأضرار التي لحقت بالسيارة طفيفة جداً ،وهذا ما يثير الشكوك حول حقيقة مقتل الملك .

3 ـ كان بمعية الملك في السيارة ،كل من خادمه ،شقيق الخادم السابق القتيل ،وعامل اللاسلكي ،جالسين في المقعد الخلفي بالسيارة ،ولكنهما اختفيا في ظروف غامضة ،ولم يعرف أحد عن مصيرهما نهائياً ،وقد أثارت عملية إختفائهما شكوكاً كبيرة حول مقتل الملك وحول صدقيه حادث الاصطدام ،واستمرت تلك الشكوك تحوم حول عبد الإله ونوري السعيد والسفارة البريطانية .

فقد ذكر الفريق نور الدين محمود ،الذي كان قد شغل منصب رئيس أركان الجيش ثم رئيساً للوزراء عام 1952،حول حقيقة مقتل الملك غازي ما يلي :

{ أنه اصطدام غامض وعويص ،لا يسع الإنسان مهما كان بسيطاً في ملاحظته إلا أن يكذّب زعم الحكومة وهو يقارنه بالأدلة التي يراها في مكان الحادث }. (11)

أما العقيد صلاح الدين الصباغ فيقول في مذكراته :

{ قضت المصالح البريطانية اغتيال الملك غازي ،فتم في ليلة 3 / 4 نيسان 1939 وهو في السابعة والعشرين من عمره}.(12)

ويقول الأستاذ [جان ولف] في كتابه [يقظة العالم العربي] :

{ مات الملك غازي على أثر حادث غريب ،فقد اصطدمت سيارته دونما سبب وجيه ،بينما كان يقودها بسرعة معقولة فتعالى الهمس في بغداد بين أبناء الشعب متهماً بعض الجهات بتدبير الحادث}. (13)

وقال الأستاذ [كارتاكوز] في كتابه [ثورة العراق] ما يلي :

{ لعل مأثرته الرئيسية ـ يقصد الملك غازي ـ انه قد لاقى حتفه بشكل عنيف ،في حادث سيارة يعتقد أن البريطانيين وأعوانهم من العراقيين هم الذين فعلوه } .(14)

وجاء الدليل القاطع بعد سنوات طويلة ،عندما التقى الأستاذ [عبد الرزاق الحسني] مؤلف تاريخ الوزارات العراقية في 8 نيسان 1975 بالدكتور [صائب شوكت] طبيب الملك غازي الخاص ،وأول من قام بفحصه قبل وفاته ،وسأله عن حقيقة مقتله فأجابه بما يلي :

{ كنت أول من فحص الملك غازي بناء على طلب السيدين [نوري السعيد] و[رستم حيدر] لمعرفة درجة الخطر الذي يحيق بحياته ،وأن **نوري السعيد** طلب إليّ أن أقول في تقريري أن الحادث كان نتيجة اصطدام سيارة الملك بعمود الكهرباء .

وأنا أعتقد أنه قد قتل نتيجة ضربة على أم رأسه بقضيب حديدي بشدة ،وربما استُخدم شقيق الخادم الذي قُتل في القصر،والذي كان معه في السيارة لتنفيذ عملية الاغتيال .

فقد جيء بالخادم فور وقوع العملية إليّ وكان مصاباً بخلع في ذراعه ،وقمت بإعادته إلى وضعه الطبيعي ،ثم اختفي الخادم ومعه عامل اللاسلكي منذ ذلك ليوم وإلى الأبد ،ولا أحد يعرف عن مصيرهما حتى يومنا هذا . (15)

كما التقى السيد عبد الرزاق الحسني بالسيد [ناجي شوكت] الذي كان وزيراً للداخلية آنذاك وسأله عن حقيقة مقتل الملك غازي ما يلي :

{ لقد احتفظت بسر دفين لسنين طويلة ،وها قد جاء الآن الوقت لإفشائه،كانت آثار البشر والمسرة طافحة على وجوه نوري السعيد ،و رستم حيدر،ورشيد عالي الكيلاني ،وطه الهاشمي ،بعد أن تأكدوا وفاة الملك ،وكان هؤلاء الأربعة قد تضرروا من انقلاب بكر صدقي ،واتهموا الملك غازي بأنه كان على علم

بالانقلاب ،وأنا أعتقد أن لعبد الإله ،ونوري السعيد مساهمة فعلية في فاجعة الملك غازي } (16)

وهكذا أسدل الستار على مقتل الملك غازي ،وتم نقل جثمانه إلى المقبرة الملكية في الأعظمية ،في الساعة الثامنة من صباح يوم الخامس من نيسان على عربة مدفع ،وسط موجة من الهياج اجتاحت جماهير بغداد الغاضبة ،والمنددة بالاستعمار البريطاني وأعوانه القتلة ،وانهمك المتآمرون بعد دفنه ،بترتيب الأمور لتنصيب عبد الإله وصياً على العرش ،ووليا للعهد .

*****

فيصل الثاني ملكاً وعبد الإله وصياً على العرش ووليا للعهد:

كان مقتل الملك غازي هو الجانب الأول من مؤامرة نوري السعيد وأسياده الإنكليز،وكان الجانب الثاني يتمثل بتنصيب عبد الإله وصياً على العرش ،ووليا للعهد .

فمنذ الساعات الأولى لمقتل الملك غازي ،عمل نوري السعيد جاهداً ليقنع مجلسا النواب والأعيان ،والشعب العراق بما ادعاه بوصية مزعومة للملك غازي ،بتكليف عبد الإله بالوصاية على العرش فيما إذا حصل له أي مكروه له .

إلا أن[طه الهاشمي] قال في مذكراته :

{أن الوصية التي عزاها نوري السعيد إلى الملك غازي كانت مزيفة دون شك }. (17)

أما وزير الدولة السيد [علي الشرقي] فيقول في كتابه [الأحلام] ما يلي :

{ أوعز نوري السعيد إلى الملكة عالية أن ترفع كتاباً إلى مجلس الوزراء المنعقد للنظر في إقامة وصي على العرش تشهد فيه أن الملك غازي قد أوصاها أن يكون عبد الإله وصياً على العرش إذا ما حدث له أي مكره }. (18)

وقال السفير البريطاني [سندرسن] في كتابه [**Both Side of Curtain**]:

{ كان معروفاً أيضاً أن الإنكليز كانوا يميلون إلى عبد الإله،أكثر من ميلهم إلى الملك غازي }.(19)

ويقول الدكتور [صائب شوكت] طبيب الملك غازي الخاص ما يلي :.

إنه عندما تأكد من وفاة الملك غازي، كان عبد الإله ،وتحسين قدري بالقرب مني . دنا تحسين قدري مني ،وهمس في آذني أن الأمير عبد الإله يرجوك بأن تقول بأن الملك أوصاك قبل وفاته بأن يكون عبد الإله وصياً على ولده الصغير فيصل ،ولكني رفضت ذلك رفضاً قاطعاً قائلاً له :

إن الملك غازي كان فاقداً الوعي فور وقوع الحادث وحتى وفاته } .(20)

ويقول طبيب الملك البريطاني [سندرسن] في كتابه المعنون :

[Thousand and One Night] حول مقتل الملك :

{ في خلال 20 دقيقة من وفاة الملك غازي ،طلب إليّ[رستم حيدر] أن أعلن أن الملك غازي ،قبل أن يموت قد عّبر عن رغبته بأن يتولى عبد الإله السلطة كوصي على العرش ،غير أني رفضت أن أفعل ذلك ،لأن الملك لم يستعيد وعيه لحظة واحدة ،وحتى لو ارتكبت جريمة مثل هذا الإدعاء الكاذب فلابد أن يكون هناك الكثير من المستعدين لتكذيبه }. (21)

ورغم كل ذلك فقد اجتمع مجلس الوزراء ،واتخذ قراره بتولي عبد الإله الوصاية على العرش ،وولاية العهد ،ودعا نوري السعيد مجلسا النواب والأعيان إلى عقد جلسة مشتركة في يوم الخميس المصادف 6 نيسان 1939 ،وكان عدد الحاضرين 122عضواً فقط من مجموع المجلسين ،وكلهم من مؤيدي نوري السعيد ،حيث قاطع الجلسة عدد كبير من النواب والأعيان ،لكي لا يكونوا شاهدي زور على جريمة الاغتيال، وقد عرض عليهم نوري السعيد قرار مجلس الوزراء ،وتمت الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ،وبذلك تم تنصيب عبد الإله وصياً على العرش ،ووليا للعهد .

نوري السعيد يقدم استقالة حكومته،وتكليفه من جديد:

على اثر انتخاب عبد الإله وصياً على العرش ،قدم نوري السعيد استقالة حكومته في 6 نيسان 1939 ،وتم قبول الاستقالة وعلى الفور كلف عبد الإله نوري السعيد من جديد بتأليف الوزارة التي جاءت على الشكل التالي :

1 ـ نوري السعيد ـ رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية .

2 ـ ناجي شوكت ـ وزيراً للداخلية .

3 ـ رستم حيدر ـ وزيراً للمالية .

4 ـ محمود صبحي الدفتري ـ وزيراً للعدلية .
5 ـ طه الهاشمي ـ وزيراً للدفاع .
6 ـ عمر نظمي ـ وزيراً للاقتصاد والمواصلات .
7 ـ صالح جبر ـ وزيراً للمعارف .
وهكذا جاءت الوزارة من نفس الأعضاء السابقين باستثناء إضافة ناجي شوكت لوزارة الداخلية ،حيث استوزره نوري السعيد لكونه شقيق طبيب الملك غازي الخاص[صائب شوكت] ،لكي يأمن من عدم فضح صائب شوكت لدوره في مقتل الملك غازي،وفرض عبد الإله وصياً على العرش، بأساليب الكذب والافتراء.(22)

*****

مهمات حكومة نوري السعيد الجديدة :

1 ـ حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة :

كانت أولى المهام التي أخذ نوري السعيد على عاتقه تحقيقها هي إجراء انتخابات جديدة .
فقد سبق أن حصل إرادة ملكية بحل البرلمان في أواخر أيام الملك غازي ،لكي يؤمن لوزارته الأغلبية المطلقة، ويصبح طليق اليدين للمهمات التالية والخطيرة ،والتي كان على رأسها مشروعه للتآمر على سوريا ومحاولة ضمها إلى العراق .
وبعد أن تم له ما أراد وأجرى الانتخابات في 29 نيسان 1939 بأسلوبه المعروف في التزوير والممارسات غير المشروعة ،وجاء بالمجلس كما يريده عقد المجس أولى جلساته في 12 حزيران ،بحضور عبد الإله، الذي ألقى خطاب العرش لأول مرة ،ودافع في ذلك الخطاب عن إجراءات نوري السعيد ضد حكمت سليمان ،والضباط الموالين للفريق بكر صدقي ،بدعوى وجود المؤامرة السالفة الذكر .
كما برر إعلان الأحكام العرفية في الموصل ،إثر مقتل القنصل البريطاني فيها ،بعد إعلان مقتل الملك غازي ،وإحالة أعداد كبيرة من المواطنين الموصليين إلى المجالس العرفية التي أصدرت بحقهم الأحكام الجائرة والقاسية،والتي وصلت إلى حد الحكم بالإعدام على بعضهم .
كما برر عبد الإله لجوء نوري السعيد إلى حل المجلس النيابي ، وإجراء انتخابات جديدة .

2 ـ التآمر على سوريا ومحاولة ضمها للعراق :

بعد أن انتهى نوري السعيد من الانتخابات ،وأمّن له الأغلبية المطلقة في المجلس ،أنصرف إلى المهمة الأساسية والخطيرة ،إلا وهي مشروعه للتآمر على سوريا ومحاولة ضمها إلى العراق .

كان باكورة مشروعه تكليف وزير الداخلية[ناجي شوكت] بالسفر إلى تركيا ،واستطلاع موقفها من مشروعه ،وبالفعل غادر ناجي شوكت إلى تركيا ،وأجرى محادثات مع أركان الحكومة التركية حول المشروع ،ولم تعارض الحكومة التركية رغبة نوري السعيد بضم سوريا ،بعد أن ضمنت لنفسها ضم لواء الإسكندرون السوري إليها . (23)

وفي الوقت الذي كان ناجي شوكت في تركيا يجري مباحثاته مع الحكومة التركية ،أجرى نوري السعيد تعديلاً على وزارته، أخرج بموجبه ناجي شوكت من وزارة الداخلية ،وأسندها لنفسه ، كما أسند وزارة الخارجية التي كانت بعهدته إلى [علي جودت الأيوبي] وهكذا تخلص نوري السعيد من ناجي شوكت ،ولما يمضي على تشكيل الوزارة سوى أيام قلائل ،وهذا ما يؤكد كون نوري السعيد استوزر[ناجي شوكت] حينذاك لغرض في نفسه .(24)

وفي 10 تموز من ذلك العام قُتل مدير الشرطة العام [هاشم العلوي] في الرطبة ،عندما كان في طريقه إلى لبنان ،وأحيط مقتله بظروف غامضة ،حيث قالت الحكومة أنه انتحر،ولكن الحقيقة التي كان يتداولها العارفون ببواطن الأمور آنذاك ،يقولون أن هاشم العلوي كان يعرف أسرار مقتل الملك غازي ، وأراد نوري السعيد أن يتخلص منه بأسرع وقت خوفاً من أن يقوم بإفشاء تلك الأسرار لدى وصوله إلى لبنان ،نظراً لكونه كان يشغل أعلى منصب أمني في البلاد ،وانه كان مطلعاً على كل شيء. (25)

*****

****

****

الفصل الثامن

الحرب العالمية الثانية وحركة الكيلاني ومواقف نوري السعيد

أولاً : نوري السعيد والموقف من الحرب العالمية الثانية .

ثانياً: نوري السعيد يعيد تشكيل وزارته الخامسة .

ثالثاً: استقالة حكومة السعيد ،وتكليف رشيد عالي الكيلاني .

رابعاً:تطورات العلاقة العراقية الألمانية والعراقية البريطانية

خامساً:أزمة خطيرة بين الوصي والكيلاني واستقالة الوزارة.

سادساً: حركة الكيلاني والعقداء الأربعة وموقف نوري السعيد

سابعاً:القوات البريطانية تسقط حكومة الكيلاني وتعيد الوصي

****

أولا: نوري السعيد والموقف من الحرب العالمية الثانية:

لم تكد بريطانيا تعلن الحرب على ألمانيا،واشتعال لهيب الحرب في أنحاء أوربا ،حتى بادر السفير البريطاني للاتصال بنوري السعيد على الفور طالباً منه تطبيق معاهدة التحالف المبرمة بين البلدين في 30 حزيران 1930 ،وإعلان الحرب على ألمانيا، وقد طمأن نوري السعيد السفير البريطاني ووعده بقطع العلاقات مع ألمانيا ،وإعلان الحرب عليها بأسرع وقت .(1)

وعلى الفور أبلغ نوري السعيد الوصي عبد الإله برغبة بريطانيا بإعلان الحرب على ألمانيا ،وتقرر عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة عبد الإله ،في 5 أيلول 1939 ،وطرح نوري السعيد أمام مجلس الوزراء الطلب البريطاني ،لكن خلافاً حاداً حدث داخل مجلس الوزراء ،فقد رفض وزير الدفاع [طه الهاشمي] ووزير العدل [محمود صبحي الدفتري] فكرة إعلان الحرب على ألمانيا ،طالبين الاكتفاء

بقطع العلاقات الدبلوماسية معها ،و أعلنا أنهما سيقدمان استقالتهما إذا ما أصر نوري السعيد على إعلان الحرب .(2)

وإزاء ذلك الموقف اضطر نوري السعيد للتراجع مؤقتاً والاكتفاء بقطع العلاقات الدبلوماسية ،وسارع بالطلب من السفير الألماني [الدكتور كروبا] بمغادرة البلاد تحت حراسة الشرطة نحو سوريا ،كما قام نوري السعيد باعتقال كافة الرعايا الألمان ،وسلمهم للقوات البريطانية المتواجدة في قاعدة الحبانية ، ثم جرى تسفيرهم إلى الهند كأسرى حرب .

أما عبد الإله فقد سارع إلى إرسال برقية إلى الملك جورج ـ ملك بريطانيا ـ يبلغه أن العراق سوف يلتزم تماماً بمعاهدة الصداقة والتحالف المعقودة مع بريطانيا عام 1930،وسوف يقدم العراق كل ما تتطلبه المعاهدة .(3)

كما أذاع نوري السعيد بياناً للحكومة في 17 أيلول أعلن فيه التزام العراق بمعاهدة التحالف مع بريطانيا ،واستعداد الحكومة للقيام بما تمليه تلك المعاهدة من واجبات تجاه الحليفة بريطانيا. سبب موقف نوري السعيد وحكومته موجة من السخط العارم على تلك السياسة المتعارضة مع المصلحة الوطنية ،والتي تهدف إلى زج العراق في الحرب الإمبريالية .

أما نوري السعيد فقد أقدم على تعطيل مجلس النواب الذي نظمت وزارته انتخابه قبل مدة وجيزة ،ولجأ إلى إصدار المراسيم المخالفة للدستور ،والهادفة إلى قمع كل معارضة لسياسته الموالية لبريطانيا ،وكان من بين تلك المراسيم،مرسوم مراقبة النشر رقم 54 لسنة 1939 ،ومرسوم الطوارئ رقم 57 لسنة 1939،منتهكاً بذلك الحقوق والحريات التي كفلها الدستور للشعب .(4)

وتطبيقاً لمعاهدة 1930 ،فتح نوري السعيد الباب على مصراعيه للقوات البريطانية لكي تحتل العراق من جديد، وليصبح العراق طرفاً في حرب استعمارية لا ناقة له فيها ولا جمل ،كما يقول المثل .

لم تترك الحرب العالمية الثانية بعد أن أمتد لهيبها ليشمل أوربا وأسيا ،وأفريقيا بلداً إلا وكان لها تأثيراً كبيراً عليه، سواء كان عسكرياً أم اقتصادياً ،أم اجتماعياً ،وكان العراق غارقاً في خضم تلك الحرب بعد أن احتلته القوات البريطانية احتلالاً كاملاً

لمنع القوات الألمانية من الوصول إليه ،حيث يمتلك العراق مصادر الطاقة [النفط] التي كانت ألمانيا بأمس الحاجة لها لإدامة آلتها الحربية .

لقد عانى الشعب العراقي الأمرّين من تلك الحرب حيث أفتقد المواد الغذائية،والملابس ،وغيرها من الحاجات المادية الأخرى ،وأصبحت تلبية تلك الحاجات أمراً صعباً للغاية،واضطرت الحكومة إلى تطبيق نظام الحصص[الكوبونات]لكي تحصل الأُسر العراقية على حاجتها من المواد الغذائية والأقمشة لصنع الملابس ،واشتهرت تلك الأيام ب[أيام الخبز الأسود] بسبب النقصان الخطير في الحبوب ،ورداءة نوعية الطحين ،كما أن حكومة نوري السعيد كانت قد سخرت موارد البلاد لخدمة الإمبريالية البريطانية وحربها،مما أثار غضب الشعب العراقي وحقده على الإنكليز ،والنظام الملكي.

وفي تلك الأيام جرى اغتيال وزير المالية [رستم حيدر] في 18 كانون الثاني 1940 ،على يد مفوض الشرطة[حسين فوزي توفيق] في مكتبه بالوزارة وقد تم اعتقال القاتل .

حاول نوري السعيد أن يستغل الحادث لتوجيه تهمة التحريض على القتل لعدد من الشخصيات السياسية المعارضة ،حيث أقدم على اعتقال كل من الوزيرين السابقين[صبيح نجيب] و [إبراهيم كمال]، والمحاميين المعروفين [نجيب الراوي] و[شفيق السعيدي] موجهاً لهم تهمة التحريض على قتل الوزير . وقام نوري السعيد بمقابلة القاتل في السجن وضغط عليه، ووعده بالتخفيف عنه لكي يعترف بأن صبيح نجيب ،وإبراهيم كمال قد حرضاه على قتل [رستم حيدر] .(5)

أثار تصرف نوري السعيد هذا حفيظة العديد من رؤساء الوزارات ،والوزراء السابقين ،بالإضافة إلى وزير الداخلية في حكومة السعيد [ناجي شوكت] حيث وجدوا أن نوري السعيد يريد استخدام حادث القتل لتصفية عدد من خصومه السياسيين، ولذلك فقد لجئوا إلى الوصي عبد الإله ،مستنكرين أعمال نوري السعيد بزج أسماء أولئك الذين اتهمهم بالتحريض على قتله وكان من بين أولئك الذين قابلوا الوصي ،وشكوه من تصرفات نوري السعيد ،كل من ناجي السويدي ،وجميل المدفعي،وتوفيق السويدي ،وكلهم من رؤساء الوزارات السابقين .(6)

ورغم كل تلك الاحتجاجات حاول نوري السعيد إحالة هؤلاء المعتقلين إلى المجلس العرفي العسكري لمحاكمتهم بتهمة التحريض ،إلا أن وزير الخارجية [علي جودت الايوبي]، ووزير المواصلات والأشغال[جلال بابان]عارضا بشدة محاولة نوري السعيد،وطالبا بإحالة القضية إلى محكمة مدنية، كما هدد وزير العدل [محمود صبحي الدفتري] بالاستقالة إذا ما مضى السعيد بخططه ،وقد أيد موقف الوزير اثنان آخران من الوزراء ،وبذلك فشلت خطط نوري السعيد ،وأصبح من المتعذر عليه الاستمرار في الحكم بتلك التشكيلة الوزارية ،فتوجه باستقالة حكومته إلى الوصي في 18 شباط 1940 .(6)

*****

استقالة وزارة نوري السعيد :

قبل أن يقدم نوري السعيد استقالة حكومته إلى الوصي ،دعا مساء يوم 14 شباط ،القادة العسكريين الذين كان يتوكأ عليهم، وهم العقداء [صلاح الدين الصباغ] و[فهمي سعيد] و [محمود سلمان] و[كامل شبيب] و[سعيد يحيى] و [إسماعيل نامق] إلى العشاء معه في داره،وفي أثناء المأدبة فاتحهم بموضوع وزارته وأوضاعها ،بعد مقتل [رستم حيدر]، معرباً عن رغبته في الاستقالة ،وأبلغهم أنه اتفق مع [طه الهاشمي] على إسناد رئاسة الوزارة إلى [رشيد عالي الكيلاني] وقد عبر قادة الجيش عن معارضتهم لاستقالة نوري السعيد ودعمهم له .

لكن نوري السعيد عاد بعد يومين إلى فكرة الاستقالة ،وفي الوقت نفسه قام وزير الدفاع [طه الهاشمي] بجمع قادة الجيش في 18 شباط ،وشرح لهم ضرورة استقالة الحكومة،وتأليف حكومة جديدة قوية .

ولما بلغ أسماع رئيس أركان الجيش [الفريق حسين فوزي] تلك التحركات ،أستدعى أولئك القادة العسكريين وأبلغهم أن في نية نوري السعيد الاستقالة،وتكليف[رشيد عالي الكيلاني] بتشكيل الوزارة الجديدة على أن يشغل نوري السعيد وزارة الخارجية، و[طه الهاشمي] وزارة الدفاع ،وأبدى رئيس أركان الجيش الفريق[حسين فوزي] وقائد الفرقة الأولى اللواء [أمين العمري] رغبتيهما في عدم إشراك هذين القطبين اللذين استخدما الجيش في المسائل السياسية ،وضرورة إبعاد الجيش عن السياسة.(7)

ولما علم نوري السعيد بتحركات الفريق حسين فوزي والفريق أمين العمري ،قرر سحب استقالة حكومته ،وأصدر قراراً بإحالة كل من [حسين فوزي] و[أمين العمري] و[عزيز ياملكي] على التقاعد في الوقت الذي كان هؤلاء يخططون لعمل ضد حكومته ،لكن السعيد كان أسرع منهم حيث وجه لهم ضربته ،وعاد يمتلك السلطة والقوة من جديد حيث كلفه عبد الإله بتأليف الوزارة الجديدة .(8)

******

نوري السعيد يؤلف الوزارة من جديد :

حاول عبد الإله في بادئ الأمر تشكيل وزارة محايدة برئاسة الشيخ [محمد الصدر] رئيس مجلس الأعيان ،إلا أن الصدر اعتذر عن هذه المهمة بسبب ضغوط العسكريين الموالين لنوري السعيد،كما اعتذر[رشيد عالي الكيلاني] عن المهمة لنفس السبب .

أما نوري السعيد فقد ذهب لمقابلة الوصي عبد الإله وأبلغه أن الجيش معه،فلم يجد الوصي سبيلاً سوى تكليف نوري السعيد من جديد في 22 شباط 1940 ،وتم تشكيل وزارته الخامسة بنفس اليوم ،لكن هذه الوزارة كانت قصيرة العمر،حيث لم تمكث في الحكم سوى خمسة أسابيع ،عمل خلالها نوري السعيد جاهداً على إدانة المتهمين بالتحريض على قتل [رستم حيدر] لكنه لم يوفق في ذلك بعد أن طلبت منه الحكومة البريطانية إجراء محاكمة مدنية لهم . (9)

واضطر نوري السعيد إلى سحب الدعوة من المجلس العرفي ،وأحالها إلى المحاكم المدنية التي نظرت في الدعوة ،وقررت براءتهم من التهمة الموجه لهم،إلا أنها حكمت على وزير الدفاع السابق [صبيح نجيب] بالسجن لمدة سنة واحدة بسبب تهجمه على حكومة نوري السعيد ،حيث اعتبرت المحكمة ذلك التهجم إثارة للرأي العام ضد الحكومة .

أما القاتل فقد حكم علية بالإعدام ،ونفذ الحكم به فجر يوم الأربعاء 27 آذار 1940 ،وقد تفوه القاتل قبيل تنفيذ الحكم بعبارات تثير الشكوك في أن يكون لنوري السعيد يد في تدبير اغتيال رستم حيدر، وبإعدامه أسدل الستار على هذه القضية التي أراد نوري السعيد استخدامها وسيلة للتنكيل بخصومه السياسيين ،وأصبحت حكومة نوري السعيد في موقف ضعيف جداً بعد افتضاح اللعبة التي لعبها مما اضطره ذلك

إلى تقديم استقالة حكومته إلى الوصي في 31 آذار 1940 ،حيث تم قبول الإستقالة في نفس اليوم ،وباشر الوصي مشاوراته لتأليف وزارة جديدة حيث دعا رؤساء الوزارات السابقين السادة [علي جودت الأيوبي] و[توفيق السويدي] و[ناجي السويدي] و[جميل المدفعي] و[نوري السعيد] و[رشيد عالي الكيلاني] و[ناجي شوكت] وتباحث معهم في أمر تأليف وزارة ائتلافية تضم جميع الأطراف ،وتستطيع مجابهة الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ،حيث استقر الرأي على تكليف [رشيد عالي الكيلاني]، وقيل آنذاك أن السفير البريطاني هو الذي أشار على الوصي بتأليف وزارة قومية تضم جميع الأطراف والتكتلات .(10)

******

رشيد عالي الكيلاني يؤلف وزارة جديدة :

في 31 آذار 1940 صدرت الإرادة الملكية بتكليف رشيد عالي الكيلاني ،الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي آنذاك بتأليف الوزارة الجديدة، واحتفظ الكيلاني بوزارة الداخلية وأصبح نوري السعيد وزيراً للخارجية وطه الهاشمي وزيراً للدفاع فيما شغل ناجي السويدي ناجي السويدي وزارة المالية، وناجي شوكت وزارة العدل .

وهكذا جاءت الوزارة الكيلانية الجديدة وهي تضم أربعة من رؤساء الوزارات السابقين ،ومختلف الكتل ،وحاولت تحسين صورتها أمام الرأي العام العراقي ،فأقدمت على إلغاء الأحكام العرفية في الموصل وبغداد ،وأطلقت سراح العديد من المعتقلين السياسيين الذين أدانتهم المجالس العرفية .

لكن الحكومة بدأت باكورة أعمالها بإصدار مرسوم [صيانة الأمن العام وسلامة الدولة] في 30 أيار 1940 ، وجاء هذا المرسوم أشد وطأة من المرسوم الذي أصدره نوري السعيد ، والذي رفضته المحكمة العليا فيما بعد ،لمخالفته أحكام الدستور في 11 أيلول 1939 ،حيث خول المرسوم الجديد صلاحية اعتقال الأشخاص المشتبه بكونهم يمثلون خطراً على الأمن العام ،ونفيهم ،أو سجنهم لمدد تصل إلى 5 سنوات ،وفرض المرسوم قيوداً جديدة على الصحف ،وكافة وسائل النشر ومراقبة الرسائل البريدية ،والتلفون ،والبرقيات ،ومراقبة المطبوعات والمطابع ،وصلاحية غلقها ،ومنع الاجتماعات والتجمعات ،وتفريقها بالقوة ،وغلق

النوادي والجمعيات،ومنع التجول،وتفتيش الأشخاص والمساكن والمحلات،وغيرها من الإجراءات الأخرى المخالفة للدستور،وخول المرسوم وزير الداخلية صلاحية اتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ هذا المرسوم،واعتبر هذا المرسوم لطخة سوداء في تاريخ الوزارة الكيلانية .

لم تكد تمضي سوى مدة شهرين على تشكيل الوزارة الكيلانية حتى دبت الخلافات بين أركانها بسبب الموقف من إيطاليا،التي أعلنت الحرب على بريطانيا وفرنسا ،في 10 حزيران 1940 ،ودخلت الحرب إلى جانب ألمانيا .

فقد سارع السفير البريطاني إلى الاجتماع بنوري السعيد ـ وزير الخارجية ـ وطلب منه قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، وطلب منه أيضا أن يصله جواب الحكومة قبل الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم .(11)

وعلى الفور قام نوري السعيد بإبلاغ رئيس الوزراء بطلب السفير البريطاني ،وتقرر أن يجتمع مجلس الوزراء فوراً برئاسة الوصي عبد الإله ،لدراسة الطلب البريطاني واتخاذا قرار بشأنه .

وخلال النقاش الذي أجراه مجلس الوزراء ،ظهر انقسام شديد بين أعضائه ،فقد انقسم المجلس إلى تيارين،التيار الأول دعا إلى إعلان قطع العلاقات مع إيطاليا فوراً،تنفيذاً لطلب بريطانيا وتزعم هذا التيار[نوري السعيد] وضم [محمد أمين زكي] و[صادق البصام] و[رؤوف البحراني] و[عمر نظمي] .

أما التيار الثاني والأقوى بزعامة رئيس الوزراء[رشيد عالي الكيلاني] وضم [طه الهاشمي] و[ناجي شوكت] و[ناجي السويدي] فقد دعا إلى التريث ،وعدم التسرع في اتخاذ أي قرار ولاسيما وأن الحرب قد اتخذت لها مساراً خطيراً ،بعد أن استطاعت ألمانيا اجتياح معظم البلدان الأوربية،مؤكدين على ضرورة أن تراعي الحكومة مصلحة البلاد،وتراقب أوضاع الحرب وتطوراتها،لكي لا تنعكس سلباً على العراق.

تأزمت الخلافات داخل مجلس الوزراء بين التيارين،وهدد الوزير [محمد أمين زكي] بالاستقالة إذا لم تقرر الوزارة الاستجابة لطلب بريطانيا .

غير أن مجلس الوزراء لم يتوصل إلى أي قرار،وتم الاتفاق على عقد جلسة أخرى مساء اليوم نفسه،وفي مقر مجلس الوزراء .

وتـم عقـد الاجتمـاع فـي الموعـد المقرر،وواصـل مناقشـة الموضـوع ،واتخـذت الحكومة قرارها بالتريث في مسألة قطع العلاقات مع إيطاليا ،مع الإقرار بتمسك الحكومة بمعاهدة التحالف مع بريطانيا ،واستعدادها للقيام بما تمليه عليها معاهدة 1930 المعقودة مع بريطانيا .

أثار قرار الحكومة غضب السفير البريطاني ،الذي أسرع لمقابلة رئيس الوزراء ،في 12 حزيران،وعبر له عن دهشة، وقلق بريطانيا من القرار،وتردد الحكومة في قطع العلاقات مع إيطاليا ،وأبلغه بأن هذا الموقف من جانب الحكومة يؤثر تأثيراً بالغاً على صدقيه الحكومة في تنفيذ بنود معاهدة التحالف الموقعة عام 193.

لكن الكيلاني أجابه على الفور أن الحكومة تقرر ما تراه موافقاً لمصلحة البلاد ،فكان أن سأله السفير فيما إذا كان هذا الموقف يمثل رأيه الشخصي ،أم رأي الحكومة ؟ وقد رد عليه الكيلاني أن القرار اتخذته الحكومة،وأنا أرى شخصياً أن لا يورط العراق نفسه في عمل من شأنه أن يؤثر على حاضره ،ومستقبله ،ويقلق الرأي العام العراقي .

أثـار تصـرف رئـيس الـوزراء الكيلانـي هـذا غضـب المسـتر [تشرشـل] رئـيس الوزراء البريطاني ،الذي صرح قائلاً :

{إن حكومة الكيلاني تتصرف بروح استقلالية لم يسبق لأي رئيس وزارة عراقية أن تصرف بمثلها من قبل } .(12)

وحاولت الحكومة البريطانية الضغط على حكومة العراق بأساليبها العسكرية،فقد أبلغت السفارة البريطانية وزارة الخارجية العراقية بكتابها المرقم 284 في 21 حزيران 1940 أن الحكومة البريطانية قررت إنزال قواتها العسكرية في البصرة ،لغرض التوجه إلى حيفا،وطلبت أن تسمح الحكومة للقوات الجوية البريطانية بتأسيس معسكرات للاستراحة ،في البصرة وبغداد والموصل ،وتأسيس خطوط مواصلات عبر الصحراء ،بين بغداد وحيفا ،وقد أجابت الحكومة العراقية بالموافقة على الطلب البريطاني في 22 تموز،عملاً ببنود معاهدة 1930،وكان ذلك أكبر خطأ ارتكبته حكومة الكيلاني، فقد كان الهدف الحقيقي من جلب القوات البريطانية لغرض فرض الهيمنة المطلقة على العراق ،وإسقاط حكومته،كما سنرى فيما بعد .

******

تطورات العلاقة العراقية الألمانية والعراقية البريطانية:

لم يمضِ سوى أسبوع واحد على دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا ،حتى استطاعت الأخيرة دحر القوات الفرنسية، واحتلال العاصمة الفرنسية باريس .

وفي تلك الأيام وصل إلى العراق [الحاج أمين الحسيني] مفتي فلسطين هرباً من ملاحقة القوات البريطانية له،وكان معروفاً عنه أنه كان على علاقة جيدة مع ألمانيا غريمة بريطانيا،وقد نصح الحسيني الكيلاني بأن يجري اتصالاً مع السفير الألماني في تركيا [فون بابن] للوقوف على وجهة نظر ألمانيا تجاه مستقبل البلاد العربية ،وسوريا على وجه الخصوص ،حيث كانت تحت الانتداب الفرنسي .(13)

جرى الاتفاق بين الكيلاني والحسيني أن ترسل الحكومة وفداً مؤلفاً من وزير الخارجية [نوري السعيد] ووزير العدل [ناجي شوكت] إلى تركيا بحجة التباحث مع الحكومة التركية حول مستقبل سوريا بعد انهيار فرنسا ،على أن يقوم ناجي شوكت بعد انتهاء المباحثات وعودة نوري السعيد بزيارة إلى [اسطنبول] لبضعة أيام ،بدعوى الراحة والاستجمام ،لغرض الالتقاء مع السفير الألماني [فون بابن] دون علم نوري السعيد ،لعدم ثقة الكيلاني به ،وقد زود أمين الحسيني السيد ناجي شوكت برسالة إلى السفير[فون بابن] الذي تربطه به علاقات وثيقة .

وبعد سفر الوفد إلى تركيا أجرى محادثات مع الحكومة التركية حول مستقبل سوريا ،بعد انهيار فرنسا ،وقد عاد نوري السعيد إلى بغداد بعد انتهاء المباحثات ،فيما توجه ناجي شوكت إلى اسطنبول ،بحجه قضاء بضعة أيام فيها للراحة والاستجمام، والتقى بالسفير الألماني هناك ،وبحث معه موقف ألمانيا من البلاد العربية ،وأبلغه أن العرب يطمحون إلى التخلص من الاستعمار البريطاني والفرنسي ،وهو يود معرفة موقف ألمانيا من الأماني العربية ،وناشده أن تصدر ألمانيا وإيطاليا بياناً حول الموضوع ،وقد وعده السفير الألماني بنقل ما دار في اللقاء إلى حكومته ،وأن يبذل جهده لحمل الحكومة الألمانية على تحقيق الأماني العربية .

وفي ختام اللقاء ترك إلى السفير العراقي [كامل الكيلاني] مهمة مواصلة اللقاءات مع السفير الألماني وعاد إلى بغداد في 12 تموز ،واطلع رفاقه الكيلاني ،والهاشمي،وناجي السويدي على ما دار في ذلك اللقاء .(14)

أما السفير[فون بابن] فقد توجه بعد اللقاء إلى ألمانيا ليجري اتصالاته مع الحكومة حول لقائه مع الوزير العراقي ،واستطاع أن يقنع الحكومة بأن تصدر بياناً ألمانياً إيطالياً مشتركاً حول موقف دول المحور من البلاد العربية ،ومستقبلها .

ثم عاد إلى اسطنبول وأبلغ السفير العراقي كامل الكيلاني،شقيق رئيس الوزراء ،بقرار الحكومة الألمانية ،وقام السفير بدوره بإبلاغ أخيه بالأمر .

وبناء على ذلك قرر رشيد عالي الكيلاني إرسال ناجي شوكت إلى اسطنبول مرة أخرى ،بحجة الراحة والاستجمام للقاء السفير[فون بابن]،وتقديم مسودة بالأسس التي تود الحكومة العراقية أن يتضمنها البيان ،وكان في مقدمتها الاعتراف الصريح من جانب ألمانيا وإيطاليا باستقلال البلاد العربية، وحق العرب في إقامة وحدتهم القومية ،ورفض إقامة كيان صهيوني في فلسطين .

غادر ناجي شوكت إلى اسطنبول في 2 آب 1940 ،حيث التقى بالسفير الألماني ،وسلمه مسودة البيان الذي تقترحه الحكومة العراقية ،وطلب منه إرساله إلى حكومته،وأبلغه أن الحكومة العراقية بانتظار صدور البيان الألماني الإيطالي المنتظر،الذي يتضمن هذه الأسس التي نقلها إليه .

وفي 23 تشرين الأول 1940 أذيع من راديو برلين وراديو روما البيان الموعود ،لكن البيان جاء بعبارات عمومية لم تتضمن الأسس التي جاءت بها المسودة التي نقلها الوزير العراقي للسفير [فون بابن]،وقد أعلم السفير الألماني السفير العراقي أن هذا البيان هو مجرد بداية ! . (15)

****

تدهور العلاقات العراقية البريطانية :

على اثر قرار حكومة الكيلاني بالتريث في قطع العلاقات مع إيطاليا رغم إلحاح السفير البريطاني ،بدأت العلاقات العراقية البريطانية تأخذ بالتأزم ،ولاسيما بعد أن وصل إلى علم الحكومة البريطانية الاتصالات التي أجراها ناجي شوكت مع السفير الألماني في تركيا [فون بابن] .

لقد أدرك السفير البريطاني صعوبة التعاون مع حكومة الكيلاني وأخذ يتحين الفرصة لإسقاطها،وبالمقابل أخذت حكومة الكيلاني تضيق على تحركات

الإنكليز،ووسائل دعاياتهم ضد دول المحور متذرعة بعدم رغبة الحكومة بخلق مشاكل لها مع هذه الدول .

وازدادت الأزمة تصاعداً عندما رفضت بريطانيا تزويد الجيش العراقي بالأسلحة التي كان بأمس الحاجة لها ،حيث قيدت معاهدة 1930 العراق بشراء الأسلحة البريطانية فقط ،فلما وجدت حكومة الكيلاني أن الباب موصود أمامها للحصول على السلاح البريطاني لجأت إلى إيطاليا واليابان لشراء الأسلحة منهما ،وكان رد الفعل البريطاني على خطوة حكومة الكيلاني أن امتنعت الحكومة البريطانية عن شراء القطن العراقي ،رغم تدني أسعاره ،مما دفع بحكومة الكيلاني إلى عقد اتفاقية مع اليابان باعت بموجبها جميع محصول القطن ومحصول التمور لها ،مما أثار غضب الحكومة البريطانية إلى أقصى الحدود، ولاسيما وأن اليابان كانت قد دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا .

ومن جانب آخر أقدمت حكومة الكيلاني على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ،مما أوصل العلاقات بين العراق وبريطانيا إلى أقصى درجات التأزم ،بحيث أبلغ السفير البريطاني نوري السعيد بأن الحكومة البريطانية لم تعد تثق بحكومة الكيلاني ،وأن على العراق أن يختار بين الاحتفاظ بحكومة الكيلاني ،أو الاحتفاظ بصداقة بريطانيا العظمى.(15)

وهكذا بدأ الصراع المكشوف بين الحكومة البريطانية والسفير البريطاني ،وسارع الكيلاني إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء لبحث التدخل البريطاني السافر بشؤون العراق الداخلية،وتقرر تقديم احتجاج رسمي إلى الحكومة البريطانية على تصرفات سفيرها في بغداد . (16)

ولممارسة المزيد من الضغوط على حكومة الكيلاني ،لجأت بريطانيا إلى الولايات المتحدة داعية إياها للضغط على حكومة الكيلاني ،حيث اتصل السفير الأمريكي بالكيلاني،وطلب منه التعاون مع الحكومة البريطانية ،ومنع دعاية الكراهية لبريطانيا بين صفوف الشعب العراقي .

وقد أكد الكيلاني للسفير الأمريكي أن الحكومة لا تنوي الإضرار بالمصالح البريطانية ،وأنها حريصة على تطبيق بنود معاهدة 1930 ،لكن شائعات سرت بعد بضعة أيام تقول أن الحكومة العراقية تنوي إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا .

لم يستطع نوري السعيد تحمل سياسة الكيلاني،وهو المتحمس إلى أبعد الحدود لتشديد ارتباط العراق بالعجلة البريطانية،فكتب مذكرة إلى الكيلاني ،وبعث بنسخة منها إلى الوصي عبد الإله، وإلى السفير البريطاني ،ينتقد فيها سياسة الحكومة تجاه بريطانيا العظمى ،ويتحدث عن فقدان الانسجام والتعاون بين أعضاء الوزارة ،ويحذر من مغبة السير بهذا الطريق ،ويدعو الحكومة إلى عادة النظر في مجمل سياساتها . (17)

أما الوصي عبد الإله فقد دعا لعقد جلسة لمجلس الوزراء برئاسته في البلاط ،في 17 كانون الأول ،لمناقشة مذكرة نوري السعيد ،وسياسة الحكومة .

وخلال الاجتماع بدت على الوصي علامات الانفعال من سياسة الكيلاني ،حيث تحدث إليه قائلاً:

{ إنني ألاحظ أن التآزر بين أعضاء الوزارة القائمة مفقود،والاختلافات بين أركانها في تزايد مستمر،ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية،وعلاقات بلادنا بالحليفة بريطانيا العظمى } .(18)

وقد رد السيد ناجي السويدي قائلاً أن ليس هناك من خلافات خطيرة تستوجب ذلك.

لكن نوري السعيد أصر على موقفه من وجود الخلافات، وانتهى الاجتماع مع الوصي دون حدوث أي تغير.لم يكد أعضاء مجلس الوزراء يغادرون البلاط الملكي حتى لحق رئيس الديوان الملكي،السيد عبد القادر الكيلاني ،برشيد عالي الكيلاني ليطلب منه تقديم استقالته بناء على رغبة الوصي، حرصا على عدم إحراجه مع الإنكليز،وكان هذا التصرف من جانب الوصي بناء على طلب الحكومة البريطانية.

وهكذا بدأت الأزمة بين حكومة الكيلاني والوصي عبد الإله، وقرر مجلس الوزراء إرسال وفد لمقابلة الوصي ،برئاسة رئيس الوزراء الكيلاني ،وعضوية وزير الدفاع [طه الهاشمي] و ناجي شوكت ـ وزير المالية .

وخلال اللقاء أبلغ الوفد الوصي أن طلب استقالة الوزارة عمل غير دستوري ،وأن ليس من حقه بموجب الدستور أن يقيل الوزارة . (19)

كان رشيد عالي الكيلاني في ذلك الوقت قد أمّن وقوف قادة الجيش ،العقداء الأربعة[صلاح الدين الصباغ] و[فهمي سعيد] و[محمود سلمان] و[كامل شبيب] إضافة إلى مفتي فلسطين الذي يتمتع بنفوذ كبير لدى الضباط القوميين.

وفي 21 كانون الأول 1940 ،أعلن الكيلاني أمام مجلس النواب أن العراق دولة مستقلة،وعليه أن ينشد في كل تصرفاته مصالحه الوطنية،وأمانيه القومية،وينبغي أن لا ينجرف وراء ما لا يتلاءم مع هذه المصالح والأماني ،وان الحكومة حريصة على عدم القيام بأي عمل يجر العراق إلى شرور الحرب والمساس بسلامة البلاد .

وعلى أثر ذلك قطع السفير البريطاني أي صلة له بالحكومة ورئيسها ،وأخذت صلاته تجري مع الوصي بصورة مباشرة، متخطيا الحكومة الشرعية ورئيسها .

اشتدت الأزمة داخل مجلس الوزراء ،ولاسيما بين نوري السعيد المتحمس للإنكليز،وناجي شوكت،المعارض لهم ،واقترح طه الهاشمي لحل الأزمة أن يستقيل نوري السعيد وناجي شوكت من الوزارة ،وبالفعل قدم نوري السعيد استقالته من الوزارة في 19 كانون الأول فيما قدم ناجي شوكت استقالته في 25 منه. لكن الوصي رفض التوقيع على الاستقالة مطالباً رشيد عالي الكيلاني بتقديم استقالة وزارته،لكن تدخل العقداء الأربعة أجبر عبد الإله على توقيع استقالة الوزيرين ،وأسندت وزارتيهما إلى ناجي السويدي ،وعمر نظمي وكالة . (20) لم يرضي هذا الإجراء السفير البريطاني الذي كان يلح على استقالة الوزارة ،مشدداً ضغطه على الوصي عبد الإله،الذي أخذ يمتنع عن توقيع الإرادات الملكية والقوانين والمراسيم والأنظمة .

وأخيراً أخذ يحرض الوزراء على الاستقالة من الحكومة، واستمر الوصي في ضغطه على الكيلاني بأن أرسل بطلب الوزير عمر نظمي في 25 كانون الأول 1940 ،وطلب منه إبلاغ الكيلاني بأنه سيستقيل من الوصاية إذا لم تقدم وزارة الكيلاني استقالتها حتى ظهر يوم الغد . (21)

أما مجلس الوزراء فقد عقد اجتماعاً في اليوم التالي 26 كانون الأول لمناقشة الأزمة،ولم يحضر الوزيران المستقيلان،وخلال الاجتماع ،فاجأ الوزراء جميعاً رئيس الوزراء بتقديم استقالاتهم من الوزارة ،ما عدا رؤوف البحراني ،مما تسبب في إحراج الكيلاني الذي حاول جاهداً تثنيهم عن الاستقالة . (22)

*****

أزمة خطيرة بين الوصي والكيلاني واستقالة الوزارة:

تصاعدت الأزمة بين الوصي عبد الإله ورئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني بعد أن قدم الوزراء استقالاتهم ،وحاول الوصي

إرغام الكيلاني على تقديم استقالته عن طريق اللجوء إلى القوة العسكرية ،حيث بادر لاستدعاء رئيس أركان الجيش ،ومدير الشرطة العام ،وطلب إليهم عدم إطاعة رئيس الوزراء،وأبلغهم أن الوزارة أصبحت غير شرعية .

لكن الكيلاني لجأ إلى قادة الجيش ،[العقداء الأربعة] الذين قرروا إرسال مندوب عنهم إلى الوصي ليبلغه أن الجيش يريد بقاء الكيلاني على رأس الحكومة ،وبالفعل قابل العقيد[محمود سلمان] أحد العقداء الأربعة الوصي وأبلغه بالأمر .

ورغم محاولات الوصي ثني قادة الجيش عن موقفهم لكنه فشل في إقناعهم ،فقد قابل العقيد محمود سلمان الوصي للمرة الثانية بحضور الشيخ [محمد الصدر] رئيس مجلس الأعيان ،وأبلغه بقرار قادة الجيش ،وقد نصح الشيخ الصدر الوصي بالرضوخ للأمر الواقع تجنياً لما قد لا يحمد عقباه ،إذا ما أصر على موقفه من الكيلاني . (23)

وهكذا تراجع الوصي ،ولو مؤقتاً ،وأصدر إرادة ملكية بتعين [يونس السبعاوي]وزيراً للاقتصاد و[علي محمود الشيخ علي] وزيراً للعدلية ،في 28 كانون الثاني ،بناء على طلب الكيلاني وقادة الجيش .وفي اليوم التالي قدم ناجي السويدي استقالته من الوزارة ،وأسرع الكيلاني إلى تعين [موسى الشابندر] وزيراً للخارجية ،والمحامي [محمد علي محمود] وزيراً للمالية، واستصدر إرادة ملكية بتعيينهم في نفس اليوم المصادف 29 كانون الثاني 1941.

حاول الكيلاني أن يوطد مركز حكومته باللجوء إلى حل البرلمان وأجراء انتخابات جديدة ،وتوجه إلى عبد الإله طالباً منه التوقيع على الإرادة الملكية بحله . (24)

طلب الوصي إمهاله حتى المساء لدراسة الأمر،وغادر الكيلاني البلاط ،على أمل أن يوقع على حل البرلمان ،لكنه بدلاً من ذلك غادر الوصي بغداد سراً بعد خروج الكيلاني ،وتوجه إلى الديوانية ،حيث حاول استعداء قائد الفرقة الرابعة،اللواء الركن [إبراهيم الراوي] على حكومة الكيلاني .

كما اتصل من هناك بقائد الفرقة الثانية في كركوك [قاسم مقصود] لنفس الغرض ،بالإضافة إلى مجموعة من السياسيين والوزراء السابقين وعدد من متصرفي الألوية الذين طلب منهم الوصي عدم إطاعة أوامر الكيلاني والعمل على إسقاط حكومته.

كما **فرَّ نوري السعيد** إلى المحمودية ،واختفى في مزرعة شقيق قرينته هادي العسكري جرياً على عادته أن يفعل ذلك عند حدوث أي أزمة يشم منها رائحة الخطر .(25)

كاد الأمر أن يؤدي إلى حرب أهلية ،طرفاها الجيش ،لولا موقف القائدين الراوي ومقصود المتعقل ،حيث أبلغا الوصي أنهما لا يودان زج الجيش في المشاكل السياسية ،وأنهما كعسكريين يتلقيان الأوامر من رئيس أركان الجيش .

أما الكيلاني فقد دعا مجلس الوزراء إلى عقد اجتماع عاجل لبحث الأزمة بعد هروب الوصي ،وقد حضر الاجتماع قادة الجيش ،وأمين الحسيني ،ويونس السبعاوي ،ومحمد أمين زكي وتقرر في الاجتماع مواجهة الوزارة لمجلس النواب ،وانتزاع الثقة بالوزارة منه ،وقد دعا الحاضرون إلى صمود الوزارة بوجه محاولات الوصي ،والسفير البريطاني لإسقاطها . وفي أثناء الاجتماع حضر كل من الشيخ [محمد الصدر] و[طه الهاشمي] وطلبا من الكيلاني معالجة الأمور قبل استفحالها، والحيلولة دون وزج الجيش في حرب أهلية ،وتمكنا من إقناع الكيلاني لتقديم استقالة حكومته . (26)

وبالفعل قدم الكيلاني استقالته في 31 كانون الثاني 1941 في برقية بعث بها إلى الوصي في الديوانية .

بادر الوصي فور استلام البرقية إلى قبول الاستقالة ،ودعا عدد من رؤساء الوزارات والوزراء السابقين ،ورئيس مجلس الأعيان للبحث في تشكيل وزارة جديدة .

وفي بغداد ،عقد المدعوين للاجتماع بالوصي اجتماعاً فيما بينهم وتباحثوا في الأمر،وقد استقر رأيهم على أن يذهب كل من الشيخ [محمد الصدر] و[صادق البصام] إلى الديوانية لمقابلة الوصي ،والوقوف على ما يريد .

وبالفعل استقل الاثنان طائرة عسكرية نقلتهم إلى الديوانية وتباحثا مع الوصي في سبل حل الأزمة ،ثم اختلى الشيخ الصدر بالوصي ،وأجرى معه نقاشاً حول خطورة الأزمة ،وقد أقترح الشيخ محمد الصدر على الوصي تكليف [طه الهاشمي] بتأليف الوزارة الجديدة ،إذا ما أراد الخروج من الأزمة ، وتجنب الحرب الأهلية (27).

******

الوصي يكلف طه الهاشمي بتأليف الوزارة :

على أثر اللقاء الذي تم بين الوصي والشيخ الصدر ،استدعى الوصي السيد طه الهاشمي بحضور صادق البصام ،وكلفه بتأليف الوزارة الجديدة ،على الرغم من عدم اقتناعه به، ورضاه عنه ،لكن الظروف الدقيقة والخطيرة ،ونصيحة الشيخ الصدر هي التي جعلته يكلف الهاشمي .

وقد حاول الوصي أن يشهّد البصام على تعهد الهاشمي بتشتيت شمل قادة الجيش [العقداء الأربعة] وحذره من المتصيدين في الماء العكر،والإيقاع مجدداً بينه وبينهم ،ووعد الوصي بأنه سوف يسعى إلى لقاء القادة الأربعة به لتقديم الولاء والطاعة، لكن ذلك لم يتم بسبب نصيحة السفير البريطاني لعبد الإله بعدم استقبالهم .(28)

تم تأليف الوزارة الجديدة في 31 كانون الثاني 1941 ،وعبّر السفير البريطاني في برقيته إلى وزارة الخارجية البريطانية عن سروره لإخراج الكيلاني من الحكم ،ولكنه أعرب عن عدم اطمئنانه لطه الهاشمي ،ووعد بأن يكون عمر الوزارة قصيراً ،وأشاد السفير بدور نوري السعيد ،والجميل الذي أسداه لبريطانيا ،غير أنه قد فقد نفوذه في الآونة الأخيرة،ورأى أن يكون بعيداً عن الأنظار حالياً . (29)

كان همْ السفارة البريطانية ،بعد استقالة حكومة الكيلاني هو التخلص من العقداء الأربعة بأي طريقة كانت ،لكي يستقر الوضع لصالح بريطانيا .

أما الوصي فقد طلبت منه حكومة الهاشمي العودة إلى بغداد، وأرسلت لمرافقته كل من عمر نظمي ،وزير الداخلية،ووكيل رئيس أركان الجيش،أمين زكي،إلا أن الوصي تردد في العودة خوفاً من وجود مؤامرة لقتله ،مما اضطر الهاشمي إلى السفر إلى الديوانية وإقناعه بالعودة ،وعاد الوصي بصحبة الهاشمي في 3 شباط 1941 .

حركة الكيلاني الانقلابية وموقف نوري السعيد:

بدا الوضع السياسي بعد تشكيل حكومة الهاشمي يميل نوعاً ما إلى الهدوء بعد تلك العاصفة التي حدثت بين الكيلاني والوصي . لكن النار كانت لا تزال تحت الرماد ،فقد كان عنصر الثقة بين الوصي والهاشمي شبه مفقود ،كما كانت الثقة بين الكيلاني ومن ورائه العقداء الأربعة المسيطرين على الجيش وبين الوصي قد تلاشت .

وكان الوصي ،ومن ورائه السفارة البريطانية يعمل في الخفاء من أجل تشتيت شمل قادة الجيش تمهيداً للتخلص منهم ومن الكيلاني ،ومارست السفارة البريطانية ضغوطها على رئيس الوزراء من أجل إبعاد العقداء الأربعة عن أي تأثير سياسي في البلاد ،كما ضغطوا على الهاشمي لقطع العلاقات مع إيطاليا ،وكان الهاشمي يخشى رد فعل الشعب إن هو فعل ذلك . ونتيجة لتلك الضغوط ،أقدم الهاشمي بصفته وزيراً للدفاع وكالة ،بتاريخ 26 آذار 1941 على نقل العقيد [كامل شبيب] إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية ،ليحل مكانه صديق الوصي ،والذي أواه في الديوانية،اللواء الركن [ابراهيم الراوي] .

كما أصدر قراراً آخر بنقل مقر قيادة الفرقة الثالثة التي يقودها العقيد [صلاح الدين الصباغ] من بغداد إلى جلولاء . (30)

كانت تلك الإجراءات التي اتخذها الهاشمي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ،كما يقول المثل ،فلم يكد يبلغ القرار لقادة الجيش حتى قرروا على الفور التصدي له ورفضه،واتخاذ التدابير السريعة والضرورية لحل الأزمة بصورة جذرية .

ففي مساء يوم 1 نيسان 1941 ،أنذر العقداء الأربعة قطعات الجيش في بغداد ،وتم إبلاغها بما ينوون القيام به،حتى إذا انتصف الليل ،نزلت القوات العسكرية لتحتل المراكز الهامة والحساسة في بغداد ،كدوائر البرق والبريد والهاتف،والجسور ومداخل الطرق الرئيسية ،وجميع المرافق العامة في بغداد، وتوجه العقيد [فهمي سعيد] وبرفقته وكيل رئيس أركان الجيش [محمد أمين زكي] إلى دار رئيس الوزراء [طه الهاشمي] وأجبروه على الاستقالة .

واضطر الهاشمي إلى تحرير كتاب استقالة حكومته إلى الوصي ،وسلمها لهما ،حرصاً على عدم إراقة الدماء . (31)

أما الوصي فقد أيقضه الخدم من النوم ،وأبلغوه أن هناك أوضاع غير طبيعية في منطقة القصر،وأن الجيش متواجد في المنطقة ،فما كان من الوصي إلا أن صمم على الهرب مرة أخرى ،واستطاع الإفلات من قبضة الجيش ،ولجأ إلى السفارة الأمريكية ،بعد أن تعذر عليه الوصول إلى السفارة البريطانية، وقامت السفارة الأمريكية بنقله إلى قاعدة الحبانية ،ومن هناك تم نقله على متن طائرة حربية بريطانية إلى البصرة ،حيث نقل إلى الدارعة الحربية البريطانية [كوك شبير] الراسية قرب البصرة ،وكان برفقته كل من [علي جودت الأيوبي] ومرافقه العسكري [عبيد عبد الله المضايفي] ثم لحق بهم [جميل المدفعي] . (32)

وحاولت السفارة البريطانية الاتصال بأعضاء وزارة طه الهاشمي ،في محاولة لنقلهم إلى البصرة للالتحاق بالوصي،لكن العقداء الأربعة حالوا دون خروجهم .

كما نصبت القوات البريطانية للوصي إذاعة لاسلكية حيث قام بتوجيه خطاب إلى الشعب في الرابع من نيسان .

وقامت الإذاعة البريطانية في لندن بإعادة إذاعة الخطاب مرة أخرى ،وقد هاجم الوصي في خطابه الكيلاني والعقداء الأربعة،واتهمهم بالاعتداء على الدستور،والخروج على النظام العام واغتصاب السلطة .

كما أخذ الوصي يحرض قائد الفرقة الرابعة في الديوانية [إبراهيم الراوي]،وقائد حامية البصرة العقيد[رشيد جودت]، وعدد من شيوخ العشائر الموالين للبلاط والإنكليز للتمرد على الكيلاني وقادة الجيش ،والزحف على بغداد ،لكن الراوي وجودت رفضا السير مع الوصي بهذا الطريق الذي لو تم لوقعت حرب أهلية لا أحد يعرف مداها .

بادر العقداء الأربعة ،بعد هروب الوصي إلى تشكيل مجلس الدفاع الوطني ،وتم اختيار[رشيد عالي الكيلاني] رئيساً للمجلس ليقوم مقام مجلس الوزراء .

وفي أول اجتماع لمجلس الدفاع الوطني ،قرر المجلس إرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية تحذرها من التدخل في شؤون العراق الداخلية ،وتقديم الدعم والمساندة للوصي عبد الإله .

كما قرر المجلس إرسال قوات عسكرية إلى البصرة لمنع أي تحرك ضد مجلس الدفاع الوطني ،وتم اعتقال متصرف البصرة [صالح جبر] الذي قطع صلاته ببغداد تضامناً مع الوصي، وتم تسفيره إلى بغداد . (33)

****

عزل عبد الإله وتعين شريف شرف وصياً على العرش:

رداً على تحركات الوصي الرامية إلى إسقاط حكومة الدفاع الوطني ،وهروبه من العاصمة ،وتعاونه مع المحتلين البريطانيين في هذا السبيل فقد وجهت حكومة الدفاع الوطني إنذاراً له بالعودة إلى بغداد فوراً وإلا فإنها ستضطر إلى عزله من الوصاية وتعين وصي جديد على العرش بدلا منه .

ولما لم يستجب عبد الإله للإنذار قررت حكومة الدفاع الوطني عزله من الوصاية ،وتعين [الشريف شرف] وصياً على العرش بدلاً عنه ،وقد صادق البرلمان على هذا الإجراء في جلسته المنعقدة في 16 نيسان 1941 . (34)

وبعد أن تم تعين [الشريف شرف] وصياً على العرش ،قدم مجلس الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني استقالته إلى الوصي الجديد في 12 نيسان 1941 لغرض تشكيل حكومة مدنية جديدة ،وقد كلف الوصي السيد الكيلاني بتشكيل الوزارة الجديدة في اليوم نفسه،وتم تشكيل الوزارة على الوجه التالي :

1 ـ رشيد عالي الكيلاني ـ رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية .

2ـ ناجي السويدي ـ وزيراً للمالية .

3 ـ ناجي شوكت ـ وزيراً للدفاع .

4 ـ موسى الشابندر ـ وزيراً للخارجية .

5 ـ رؤوف البحراني ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية .

6 ـ علي محمود الشيخ علي ـ وزيراً للعدلية .

7ـ يونس السبعاوي ـ وزيراً للاقتصاد .

8 ـ محمد علي محمود ـ وزيراً للأشغال والمواصلات .

9 ـ محمد حسن سلمان ـ وزيراً للمعارف .

وفور تشكيل الوزارة ،أعلن الكيلاني عن عزم الحكومة على عدم توريط العراق في الحرب مع الالتزام بمعاهدة التحالف مع بريطانيا ،والتمسك بالتعهدات الدولية .

وقد لاقت حكومة الكيلاني تأييداً كاسحاً من أبناء الشعب الحانقين على الاستعمار البريطاني ،وعملائه .

*****

بريطانيا تسقط حكومة الكيلاني،وتعيد عبد الإله:

تسارعت التطورات في البلاد بعد أحكام سيطرة رشيد علي الكيلاني والعقداء الأربعة على مقاليد الحكم ،ولاسيما وأن الحركة قد لاقت تأييداً واسعاً من أبناء الشعب عامة،الذين كانوا يحدوهم الأمل في التخلص من الاستعمار البريطاني الذي أذاقهم الأمرّين ،وهكذا أصبحت الأمور صعبة للغاية بالنسبة لبريطانيا وتنذر بمخاطر كبيرة .

وبناء على ذلك طّير السفير البريطاني [كورنوليس] برقية إلى [المستر تشرشل] رئيس الوزراء جاء فيها :

{ إما أن ترسلوا جيشاً كافيا إلى العراق أوانتظروا لتروا البلاد في أيدي الألمان } .

فلما اطلع تشرشل على البرقية أسرع بالإبراق إلى وزير الهند لإرسال قوات عسكرية ،وإنزالها في البصرة على عجل .(36)

كانت الحكومة البريطانية قد أبلغت العراق قبل وقوع الانقلاب أنها عازمة على إنزال قوات في البصرة لنقلها عبر العراق إلى حيفا في فلسطين حيث تقتضي ضرورات الحرب .

وبموجب المعاهدة العراقية البريطانية يحق لبريطانيا ذلك ،بعد إبلاغ ملك العراق بذلك ،ولذلك فقد اتصل القنصل العام البريطاني في البصرة بوكيل المتصرف ،يوم 10 نيسان،وأبلغه أن فرقة من الجيش الهندي على ظهر ثلاث بواخر حربية، وبحراسة طرادين حربيين ،وثلاث طائرات ،سوف تدخل المياه الإقليمية العراقية خلال 48 ساعة ،وطلب منه إبلاغ حكومته بذلك ،للموافقة على نزول تلك القوات في البصرة .

كما قام مستشار وزارة الداخلية،المستر [ادمونس] في بغداد بزيارة رئيس الوزراء ،الكيلاني،وابلغه بنفس الأمر .(37)

وعلى الفور أجتمع مجلس الوزراء ،وبحث الأمر،وبعد مناقشة مستفيضة اتخذ قرارا بالسماح للقوات البريطانية بالنزول ،وفق الشروط التي اتفق عليها في 21

حزيران 1940 ،والتي نصت على نزول القوات ،لواء بعد لواء ،على أن يبقى اللواء مدة معقولة،وهو في طريقه إلى فلسطين ،ثم يليه نزول اللواء التالي ،بعد أن يكون اللواء السابق قد غادر الأراضي العراقية ،وعلى الحكومة البريطانية أن تشعر الحكومة العراقية بعدد القوات المراد إنزالها .

كما قررت الحكومة العراقي إيفاد اللواء الركن [إبراهيم الراوي]إلى البصرة لاستقبال القوات البريطانية ،كبادرة حسن نية من الحكومة .

لكن بريطانيا كانت قد قررت غزو العراق ،وإسقاط حكومة الكيلاني بالقوة ،وإعادة عبد الإله وصياً على عرش العراق. وكانت تعليمات القيادة البريطانية تقضي باحتلال [منطقة الشعيبة] في البصرة ،واتخاذها رأس جسر لإنزال قواتها هناك والانطلاق بعد ذلك إلى بغداد .

وفي يومي 17 و 18 نيسان 1941 نزلت القوات البريطانية في البصرة ،وعلى الفور أبرق رئيس الوزراء البريطاني تشرشل إلى الجنرال [ايمسي] في رئاسة الأركان البريطانية، يأمره بالإسراع بإنزال 3 ألوية عسكرية في البصرة .

وقد بدا واضحاً من تصرف تلك القوات أنها لن تغادر العراق، كما هو متفق عليه ،بل لتبقى هناك حيث قامت بحفر الخنادق وإقامة الاستحكامات ،وترتيب بقائها لمدة طويلة . وفي 28 نيسان 1941 أبلغ مستشار السفارة البريطانية في بغداد وزارة الخارجية العراقية بنية بريطانيا إنزال قوة أخرى قوامها 3500 جندي وضابط في 29 نيسان ،وقبل رحيل القوات التي نزلت في البصرة قبلها ،وعند ذلك أدركت حكومة الكيلاني أن بريطانيا تضمر للعراق شراً ،وأنها لا تنوي إخراج قواتها كما جرى عليه الاتفاق من قبل ،بل لتستخدمها لاحتلال العراق من جديد ،وعليه اتخذت قرارها بعدم السماح لنزول قوات بريطانية جديدة في البصرة قبل مغادرة القوات التي وصلت إليها من قبل.

كما طلبت الحكومة العراقية من السفير البريطاني تقديم أوراق اعتماد حكومته كدليل على اعتراف بريطانيا بالوضع الجديد في العراق .

وفي الوقت نفسه قررت الحكومة العراقية القيام بإجراءات عسكرية احترازية لحماية العراق ،وأصدرت بياناً إلى الشعب بهذا الخصوص ،وقد أشار البيان إلى

إخلال بريطانيا بنصوص معاهدة التحالف ،وأن الحكومة قد قدمت احتجاجاً رسميا إلى الحكومة البريطانية .

كما أشار البيان إلى عزم الحكومة على التمسك بحقوق العراق وسيادته واستقلاله.

لكن الحكومة البريطانية تجاهلت مواقف الحكومة العراقية واحتجاجاتها ،وأنزلت قوات جديدة في البصر في 30 نيسان، وحاولت تلك القوات قطع الطريق على القوات العراقية المتواجدة هناك ،لكن القوات العراقية استطاعت الانسحاب إلى المسيب، مقرها الدائم .

وهكذا أيقنت الحكومة أن الصِدام بين الجيشين العراقي والبريطاني أمر حتمي ،وقررت اتخاذ عدد من الإجراءات العسكرية لحماية بغداد . (38)

فقد أرسلت عدداً من قطعاتها العسكرية إلى المنطقة القريبة من [الحبانية] حيث توجد قاعدة جوية بريطانية كبيرة .

لكن ثلاث أسراب من الطائرات البريطانية قامت على الفور بقصف تلك القوات المتمركزة في [سن الذبان] بجوار بحيرة الحبانية ،وذلك صباح يوم الجمعة المصادف 2 مايس 1941، وبذلك اشتعلت الحرب بين العراق وبريطانيا ،وقام على الأثر السفير البريطاني بإصدار بيان موجه إلى الشعب العراقي كان قد أعده سلفاً ،وهاجم فيه بشدة حكومة الكيلاني،واتهمها بشتى التهم ،وبذلك كشف البيان عن جوهر السياسة البريطانية وأهدافها الاستعمارية العدوانية تجاه العراق .

وفي اليوم نفسه قدم السفير البريطاني إنذاراً للحكومة العراقية بسحب قواتها من أطراف الحبانية ،وهدد باتخاذ أشد الإجراءات العسكرية ضدها . (39)

وعلى اثر تلك التطورات والأحداث المتسارعة،أجتمع مجلس الوزراء ،واتخذ قرارات هامة للدفاع عن العراق ،كان منها :

1ـ إعادة العلاقات مع ألمانيا ،والطلب بإرسال ممثلها السياسي على الفور ،وطلب المساعدة منها .

2 ـ إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي فوراً .

3ـ نشر بيان صادر من رئيس الوزراء حول العدوان البريطاني على القوات العراقي .

4 ـ إرسال احتجاج إلى الحكومة البريطانية على تصرفاتها تجاه العراق . (40)

وعلى الأثر قام الوزير العراقي المفوض في تركيا بمقابلة السفير الألماني [فون بابن] وطلب منه تقديم كل مساعدة ممكنة للصمود بوجه القوات البريطانية ،وقد أبلغه السفير الألماني أن تقديم المساعدة يتطلب مدة من الزمن،وسأله كم من الزمن تستطيع القوات العراقية الصمود أمام القوات البريطانية ،وأخيراً تم الاتفاق على إرسال عدد من الأسراب من الطائرات الحربية الألمانية للدفاع عن مدن العراق التي أخذت تتعرض لقصف الطائرات البريطانية ،ريثما يتمكن الألمان من تقديم مساعدة فعالة للحكومة العراقية .

وفي الوقت نفسه تلقى العراق كميات من الأسلحة عن طريق سوريا ،حيث كانت ألمانيا وإيطاليا قد استولت على تلك الأسلحة بعد انهيار فرنسا .

ورداً على سحب موجودات البنوك ،أعلن الكيلاني انسحاب العراق من منطقة الإسترليني ،وحاول تغير العملة بالتعاون مع ألمانيا ،لكن الزمن لم يمهله لتنفيذ ذلك ،القوات فقد تصاعدت الأزمة بعد أن فتحت البريطانية النار على القوات العراقية المتواجدة في البصرة ،واستطاع الفوج العراقي الموجود هناك الانسحاب من المنطقة في 2 مايس 1941 .

أدى تصرف القوات البريطاني إلى هياج عام في صفوف الشعب العراقي ،وتوالت فتاوى رجال الدين تدعو للجهاد ضد المحتلين البريطانيين ،وكان على رأسهم المرجع الديني الأكبر لطائفة الشيعة [أبو الحسن الموسوي الأصفهاني] والإمام [محمد حسين آل كاشف الغطاء] اللذان دعيا الشعب العراقي للجهاد ضد المحتلين البريطانيين ،كما ناصرت الشعوب العربية شعب العراق في كفاحه ضد الاستعمار البريطاني .

بعد أن عززت القوات البريطانية وجودها في البصرة ،بدأت بالزحف بقواتها الآلية نحو [العشار] فجر يوم الأربعاء المصادف 7 مايس 1941 وتمكنت من احتلال جميع المرافق الحساسة ، والجسور بعد معارك دامية مع الأهالي سقط خلالها عدد كبير من الشهداء والجرحى في معركة غير متكافئة مع جيش كبير ومنظم ،وعلى أثر ذلك أمرت الحكومة موظفيها في البصرة بالانسحاب والعودة إلى بغداد .

كما قررت في 9 مايس إنهاء خدمات الضباط البريطانيين في الجيش العراقي ،وفي 11 منه قررت الاستغناء عن خدمات جميع الموظفين والمستخدمين

البريطـانيين ،كمـا قـررت فـي 13 مـايس تخويـل رئـيس الـوزراء صـلاحية عقـد اتفاقات لشراء الأسلحة من الدول الأجنبية.

استمرت المعارك مع القوات البريطانية حول [الحبانية] ،لكنها لم تكن متكافئة علـى الإطلاق ،ففي الوقت الذي كان الجيش العراقي يمتلك الإرادة الشجاعة للدفاع عن الوطن ،كـان يعوزه السلاح والعتاد ،في حين كانت القوات البريطانيـة تمتلك كل أنـواع الأسـلحة والطـائرات ،والخبـرة القتاليـة ،فقـد أخـذت الطـائرات البريطانيـة تقصف القطعات العسكرية العراقية حول [سن الذبان] منذ صباح يوم 2 مـايس ، كما أرسلت القيادة البريطانية في فلسطين قوة عسكرية أخرى تتألف من لـواء خيالـة وعدة كتائـب مختلفـة مجهزة بالآليـات والمدفعيـة،مع قوة أخـرى مـن رجـال الفرقـة العربية التي كان يقودها القائد البريطاني [كلوب باشا] في شرق الأردن .

وفي 19 مايس بدأ الجيش البريطـاني هجومـاً واسعاً تحت غطـاء جوي كثيف من الطـائرات الحربيـة ضـد الجيش العراقـي، وخـاض الطرفـان معركـة غيـر متكافئـة استطاعت خلالهـا القوات البريطانيـة دحـر القـوات العراقيـة ،وأسـرت 320 جنـدياً و23 ضـابطاً ،وانسـحبت بقيـة القـوات باتجـاه بغداد،وبـذلك اسـتطاعت القـوات البريطانيـة احـتلال [الفلوجـة]الواقعـة علـى مقربـة مـن بغـداد فـي 20 مـايس 1941 .وفـي اليـوم التـالي شـنت القـوات العراقيـة هجومـاً معاكسـاً فـي محاولـة لاسـتعادة الفلوجة ،وكانت تلك القوات تتألف من فوجين ومعززة بثمانية دبابات ،لكنها فشلت في هجومها بعد أن استشهد 273 جنديا و11 ضابطاً ، وتدمير 7 دبابات .

بعد اندحار القوات العراقية في معركة الفلوجة ،بدأت الحكومة تنظيم دفاعاتها حـول بغداد ،حيث أصبحت القوات البريطانيـة علـى بعد 60 كيلومتر من العاصمة،لكن القوات البريطانية عاجلتها بهجوم كبير على ثلاثة محاور،منطلقةً من الفلوجة يوم 27 مايس ،ومهدت القوات البريطانية هجومها بقصف مركز بالطائرات على مدينة بغداد لأحداث أكبر تأثير نفسي على قوات الجيش العراقي والحكومة وأبنـاء الشعب ،وبدا في تلك الساعات أن الأمر قد أفلت من أيدي الكيلاني والعقداء الأربعة ،حيث أصبح احتلال بغداد مسألة وقت لا غير ،ولذلك فقد قرر الكيلانـي والعقداء الأربعة الهروب ومغادرة بغداد ،والنجاة بـأرواحهم ،تـاركين البلاد والشعب تحت رحمة المحتلين ،حيث رحل العقداء الأربعة إلى إيران مساء يوم 29 مـايس 1941،ثم

تبعهم رشيد عالي الكيلاني ،وأمين الحسيني ،وشريف شرف ،ومحمد أمين زكي ،ويونس السبعاوي .

وبدأت لجنة شكلت في بغداد برئاسة [أرشد العمري] مفاوضات مع السفارة البريطانية في بغداد على شروط وقف إطلاق النار وإعلان الهدنة تمهيداً لدخول القوات البريطانية إلى بغداد ،وعودة الأمير عبد الإله وصياً على العرش وولياً للعهد .

وفي 30 مايس توقف القتال بصورة نهائية،وعاد الوصي إلى بغداد في 1 حزيران 1941 تحت حراب المحتلين البريطانيين وكان برفقته كل من نوري السعيد ،وعلي جودت الأيوبي، وداؤد الحيدري ،وهكذا تخلص البريطانيون وعبد الإله من العقداء الأربعة والكيلاني ،الذين لعبوا دور كبيراً في الحياة السياسية في البلاد ،وتم إحكام الهيمنة البريطانية على مقدرات العراق من جديد .

لم يهدأ لبريطانيا والوصي عبد الإله بال إلا بعد أن تم اعتقال العقداء الأربعة،فقد بدأت المخابرات البريطانية تتابعهم حتى تسنى لها القبض عليهم واعتقالهم في إيران ،كما تم اعتقال يونس السبعاوي ،وصديق شنشل ،مدير الدعاية العام الذي عينه الانقلابيون ،وتم إحالة العقداء الأربعة إلى المجلس العرفي العسكري ،الذي سبق أن حكم عليهم بالإعدام . كما حكم المجلس العرفي العسكري على يونس السبعاوي بالإعدام أيضاً ،وعلى صديق شنشل بالسجن لمدة 5 سنوات .

و جرى إعدام العقداء الأربعة في 6 كانون 1942 ،وبذلك تخلص الوصي من نفوذهما إلى الأبد .

أما رشيد عالي الكيلاني ،فقد تمكن من الوصول إلى تركيا، واستطاع السفير الألماني [فون بابن] أن ينقله مع أمين الحسيني إلى ألمانيا ،حيث مكث فيها إلى أن أوشكت الحرب على نهايتها ،وبات اندحار ألمانيا أمر حتمي ،حيث هرب إلى سويسرا ومنها إلى السعودية .

جرى إدارة البلاد إدارة عسكرية صرفه ،وتم تشكيل المحكمة العرفية العسكرية برئاسة العقيد [مصطفى راغب] ،وقامت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة جداً،شملت كل من كانت له علاقة بالنظام السابق ،أو أيّد حكومة الكيلاني ،وقد بلغ عدد المعتقلين أكثر من 20 ألفاً ، بحيث عجزت السجون ،ومراكز الشرطة عن

استيعابهم ،وبدأت المحكمة العرفية تصدر الأحكام الجائرة وترسل بآلاف المواطنين إلى غياهب السجون ،واستمرت الأحكام العرفية سارية المفعول حتى شهر آذار من عام 1946 .

كما قامت الحكومة بإلغاء امتيازات الصحف التي كانت تصدر على عهد حكومة الكيلاني ،ومنحت امتيازات جديدة لصحفيين طارئين ،كانت مهمتهم التشنيع بحكومة الكيلاني والعقداء الأربعة ،ومداهنة الإنكليز،وفرضت الرقابة الصارمة على المطبوعات،ومنعت أي إشارة أو دعاية ضد البريطانيين، ومنعت التجمع لأكثر من أربعة أشخاص ،ولجأت الحكومة إلى إصدار المراسيم ،بدلا من الرجوع إلى مجلس الأمة الذي حاول الكيلاني حله ،ورفض الوصي ذلك ، فقد أصدرت الحكومة منذ 2 حزيران ،وحتى 7 تشرين الأول 1941 ، 11 مرسوماً ،كان من بينهم مرسوم تعديل مرسوم الإدارة العرفية ،الذي سمح بموجبه بمحاكمة القائمين بحركة الكيلاني ،ومرسوم يقضي بفصل المشتركين والمساندين لحركة الكيلاني من مناصبهم، ومرسوم ثالث يقضي بإعادة الضباط الكبار الذين سبق لحكومة الكيلاني إحالتهم على التقاعد ،إلى الخدمة ،وغيرها من المراسيم الأخرى .

كما قامت الحكومة بإحالة عدد كبير من ضباط الجيش الذين كان لهم دور في دعم وإسناد حكومة الكيلاني ،أو المشكوك في ولائهم للإنكليز والوصي على التقاعد .

وفي المقابل قررت الحكومة إعادة الضباط والمستشارين الإنكليز الذين طردتهم حكومة الكيلاني إلى مراكزهم السابقة، كما أعادت الموظفين والمستخدمين الإنكليز إلى أعمالهم السابقة أيضاً .

أما المحتلين فقد حولوا مدينة بغداد إلى معسكر كبير لقواتهم، فقد تم نقل ما يزيد على 100 ألف جندي إليها ،وسمحت الحكومة ببقاء تلك القوات حتى نهاية الحرب ،كما سمحت الحكومة للمحتلين أن يشاركوا في إدارة ميناء البصرة ،وبذلك أصبح المحتلون هم الحكام الحقيقيين للبلاد ،وصارت الحكومة ألعوبة في أيديهم تنفذ لهم كل ما يطلبون .وفي ظل تلك الظروف القاسية تدهورت الأحوال المعيشية لأبناء الشعب ،حيث ارتفعت الأسعار،وفقدت السلع والحاجيات الضرورية والمواد الغذائية،وبات تدبير أمور المعيشة لسائر الطبقات الفقيرة والمتوسطة أمر صعب للغاية .ومع كل تلك الخدمات التي قدمتها حكومة المدفعي للمحتلين،إلا أن السفارة

البريطانية لم تكن راضية عن إجراءاتها بحق الذين ساندوا حكومة الكيلاني ودعموه ،ورأت أن المدفعي لا يمارس القمع المطلوب ضد المعارضين للاحتلال البريطاني الجديد للبلاد ،وتدل البرقية التي طيرتها السفارة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 8 آذار 1941 على الموقف الحقيقي للسفارة من حكومة المدفعي ،ورغبتها في إبداله،والمجيء بنوري السعيد ،رجل بريطانيا المعتمد عليه كل الاعتماد ،فقد جاء في تلك البرقية ما يلي : {لقد تصرفت حكومة المدفعي الخامسة وكأن أحداث أيار شبيهة بأي انقلاب حكومي آخر،حيث تذهب حكومة وتأتي حكومة أخرى ،وهو أمر أصبح مألوفاً بعد وفاة الملك فيصل الأول،وينظر المدفعي إلى أحداث أيار 1941 وكأنها فصل آخر من مسرحية مؤسفة ،فيدعو إلى إسدال الستار عليها بوحي من الشهامة والكرامة،حتى أصبح الموظفون يتقاعسون عن أداء واجباتهم ،حين يرون الوزراء يتوسطون لأشد المعادين لبريطانيا ،وعلاوة على ذلك فقد حدّ المدفعي من تدخل السفارة العلني في أمور العراق الداخلية ،واستمر في غض النظر عن توصياتها الملحة في ضرورة تشديد القبضة على جميع العناصر المناوئة للإنكليز ،وتطهير الجيش منهم ،مما حمل السفارة على العمل على إسقاط الحكومة من الداخل ،عن طريق إحداث خلاف بين أعضائها ،وإثارة المشاكل أمامها ،مما يودي إلى إضعافها وبالتالي إسقاطها}.(41) بهذا الأسلوب سعت السفارة البريطانية إلى إسقاط حكومة المدفعي ،باختلاق الخلافات بين أعضائها ،وخاصة الوزير [إبراهيم كمال] الذي اتهم المدفعي بالتهاون إزاء الانقلابيين، ودخل في مهاترات معه ، مما دفع المدفعي إلى التوجه إلى الوصي باستقالة حكومته في 21 أيلول 1941 ،وتم قبول الاستقالة ،وطلبت السفارة البريطانية من الوصي تكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة ،فقد حان الوقت ليعود نوري السعيد إلى المسرح السياسي من جديد ،ويؤدي الدور الموكول له في قمع الحركة الوطنية ،والتنكيل بكل خصوم الإنكليز الذين وقفوا إلى جانب الكيلاني وساندوه ،وتصفية كل العناصر الوطنية المناهضة للاحتلال في صفوف الجيش .

****

****

****

الفصل التاسع

نوري السعيد ينتقم من الانقلابيين

1 - السعيد يؤلف وزارته السادسة وينتقم من الانقلابيين .

2 - نوري السعيد يزج العراق في الحرب الاستعمارية .

3 ـ السعيد يعدل الدستور،ويعين عبد الإله ولياً للعهد ويمنحه صلاحيات واسعة .

4 ـ نوري السعيد يزور الانتخابات،ويؤلف وزارته الثامنة.

5 ـ خلافات بين السعيد وعبد الإله،واستقالة حكومة السعيد .

****

أولاً: نوري السعيد يؤلف وزارته السادسة :

فور استقالة حكومة جميل المدفعي، في 21 أيلول 1941،أوعزت السفارة البريطانية إلى الوصي عبد الإله أن يستدعي نوري السعيد،الذي كان يشغل منصب وزير العراق المفوض في القاهرة لتشكيل الوزارة الجديدة،وهذا ما كان، فقد صدرت الإرادة الملكية بتكليفه في 9 تشرين الأول 1941،وبدأ نوري السعيد باختيار أعضاء وزارته من العناصر المشهود لها بالولاء التام لبريطانيا،وعدائها لحركة الكيلاني والعقداء الأربعة،لكي تستطيع تصفية الحسابات مع جميع العناصر التي ساندت حكومة الكيلاني ،ولتنفيذ معاهدة 1930 العراقية البريطانية،بما يؤمن مصالح بريطانيا ومجهودها الحربي في العراق وجاءت الوزارة على النحو التالي:

1 ـ نوري السعيد ـ رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .
2 ـ صالح جبر ـ وزيراً للداخلية .
3 ـ علي ممتاز الدفتري ـ وزيراً للمالية .
4 ـ صادق البصام ـ وزير العدلية .

5 ـ تحسين علي ـ وزيراً للمعارف .
6 ـ محمد أمين زكي ـ وزيراً للمواصلات والأشغال .
7 ـ جمال بابان ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية .
8 ـ عبد المهدي ـ وزيراً للاقتصاد .

1 ـ منهاج حكومة السعيد :

وضع نوري السعيد في منهاج حكومته ثمانية أهداف سطرها في رسالة شخصية إلى السفير البريطاني،وبعث بنسخة منها إلى السفير الأمريكي الذي أرسلها بدوره إلى حكومته،ببرقيته المرسلة في 15 تشرين الأول 1941، وجاء فيها : (1)

1ـ التعهد بتنفيذ المعاهدة العراقية البريطانية بصورة كاملة،ولاسيما بالنسبة لتحضيرات بريطانيا الدفاعية،والمواصلات .

2ـ التعهد بتطهير الجيش من العناصر المؤيدة لحركة رشيد عالي الكيلاني وللمحور .

3 ـ التعهد بإحالة الكيلاني والعقداء الأربعة الذين ساهموا وساندوا الحركة إلى القضاء.

4 ـ التعهد بفصل كافة الموظفين المؤيدين لحركة الكيلاني والمحور ،واعتقال العناصر النشطة منهم.

5ـ التعهد بفصل كافة المعلمين والأساتذة الذين أيدوا حركة الكيلاني، وتغير كافة المناهج والكتب المدرسية المعادية لبريطانيا .

6ـ التعهد بإجراء تغيرات واسعة في وزارة الداخلية،بمشورة المستشار البريطاني للوزارة .

7 ـ التعهد بعدم إثارة قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى خلال فترة الحرب .

8 ـ التعهد بغلق سفارة حكومة [فيشي] الفرنسية التي نصبها الألمان بعد سحق فرنسا .

وهكذا بدأ نوري السعيد خططه باعتقال عدد من كبار الشخصيات السياسية الوطنية ،وتم حجزهم في [معتقل الفاو] في جنوب البصرة ،في 29 تشرين الأول 1941،ثم أعقبهم بمجموعة أخرى جاوزت الأربعين من الشخصيات السياسية المعارضة للاحتلال البريطاني ،في 20 تشرين الثاني ،ثم جرى اعتقال مجموعة

كبيرة من الضباط الذين أحيلوا على التقاعد بعد فشل حركة الكيلاني في 27 منه ،وتم إيداعهم معتقل الفاو أيضاً .(2)

وفي 7 آذار 1942 جرى اعتقال وجبة رابعة من الوطنيين وسيقوا إلى معتقل الفاو كذلك، ثم تلتها وجبة خامسة في 7 تموز من نفس العام ،وجرى إيداعها [معتقل العمارة] ،وقد ضمت تلك الوجبات خيرة الشخصيات الوطنية من المهندسين والأطباء والمدرسين وأساتذة الكليات ورجال الصحافة ،والسياسيين الحزبيين ،والكسبة والعمال والطلاب والتجار،وقد جرى اعتقالهم جميعاً بموجب مرسوم [صيانة الأمن العام وسلامة الدولة] رقم 56 لسنة 1940 الذي تم بموجبه تعطيل الحقوق الدستورية للمواطنين ،وإطلاق أيدي الأجهزة القمعية لوزارة الداخلية [الأمن والشرطة] لتعتقل من تشاء دون أسانيد أو مسوغ قانوني. (3)

وبسبب تمادي نوري السعيد في حملته ضد الوطنيين ،استقال وزير العدل السيد [صادق البصام] احتجاجاً على تلك السياسة ،وقد تم قبول استقالته في 9 شباط 1942،وصدرت الإرادة الملكية بتعين [داؤد الحيدري] بدلاً منه . (4)

ويصف السيد توفيق السويدي تصرفات وإجراءات نوري السعيد تلك قائلاً :

لقد قامت الحكومة السعيدية بأعمالٍ لم تكن حكومة المدفعي مستعدة للقيام بها ،وقد كان من المتوقع أن تقوم الوزارة السعيدية بأعمال ملائمة جداً للرغبات البريطانية ،إذ ظهر ذلك بانتقاء الوزراء ممن كانت تميزهم صفة التودد إلى البريطانيين إن لم يكونوا من رجالهم . (5)

بدأت حكومة السعيد،بعد الاعتقالات بمحاكمة الكيلاني ورفاقه الوزراء كل من :

[علي محمود الشيخ علي] و[يونس السبعاوي] و[الفريق أمين زكي] ،وكيل رئيس أركان الجيش ،والعقداء قادة الجيش[صلاح الدين الصباغ] و[محمود سلمان] و[كامل شبيب] و[فهمي سعيد] ،حيث أصدر المجلس العرفي العسكري حكمه بالإعدام غيابياً بحق الجميع ،وتم أبدل حكم الإعدام الصادر ضد الفريق أمين زكي إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

كما صدر حكم بالأشغال الشاقة لمدة 15 عاماً على الوزير[ناجي شوكت] ،وحكم على الدكتور[محمد حسن سلمان] بالسجن لمدة سنة ،وعلى[صديق شنشل] بالسجن لمدة 5 سنوات .

ولم يكتفِ نوري السعيد بكل ذلك ،بل حرض المحتلين على اعتقال الوزراء السابقين كل من [ناجي السويدي] و[رؤوف البحراني] و[محمد علي محمود] و[موسى الشابندر] و[عبد القادر الكيلاني]،وتم إبعادهم إلى [سالسبوري] في جنوب أفريقيا .

وفي 4 مايس 1942، سلمت بريطانيا كل من :

[يونس السبعاوي] و[محمود سلمان] و[فهمي سعيد] إلى الحكومة العراقية التي أعادت محاكمتهم بنفس اليوم أمام المجلس العرفي العسكري،الذي أيد الحكم السابق الصادر بحقهم ،والقاضي بإعدامهم ،ونفذ بهم الحكم في اليوم التالي المصادف 5 أيار 1942، بحضور عبد الإله ونوري السعيد .

كان الجو العام ذلك اليوم مكفهراً ،وكان الحقد والغضب على حكومة نوري السعيد ،وعبد الإله والمحتلين البريطانيين يتطاير كالشرر من عيون أبناء الشعب ،مما ألقى الرعب في نفوس أولئك القتلة لدرجة أن نوري السعيد لازم داره شهراً كاملاً،خوفاً من غضب الجماهير . وقد رثى الشاعر العراقي الكبير [معروف الرصافي] أولئك الشهداء بقصيدة عصماء .(6)

بعد تنفيذ تلك الأحكام طلبت حكومة نوري السعيد من بريطانيا إعادة المعتقلين في جنوب أفريقيا لمحاكمتهم،وقد تمت إعادتهم بالفعل،وأحيلوا إلى المجلس العرفي العسكري الذي أصدر حكمه على [كامل شبيب] بالإعدام في 16 آب 1944 ،ونفذ الحكم فيه في اليوم التالي المصادف 17 آب. كما حكم على كل من الوزراء :

[محمد علي محمود] و[موسى الشابندر] و[رؤوف البحراني] بالسجن لمدة خمس سنوات،وعلى الوصي [شريف شرف] بالسجن لمدة ثلاث سنوات،وعلى [رؤوف البحراني] بالسجن لمدة سنتين،و[على عبد القادر الكيلاني] بالسجن لمدة ثلاثة أشهر،وقد أمر عبد الإله اعتبار هؤلاء جميعا سجناء عاديين،كما أمر بربط أرجلهم بالسلاسل الحديدية.

أما [صلاح الدين الصباغ] فقد فرّ إلى تركيا،وبقي هناك حتى عام 1945،حيث سلمته الحكومة التركية،تحت الضغط الشديد من الحكومة البريطانية،إلى الحكومة العراقية،في تشرين الأول 1945،حيث جيء به إلى بغداد،وأمر الوصي عبد الإله

بشنقه أمام وزارة الدفاع صباح يوم 16 تشرين الأول،وبقي معلقاً فوق مشنقته لعدة ساعات،وحضر الوصي لمشاهدته،والشماتة به .

أما[ناجي شوكت] فقد اعتقلته القوات الأمريكية بعد نهاية الحرب في إيطاليا،وأعيد إلى العراق حيث حكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً .(7)

وهكذا اثبت نوري السعيد أنه بحق رجل المهمات البريطانية الكبرى ،واستحق ثناء وإطراء المستر [ونستن تشرشل] رئيس الوزارة البريطانية في برقيته المرسلة إليه والتي جاء فيها :

{ لقد تتبعت بشديد الاهتمام سير الأحداث في العراق في خلال الخمسة عشر شهراً الأخيرة ،وإن التحسن المطرد الذي تم برعاية الوصي وإرشادكم الحكيمين ،مما يدعو إلى مزيد من ارتياح أصدقاء العراق المخلصين ،وإني لأقدر حق التقدير الوجه الذي أنجزت عليه حكومة العراق الحاضرة عهودها المقطوعة وفق المعاهدة العراقية البريطانية ،وأسلوب تعاونها مع حكومة جلالته في مكافحة الطغيان النازي ،وأجناد الشر..... }. (8)

أدت إجراءات نوري السعيد القمعية ضد الوطنيين من أبناء الشعب ،والطاعة العمياء لإرادة المحتلين البريطانيين إلى خلق جو من التذمر الشديد وصل حتى إلى مجلس وزرائه،وأخذ الوزراء يتسللون من الوزارة واحداً تلو الآخر بحجج شتى، تخوفاً مما قد تسببه سياسة نوري السعيد من رد فعل شعبي،مما اضطر نوري السعيد إلى تقديم استقالة حكومته إلى عبد الإله في 3 تشرين الأول 1942 .

لكن وزارة الخارجية البريطانية طلبت من عبد الإله تكليف نوري السعيد بإعادة تشكيل الوزارة الجديدة ،وطلبت من السعيد أن يختار رجلاً قوياً لوزارة المالية ،وقد اختار السعيد السيد [صالح جبر] لهذا المنصب وجاءت وزارته السابعة على الوجه التالي (9)

1 ـ نوري السعيد رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .

2 ـ تحسين العسكري ـ وزيراً للداخلية .

3 ـ صالح جبر ـ وزيراً للمالية .

4 ـ عبد الإله حافظ ـ وزيراً للخارجية .

5 ـ داؤد الحيدري ـ وزيراً للعدلية

6 ـ عبد المهدي ـ وزيرا للأشغال والمواصلات .
7 ـ تحسين علي ـ وزيراً للمعارف .
8 ـ عبد المحسن شلاش ـ وزيراً للاقتصاد .
9 ـ احمد مختار بابان ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية .
وفي معرض حديثه عن منهاج وزارته الجديدة ،قال نوري السعيد أن الوزارة الجديدة هي امتداد للوزارة السابقة ،وأنه سوف يركز جهوده لإصلاح وزارة المعارف !!،وعلى تنظيم الشؤون الاقتصادية ،وقضايا التموين .
لم يمضِ أسبوعان على تأليف الوزارة حتى استقال اثنان من أعضائها هما [عبد المحسن شلاش] وزير الاقتصاد و[عبد المهدي] وزير الأشغال والمواصلات ،بسبب خلافاتهم مع نوري السعيد حول السياسة الاقتصادية والخارجية ،واضطر السعيد إلى إدخال وزيرين جديدين في وزارته هما [عبد الرزاق الازري] و[سلمان البراك] .

****

****

****

2 ـ السعيد يزج العراق في الحرب الاستعمارية :

كان على نوري السعيد أن يمضي قدماً في تنفيذ كل ما يطلبه منه المحتلون البريطانيون ،وفي مقدمة تلك المطالب إعلان الحرب على دول المحور،وهكذا لم يمضِ على تأليف الوزارة سوى 28 يوما حتى أعلن السعيد الحرب على تلك الدول ،حيث صدرت الإرادة الملكية بإعلان الحرب ليلة 16 / 17 كانون الثاني 1943،وبذلك أدخل نوري السعيد ،وعبد الإله العراق في أتون تلك الحرب ،التي لا مصلحة له فيها سوى خدمة المحتلين البريطانيين ،وأخذ السعيد يوغل في سياسة القمع واعتقال الوطنيين ،وكل من يشم منه رائحة العداء لبريطانيا ،واستمرت المحاكم العرفية العسكرية تطحن بالأبرياء ،فلم يكن نوري السعيد سوى أداة منفذة لإرادة الإمبرياليين البريطانيين الذين صاروا هم الحكام الفعليين للبلاد ،يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة ،ويصدرون الأوامر باعتقال وسجن من يشاءون من المواطنين .

3 ـ السعيد يعدل الدستور ويعين عبد الإله ولياً للعهد ويمنحه صلاحيات واسعة:

لم يمض على حكومة السعيد سوى شهرين حتى أقدم على تعديل القانون الأساسي [الدستور] بغية توسيع صلاحيات عبد الإله والحكومة،وقد شمل التعديل 43 مادة من مواد الدستور،كان أبرزها منح الوصي عبد الإله صلاحية إقالة الوزارة ،وإقرار تنصيبه ولياً للعهد ،على الرغم من أن الدستور قد نص على عدم جواز إجراء أي تغيير فيما يخص حقوق الملك طالما يمارس الوصي حقوق الملك.

فقد شكل نوري السعيد لجنة خاصة برئاسة[جميل المدفعي] وعضوية [توفيق السويدي] و[عمر نظمي] و[محمود صبحي الدفتري] و[مصطفى العمري] و[نوري القاضي] و[عبد الوهاب محمود] لدراسة إمكانية إجراء التعديل ،وقد قررت اللجنة تشكيل محكمة دستورية عليا برئاسة السيد [محمد الصدر] وأربعة أعضاء من مجلس الأعيان هم السادة [عمر نظمي] و[محمود صبحي الدفتري] و[صالح باش أعيان] و[محسن شلاش] بالإضافة إلى رئيس محكمة التمييز وثلاثة من أعضائها . (10)

وكان من أبرز تلك التعديلات :

1 ـ حق الملك أو الوصي في إقالة رئيس الوزراء .

2 ـ حق الملك في حل مجلس الوزراء أو تعطيله أو فضه .

3 ـ تفويض الحكومة حق إصدار القوانين أو المراسيم القاضية بحجز الأموال ،أو مصادرتها ،وفرض القروض الإجبارية .

4 ـ منع مخاطبة السلطات العامة وحصرها بالهيئات الرسمية لقمع الاحتجاجات التي كان يرفعها قادة الأحزاب السياسية للوصي أو للحكومة ضد الإجراءات غير الدستورية

5 ـ حق الملك بالغياب عن الدولة وحقه في تنصيب نائبه بقرار من مجلس الوزراء

6 ـ تعديل المادة المتعلقة بولاية العهد والتمهيد لتعيين عبد الإله ولياً للعهد وقد تم ذلك فيما بعد .

7 ـ عدم جواز إصدار تشريعات بإعفاء من ارتكبوا جرائم من شأنها المساس بشكل الحكومة ،وقد قصد بها نوري السعيد مجموعة رشيد عالي الكيلاني وسائر المساهمين معه في أحداث 2 أيار 1941 .

8 ـ جعل عدد أعضاء مجلس الأعيان ربع عدد أعضاء مجلس النواب بعد أن كان الدستور ينص على أن العدد عشرون عيناً وقد حصرها نوري السعيد برؤساء الوزارات والوزراء وفئات خصوصية أخرى.(11)

وهكذا جاءت هذه التعديلات الواسعة لمنح صلاحيات واسعة للوصي عبد الإله وللحكومة ،وجرى كل ذلك على حساب حقوق وحريات الشعب العراقي التي نص عليها الدستور .

ولم تكن هذه التعديلات هي الأخيرة التي أجراها نوري السعيد، فقد أعقبتها عند توليه وزاراته اللاحقة تعديلات اشد وطأة سلب فيها معظم حقوق وحريات الشعب ،وأفرغ الدستور العراقي من تلك الحقوق كما سنرى فيما بعد .

وقد أراد نوري السعيد أن يجري التصديق على التعديلات من قبل مجلس نواب حكومة الدفاع الوطني [حكومة رشيد عالي الكيلاني] لكي يكتسب التعديل الشرعية ،وتم له ما أرد ،وتم التصديق على التعديلات من قبل مجلس النواب في جلسته بتاريخ 27 أيار 1943،حيث صادق عليها78 نائباً ،هم كافة النواب الحاضرون في الجلسة ،وتغيب عن الجلسة 59 نائباً . (12)

ثم تم عرضها على مجلس الأعيان الذي صادق عليها في جلسته المنعقدة في 9 حزيران 1943 ،وصادق عليها الوصي عبد الإله .(13)

*****

4 ـ السعيد يزور الانتخابات،ويؤلف وزارته الثامنة:

كان على نوري السعيد ،بعد أن صوت مجلس النواب على التعديلات أن يحل المجلس ،ويجري انتخابات جديدة ليصادق على التعديلات المجلس الجديد ،كما ينص الدستور،وعليه فقد أقدم السعيد في التاسع من حزيران 1943،على حل البرلمان ،وأجرى انتخابات جديدة تحت ظل الأحكام العرفية،و[مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة البلاد] السيئ الصيت ،وقد تم إعداد قائمة بمرشحي الحكومة

والسفارة البريطانية والوصي عبد الإله ،وجاء المجلس الجديد بأكثرية موالية للوصي .

ولقد أدان نوري السعيد نفسه عند تحديه للنواب المعارضين لحكمه في جلسة المجلس بتاريخ 15 كانون الثاني 1944 ،حيث قال رداً على أحد النواب قائلاً :

{ إن نظام الحكم يقتضي بإجراء انتخابات في المملكة ،وللشعب أن ينتخب من يعتمد عليه ليراقب،ويسيطر على أمور الدولة ،وهذا هو أساس الحكم .

ولكن بالنظر إلى أن قانون الانتخابات الموجود بأيدينا هل بالإمكان أناشدكم الله أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد،ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأتِ الحكومة وترشحه ؟ فأنا أراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته ،عليه أن يستقيل الآن ،ويخرج ،ونعيد الانتخابات ،ولا ندخله في قائمة الحكومة ،ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائباً}.(14)

بهذا الأسلوب أجرى نوري السعيد انتخابات المجلس النيابي ليخرج بنتائج تضمن له الأغلبية المطلقة في البرلمان تتيح له تنفيذ الأهداف التي ترسمها له السفارة البريطانية،والتي تهدف إلى ضمان هيمنتها على مقدرات العراق .

وبعد الانتهاء من الانتخابات تقدم نوري السعيد باستقالة حكومته في 19 كانون الأول 1943،وتم قبول الاستقالة،وكلفه عبد الإله من جديد بتأليف الوزارة الجديدة في 15 منه ،وجاءت الوزارة على الوجه التالي :

1 ـ نوري السعيد ـ رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع .

2 ـ توفيق السويدي ـ نائباً لرئيس الوزراء .

3 ـ محمود صبحي الدفتري ـ وزيراً للخارجية .

4 ـ عمر نظمي ـ وزيراً للداخلية .

5 ـ علي ممتاز الدفتري ـ وزيراً للمالية .

6 ـ أحمد مختار بابان ـ وزيراً للعدلية .

7 ـ صادق البصام ـ وزيراً للأشغال والمواصلات

8 ـ عبد الإله حافظ ـ وزيراً للمعارف .

9 ـ سلمان البراك ـ وزيراً للاقتصاد .

10 - محمد حسن كبه - وزيراً للشؤون الاجتماعية .
11 - ماجد مصطفى - وزيراً بلا وزارة .
كان في مقدمة المهام التي أخذها نوري السعيد على عاتقه ،بعد تأليف وزارته الجديدة ،هي ترويض الجيش ،عن طريق تقليصه وإضعافه ،وتجريده من سلاحه،لكي يأمن جانبه بعد تلك الحركة التي قادها الكيلاني خلال شهري نيسان وأيار 1941، والتهاب الشعور الوطني الجياش الذي عم جنوده وضباطه على حد سواء ،وخاصة بعد اصطدامه بالجيش البريطاني ،الذي احتل العراق مجدداً .
فبعد أن كان الجيش العراقي قبل أحداث أيار 1941 يضم [45 ألف جندي] و[1800 ضابط] قلص نوري السعيد عدد أفراده إلى[25 ألفاً] ،كما فصل عدداً كبيراً من الضباط ،وضباط الصف ،وأعاد إليه الضباط والمستشارين البريطانيين الذين كانت حكومة [رشيد عالي الكيلاني] قد أنهت خدماتهم .
وبنفس الوقت سعى نوري السعيد إلى زيادة عدد أفراد جهازي الأمن والشرطة ،وتنظيمهما وتدريبهما ،وتم رفع ميزانيتهما إلى ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل أحداث أيار 1941 ،من أجل إعدادهما لقمع الحركة الوطنية .(15)
كما أقدم نوري السعيد على إعارة كل ما لدى العراق من معامل عسكرية وذخائر للجيش البريطاني ،لتعزيز مجهوده الحربي،وجاء فيضان نهر دجلة ،وغرق معسكر الرشيد ،ومعسكر القوة الجوية ،وغرق مخازن العتاد المشيدة تحت الأرض فيهما،على البقية الباقية من العتاد الذي أصابه التلف ،وبذلك غدا السلاح العراقي البسيط أصلاً ،بدون عتاد .
كما أقدم نوري السعيد على زج بقية القطعات العسكرية في الحرب ضد الأكراد في كردستان ،حيث أعلن السيد مصطفى البارزاني تمرده على الحكومة ،وقيل آنذاك أن بريطانيا،وسفارتها في بغداد لم تكن بعيدة عن تدبير ذلك ،فقد كان المخطط البريطاني يرمي إلى إضعاف الجيش العراقي وإنهاكه عن طريق إشغاله في حرب أهلية مع الأكراد .
ولم يكتفِ نوري السعيد بكل ذلك ،بل سخر كل إمكانيات البلاد المدنية والعسكرية ،والخدمات المخصصة أصلاً لأبناء الشعب ،لخدمة جيش الاحتلال .

فقد وضع الميناء ،وسكك الحديد،ودوائر البريد والبرق والهاتف في خدمة القوات البريطانية دون مقابل ،حارماً أبناء الشعب من الاستفادة منها ،وحتى المستشفيات،ومديرية الأشغال العامة،والمعامل العائدة لمدارس التدريب اليدوي كلها تم وضعها في خدمة القوات البريطانية .

كما أدى استخدام القوات البريطانية للآليات الثقيلة إلى إتلاف الطرق العراقية دون أن تقدم بريطانيا أي تعويض عن تلك الأضرار .

وخلاصة القول لم يترك نوري السعيد شيئاً إلا وقدمه للمحتلين ودون مقابل ،فيما سيطرت قوات الاحتلال على الفائض الزراعي والحيواني ،كالقطن والصوف ،والتمور وبذور السمسم ،والحبوب ،والفواكه الخضراوات وغيرها، لقاء أسعار زهيدة ،مما سبب في قلة المعروض في السوق ،وبالتالي ارتفاع أسعارها ،وتحمل أبناء الشعب لعراقي الذي يعاني أصلاً من ضائقة اقتصادية صعبة أعباء اقتصادية جديدة ،نيابة عن المحتلين . (16)

وعلى الصعيد السياسة الداخلية ،أقدم نوري السعيد على إلغاء رخص كافة الأحزاب والجمعيات التي كانت موجودة اسمياً ،ومجمدة فعلياً بسبب سياسة القمع ،وذلك بموجب قانون جديد للجمعيات أصدرته حكومته ،وخول القانون المذكور وزير الداخلية صلاحية تصفية كافة ممتلكاتها لصالح الدولة . (17)

إن السياسة التي سارت عليها حكومات نوري السعيد الثلاثة المتعاقبة ،كانت تلقى الاستهجان والازدراء من قبل الشعب العراقي ،وكلما كانت تلك الحكومات توغل في جرائمها بحق الشعب والوطن ،كلما كانت المعارضة لنوري السعيد تتصاعد حتى وصلت إلى النواب الذين جاء هو بهم إلى المجلس النيابي ،وبدأ العديد من النواب يشنون حملات عنيفة على الحكومة ،وإجراءاتها المعادية لمصالح الشعب والوطن .

ثانياً : خلافات بين السعيد الوصي استقالة الوزارة:

لم تؤدي المواقف التي وقفها نوري السعيد تجاه عبد الإله إلى محو الخلافات بينهما،بل ربما كان لها دور كبير في تصاعد الصراع على النفوذ بين الطرفين ،فبعد أن تم تعديل الدستور ،وامتلك عبد الإله الكثير من الصلاحيات الجديدة وخاصة توليه منصب ولاية العهد ،تملكه الغرور ،وأخذ يسعى لتركيز وتقوية

مركزه في حكم البلاد ،وعمل على تجميع العديد من أنصاره في مجلسي النواب والأعيان ،ومارس تدخلاً مكشوفاً في الانتخابات النيابية التي جرت في 9 حزيران 1943 لصالح مرشحيه مما اعتبره نوري السعيد تحدياً لسلطاته ،وكاد الموقف أن يؤدي إلى وقوع أزمة وزارية لولا تنازل السعيد ورضوخه لإرادة عبد الإله ولو إلى حين.

ومما فاقم في تلك الصراعات المشادات التي حصلت داخل البرلمان بين عدد من النواب المحسوبين على البلاط وبين نوري السعيد ،وهذا ما أشار إليه السعيد في مذكرته الآنفة الذكر للوصي والتي كتبها وهو في حالة من الانفعال الشديد ،والتي تسببت في إغضاب عبد الإله .

وكان نوري السعيد قد خرج من معركة تعديل الدستور وهو يشعر بالزهو والقوة ،والهيمنة المطلقة على مقدرات البلاد ،مما عمق من شدة التناقض بين الطرفين ،وسعي كل منهما لتحجيم دور الطرف الآخر .

ولقد ظهرت الخلافات بين الطرفين بصورة أشد عندما ألف السعيد وزارته الثامنة في 25 كانون الأول 1943 ،فقد سلم الوصي لنوري السعيد قائمة تضم أسماء 10 مرشحين من قبل البلاط للوزارة ،لكن نوري السعيد قدم للوصي قائمة مغايرة بدعوى صعوبة الجمع بين مرشحي البلاط ومرشحيه. (18) لم يرتح عبد الإله لقائمة السعيد، ولاسيما وأن فيها أسماء [علي ممتاز الدفتري] و[صادق البصام]

اللذان كانا أعضاء في حكومة [طه الهاشمي] والذين رفضوا اللحاق به حين هربه من بغداد. واتخذ البريطانيون موقف الحياد من الخلافات بين الطرفين فهم لا يريدون إبعاد نوري السعيد رجل مهماتهم الكبرى عن الحكم ،ولا يريدون إغضاب الوصي وولي العهد تجنباً لحدوث أزمة سياسية قد يكون لها نتائج سلبية على مستقبل العلاقات بين الطرفين من جهة وبريطانيا من جهة أخرى . (19)

ومما عمق في الخلافات بين الطرفين لجوء النواب المحسوبين على البلاط بمهاجمة حكومة نوري السعيد داخل البرلمان لدرجة جعلت السعيد يضيق ذرعاً بالنواب المعارضين له ،وشكاهم للوصي عبد الإله ،ولاسيما وأن قسماً منهم كان يلمح إلى أنهم مسندون من البلاط ،وفي حقيقة الأمر أن عبد الإله نفسه لم يكن

مرتاحاً لاستئثار نوري السعيد بكل شيء ،وخاصة بالنسبة لعلاقاته بالسفارة البريطانية ،مما جعل نفوذه يتصاعد يوماً بعد يوم ،وقيل آنذاك أن الوصي نفسه أوعز لبعض النواب المحسوبين على البلاط ،ليهاجموا نوري السعيد وحكومته بأقذع الكلام ،مما دفع السعيد إلى تقديم استقالة حكومته في 19 نيسان 1944، بعد أن أرفق استقالته بمذكرة رفعها للوصي ،تحدث فيها عن أعماله ،ومنجزات حكوماته الثلاث ،صانعاً من نفسه ذلك الرجل الذي خدم بلاده وشعبه اعظم خدمة !!!،في حين لم يكن سوى خادماً مطيعاً للمحتلين البريطانيين .(20)

لم يستطع الوصي البت في استقالة حكومة السعيد فوراً ،إذ كان عليه أن يحصل على موافقة السفارة البريطانية قبل البت فيها،والاتفاق على شخصية رئيس الوزراء الجديد ،ولذلك فقد تأخر البت في الاستقالة أكثر من شهر،فما كان من السعيد إلا أن بعث للوصي بمذكرة جديدة في 23 أيار اتسمت بلهجة حادة أثارت غضب عبد الإله وانزعاجه و جاء فيها:

{إن الأساليب الغريبة التي لجأ اليها بعض النواب الذين كانت الحكومة قد رشحتهم في قائمتها ،ممن سمو أنفسهم[معارضين] للحكومة ،وأشاعوا في الأوساط العامة أن معارضتهم هذه تستند إلى رغبة كبار حاشية البلاط الملكي ،ثم أخذوا يرصفون العبارات الماسة بكرامة الوزراء والحكومة بدون مبرر،حتى أنهم لم يتورعوا عن القذف ،والتعريض بالكرامة الشخصية،مما أدى إلى حوادث لم يسبق لها مثيل في تاريخ البرلمان العراقي ،فضلاً عن هذه العبارات التي من شأنها أن تلقي ضوءاً ساطعاً على الواقع السياسي في العراق ،وأضاف السعيد في كتاب استقالته تهديداً مبطناً بقوله :

أرى من الضروري أن يحسب للحاشية في البلاط حسابها لئلا تكون وسيلة يتذرع بها المخادعون وذو الأغراض في اختلاق الأكاذيب عن أسمى مقام في الدولة ،وبث روح التشكيك في الثقة بين رئيس الدولة ووزراءه ،وإذا لم تتلاف هذه القضية بصورة جلية ،ظاهرة للعام والخاص بأي شكل من الأشكال التي تتفق ورغبة سموكم ،فلا مناص من حدوث أمور غير محمودة ،مما قد يؤدي إلى ضرر أعظم مما نتصوره الآن }.(21)

لكن الوصي تجاهل المذكرة هذه ،وسارع إلى قبول الاستقالة،وصدرت الإرادة الملكية في 3 حزيران 1944،من دون أن يشير عبد الإله إلى المذكرة .

وقد كلف الوصي السيد[حمدي الباجه جي] في نفس اليوم بتأليف الوزارة الجديدة .

لكن التوتر الحاصل بين نوري السعيد وعبد الإله لم يدم طويلاً،ولاسيما وأن بريطانيا كانت ترى في شخص نوري السعيد دائماً أنه الوحيد القادر على القيام بأحسن وجه بالمهمات الكبرى التي تعهد إليه .

وقد علق السفير البريطاني [كونواليس] على الصراع الدائر بين الوصي والسعيد قائلاً :
{ومع أن نوري السعيد أبلغني حول هذه التطورات ،إلا أنني لم أحاول أن القي بثقلي إلى أحد الجانبين باعتبار أن الموضوع قضية داخلية محضة } . (22)
لكن الواقع أن موقف السفير من الخلافات بين الوصي والسعيد كان نابعاً من كون بريطانيا لا تريد وضع كل بيضها في سلة واحدة ،كما ورد في برقية السفارة إلى وزارة الخارجية البريطانية في 3 أيلول 1943 .(23)
وسعت إلى تصفية الأجواء بين البلاط والسعيد لتهيئة الأجواء لعودته إلى الحكم في وزارته التاسعة بتاريخ 21 تشرين الثاني 1947 كما سنرى لاحقاً .

*****
****
****

الفصل العاشر

نوري السعيد يعود للحكم من جديد ويؤلف وزارته التاسعة

أولاً ـ الظروف التي مهدت لعودة السعيد إلى الحكم .

ثانياً ـ نوري السعيد يؤلف وزارته التاسعة .

ثالثاً ـ السعيد يمهد الأجواء لمعاهدة جديدة مع بريطانيا .

رابعاً ـ استقالة نوري السعيد وتكليف صالح جبر

خامساً ـ محاولة فرض معاهدة بورتسموث ودور السعيد .

سادساً ـ اندلاع وثبة كانون الثاني المجيدة وسقوط الوزارة.

****

أولاً : الظروف التي مهدت لعودة السعيد للحكم :

عندما شكل السيد [أرشد العمري] وزارته في 1 حزيران 1946 ، بدعوى إجراء انتخاب مجلس النواب ،كان قد وضع نصب عينيه تحجيم نشاط الأحزاب السياسية التي سمحت وزارة السويدي بقيامها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،مختلقاً شتى الأعذار لذلك ،مما أدى إلى تصادم تلك الأحزاب مع الحكومة ،وخاصة عندما حاولت هذه الأحزاب إثارة القضية الفلسطينية ،على اثر إعلان مقررات اللجنة البريطانية الأمريكية حول القضية ،والتي دعت إلى تقسيم فلسطين .

وكانت الأحزاب السياسية العراقية المعارضة قد اتخذت قراراً بالعمل على مساندة الشعب الفلسطيني ،وتقديم كل ما يمكن من المساعدات المادية التي تمكنه من الصمود أمام محاولات الإمبرياليين والصهاينة ،وشكلوا لجنة للعمل معاً من أجل نصرة القضية الفلسطينية ،ولجمع التبرعات من أبناء الشعب لهذا الغرض .

إلا أن حكومة [أرشد العمري] منعت تلك الأحزاب من القيام بهذه المهمة ،بحجة أن هناك لجنة حكومية تقوم بهذا العمل .

أدى موقف الحكومة هذا إلى وقوع أزمة خطيرة بينها وبين أحزاب المعارضة الخمسة التي سارعت إلى تقديم مذكرة احتجاج إلى الحكومة ،وأعلنت إيقاف نشاط اللجنة بسبب عدم توفر الظروف الملائمة لاستمرار عملها ،وقد جاء في تلك المذكرة ما يلي :

{ تألفت لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين على اثر صدور تقرير لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية ،وقد كانت باكورة أعمالها إعلان الإضراب العام في كافة أنحاء المملكة ،ذلك الإضراب الذي دل بشموله وهدوئه على مقدار الوعي والنضج الذين أظهرهما هذا الشعب .

ومنذُ أن تألفت الوزارة الحاضرة ،وجدت لجنة الأحزاب نفسها في وضع لا تستطيع معه القيام بأي عمل جدي مثمر لنصرة الشعب الفلسطيني في محنته الحاضرة ،بالنظر إلى خطة الحكومة التعسفية التي لم تقتصر على الأحزاب ونشاطها السياسي ،بل تعدته إلى موضوع فلسطين بالذات ،وكان الظن أن الحكومات المتعاقبة ،مهما اختلفت وجهات نظرها ،فإنها تتفق في مثل هذا الموضوع الخطير،حتى أن اللجنة لم يسمح لها بالقيام بالاكتتاب العام لمساعدة شعب فلسطين .

لذلك فإن لجنة الأحزاب العراقية ،بالنظر إلى موقف الوزارة الحاضرة،وبالنظر لعدم توصلها إلى اتخاذ خطة موحدة لمجابهة الموقف،لا يسعها ،مع شديد الأسف،إلا أن تحل نفسها حتى تتهيأ لها الظروف وإمكانيات العمل ،وسوف يستقل كل حزب في عمله السياسي لمعالجة قضية فلسطين، في ضوء خطته }(1)

بغداد في 14 آب 1946

وقد ردت الحكومة على الأحزاب ببيان حاولت فيه تبرير عملها بذرائع غير مقبولة،وكان واضحاً أنها أرادت منع الأحزاب من القيام بأي نشاط فيما يخص القضية الفلسطينية .

رداً على سياسة حكومة [أرشد العمري] تجاه القضية الفلسطينية،وموقفها من الأحزاب السياسية المعارضة،أعلن الإضراب العام في البلاد ،واندلعت المظاهرة الصاخبة في بغداد ،في 28 حزيران 1946 احتجاجاً على الجرائم التي أُرتكبت بحق الفلسطينيين من قبل العصابات الصهيونية ،وعلى سياسة الحكومتين العراقية والبريطانية وقوات احتلالها في فلسطين .

وكانت قوات الشرطة السيارة التي أعدت وُدربت لقمع المظاهرات بانتظارها ،حيث اصطدمت معها مستخدمة الرصاص لتفريقها ،وقد وقعت معركة غير متكافئة بين متظاهرين عزل من أي سلاح ،وتلك القوات المدججة بالسلاح مما أدى إلى استشهاد خمسة متظاهرين وجرح عدد كبير منهم،كما اعتقلت الشرطة عدد كبيراً آخر من المواطنين .(2)

حاولت حكومة العمري التقليل من عدد القتلى والجرحى،وتبرير فعلتها النكراء، متهمة المتظاهرين بالإخلال بالأمن،وغيرها من الادعاءات التي لا يمكن قبولها .

لقد أحدث إقدام السلطة على استخدام السلاح ضد المتظاهرين غلياناً شعبياً،واحتجاجات واسعة على سياسة القمع ،وسارعت الأحزاب السياسية المعارضة إلى تقديم مذكرة احتجاج شديدة اللهجة للحكومة ،وحملتها مسؤولية الأحداث .وقد قام قادة الأحزاب المذكورة بمقابلة نائب الوصي،الأمير زيد لتقديم احتجاج أحزابهم على سياسة الحكومة.(3)

وجاء إضراب عمال شركة نفط كركوك في 3 تموز 946 بعد أن فشلت مساعيهم في تحقيق مطالبهم المتعلقة بتحسين أوضاعهم المعيشية ،مطالبين بزيادة أجورهم ،وتهيئة دور سكن لعوائلهم ،أو منحهم بدل إيجار،وتخصيص سيارات لنقلهم إلى مقر عملهم في الشركة ،ومنحهم إكرامية الحرب أسوة بعمال حيفا وعبدان ،وأخيراً تطبيق قانون العمال .

ولما يئس العمال من استجابة الشركة إلى مطالبهم ،لجئوا إلى الإضراب عن العمل إلى حين تحقيق هذه المطالب .

وقد مارست الحكومة على العمال كل وسائل الضغط والإرهاب لإجبارهم على العودة إلى أعمالهم ،متجاهلة كل مطالبهم المشروعة،لكنها لم تفلح في ثنيهم عن الإضراب ،وأصروا على تلبية مطالبهم العادلة .

وفي 7 تموز،حضر وزير الاقتصاد إلى كركوك في محاولة للضغط على العمال المضربين،مستخدماً أساليب التهديد والوعيد ،وقد قابله العمال المضربين بتجمع جماهيري واسع في حديقة[**كاور باغي]** وألقيت خلال ذلك التجمع الكلمات التي عبرت عن حقوق العمال ومطالبهم المشروعة .

لكن الحكومة كانت قد بيتت لهم مذبحة جديدة ،حيث أحاطت بهم قوات من الشرطة تتألف من فوجين ،وبدأت بإطلاق النار على التجمع لتفريقه ،وأدى ذلك العمل الإجرامي إلى استشهاد 16 عاملاً، فيما جرح أكثر من 30 عاملا آخر . (4)

ولم تكتفِ الحكومة بتلك الإجراءات الوحشية ،بل سارعت إلى إنزال قوات الجيش إلى شوارع كركوك بدباباتها ومدرعاتها ،وأصدرت أمراً بمنع التجول في المدينة خوفاً من ردة فعل الشعب على تلك الجريمة النكراء ،وهكذا لطخت حكومة أرشد العمري أيديها مرة أخرى بدماء عمال نفط كركوك ،وأضافت جريمة أخرى إلى جرائمها بحق الشعب

لقد أشعلت **[مذبحة كاور باغي]** معركة الشعب وقواه السياسية الوطنية ضد الحكومة ،واستنكرت الأحزاب تلك الجريمة المروعة ،وأدانت الحكومة ،واعتبرتها مسؤولة عما حدث، وطالبت بمعاقبة المسؤولين عن المذبحة .

ورغم أن الحكومة أعلنت تحت ضغط الرأي العام العراقي ،والأحزاب السياسية الوطنية ،عن تقديم المسؤولين عن المجزرة للمحكمة ،إلا أن الحكومة لم تكن جادة في ذلك ،بل أرادت امتصاص غضب الشعب وثورته ،وتهدئة الأوضاع . فلم تكن المحاكمة سوى مهزلة ،حيث جرت محاكمة المتهمين الرئيسيين الثلاثة في محكمة جزاء كركوك ،التي أصدرت قرارها ببراءتهم ،وأطلقت سراحهم ،مما دفع بوزير الداخلية [عبد الله القصاب] إلى تقديم استقالته من الحكومة في 17 آب 1946، وقد أكد الوزير القصاب للسيد عبد الرزاق الحسني ،مؤلف تاريخ الوزارات العراقية ،بعد قيام ثورة 14 تموز وسقوط النظام الملكي،أن السفارة البريطانية هي التي أمرت الحكومة بعدم إدانة المتهمين ،بل وزادت في ذلك فطلبت عدم سحب

المتهمين من وظائفهم في كركوك أو نقلهم إلى أي مكان آخر،وطلبت كذلك عدم منح أي تعويض لذوي الشهداء والجرحى ،و كانت الحكومة قد قررت ذلك من قبل لكنها تراجعت عن قرارها إذعاناً لطلب السفارة البريطانية . (5)

كانت ردة الفعل على تلك المجزرة الرهيبة ،وعلى سياسة حكومة أرشد العمري المعادية للشعب وحقوقه المشروعة، شديدةً جداً تتناسب وتلك الجريمة النكراء ،فقد أخذت الأحزاب تهاجم الحكومة بعنف ،عبر صحافتها ،فاضحة إجراءاتها المعادية لمصالح الشعب والوطن ،وتدعوا الجماهير الشعبية للتظاهر ضدها ،ودعت إلى إسقاطها .

وقد ردت الحكومة بتعطيل معظم الصحف ،وخاصة الصحف الحزبية،وساقت مدرائها المسؤولين ومحرريها إلى المحاكم،بتهمة التحريض ضد السلطة ،وكانت تعيد الكرة بعد كل محاكمة لتوجه اتهامات جديدة وتجري المحاكمات الجديدة لهم ،وزجت بالعديد منهم في السجن .

وبسبب تلك الإجراءات غير الدستورية ،دعت الأحزاب الوطنية الثلاثة ،حزب الاتحاد الوطني،والحزب الوطني الديمقراطي،وحزب الشعب، في 30 آب 1946 إلى عقد اجتماع عام حضره جمع غفير من أبناء الشعب ،جاوز 5000 مواطن ،حيث ألقيت الخطب المنددة بالحكومة ،والمعبرة عن سخط الشعب وقواه السياسية الوطنية من سياستها ،والجرائم التي اقترفتها بحق الشعب وسلبها لحقوقه الدستورية ،وتجاوزها على الأحزاب وصحافتها.

وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق على رفع مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى الحكومة ،والى الوصي على العرش [عبد الإله] جاء في المذكرة: (6)

{إن الجموع الغفيرة المجتمعة بدعوة من حزب الاتحاد الوطني والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب ،لمناقشة الموقف السياسي الراهن هالها موقف الوزارة الحاضرة ،بمكافحة الأحزاب السياسية ،ومحاولة شل نشاطها ،وغلق صحفها، وإحالة رؤساء تحريرها إلى المحاكم ،وسجن بعض أعضاء هذه الأحزاب لمجرد إبداء آرائهم في السياسة العامة ،وهو حق من حقوق كل مواطن في بلد له دستور يحترم حرية الرأي ،ويأخذ بنظام الحكم الديمقراطي .

غير أن الوزارة الحاضرة تجنبت الحكم الديمقراطي،واتجهت بحكم البلاد اتجاهاً استبدادياً مخالفا لأحكام القانون الأساسي،وهي تتعمد إهماله ولا تحترم ما فيه من نصوص عن حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية ،وقد وقع في عهدها من الأحداث الجسام ما روع العراقيين كافة ،وما أنذرهم به من خطر جسيم يهدد كيان الشعب ومستقبله ،وما اصبح معه العراقيون غير آمنين ولا مطمئنين على حقوقهم وحرياتهم ،بل وحياتهم .

بالإضافة إلى ذلك لم تستطع أن تصون سيادة العراق وكيانه الدولي ،ففي عهدها نزلت القوات البريطانية في البصرة ،في الوقت الذي يطالب به الشعب العراقي بالجلاء ،ولم تستطع الوقوف الموقف الصحيح لمعالجة مشكلة خطيرة تتعلق بكيان الشعب العربي الفلسطيني ،بل بكيان ومصالح البلاد العربية كافة ،وذلك بعرض القضية على مجلس الأمن الدولي ،وهو مطلب الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية بصورة عامة ،فهي بأعمالها التي أفصحت عن استهانتها بحقوق الشعب وحرياته ،وقانونه الأساسي،غير جديرة بتحمل مسؤولية الحكم ،ولا القيام بالمهمة التي أعلنت أنها تتولى الحكم لإتمامها،وهي مهمة انتقالية حيادية تتلخص بإجراء انتخابات حرة لمجلس جديد ،فنحن نطالب بتنحي هذه الوزارة ،وإقامة وزارة دستورية يرتضي الشعب سياستها } .

ويقول السيد عبد الرزاق الحسني في وصفه لتلك الاحتجاجات:{إننا لو أردنا نشر كافة الاحتجاجات ضد حكومة أرشد العمري لتطلب ذلك مجلدات }.

ونتيجة لتطورات الأوضاع وخطورتها ،والضغوط التي تعرضت لها حكومة العمري ،اضطرت الوزارة إلى تقديم استقالتها في 16 تشرين الأول 1946، وتم قبول الاستقالة في نفس اليوم ،ودون أن تستطيع إجراء الانتخابات العامة .

ونتيجة لتدهور الأوضاع السياسية في البلاد وخطورة الموقف سارع وزير الخارجية البريطانية المستر [بيفن] إلى إرسال برقية إلى الوصي عبد الإله تسلمها بعد منتصف الليل يطلب فيها بتكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة لمعالجة الأوضاع الخطيرة التي سببتها سياسة حكومة أرشد العمري ،والتي اتسمت بالرعونة والاستهانة بالشعب.(7)

*****

نوري السعيد يؤلف وزارته التاسعة :

وهكذا تم ما أراده [بيفن] ،وصدرت الإرادة الملكية بتكليف نوري السعيد بتأليف وزارته التاسعة في 21 تشرين الثاني 1946،فقد أراد الإنكليز أن يمهّد نوري السعيد الأجواء لتنفيذ المهمة الخطيرة والمتضمنة تهيئة الأجواء لتجديد المعاهدة العراقية البريطانية التي كانت معاهدة عام 1930 التي وقعها نوري السعيد آنذاك قد أوشكت على نهايتها.

أراد نوري السعيد تهدئة الأوضاع المتأزمة التي سببتها الوزارة السابقة فأجرى اتصالات مع الحزب الوطني الديمقراطي،وحزب الأحرار،داعياً إياهما للاشتراك في الحكومة ،محاولاً خلق شعبية لوزارته ،وبالفعل تمكن من إقناع الحزبين بمشاركة عضو عن كل منهما في الوزارة ،وفق الشروط التي حدداها بكون الوزارة انتقالية تهدف إلى إجراء انتخابات حرة لمجلس النواب ،مع ضمان إطلاق حرية الأحزاب والصحافة ،وضمان حق المواطنين في انتخاب العناصر التي يثقون فيها دون تدخل الإدارات المحلية في عملية الانتخاب ،والسماح بفتح فروع لهما في الألوية ،وممارسة حقهما في الدعاية الانتخابية بكل حرية ،وقد رد نوري السعيد على الحزبين بالإيجاب ،وتم تشكيل الوزارة ،ودخلها عن الحزب الوطني الديمقراطي السيد [محمد حديد] وعن حزب الأحرار السيد[علي ممتاز الدفتري] وجاءت الوزارة على الشكل التالي :

1 ـ نوري السعيد ـ رئيساً للوزراء ووزيرا للداخلية

2ـ عمر نظمي ـ وزيراً للعدلية .

3ـ صالح جبر ـ وزيراً للمالية .

4 ـ صادق البصام ـ وزيراً للمعارف .

5 ـ علي ممتاز الدفتري ـ وزيراً للأشغال والمواصلات .

6 ـ فاضل الجمالي ـ وزيراً للخارجية .

7 ـ بابا علي الشيخ محمود ـ وزيراً للاقتصاد .

8 ـ جميل عبد الوهاب ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية .

9 ـ محمد حديد ـ وزيراً للتموين .

10 ـ شاكر الوادي ـ وزيراً للدفاع

*****

ثانياً: السعيد يمهد الأجواء لمعاهدة جديدة مع بريطانيا :

حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات مزيفة جديدة :

كانت باكورة أعمال الوزارة السعيدية إقدامها على حل مجلس النواب تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة ،حيث صدرت الإرادة الملكية بحله في 21 تشرين الثاني 1946،وبوشر بالإجراءات اللازمة لانتخاب المجلس الجديد قبل أن يتم فتح فروع للأحزاب السياسية في الألوية والتي تعتبر مهمة جداً لهما للقيام بالدعاية الانتخابية.

ولدى البدء في إجراء انتخاب المنتخبين الثانويين ،ورغم تعهد نوري السعيد بأن تكون انتخابات حرة ونزيهة،فقد قام تكتل في الوزارة يقوده [صالح جبر] وزير المالية بتدخل سافر في تلك الانتخابات ،مما دفع الحزبين المشاركين في الوزارة بالاحتجاج لدى رئيس الوزراء الذي حاول طمأنتهما .

لكن التدخلات استمرت وتصاعدت ،فلم يرَ الحزبان المذكوران بداً من سحب ممثليهما من الوزارة ،وتقدم [محمد حديد] ممثل الحزب الوطني الديمقراطي و[ممتاز الدفتري] ممثل حزب الأحرار باستقالتهما من الوزارة ،وصدر الإرادة الملكية بقبولهما في 31 كانون الأول 1946.

استمرت الحكومة بخططها لإكمال الانتخابات وفق مقاسها هادفة إلى إنجاح مرشحيها،وكانت التدخلات تجري بشكل سافر مما أجبر بعض الأحزاب الوطنية إلى مقاطعة الانتخابات. (8)

ولما وجد الوصي عبد الإله أن تلك التدخلات بلغت حداً لا يمكن السكوت عنه ،استدعى متصرفي الألوية [المحافظين]،متجاوزاً الحكومة،وطلب إليهم إنجاح المرشحين الذين يختارهم البلاط الملكي،وهكذا دخل الوصي على الخط ليكون له النصيب الأوفر في نتائج الانتخابات ،متجاهلا إرادة الشعب وحقوقه التي ضمنها الدستور .(9)

ورغم أن الحزب الوطني الديمقراطي لم يقاطع الانتخابات،واستمر فيها إلى النهاية،وفاز بخمسة مقاعد،إلا أنه قرر بعد الانتخابات سحب نوابه الخمسة من المجلس احتجاجاً على التدخلات السافرة من قبل الحكومة والوصي عبد الإله .

وقد أكد الحزب في بيانه الذي أعلن بموجبه سحب النواب انه إنما استمر في خوض الانتخابات لكي يكون قريباً منها،وليفضح التدخلات التي مارستها الحكومة وأجهزتها الإدارية والتي كان من نتائجها أن النواب جرى تعينهم سلفاً ،وان تلك العملية الانتخابية لم تكن إلا لذر الرماد في العيون ،ومحاولة خداع الشعب وقواه السياسية الوطنية ،ودعا بيان الحزب في النهاية أبناء الشعب إلى مواصلة الكفاح من اجل حقوقهم الدستورية.

*****

ثالثاً : الأحزاب تصدر بياناً يندد بالحكومة وبعملية الانتخاب:

لم تلبث الأحزاب السياسية الخمسة أن دعت بعد الانتخابات إلى لقاء لممثليها في 24آذار 1947 للتداول في الأوضاع السياسية للبلاد ،وما آلت إليه الانتخابات المزعومة من نتائج .

وقد تم في ذلك اللقاء تقيم دقيق للموقف،أصدرت في نهاية الاجتماع بياناً شديد اللهجة ،اتهم الحكومة بتزييف إرادة الشعب،وسلبه حقوقه وحرياته،والإتيان بمجلس لا يمثله على الإطلاق،بل جرى تعينه سلفاً ،وأعلن البيان عدم اعترافه بشرعية نتائج الانتخاب ،ودعت إلى حل المجلس ،وتشكيل حكومة محايدة تجري انتخابات حرة ونزيهة وشريفة يقول فيه الشعب العراقي كلمته بكل حرية في من يمثله صدقاً وحقاً،ومحذرة من أن استمرار الأوضاع على ما هي عليه ينذر بعواقب وخيمة.(10)

****

****

****

رابعاً : استقالة حكومة نوري السعيد،وتكليف صالح جبر :

بعد أن اكمل نوري السعيد المهمة التي جاء من أجلها ،وهيأ الأجواء لصعود صالح جبر إلى قمة مجلس الوزراء ،بناء على رغبة الإنكليز،وتوصية المخابرات البريطانية. (11)

قدم استقالة حكومته إلى الوصي عبد الإله في 11آذار 1947، وتم قبول الاستقالة بعد 16 يوماً ،لغرض الفراغ من تأليف الوزارة الجديدة .
وتم الإعلان عن قبول الاستقالة في 29 منه ،وعهد الوصي إلى [صالح جبر] بتأليف الوزارة الجديدة التي احتفظ فيها جبر بوزارة الداخلية وأسند وزارة الخارجية للسيد[فاضل الجمالي] ووزارة الدفاع للسيد [شاكر الوادي] وقد جاءت هذه الوزارة بأمر من الإنكليز،وتم وضع منهاجها بالاشتراك مع أقطاب السفارة البريطانية وبوحي من وزارة الخارجية البريطانية. (12)
وكان في مقدمة أهداف الوزارة تحقيق ما يأتي :
1 ـ تجديد المعاهدة العراقية البريطانية [معاهدة 1930].
2 ـ مكافحة الشيوعية ،أو ما سمته الحكومة [المبادئ الهدامة] .
3 ـ تنفيذ المخطط البريطاني ـ الأمريكي حول القضية الفلسطينية .
4 ـ تقوية، وتوسيع جهازي الأمن والشرطة وتدريب منتسبيهما . (13)
وقد غلفت الحكومة منهجها هذا بجملة مشاريع وهمية لا تعدو عن كونها وسيلة لتغطية المخطط الذي جاءت لتنفيذه ،والذي قال عنه السيد توفيق السويدي :
{ أن المنهاج أحتوى على آمال ،وخيالات لا يتسنى للبلد تحقيقها إلا بنصف قرن ،وأضاف انه لو تسنى تحقيق عشر ما جاء به منهاج هذه الوزارة لتحول العراق إلى جنة عدن ،لكن المنهاج لم يكن سوى حبراً على ورق }. (14)

*****

خامساً : محاولة فرض معاهدة بورتسموث،ودور السعيد:

على الرغم من أن نوري السعيد لم يشترك في وزارة [صالح جبر] ،حيث صدرت إرادة ملكية بتعينه رئيساً لمجلس الأعيان بعد استقالة وزارته ،إلا أنه كان قد تولى أمر المفاوضات مع البريطانيين في واقع الأمر،فقد عبر الوصي عبد الإله عندما كان في لندن لرئيس الوزراء [صالح جبر] عن رغبته في أن يصطحب معه كل من [نوري ا لسعيد] و[توفيق السويدي] وقد تقبل السيد صالح جبر الأمر بكل سرور .(15)
كان نوري السعيد آنذاك يراقب الوضع السياسي المضطرب والذي كان ينذر بأحداث جسيمة بسبب الوضع المعيشي الصعب الذي كان يمر به الشعب العراقي

والغلاء الفاحش الذي سبب ارتفاع الأسعار بشكل رهيب جاوز الخمسين ضعفاً للعديد من السلع ،وافتقدت الأسواق الكثير منها وبلغ التضخم درجات عالية جداً مما عمق الأزمة الاقتصادية الخانقة ،وقد اشتهرت تلك الفترة العصيبة في حياة الشعب العراقي بفترة[الخبز الأسود] لكثرة الشوائب فيه ،وندرته ،وصعوبة الحصول عليه حيث كان يتجمع الألوف من الناس أمام المخابز لساعات طوال للحصول على بضعة أرغفة من ذلك الخبز الأسود .

وجاءت قضية اغتصاب معظم أجزاء فلسطين من قبل الصهيونية العالمية نتيجة المؤامرة البريطانية الأمريكية وخيانة الحكام العرب المشتركين في تلك المؤامرة ،ومهزلة ما سمي بالحرب العربية الإسرائيلية التي لم تكن في واقع الأمر سوى تمثيلية مفتعلة أراد الحكام العرب منها تبرئة ذمتهم من تلك الجريمة التي لا زال العلم العربي بوجه عام والشعب الفلسطيني بوجه خاص ،يعاني من آثارها الخطيرة حتى يومنا هذا على أيدي حكام إسرائيل وحماتهم الأمريكان والبريطانيين .

ولقد أدرك نوري السعيد خطورة الأوضاع ،وما يمكن أن تؤدي إليه ،فاقترح على الوصي عبد الإله تأجيل تعديل المعاهدة في ذلك الوقت لعدم ملائمة الأوضاع الداخلية والعربية .

إلا أن الوصي أصرَّ على رأيه ،وقد اقترح السعيد عليه استقالة الوزارة وتأليف وزارة جديدة تضم الأطراف الأخرى من المعارضين لحكومة صالح جبر،لكن الوصي رفض الاقتراح ،وأصر على مشاركة السعيد في المفاوضات الجارية في بريطانيا . (16)

أما توفيق السويدي فقد ذكر في مذكراته أن حكومة صالح جبر حكومة ضعيفة لا تقوى على احتمال مسؤولية المفاوضات التي تستلزم جهوداً واستعدادات واسعة فيجب أن تكون لدينا حكومة مفاوضات قادرة على إنجاز هذه المهمة الخطيرة ،ويضيف السويدي أن الوصي قد ألح عليه أن يرافق صالح جبر ونوري السعيد إلى لندن ليكون مراقباً لسير المفاوضات نيابة عنه . وعليه فقد امتثل لرغبة الوصي واشترك مع نوري السعيد وصالح جبر في المفاوضات . (17)

وعلى أثر تسرب الأخبار عن اجتماع قصر الرحاب ومعرفة الأحزاب السياسية بالأمر قررت الاحتجاج على ذلك،وأصدرت البيانات المنددة بالمعاهدة ،والقائمين

بها ،فقد أصدر كل من حزب الاستقلال ،وحزب الأحرار،والحزب الوطني الديمقراطي بيانات شديدة اللهجة منددة بالحكومة ووفدها المفاوض ،ومحذرة إياهم من مغبة الإقدام على توقيع المعاهدة التي دعيت ب[معاهدة بورتسموث] نسبة إلى المدينة التي جرت المفاوضات فيها . (18)

وكانت قد تسربت أنباء عن وصول وفد بريطاني بصورة سرية لأجراء مفاوضات مع حكومة صالح جبر لوضع مسودة معاهدة جديدة تحل محل معاهدة 1930،وضم الوفد البريطاني نائب مارشال الجو السير [بريان بيكر] والبريكادير[كيرتس] ونائب مارشال الجو [كراي]،والمستر [بسك]،والميجر [رنتن]،والميجر[برتواك] فيما كان الوفد العراقي قد تألف من [صالح جبر] و [شاكر الوادي] و [صالح صائب الجبوري] رئيس أركان الجيش ،وقد تبين أن المفاوضات بين الطرفين كانت قد بدأت في 8 مايس1947 واستمرت حتى 17 منه بصورة سرية ،وتم إجراء المفاوضات في قصر الرحاب،تحت أشراف الوصي عبد الإله الشخصي . (19)

كما سافر عبد الإله إلى لندن في 15 تموز،وأجرى مباحثات مع المستر [بيفن] استكمالاً للمحادثات التي بدأت في بغداد ،وبعد عودة الوصي إلى العراق استأنفت المباحثات بين الطرفين في 22 تشرين الثاني ،واستمرت حتى 4 كانون الأول ،وكان الجانب البريطاني يتقدم بمسودات متعددة للمعاهدة الجديدة ،وسافر[نوري السعيد] و[فاضل الجمالي] وزير الخارجية إلى لندن ،وأجريا لقاءات متعددة في وزارة الخارجية البريطانية ،حيث قدم لهما مساعد وزير الخارجية مسودة جديدة للمعاهدة ،وقد اتصل نوري السعيد برئيس الوزراء [صالح جبر] داعيا إياه إلى الحضور إلى لندن لاستكمال المباحثات حول مسودة المعاهدة ،وقد لبى صالح جبر الدعوة ،وغادر إلى لندن وبصحبته وزير الدفاع [شاكر الوادي] و[توفيق السويدي] بعد الاجتماعين الذين تمم عقدهما في قصر الرحاب برئاسة عبد الإله ،وكان الاجتماع الأول قد عقد في قصر الرحاب في 28 كانون الأول ،وضم ذلك الاجتماع 7 رؤساء وزارات سابقين ،و12 وزيراً بالإضافة إلى رئيس الديوان الملكي [أحمد مختار بابان].

ثم تلاه الاجتماع الثاني في 3 كانون الثاني 1948 ،وضم كل من [الوصي عبد الإله] و[صالح جبر] و[نوري السعيد] و[توفيق السويدي] و[أحمد مختار بابان] رئيس الديوان الملكي ،وقد تحدث الوصي إلى الحاضرين ،ونوقشت فيه النقاط الأساسية التي سيتم التفاوض بشأنها ،والأسس التي ينبغي أن تؤخذ في نظر الاعتبار في المفاوضات .

ويقول السيد توفيق السويدي في مذكراته أن صالح جبر كان قد وزع على الحاضرين مسودة المعاهدة باللغة الإنكليزية ،وعندما طالبته بنسخة عربية أجابني أنه لم يتسنى لنا ترجمتها إلى العربية ،ويضيف السويدي قائلا بأنه لم يجد ما يستوجب الاعتراض من الجانب السياسي ،ولكن وجدت الجانب العسكري عليه الكثير من الاعتراضات ،وقد رد عليّ صالح جبر بان هذا الأمر مدروس من قَبلْ ،ومتفق عليه بهذا الشكل، وليس فيه ما يستوجب الاعتراض ،الأمر الذي دل بوضوح على أن المعاهدة قد وضعت ،واتُفق على موادها سلفاً ،وإن الوصي أراد إضفاء الشرعية عليها ،وفي نهاية الاجتماع تم تخويل الوفد برئاسة[صالح جبر] صلاحية التوقيع على المعاهدة . (20)

وعندما سرت أنباء اجتماعات قصر الرحاب ،سارعت الأحزاب الوطنية إلى الاحتجاج عليها بسبب استبعاد الشخصيات الوطنية منها ،أصدرت بيانات تندد بالحكومة وتستنكر سعيها لربط العراق بمعاهدة جديدة اشد وطأة ،وتمتهن سيادة واستقلال البلاد ،مستهترة بإرادة الشعب وحقوقه المشروعة ،وظهرت تلك البيانات في الصحف في اليوم التالي .

لكن الحكومة مضت في خططها لإتمام الصفقة مع المحتلين البريطانيين متحدية إرادة الشعب ،حيث أعلن عن سفر الوفد العراقي إلى لندن في 5 كانون الثاني 1948 .

وجاءت تصريحات وزير الخارجية فاضل الجمالي ،والتي أشاد فيها بالمعاهدة العراقية البريطانية الموقعة في حزيران 1930،وبجهود الحكومة لعقدها مع الحليفة بريطانيا،وأهمية وضرورة عقدها ،لتشعل أول شرارات وثبة كانون الثاني 1948 ،فقد كانت تصريحات الجمالي استفزازية وقحة دفعت طلاب الكليات إلى الخروج

في مظاهرات صاخبة تستنكر سعي الحكومة لعقد المعاهدة الجديدة ،وقام طلاب كلية الحقوق بدور بارز في تلك المظاهرات .
لكن الحكومة سارعت إلى دفع قوات الشرطة للتصدي للمظاهرات مستخدمة أساليبها القمعية المعروفة لتفريقها،وقد أصيب عدد من الطلاب في الصدام ،واعتقل البعض الأخر،وأقدمت الحكومة على تعطيل الدراسة في كلية الحقوق في 5 كانون الثاني ،وقد احتج أساتذة الكلية على إجراءات الحكومة وأساليبها القمعية في تعاملها مع الطلاب المتظاهرين ،لكن الحكومة ردت باعتقال عدد من أساتذة الكليات والطلاب ،واتهمتهم بحمل المبادئ الهدامة .(21)
ونتيجة لسلوك الحكومة هذا إزاء الطلاب وأساتذة الكليات أعلن طلاب الكليات والمعاهد العالية إضرابهم عن الدراسة،وخرجوا في مظاهرات صاخبة سارت حتى بناية مجلس النواب للاحتجاج على الحكومة .
وبسبب تسارع الأحداث وتطورها ،حاول وكيل رئيس الوزراء [جمال بابان] تهدئة الأوضاع فأمر بإعادة فتح كلية الحقوق،وإطلاق سراح الطلاب ،وأساتذتهم المعتقلين .
وجاءت أزمة الحبوب وفقدان رغيف الخبز في مطلع عام 1947 لتصاعد من حدة التناقض بين الشعب وحاكميه ،ولترفع من حرارة الغليان الشعبي .
فبسبب سياسة الحكومة الاقتصادية الرعناء ،حيث سمحت بتصدير كميات كبيرة من الحبوب ،إرضاءً لكبار الإقطاعيين والملاكين الزراعيين ،على الرغم من سوء الموسم الزراعي ذلك العام بسبب شحة الأمطار،ورغم كل التحذيرات التي وُجهت للحكومة من خطورة الوضع ،وضرورة منع التصدير ذلك العام ،إلا أن الحكومة أغمضت عيونها عن تلك التحذيرات ،واستمرت في سياستها المتعارضة ،ومصالح الشعب وحياته المعيشية ،مما سبب فقدان الحبوب في الأسواق ،وارتفاع أسعارها ،وقد لاقى الشعب صعوبات بالغة في الحصول على رغيف الخبز،وكانت صفوف المنتظرين أمام المخابز تثير الأسى والحزن على ما يلاقيه الناس للحصول عليه .
لقد كانت أزمة الخبز أحد الأسباب الرئيسية لقيام وثبة كانون الثاني المجيدة في مطلع عام 1948،وكانت الأوضاع تنتظر من يشعل الشرارة لتنفجر ثورة عارمة ضد نظام الحكم القائم .

*****

توقيع معاهدة بورتسموث بالأحرف الأولى:

وصل الوفد العراقي المفاوض إلى لندن في 6 كانون الثاني 1948، حيث عقد الوفدان العراقي والبريطاني ،في مقر وزارة الخارجية اجتماعاتهما حول المعاهدة المقترحة،والتي كانت قد أعدت سلفاً ،واستغرقت الاجتماعات أربعة أيام ،وانتهت في 10 كانون الثاني بعد أن جرى الاتفاق على بنودها ،وتقرر التوقيع عليها في 15 منه في ميناء [بورتسموث]،وأرسل صالح جبر نسخة من مسودة المعاهدة المتفق عليها باللغة الإنكليزية ،طالبا عدم نشرها لحين ترجمتها إلى العربية ،وتم بالفعل ترجمتها وإذاعتها في 16 منه وتناقلت الصحف نشر نصوصها وقد أحدث نشرها غليانا شعبياًً ينذر بالانفجار في أية لحظة.

وعلى أثر إعلان نص المعاهدة التي وقعها [صالح جبر] والوفد المرافق له مع[ارنست بيفن] وزير الخارجية البريطاني والوفد المرافق له،اجتاحت البلاد موجة عارمة من الغضب الشعبي العارم ،ونشرت الأحزاب الوطنية في 18 كانون الثاني البيانات المنددة بالحكومة والمعاهدة،وطالبت البيانات باستقالة حكومة صالح جبر،ورفض المعاهدة التي جاءت أقسى من معاهدة 1930 وأشد وطأة .

*****

اندلاع وثبة كانون الثاني وسقوط حكومة صالح جبر:

سارع طلاب الكليات والمعاهد العالية إلى إعلان الإضراب العام ،وتشكيل [لجنة التعاون الطلابي] التي ضمت مختلف الاتجاهات السياسية والحزبية ،وقامت المظاهرات الصاخبة في بغداد ،ثم ما لبثت أن امتدت إلى مختلف المدن العراقية في 18 كانون الثاني ،وتصاعدت موجة المظاهرات في اليوم التالي عندما انضم إليها العمال والكادحين من سكان الصرائف المحيطة ببغداد ،والكسبة والمدرسين والمحامين وسائر طلاب المدارس الثانوية والمتوسطة ،واتجهت المظاهرات إلى بناية مجلس النواب ،وكانت الجماهير تنظم إليها خلال مسيرتها،والكل يهتفون بسقوط صالح جبر ونوري السعيد ،وسقوط الوزارة ،وحلّ المجلس النيابي ،ورفض المعاهدة .

سارعت الحكومة إلى إصدار بيان أذيع من دار الإذاعة ،هددت فيه بقمع المظاهرات بكل الوسائل والسبل ،وقد شكل البيان استفزازاً كبيراً لجماهير الشعب دفعهم إلى تحدي السلطة،وأعلن طلاب المدارس كافة تضامنهم مع جماهير الشعب، وتحدي البيان.

وفي 20 كانون الثاني انطلقت المظاهرات الواسعة يتقدمها طلاب كلية الشريعة ،بجبهم ،وعمائمهم البيضاء ،هاتفين بسقوط حكومة صالح جبر والمعاهدة ،وجابهتهم قوات كبيرة من الشرطة مطلقة الرصاص على المتظاهرين ،مما أوقع العديد من الشهداء والجرحى الذين نقلوا إلى المعهد الطبي،والمستشفى التعليمي بجوار كليتي الطب والصيدلة ،وقد أدى ذلك الصدام إلى انتشار لهيب الوثبة في بغداد وسائر المدن الأخرى ،وتصاعدت موجات المظاهرات التي اشتركت فيها جميع فئات الشعب من الطلاب ،والعمال ،والمثقفين ،والكسبة ،والكادحين ،واشتبكوا مع قوات الشرطة التي لم تستطع مجابهة المتظاهرين ،وولت هاربة رغم السلاح الذي كانت تحمله بين أيديها ،ولازلت أذكر تلك الأيام المجيدة من تاريخ كفاح الشعب العراقي بدقائقها ،حيث كنت أحد الطلاب المشاركين فيها في مدينة الموصل ،وشاهدت شرطة النظام وهي تولي هاربة من غضب الجماهير الشعبية ،وأسفرت مظاهرات يوم الثلاثاء 20 كانون الثاني في بغداد عن استشهاد أربعة من الطلاب والمواطنين ،إضافة إلى أعداد كبيرة من الجرحى.

لكن تلك التضحيات كانت حافزاً قوياً دفع جماهير الشعب على مواصلة الكفاح حتى تحقيق أهدافها في إسقاط الوزارة والمعاهدة معاً .

وفي يوم الأربعاء 21 كانون الثاني توجهت جماهير الشعب نحو المستشفى التعليمي لاستلام جثث الضحايا ،لكن الشرطة فاجأتهم بوابل من الرصاص ،وحاولت الجماهير الاحتماء في بناية كليتي الطب والصيدلة ،وبناية المستشفى،ولاحقتهم الشرطة داخل البنايات المذكورة ،وقتلت أثنين منهم،كان أحدهم طالبا في كلية الصيدلة مما أشعل الموقف ،ودفع عميدي كليتي الطب والصيدلة ،وأساتذة الكليتين إلى الاستقالة احتجاجا على انتهاك حرمة الكليّتين ،واحتجت الجمعية الطبية العراقية ببيان شديد اللهجة على تصرف الحكومة .

وتدهور الوضع في بغداد والمدن الأخرى بسرعة أرعبت الحكومة والوصي [عبد الإله] الذي سارع لدعوة أعضاء الحكومة ،وعدد من رؤساء الوزارات السابقين ،وممثلي الأحزاب السياسية الوطنية ،إلى عقد اجتماع في قصر الرحاب في 21 كانون الثاني،لتدارس الوضع ،والخروج من المأزق الذي وضعت الحكومة نفسها فيه ،وكان من بين الحاضرين الشيخ [محمد الصدر] و [جميل المدفعي] و[حكمت سليمان] و[حمدي الباجه جي] و[ارشد العمري] و[نصرت الفارسي] و [جعفر حمندي] و [محمد رضا الشبيبي] و[محمد مهدي كبه] زعيم حزب الاستقلال و[كامل الجادرجي] زعيم الحزب الوطني الديمقراطي و[وعلي ممتاز الدفتري]ممثلا لحزب الأحرار و[عبد العزيز القصاب] و[صادق البصام] ونقيب المحامين [نجيب الراوي].

وجرت في الاجتماع نقاشات حامية حول تطور الأوضاع بين الموالين للسلطة والمعارضين لها ،وقد اتهم الوزير[عبد المهدي]المتظاهرين بأنهم عناصر شيوعية هدامة ،ورد عليه السيد كامل الجادرجي بقوله:

[إن المتظاهرين هم عناصر وطنية وقومية عربية صرفه] (22)

شعر الوصي عبد الإله بخطورة الموقف ،وعدم استطاعة الحكومة مجابه الشعب ،وبعد مداولات دامت أكثر من خمس ساعات أصدر الوصي بياناً إلى الشعب يعلن فيه تراجع الحكومة عن المعاهدة ،ومما جاء في بيانه قوله :

{ أنني اعد الشعب بأنه سوف لن تبرم أية معاهدة لا تتضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية } .(23)

لقد أراد الوصي أن يمتص ببيانه هذا الغضب الجماهيري العارم الذي بات يهدد النظام ،وهو في حقيقة الأمر كان مرغماً على تلك الخطوة ،وهذا ما أكده وكيل رئيس الوزراء [جمال بابان] نفسه للسيد عبد الرزاق الحسني ،بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 ،من أن الوصي عبد الإله أصّر في بادئ الأمر على استخدام الشدة والعنف مع المتظاهرين ،وحصدهم حصداً !!،وبرر سكوته عن ذلك طيلة تلك المدة إرضاءً للوصي ،وتستراً على موقفه من قصة رفض الشعب للمعاهدة ،التي عقدت بمعرفته وبتوجيهاته . (24)

أدى بيان الوصي عبد الإله إلى حدوث انشقاق في صفوف الأحزاب الوطنية ،فقد انشق حزب الاستقلال داعياً جماهير حزبه إلى التوقف عن التظاهر بعد بيان الوصي،فيما أصرت بقية القوى الوطنية على مواصلة الكفاح حتى سقوط حكومة صالح جبر،وقيام حكومة حيادية تأخذ على عاتقها إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتطلق سراح كافة المعتقلين السياسيين .

وفي الوقت الذي كان الوصي يسعى بكل جهده لتهدئة الوضع،طلع علينا رئيس الوزراء [صالح جبر] بتصريح في لندن ،في 22 كانون الثاني ،يتهم المتظاهرين بأنهم عناصر هدامة من الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلهم عام 1941،بعد إسقاط حكومة الكيلاني على يد جيش الاحتلال البريطاني ،وقد توعد جبر في تصريحه بالعودة إلى بغداد لسحق رؤوس العناصر الفوضوية !!!،وكان صالح جبر بتصريحه هذا قد صب الزيت على النار، فانطلقت مظاهرات عارمة ضد الحكومة. (25)

وفي 25 منه أعدت الحكومة البريطانية طائرة خاصة لنقل صالح جبر وبقية أعضاء الوفد إلى بغداد لمعالجة الوضع،وكبح جماح المعارضة الوطنية ،لكن الطائرة لم تستطع الهبوط في مطار بغداد لذي طوقته الجماهير،واضطرت إلى الهبوط في القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية ،وتم نقل الوفد المرافق له بواسطة المصفحات والمدرعات إلى قصر الرحاب خفية، حيث التقى بالوصي بحضور نوري السعيد،وتوفيق السويدي،وقد اتهم صالح جبر وكيله جمال بابان بالتهاون في قمع المظاهرات ،وطلب من الوصي منحه الصلاحيات اللازمة للقضاء على الثورة الشعبية خلال 24 ساعة .(26)

لكن جمال بابان أكد استحالة إنهاء المظاهرات دون استقالة الحكومة ،وأيده في موقفه جميل عبد الوهاب ،وزير الشؤون الاجتماعية ،فيما وقف نوري السعيد إلى جانب صالح جبر داعياً إلى استخدام أقسى أساليب العنف ضد المتظاهرين ،فما كان من جمال بابان إلا أن قدم استقالته من الحكومة احتجاجاً على انتقادات صالح جبر . (27)

وفي ليلة 26 / 27 كانون الثاني أصدر صالح جبر بياناً يحذر فيه أبناء الشعب من التظاهر ،ويتوعدهم بإنزال العقاب الصارم بهم ،وخول متصرفي الألوية ،وأمين

العاصمة ،ومدراء الشرطة صلاحية استخدام السلاح لتفريق المظاهرات ،وإنزال قوات كبيرة من الشرطة لتحتل المراكز الحساسة في العاصمة ،وبقية المدن الأخرى . (28)

وتحدت الجماهير الشعبية صالح جبر ونوري السعيد،واجتاحت شوارع بغداد وسائر المدن الأخرى مظاهرات هادرة ،منددة بالحكومة ،ومطالبة بسقوطها ،وسقوط المعاهدة ،وبات الوضع خطيراً جداً في تلك الليلة ،حيث كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق من قبل الشعب من جهة ،والحكومة وقواها القمعية من جهة أخرى،انتظاراً لصباح اليوم التالي 27 كانون الثاني . فلما حلّ ذلك الصباح تحولت شوارع بغداد والمدن الأخرى إلى ساحات حرب حقيقية ،فقد نشرت الحكومة قوات كبيرة من الشرطة المزودة بالمصفحات في الشوارع الرئيسية،فيما نصبت الرشاشات الثقيلة فوق أسطح العمارات العالية ومنارات الجوامع ،استعداداً للمعركة الفاصلة .

وفي الساعة التاسعة صباحاً بدأت الجماهير الشعبية في الاعظمية ،والكاظمية ،وفي جانبي الكرخ ،والرصافة تتجمع في الساحات العامة ،ثم انطلقت في مسيرتها للالتقاء ببعضه،وقابلتها قوات الشرطة بوابل من رشقات الرصاص،استشهد على أثرها أربعة من المتظاهرين ،ووقع العديد من الجرحى،مما زاد في اندفاع الجموع الهادرة واندفاعها،وإصرارها على التصدي لقوات القمع ،وتقدمت مظاهراتان من جهة الاعظمية، ومن جوار وزارة الدفاع لتطويق قوات الشرطة التي حاولت الانسحاب إلى شارع [غازي] سابقا،والكفاح حالياً ،ولاحقتها جموع المتظاهرين مشعلة النيران بسياراتها ومصفحاتها، واستولت الجماهير على مركز شرطة [العباخانة]،وتوجهت إلى ساحة [الأمين]،[الرصافي حالياً] في طريقها للالتحام بجماهير الكرخ عبر جسر المأمون [الشهداء حالياً] .

كانت قوات الشرطة قد استعدت عند مدخل الجسر ،حيث نصبت رشاشاتها فوق أسطح العمارات ،ومنارات الجوامع عند طرفي الجسر في جانبي الكرخ،والرصافة لمنع مرور المتظاهرين عبر الجسر،ومعهم أمر بإطلاق النار على المتظاهرين المندفعين نحو الجسر،واستطاعت قوات الشرطة إيقاف زحف الجماهير نحو الجسر من جانب الرصافة في بادئ الأمر ،مما دفع بجماهير الكرخ إلى الاندفاع

نحو الجسر بغية عبوره،والالتحام بجماهير الرصافة المتواجدة في ساحة الأمين وعند منتصف الجسر جابهتهم قوات الشرطة بنيران رشاشاتها المنصوبة فوق منارة جامعي [الوزير] و[الآصفية] في جانب الرصافة ،ومنارة جامع [حنان] في جانب الكرخ ،ومن المدرعات الواقفة في مدخل الجسر ،وقد استشهد ما يزيد على 40 مواطنا ،وجرح اكثر من 130 آخرين ،وتناثرت جثث الضحايا فوق الجسر . اشتد ضغط الجماهير في ساحة الأمين على قوات القمع ،مما أجبرها على الانسحاب نحو الجسر،وتقدم المتظاهرون عبر الجسر ،ومرة أخرى إنهمر عليهم الرصاص واستشهد عدد آخر وجرح الكثيرون ،لكن الجموع ازدادت بأساً واندفاعاً أوقع الهلع في صفوف قوات القمع التي خافت أن تقع في أيدي الجماهير الغاضبة فولت هاربة تاركة ساحة المعركة تملأ جثث الشهداء والجرحى .

حاول عبد الإله استخدام الجيش ضد الشعب ،وأجرى اتصالا تلفونياً مع رئيس أركان الجيش الفريق [صالح صائب الجبوري] في 27 كانون الثاني ،حوالي الساعة الثالثة والنصف عصراً ،طالباً منه إدخال عدد من قطعات الجيش إلى شوارع بغداد، لكن الجبوري حذر الوصي من مغبة إدخال الجيش في شوارع بغداد،ولاسيما وانه لا يزال يعاني من مرارة الاحتلال البريطاني عام 1941،وأكد الجبوري للوصي عدم ضمان وقوف الجيش ضد الشعب ،واقتنع الوصي برأي الجبوري ،وطلب منه البقاء على اتصال دائم بالقصر حتى ينجلي الوقف بوضوح.(29)

وفي الوقت الذي كانت الأزمة تتصاعد،قدم 20 نائبا في البرلمان استقالتهم، احتجاجا على الأساليب القمعية للحكومة ضد أبناء الشعب ،بالإضافة إلى استقالة وزير المالية [يوسف غنيمة] ووزير الشؤون الاجتماعية [جميل عبد الوهاب] .

وفي الوقت نفسه كان عبد الإله مجتمعا في قصر الرحاب مع الشيخ [محمد الصدر] و[نوري السعيد] لبحث الموقف وسبل الخروج من الأزمة .

كان نوري السعيد يلح على الوصي بقمع الحركة الشعبية ،وطالب بإعلان الأحكام العرفية ومنع التجول،لاحتواء المظاهرات ،فيما نصح الشيخ محمد الصدر الوصي بإقالة الوزارة لتهدئة الأوضاع ،ولاسيما وأن المظاهرات قد امتدت إلى جميع

المدن العراقية ،وفقدت الشرطة سيطرتها على الموقف ،وأشعل المتظاهرون النار في مكاتب الإرشاد البريطانية ،في السليمانية ،وكركوك ،والموصل . (30)

وأخذ الوصي برأي الشيخ الصدر على مضض،رغم كونه كان في الواقع يسعى لقمع الحركة الشعبية ،وأوعز إلى رئيس الديوان الملكي [أحمد مختار بابان] للاتصال بصالح جبر،والطلب منه تقديم استقالة حكومته،في 27 كانون الثاني 1948 الذي شهد أشد المعارك بين الشعب وقوات الحكومة ،وقدم صالح جبر استقالته التي تم قبولها فوراً،وتوجه الوصي بخطاب إلى الشعب من دار الإذاعة،أعلن فيه استقالة الحكومة ،داعيا الشعب للإخلاد إلى الهدوء !!. (31)

وسارع الوصي إلى تكليف السيد [محمد الصدر] بتأليف وزارة جديدة تأخذ على عاتقها تهدئة الأوضاع ،وامتصاص الغضب الشعبي،من خلال العديد من الإجراءات،كإطلاق سراح مئات المعتقلين المشاركين في الوثبة وحل البرلمان وتعديل قانون الانتخابات وجعله على مرحلة واحدة [انتخابات مباشرة] وعودة الصحف المعطلة ،وغيرها من الإجراءات ، لكن كل تلك الاجراءات لم تكن سوى خطوات تسكينية بغية عودة الهدوء والسكينة في البلاد وتمهيد الظروف لعودة الوجوه البوتسموثية إلى الحكم من جديد ،وليبدأ التنكيل بالقوى الوطنية التي كان لها الدور الفاعل في تلك الانتفاضة وخاصة قادة وكوادر الحزب الشيوعي حيث جرى إعادة محاكمة قادة الحزب [يوسف سلمان] و[زكي بسيم] و[حسين محمد الشبيبي] الذين سبق الحكم عليهم بالسجن المؤبد،والحكم عليهم من جديد بالإعدام وتنفيذ الحكم في ساحات بغداد للإرهاب الشعب ، كما جرى اعتقال المئات من كوادر وأعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي وتمت إحالتهم إلى المجالس العرفية والحكم عليهم بالسجن لمدد طويلة كما سنرى فيما بعد .

لقد حقق الشعب في وثبته المجيدة هدفان ،فقد اسقط المعاهدة،واسقط الحكومة،لكن الوثبة لم تستطع حسم الصراع مع السلطة الموالية للمحتلين البريطانيين على الرغم من هروب نوري السعيد،وصالح جبر إلى خارج العراق ريثما تهدأ الأوضاع، فقد كانت حياتهم مهددة بخطر حقيقي،ولو تسنى للجماهير الوصول إليهما آنذاك لمزقهم تمزيقاً.

الفصل الحادي عشر

نوري السعيد يعود للواجهة من جديد ويشكل وزارته العاشرة

مهمات وزارة نوري السعيد :

1 ـ تصفية القضية الفلسطينية .

2ـ تصفية آثار الوثبة والتنكيل بالعناصر الوطنية .

3 ـ السعيد وعبد الإله والإمبرياليين يتآمرون على سوريا.

4 ـ نوري السعيد والقضية الكوردية .

****

نوري السعيد يعود للواجهة من جديد :

منذُ أن شكل السيد [مزاحم الباجه جي] وزارته في 26 حزيران 1948،بدا واضحاً أنها جاءت لتمهد الطريق لعودة رجالات معاهدة بورتسموث إلى السلطة من جديد،وخاصة بعد أن طلب الوصي عبد الإله إجراء تعديل في وزارته بعد استقالة وزير الدفاع [صادق البصام] وتعين عدد من وزراء حكومة صالح جبر،وكان أبرزهم [شاكر الوادي] وزير الدفاع وأحد الموقعين على معاهدة بورتسموث،والذي تسلم وزارة الدفاع مجدداً .

لم تمضِ وزارة [مزاحم الباجه جي] في الحكم سوى ستة أشهر حيث قدمت استقالتها،وتم تكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة والتي تم تشكيلها على الشكل التالي : (1)

1 ـ نوري السعيد ـ رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية

2 ـ شاكر الوادي ـ وزيراً للدفاع .

3 ـ عبد الإله حافظ ـ وزيراً للخارجية .

4 ـ جلال بابان ـ وزيراً للأشغال والمواصلات .

5 ـ محمد حسن كبه ـ وزيراً للعدلية .

6 ـ نجيب الراوي ـ وزيراً للمعارف .

7 ـ ضياء جعفر ـ وزيراً للاقتصاد .

8 ـ خليل إسماعيل ـ وزيراً للمالية .

9 ـ بهاء الدين نوري ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية .

وحال تشكيل الوزارة أعلن نوري السعيد بأنه سيضع نصب عينيه بالدرجة الأولى قضية فلسطين بغية إنقاذها من محنتها !!

لكن الحقيقة كانت على عكس ما جاء في خطابه،ولم يكن في جعبته سوى إكمال المؤامرة التي صاغتها بريطانيا ونفذها الحكام العرب لتصفية القضية الفلسطينية وتثبيت الكيان الصهيوني ،وهذا ما أكده [السيد طه الهاشمي] في مذكراته حيث يقول : {إن ما جاء في الكتب المتبادلة بين الأمير [عبد الإله] و[نوري السعيد] من التنويه بقضية فلسطين إنما قصد به ذر الرماد في العيون ،وأنا أتوقع أسوأ النتائج من هذه الوزارة ،فسيبدأ الاعتقال والسجن ،وكم الأفواه إلى أن تستقر الأمور في

العراق ،وسيشجع [الملك عبد الله] على اقتطاع الأرض العربية فلسطين ليضمها إلى إمارته [شرق الأردن] . (2)
أما السيد [كامل الجادرجي] فقد علق على عودة نوري السعيد إلى الواجهة من جديد ،وتشكيله وزارته العاشرة قائلاً :
{إن عودة نوري السعيد إلى الحكم في أوائل كانون الثاني 1949من الأحداث البارزة في فترة ما بعد الوثبة،وقد اعتبرت عودته تصفية نهائية لآثار وثبة كانون الثاني 1948 ،وعودة سيطرته الكاملة على الحكم}.(3)
وهكذا جاءت هذه الوزارة وأمامها مهمات خطيرة لم يكن لأي رئيس حكومة القيام بها سوى نوري السعيد .

*****

مهمات وزارة نوري السعيد :

1 ـ تصفية القضية الفلسطينية :

عاد نوري السعيد إلى الحكم ليكمل فصول المؤامرة الإمبريالية على فلسطين،بالتفاهم والتعاون مع [الملك عبد الله] وحكومته التي كانت برئاسة [توفيق أبو الهدى] .
فقد وصل أبو الهدى بغداد في 25 نيسان 1949،واجتمع بالوصي عبد الإله،وبنوري السعيد،وقد طلب أبو الهدى،بناء على توجيهات الأمير عبد الله ،سحب القوات العراقية من فلسطين،وبالفعل باشرت تلك القوات الانسحاب والعودة إلى العراق،حيث وصلت طلائعها مدينة الرمادي في 29 نيسان، وبلغت بغداد في الأول من أيار . (4)
وقد سارع الملك عبد الله إلى إرسال البرقية التالية إلى أحد أكبر زعماء المنظمات الصهيونية [موشي شرتوك] في 15 آذار 1949 يقول فيها :
{ عزيزي شرتوك : لم يكن بحثي أمس ما عزى إليكم من التصريح عن الجبهة العراقية في حالة انسحابها إلا لأمور جوهرية هي :
عند حضور ساسون أفندي ،والقائد دايان إلى الغور لمقابلتنا ،بحثنا عن عدم الاطمئنان بهدنة لم يكن العراق قابلاً بها ،وأن الجيش العراقي ينسحب منها .

فللرغبة في التسوية المأمولة عزمنا تسلم الجبهة العراقية ،فهذا التصريح ،وما وقع في الجنوب من حركات يدعو للتردد في النتائج ،ولذلك أحب أن تشعروا وفدكم بأن يتفق مع وفدنا على سريان اتفاقية عدم إطلاق النار في الحدود التي يشغلها الجيش العراقي حال تسلمها من قبل القوات الأردنية مع تحياتي لكم وللمستر بن غوريون}. (5)

وما أن تم انسحاب الجيش العراقي من المثلث العربي [مثلث جنين ـ نابلس ـ طول كرم] حتى بادر الملك عبد الله إلى تسليمها إلى القوات الصهيونية بحجة أن ذلك من مقتضيات اتفاقية الهدنة التي عقدت في [رودس] بين الأردن وإسرائيل ،ومن متماتها ،وقد تم التسليم في 19 أيار 1949 مما أثار غضب الشعب الفلسطيني،فكان أن دفع الملك عبد الله حياته ثمناً لتلك الخيانة الكبرى ، حيث جرى اغتياله في 20 تموز 1951 . (6)

ويقول عبد الرزاق الحسني عن عملية سحب القوات العراقية معلقاً :

{لقد كان سحب القوات العراقية من فلسطين من القضايا الخطيرة والخطرة ،لأنها تتصل بشعور الشعب العربي الناقم على حكومات الدول العربية في كافة عواصمها ،وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة تخشى الإقدام على مثل هذه الحركة فاستطاعت الوزارة السعيدية العاشرة أن تقوم بهذه المهمة مستفيدة من وجود الأحكام العرفية في البلاد . (7)

سيطر على أبناء الشعب وجوم وحزن شديدين،بسبب خيانة الحاكمين،وقد شكّل سحب القوات العراقية تحدياً سافراً لمشاعر الشعب الذي اعتبر قضية فلسطين قضيته الأولى المقدسة .

ولم يكتف حكام العراق بخيانتهم للقضية الفلسطينية هذه ،بل أقدمت حكومة توفيق السويدي على إصدار قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود في 2 آذار 1950،وتسفيرهم إلى إسرائيل لكي يقوي الدولة الإسرائيلية الوليدة ويمدها بالطاقة البشرية التي كانت بأمس الحاجة لها . (8)

وبذلك أكمل نوري السعيد فصول المؤامرة على فلسطين بالتعاون والتنسيق مع العرش الهاشمي في الأردن،والذي استحوذ على القسم العربي من فلسطين مشكلاً المملكة الأردنية الهاشمية،بتخطيط من الإمبريالية البريطانية والأمريكية. (9)

2- السعيد ينكل بالعناصر الوطنية المشاركة في الوثبة

بعد أن أكمل نوري السعيد فصول المؤامرة الأنكلو أمريكية على فلسطين توجه نحو تصفية القوى الوطنية في الداخل،بادئاً بالحزب الشيوعي الذي كان له الدور الأكبر في وثبة كانون المجيدة،وفي جعبته تصفية حساباته مع الحزب،وسائر القوى الوطنية الأخرى،ولينتقم أشد الانتقام من أولئك الذين كانوا وراء الوثبة .

كان بداية ذلك الهجوم الشرس على الحزب الشيوعي يتمثل في إعادة محاكمة السكرتير الأول للحزب يوسف سلمان [فهد] ورفاقه أعضاء المكتب السياسي[زكي بسيم] و[حسين محمد الشبيبي] و[يهودا صديق] والذين سبق وأن حكم عليهم المجلس العرفي العسكري بالإعدام،ثم خفض الحكم فيما بعد إلى السجن المؤبد،بعد إلقاء القبض عليهم في عهد وزارة نوري السعيد التاسعة،في منتصف عام 1947،و اليوم وقد سنحت الفرصة لنوري السعيد،تحت ظل الأحكام العرفية لتنفيذ ما أراد تنفيذه قبل سنتين،فقد تمت إعادة محاكمتهم من قبل المجلس العرفي العسكري الذي أصدر بدوره حكم الإعدام عليهم في 10، و11 شباط 1949،وتم تنفيذ الحكم يومي 14، و15 شباط،وعلقت جثث الشهداء في ساحتي المتحف والتحرير لساعات طويلة إرهاباً للشعب،وتحدياً لمشاعره الوطنية .

كانت ردة فعل إعدام قادة الحزب الشيوعي عنيفة،عراقياً وعربياً ودولياً،حيث قامت المظاهرات المنددة بالجريمة الشنعاء لنوري السعيد وحكومته،وشنت الصحف الوطنية العراقية والعربية والأجنبية حملة شعواء على الحكومة متهمة إياها بتنفيذ مخططات الإمبرياليين الهادفة إلى كبح جماح الحركة الوطنية في العراق .(10)

ولم تقف إجراءات نوري السعيد إلى هذا الحد،بل مضى في تنفيذ ما خططه له أسياده الإمبرياليون حيث جرى اعتقال أكثر من 370 فرداً من أعضاء الحزب الشيوعي وكوادره،ومارست الأجهزة القمعية في مديرية التحقيقات الجنائية [مديرية الأمن العامة] أبشع أساليب التعذيب لأخذ الاعترافات منهم عن تنظيمات الحزب،ومات البعض منهم تحت التعذيب،وأحيل كافة المعتقلين إلى المجالس

العرفية العسكرية التي حكمت بدورها عليهم بأحكام جائرة،تراوحت بين السجن المؤبد والسجن لمدة ثلاث سنوات وبمراقبة الشرطة بعد انتهاء الأحكام،ولم تقف شهية نوري السعيد للانتقام من الحزب الشيوعي إلى هذا الحد، بل سارع إلى إصدار مرسوم خطير وجائر،لكبح جماح الهيئة التعليمية والطلبة ،وإخماد صوتها ،وعزلها عن الحركة الوطنية ،فجاء في هذا المرسوم انتهاكاً صارخاً للحقوق الدستورية للمواطنين ،وفي ما يلي نص المرسوم: (11)

استناداً إلى الفقرة 3 من المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي،وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء،أمرنا بوضع المرسوم الأتي:

مرسوم :

المادة الأولى : ممنوع على هيئات التدريس في الكليات والمعاهد العلمية والمدارس، وموظفيها على اختلاف أنواعها ودرجاتها سواء كانت حكومية أم أهلية أم أجنبية ما يأتي:

1 ـ بث الدعايات السياسية بين الطلاب .

2 ـ تحريض الطلاب على مخالفة أحكام القوانين والأنظمة .

3 ـ حض الطلاب أو غيرهم على المظاهرات،أينما وكيفما تقع .

4 ـ حث الطلاب على الإضراب داخل الكليات والمدارس والمعاهد العلمية وخارجها .

المادة الثانية : تعتبر هيئات التدريس في الكليات والمعاهد العلمية والمدارس،وموظفوها مسؤولين جميعاً عن الأعمال الممنوعة المبينة في المادة الأولى من هذا المرسوم لغرض المادة الرابعة،ما لم يُظهر التحقيق الموظف،أو الهيئة،أو الشخص الذي قام في أمر بثها،أو تحريض الطلاب،أو حثهم عليها .

المادة الثالثة : لمجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزير المختص أن يفصل الموظفين،والهيئات التدريسية للمدة التي يقررها،إذا ثبت عليهم أحد الأعمال المبينة في المادة الأولى من هذا المرسوم،أو ثبت إهمالهم،أو تقصيرهم في إظهار مرتكبي أحد الأعمال الواردة في المادة المذكورة .

المادة الرابعة :

يحرم الموظفون،وهيئات التدريس الذين يفصلون وفق المادة السابقة من هذا المرسوم من حقوقهم التقاعدية،سواء كانوا يستحقون إكرامية أم مرتباً تقاعديا ً،خلال مدة الفصل، على أن يعطى لورثتهم راتب التقاعد،أو الإكرامية إذا وقعت الوفاة قبل انتهاء مدة الفصل .

المادة الخامسة :

ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة : على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم،الذي يجب عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع له .

كتب في بغداد في اليوم السادس من شهر ربيع الثاني 1368 والمصادف لليوم الخامس من شباط 1949 .

هكذا انتهك نوري السعيد، بكل فضاعة،الدستور العراقي الذي كفل الحقوق العامة للشعب،وجعل إدارات المدارس والمعاهد والكليات أجهزة بوليسية،منذراً بإنزال العقاب الصارم بكل من لا يتعاون مع الأجهزة القمعية لمحاربة الحركة الوطنية في صفوف الطلاب والأساتذة .

نفذ نوري السعيد تهديداته وقام بفصل أعداد كبيرة من المعلمين والمدرسين وأساتذة الكليات والمعاهد من وظائفهم،كما تم فصل أعداد كبيرة من طلاب الكليات والمعاهد ،انتقاما للدور البطولي الذي لعبه أولئك الطلاب أبان وثبة كانون المجيدة عام 1948.

وقد درست اللجنة المشتركة والمؤلفة من اللجنة الحقوقية ولجنة المعارف بمجلس النواب هذا المرسوم،ورفعت تقريرها حوله في 15 كانون الثاني 1951، وأصدرت قراراً برفضه لمخالفته لأحكام الدستور.

لكن رئاسة مجلس النواب ،بضغط من الحكومة والبلاط ،أرجأت عرض قرار اللجنة المشتركة على المجلس،واستمر العمل بموجبه حتى عام 1955،بعد أن استنفذ أغراضه،وبعد أن وضع نوري السعيد العديد من المراسيم الأخرى،الأشد وطأة منه،والأكثر عدوانية على حقوق الشعب لمحاربة القوى الوطنية ، كما سنرى فيما بعد .(12)

*****

3 ـ السعيد وعبد الإله والإمبرياليون يتآمرون على سوريا:

أثارت خيانة الحكام العرب لقضية فلسطين،واندحار الجيوش العربية أمام قوات المنظمات الإرهابية الصهيونية،وقبول الحكام العرب بالهدنة المعقودة في [رودس]مع الكيان الصهيوني،وبالتالي القبول بتقسيم فلسطين كأمر واقع،ردة فعل واسعة اجتاحت العالم العربي،وسارت المظاهرات المنددة بالحكام العرب،وتخاذلهم،وانغمار معظمهم في المؤامرة الانكلو أمريكية،وخلق ذلك الوضع لدى الشعوب العربية يأساً شديداً من أولئك الحكام ،وأصبحت لديهم القناعة من أن أي إصلاح للأوضاع العربية لا يمكن أن يكون دون زوال تلك الأنظمة،وأولئك الحكام .

واستغلت الإمبريالية الأمريكية تلك الظروف اكبر استغلال على الساحة السورية،نظراً لأهمية موقع سوريا الجغرافي بالنسبة لضمان أمن دولة إسرائيل ،القاعدة المتقدمة للإمبريالية في قلب العالم العربي ،فقد كان قيام نظام حكم وطني حقيقي في سوريا يشكل خطراً على إسرائيل .

هذا من جهة،ومن جهة أخرى كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة لإزاحة النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط،والاستئثار بها لوحدها،نظراً لما تشكله هذه المنطقة من أهمية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية حيث يوجد اكبر خزان للنفط في العالم ،فيما كانت الإمبريالية البريطانية تسعى جاهدة لإحكام سيطرتها على المنطقة ،فقد سعت إلى قلب الحكومة السورية،وإقامة مشروع [الهلال الخصيب] بزعامة العرش الهاشمي،وتحت هيمنتها ،وقد لعب نوري السعيد دوراً كبيراً في تنفيذ المخطط البريطاني .

لكن الإمبريالية الأمريكية كانت أسرع في تحركها حيث دبرت انقلاب [حسني الزعيم] رئيس الأركان السوري ،في 30 آذار 1949،واستطاع حسني الزعيم السيطرة على الأوضاع في سوريا ،دون أن يلقى انقلابه أية مقاومة تذكر،مستغلاً عواطف الجماهير السورية الناقمة على الحكومة السابقة،بسبب دورها في نكبة فلسطين ،وطبيعي أن يستغل حسني الزعيم تلك النكبة ليظهر نفسه بمظهر الوطني الحريص على قضية فلسطين،لكن الحقيقة لا تعدو أن تكون انقلاباً أمريكياً،حيث يقول الكاتب الأمريكي [كوبلاند] في كتابه [لعبة الأمم] ما يلي :

{ وكان انقلاب حسني الزعيم من إعدادنا وتخطيطنا، فقد قام فريق العمل السياسي بإدارة الميجر [ميد] بإنشاء علاقات منتظمة مع[حسني الزعيم]،الذي كان رئيساً لأركان الجيش السوري.

ومن خلال تلك الصداقة أوحى [الميجر ميد] لحسني الزعيم بفكرة الانقلاب العسكري،حيث اضطلعنا نحن في السفارة بمهمة وضع كل خطته،وإثبات كافة التفصيلات المعقدة }.(13)

أحدث انقلاب حسني الزعيم قلقاً عميقاً لدى الدوائر البريطانية والعرش الهاشمي في العراق ،أسرع نوري السعيد إلى دمشق، يستكشف طبيعة الانقلاب ،واختلى السعيد بحسني الزعيم، ونصحه بالعودة إلى واجباته العسكرية،وترك الأمور السياسية، وكان نوري السعيد أثناء زيارته لدمشق يلبس بزة عسكرية برتبة كبيرة في محاولة للتأثير على حسني الزعيم.(14)

لكن بريطانيا لم تستسلم لما حدث في سوريا،ونشطت أجهزة مخابراتها في العمل لتدبير انقلاب عسكري معاكس .

ونجحت الجهود البريطانية بإحداث انقلاب جديد بقيادة اللواء [سامي الحناوي] في 14 آب 1949،وقبل أن يمض على انقلاب حسني الزعيم ستة اشهر،وكان واضحا أن الانقلاب الجديد كان بإخراج بريطاني .

تم لسامي الحناوي السيطرة على البلاد ،وجرى إعدام حسني الزعيم ،ورئيس وزرائه [محسن البرازي] بعد محاكمة لم تدم سوى ساعتين مما أثار غضب الإمبرياليين الأمريكيين .

لم يخفِ العرش الهاشمي،ونوري السعيد فرحهما وسرورهما لنجاح انقلاب [سامي الحناوي]،وسارع سامي الحناوي إلى بغداد،وبصحبته الملحق العسكري العراقي [عبد المطلب الأمين] واجتمع مع نوري السعيد وعبد الإله،ثم عاد في نفس اليوم إلى دمشق.

ولم تلبث حكومة بغداد أن أرسلت رئيس الديوان الملكي [احمد مختار بابان] إلى دمشق،لمناقشة موضوع إقامة اتحاد بين العراق وسوريا لكن المشروع لم يكتب له النجاح، فقد أفلح الأمريكيون في إحداث انقلاب جديد في سوريا بقيادة العقيد [أديب

الشيشكلي] في 19 كانون الأول ،بالتعاون مع [أكرم الحوراني] و[فوزي سلو] وتم اعتقال سامي الحناوي .
لكن أديب الشيشكلي لم يستلم الحكم بصورة رسمية،بل حكم من وراء الستار،وأعاد الحكم المدني للواجهة حتى تشرين الثاني من عام 1951، حيث قام بانقلابه الثاني ،وأقال الحكومة المدنية،وأعلن نفسه دكتاتوراً للبلاد .
بقي الشيشكلي في الحكم حتى شباط 1954،عندما أسقطه انقلاب جديد بقيادة [فيصل الأتاسي] بمساعدة [غسان جديد]،حيث تحرك الجيش، تدعمه الأحزاب السياسية التي ضاقت الأمرين على أيدي الدكتاتور الشيشكلي ،وفرض الانقلابيون على أديب الشيكلي الاستقالة ،وتم فرض النظام البرلماني من جديد ،وذهبت جهود نوري السعيد وعبد الإله،ومن ورائهم البريطانيون أدراج الرياح .

****

نوري السعيد يؤلف حزب[الاتحاد الدستوري] :

حاول نوري السعيد تقوية مركزه وهيمنته على السلطة،عن طريق جر بعض الأطراف السياسية،وخاصة حزب الاستقلال للتعاون معه،بموجب ميثاق وضعه السعيد بنفسه وسماه [الميثاق الوطني] وكان من جملة ما جاء في ذلك الميثاق مكافحة الشيوعية،ومحاربة الأعمال التي تستهدف إضعاف الحكومة أو إسقاطها،ومقاومة تلك الأعمال مقاومة فعالة و بجميع الوسائل .
هذا هو جوهر ميثاق نوري السعيد الذي غلفه بعبارات عامة منمقة،كاحترام الدستور ـ الذي كان هو نفسه أول،واكثر منتهكيه ـ ومكافحة الرشوة،وتأسيس المشروعات الصناعية،وحماية حقوق العمال والفلاحين !! وتقوية الروابط مع البلدان العربية،وغيرها من الأمور الأخرى .
لكن نوري السعيد لم يُوفّق في مسعاه، فقد رد عليه زعيم حزب الاستقلال [محمد مهدي كبه] مفنداً كل ادعاءاته ،ودعاه إلى العمل الجدي الصادق لإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد،بموجب برنامج حدده الحزب .(15)
ولما يئس نوري السعيد من جر حزب الاستقلال للتعاون معه،لجأ إلى تأليف حزب سياسي دعاه [حزب الاتحاد الدستوري] وهو لا يعدو أن يكون في برنامجه صورة طبق الأصل لما جاء في ميثاقه،وقد وقع على طلب التأسيس كل من :

1 ـ محمد علي محمود 2 ـ موسى الشابندر 3 ـ جميل الأورفلي
4 ـ خليل كنه 5 ـ عبد الوهاب مرجان 6 ـ سعد عمر
7 ـ مجيد عباس 8 ـ احمد العامر

وقد تم منح الحزب المذكور الإجازة من قبل وزارة الداخلية في 24 تشرين الثاني1949،وضم هذا الحزب عناصر مختلفة من الإقطاعيين وأصحاب المصالح،والملاكين الكبار،والانتهازيين الطامعين بالمناصب الكبيرة وبالنيابة والوزارة وهم جميعاً من مؤيدي السياسة البريطانية.(16)

وبعد أن أتم نوري السعيد المهمة المناطة به،بمكافحة الحركة الوطنية ،وفي المقدمة منها الحزب الشيوعي،وتقليم أظافرها،والانتقام من المشاركين بوثبة كانون الثاني المجيدة وتصفية جميع المنجزات التي حققتها الوثبة،وبعد أن أكمل فصول المؤامرة الكبرى على القضية الفلسطينية،لم يبقَ لديه ما يؤديه في تلك المرحلة،لذا فقد تقدم باستقالة حكومته إلى الوصي،في 9 كانون الأول 1949،وتم قبول الاستقالة في اليوم التالي مباشرةً .

****

الفصل الثاني عشر

مهمات حكومة نوري السعيد الجديدة

أولاً ـ ربط العراق بالأحلاف والمخططات الإمبريالية

ثانياً ـ مفاوضات النفط مع الشركات البريطانية والأمريكية.

ثالثاً ـ الاستمرار في حملة مكافحة الشيوعية والحركة الوطنية

رابعا ـ نوري السعيد والقضية الكردية

****

مهمات حكومة نوري السعيد الجديدة

كما أسلفنا سابقاً، فإن نوري السعيد كان دوماً رجل المهمات الصعبة بالنسبة للإمبرياليين البريطانيين،الذين كانوا يوعزون للوصي [عبد الإله] أن يكلفه بتشكيل الوزارة كلما دعت الحاجة لتنفيذ مهمات خطيرة، فقد تم على عهده إبرام معاهدة 1930،وقام بالدور المعروف في مقتل الملك غازي، وتولي عبد الإله وصاية العرش وولاية العهد،وقام بمهمة الانتقام من المشاركين والمؤيدين لانقلاب بكر صدقي،وعمل نفس الشيء مع رجالات حركة رشيد عالي الكيلاني ورفاقه العقداء الأربعة ـ قادة الجيش ـ الذين نفذ فيهم حكم الإعدام،وأعلن الحرب على ألمانيا وإيطاليا أبان الحرب العالمية الثانية،وشن الحرب الشعواء على الشيوعية،ونفذ حكم الإعدام بقادة الحزب الشيوعي،وانتقم من كل من كان له دور في وثبة كانون الثاني المجيدة عام 1948 .

وها قد استجدت مهام جديدة تتطلب القيام بها حكومة قوية قادرة على تحدي إرادة الشعب ،وتفرض ما تكلفها به السفارة البريطانية ،فكان والحالة هذه لا بد من تكليف نوري السعيد بتشكيل الوزارة من جديد ،تأخذ على عاتقها تنفيذ المهام التالية وهي :

1 ـ ربط العراق بالأحلاف والمخططات الإمبريالية

2 ـ مفاوضات النفط مع الشركات البريطانية والأمريكية.

3 ـ الاستمرار في حملة مكافحة الشيوعية والحركة الوطنية.

4 ـ نوري السعيد والقضية الكردية .

وهكذا تم تكليف السعيد بتأليف الوزارة في 15 أيلول 1950 وتم تشكيل الوزارة على الوجه التالي : (1)

1 ـ نوري السعيد ـ رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية .

2 ـ شاكر الوادي ـ وزيراً للدفاع ووكيلاً للخارجية .

3 ـ ماجد مصطفى ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية .

4 ـ حسن سامي التاتار ـ وزيراً للعدلية .

5 ـ خليل كنه ـ وزيراُ للمعارف .

6 ـ ضياء جعفر ـ وزيراً للاقتصاد .

7 ـ عبد الوهاب مرجان ـ وزيراً للمواصلات والأشغال، ووكيلاً للمالية .

كان مجيء نوري السعيد إلى الحكم من جديد نذيراً باشتداد الصراع بين الشعب وقواه السياسية الوطنية من جهة ونوري السعيد ورهطه،ومن ورائه الإمبريالية من جهة أخرى .

ولقد بدأ الصراع أول الأمر داخل مجلس النواب ،عندما قدم 28 نائباً من نواب المعارضة مشروع قانون لتعديل قانون الانتخاب، يقضي بجعله على درجة واحدة بدلاً من درجتين، لكي يمنع السلطة من التدخل في الانتخابات،عن طريق التأثير على المنتخبين الثانويين، سواء كان ذلك عن طريق شراء ضمائرهم ،أو ترهيبهم ،لكن المجلس الذي يضم أكثرية سعيدية رفض مشروع القانون بأغلبية 52 صوتاً ضد 32، وغياب 56 نائباً عن حضور الجلسة ،وبذلك افشل مشروع القانون .

*****

1 ـ نوري السعيد يسعى لربط العراق بالأحلاف الغربية:

منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء على دول المحور،وبروز الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كقوتين عظميين ،وكل قوة تحمل أيديولوجيا مناقضة للقوة الأخرى،عاد الصراع بينهما ،الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي من جهة ،والدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة من جهة أخرى،وأخذ الصراع يتصاعد يوماً بعد يوم بين المعسكرين،وكل معسكر يسعى إلى ضم دول أخرى إلى صفوفه،وكان الصراع حول منطقة الشرق الأوسط يتسم بجانب كبير جداً من الأهمية،نظراً لكونه اكبر مستودع للنفط في العالم .

وعلى ذلك فقد سعت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى ربط الدول العربية بمخططاتها،للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي ،تحت شعار [الدفاع عن الشرق الأوسط] .

لقد رأت العديد من الدول العربية أن من الخطأ الجسيم ربط مصير بلدانهم بهذه المخططات ،ولاسيما بعد الذي حل بفلسطين على أيدي أولئك الإمبرياليين ،فليس للعرب والحالة هذه مصلحة في ارتباطات كهذه ،وأن من الأصلح لبلدانهم الحياد بين المعسكرين وتجنب شرور الحرب الباردة بين المعسكرين ،والأعباء التي تفرضها الأحلاف العسكرية على العراق .

لكن نوري السعيد كان في وادٍ آخر،وادي الإمبريالية ،حيث سعى بكل جهوده لربط العراق بالأحلاف الغربية ،مما أثار حفيظة الوطنيين العراقيين الداعين إلى الحياد بين المعسكرين، حيث أصدروا بياناً إلى الشعب نددوا فيه بالمخططات التي يسعى إليها نوري السعيد ،ومخاطرها على مصير البلاد،وطالب البيان الشعب العراقي برص الصفوف ،والعمل الجدي الحازم لمنع زج البلاد في الحرب الباردة بين المعسكرين وتعريض أمن البلاد والشعب لمخاطر جسيمة .

وقد وقع البيان الشخصيات السياسية التالية :

1- كامل الجادرجي
2 - صادق البصام
3 - مزاحم الباجه جي
4 - طه الهاشمي
5- حسين جميل
6 - محمد حديد
7 - حسين فوزي
8 - عبد الرزاق الظاهر
9 - حسن عبد الرحمن
10 - عبد الهادي الظاهر
11 - جعفر حمندي
12 - عارف قفطان
13- صالح شكارة
14 - جميل صادق
15 - جعفر البدر
16 - برهان الدين باش أعيان
17 - قاسم حسن
18 - رجب علي الصفار
19 - عبد الرزاق الحمود
20 - محمود الدرة
21 - نائل سمحيري
22- عبد الرحمن الجليلي.
23 - عبد الجبار الجومرد

أحدث هذا البيان دوياً هائلاً في صفوف أبناء الشعب،فانهالت البرقيات لتأييد الموقعين على البيان، وقامت حملة واسعة في الصحف ضد توجهات نوري السعيد، مستنكرة ربط البلاد بالمخططات الإمبريالية ،وداعية إلى الحياد بين المعسكرين.

وانتقل الصراع إلى داخل البرلمان ،حيث ندد العديد من النواب بهذه التوجهات ،وطالبوا بإبعاد البلاد عن آتون الحرب الباردة بين المعسكرين ،وبالنظر لتصاعد حملة الاحتجاجات هذه اضطر نوري السعيد إلى إصدار بيان أنكر فيه نيته ربط العراق بالأحلاف الغربية . (2)

لكن الشخصيات السياسية التي وقعت على البيان ،والتي ضمت أحزاباً وطنية عدة ،لم تتراجع عن مواقفها ،بل صعدت من مجهوداتها ،بالاتفاق فيما بينها على تأليف [الجبهة الشعبية المتحدة] وقدمت طلباً رسميا إلى وزارة الداخلية لإجازتها،في 14 نيسان 1951

وقد اعترضت وزارة الداخلية على تأسيس الجبهة في 19 نيسان ،مدعية أن الجبهة تتألف من عدة أحزاب سياسية ،وهيئات وأفراد ،وأن ذلك مخالف للمادة الثالثة من قانون الجمعيات

لكن المؤسسين اعترضوا على قرار وزير الداخلية لدى مجلس الوزراء ،الذي أحال بدوره الاعتراض إلى وزارة العدل .

لكن وزارة العدل أيدت قرار وزير الداخلية ،وطالبت بإلغاء الفقرة الواردة في طلب التأسيس والمتضمنة عبارة [من أحزاب وهيئات وأفراد] وتم إجراء الطلب في 16 نيسان 1951، بعد أن انسحب الحزب الوطني الديمقراطي من الهيئة المؤسسة للجبهة،على أن يوحد الطرفان جهودهما المشتركة من أجل تحقيق مطامح الشعب العراقي في الحرية والاستقلال والعيش الكريم ،بعيداً عن الهيمنة الإمبريالية ومخططاتها العدوانية .

وقد صدر بيان مشترك بين الطرفين يؤكد تعاونهما ونضالهما المشترك ضد كافة محاولات الإمبريالية الهادفة إلى ربط العراق بمشروع ما سمي [الدفاع عن الشرق الأوسط] أو غيره من الأحلاف العدوانية .

وحذر البيان الحكومة من مغبة السير وراء تلك المخططات المعادية لمصالح الشعب والوطن،وما يمكن أن تؤدي إليه تلك السياسة من مخاطر جسيمة .

كما طالب البيان أن لا يصبح العراق قاعدة عسكرية لتهديد الآخرين وإبعاد البلاد عن التكتلات الدولية التي تؤدي إلى إقحامها في حرب لا مصلحة لها فيها، وطالب البيان بصيانة الحريات الدستورية للشعب، وتعديل قانون الانتخابات، وجعله على درجة واحدة [انتخاب مباشر] لمنع أي تزوير،أو تأثير على الناخبين الثانويين وعلى نتائج الانتخابات. وطالب أيضاً بإجراء تحقيق في حوادث التعذيب ،ومعاقبة المسؤولين عنها ،وإغلاق المعتقلات السياسية ،وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين

،وحل مشاكل الشعب المعيشية ،وتوفير الغذاء والكساء بأسعار معقولة ،ومحاربة الاحتكار . (3)

وقد وقع على البيان عن الحزب الوطني الديمقراطي،الأستاذ كامل الجادرجي، وعن الجبهة الشعبية السيد طه الهاشمي .

*****

2 ـ مفاوضات النفط مع الشركات البريطانية والأمريكية

تأمم الدكتور مصدق للنفط الإيراني وتأثيره على العراق :

خاضت القوى السياسية الوطنية في إيران الانتخابات النيابية تحت ظل الجبهة الوطنية التي شكلتها تلك القوى بقيادة الوطني البارز الدكتور [محمد مصدق] وتمكنت من تحقيق الفوز في تلك الانتخابات عام 1951،واصبح الدكتور مصدق رئيساً للوزارة الإيرانية .

وضعت حكومة مصدق نصب أعينها معالجة الغبن الذي أصاب إيران من قبل شركات النفط التي يمتلكها الكارتيل العالمي، وسعت بكل جهدها رفع هذا الغبن . لكن الشركات أصّرت على عدم تلبية المطالب الإيرانية ،مما دفع بحكومة الجبهة الوطنية إلى إصدار تشريع بتأميم النفط الإيراني في 20 آذار 1951 .

أحدثت خطوة الحكومة الإيرانية دوياً هائلاً أقضّ مضاجع الإمبرياليين ،وبدأت أبواق دعاياتهم ،ووسائل إعلامهم ترعد وتزبد ،وتتوعد بالحكومة الإيرانية ،وسارعت بريطانيا إلى إنزال قواتها العسكرية قرب [عبدان] بحجة حماية أرواح الفنيين والمهندسين البريطانيين العاملين في شركات النفط، والبالغ عددهم 3000 فرد .

لكن قرار تأميم النفط الإيراني قوبل في العراق بموجة عارمة من الفرح والتأييد لدى مختلف فئات الشعب ،وظهرت الدعوات التي تنادي باقتفاء أثر الحكومة الإيرانية ،وتأميم النفط العراقي، في الصحف الحزبية والوطنية المستقلة،والمجالس العامة ،وفي البرلمان .

فقد تقدم عشرون نائبا في البرلمان بطلب سن لائحة قانونية بتأميم النفط العراقي ،في 25 آذار 1951 ،ونشرت الصحف نص الطلب في 27 آذار . (4)

كما تقدم محامو البصرة بمذكرة للحكومة بطلب تأميم النفط العراقي،وانهالت برقيات التأييد من كل جانب لهذا الطلب .

حاولت الحكومة جاهدة تأخير تحديد موعد مناقشة الطلب في البرلمان بذرائع مختلفة حتى انتهت مدة دورته في 31 أيار،ولم تعين الحكومة موعداً لمناقشة اللائحة المقترحة،وطواها النسيان فيما بعد ، بعد أن حذرت الحكومة البريطانية حكومة نوري السعيد من مغبة فسح المجال للمعارضة في البرلمان لطرح هذا الموضوع بالنظر لما يشكله من خطورة على مصالحها النفطية في العراق . (5)

******

حكومة السعيد تجري المفاوضات مع شركات النفط :

في الوقت الذي كانت حملة المطالبة بتأميم النفط في أوج عنفوانها على الصعيد الشعبي ،والمعارضة البرلمانية ،كانت حكومة نوري السعيد تجري مفاوضات مع شركات النفط لإتمام المباحثات التي بدأتها معها الوزارة السويدية الثالثة،وشكل نوري السعيد وفداً لإكمال المباحثات مؤلفاً من توفيق السويدي ـ نائب رئيس الوزراء ـ وعبد الوهاب مرجان ـ وزير المالية، وعبد المجيد محمود ـ وزير الاقتصاد .

وفي الوقت نفسه نشرت الصحف العراقية الصادرة في نيسان 1951 نص برقية التهديد الصادرة من لندن من مغبة أية محاولة من جانب البرلمان العراقي لتشريع قانون بتأميم النفط العراقي،وجاء في البرقية ما يأتي :

{ يعتقد المراقبون السياسيون أن المسؤولين هنا يدرسون فكرة اتخاذ إجراء بريطاني ـ أمريكي مشترك لوقف مطالب التأميم الجديدة في الشرق الأوسط ،وإن بريطانيا والولايات المتحدة قد اتفقتا على توجيه إنذار رسمي للحكومة العراقية،تحذرها فيه من مغبة اتخاذ أية خطوة لتأميم النفط في العراق من قبل البرلمان العراقي }. (6)

وفي المقابل أعلنت شركات النفط عن قبولها مبدأ مناصفة الأرباح مع العراق ولو اسمياً ،ووقع نوري السعيد اتفاقاً مع الشركات ،يقضي ببيع [مصفى الوند] في خانقين للحكومة،على أن تستمر شركة نفط خانقين البريطانية بأعمال التوزيع بالنيابة عن الحكومة حتى عام 1961.

كما جرى الاتفاق على إنشاء [مصفى الدورة] ببغداد ،على أن تناط إدارة توزيع الإنتاج بشركات النفط حتى عام 1961،لكن شركات النفط غير مسؤولة عن تجهيز النفط الخام .

كما جرى الاتفاق على أن تنتج شركة النفط العراقية مالا يقل عن 22 مليون طن من النفط كحد أدنى ،وتنتج شركة نفط البصرة 8 ملايين طن سنوياً .

وتعهدت شركات النفط بأن لا يقل دخل العراق عن 20 مليون دينار،خلال سنتي 1953،و 1954،و25 مليون دينار عام 1955 والسنوات التي تليها ،ولاشك أن هذه الموارد تبقى ضئيلة جداً بالنسبة لما تحققه الشركات من أرباح خيالية .(7)

وفي جلسة مجلس النواب السابعة بتاريخ 9 شباط 1952 تقدم نوري السعيد للمجلس بالاتفاقية التي وقعها مع شركات النفط، طالباً التصويت عليها بصورة مستعجلة ،وتصديقها ،ولما كان لنوري السعيد الأغلبية في المجلس ،جرت مناقشتها بصورة سريعة وتم التصديق عليها في 14 شباط 1952 على الرغم من احتجاجات نواب المعارضة الذين قدموا استقالاتهم من المجلس في 27 شباط .

كما اصدر الحزب الوطني الديمقراطي ،وحزب الجبهة الشعبية ،بياناً مشتركاً يندد بالاتفاقية الجديدة التي أبقت على سيطرة شركات النفط على موارد البلاد ونهبها ،وفضح البيان مبدأ مناصفة الأرباح واصفاً إياه بأنه لا يعدُ أن يكون للتغطية ،وهو بعيد كل البعد عن الحقيقية ،وأكد البيان أن هذه الاتفاقية ،بدلاً من أن تزيل الغبن ،فقد زادته أكثر فأكثر،فقد حددت الاتفاقية أسعار النفط الذي تأخذ الحكومة العراقية حصتها على أساسه، أدنى من السعر العالمي ،مما الحق بالخزينة خسائر فادحة،هذا بالإضافة إلى استلام العراق لحصته بالإسترليني ،مما حرم العراق من الحصول على العملات النادرة الأخرى ،وكان الإسترليني معرضاً باستمرار إلى الهبوط.

ففي 17 أيلول 1949 خفضت الحكومة البريطانية قيمة الجنيه الإسترليني من أربعة دولارات للجنيه الواحد إلى دولارين وثمانون سنتاً ،وتبعاً لذلك هبطت قيمة الدينار العراقي بنفس المعدل ،مما أوقع البلاد في اخطر أزمة نقدية واقتصادية .

واضطرت حكومة نوري السعيد إلى إعلان حالة التقشف القاسية ،لتدارك العجز الهائل في الميزانية . (8)

وقد دعا البيان إلى استلام حصة العراق المقررة 50% عيناً، أي [نفط خام] ليتصرف بها كما يشاء كإجراء حالي ،إلى أن يتم حل المشكلات مع الشركات جذرياً ،بتأميم النفط الذي غدا مطلب الأمة .(9)

وقع البيان كل من السيد كامل الجادرجي، والسيد طه الهاشمي .أما حزب صالح جبر فقد رفض مشاركة نوري السعيد بتحمل وزر هذه الاتفاقية الجائرة بحق العراق وثروته الوطنية،فأعلن نوابه في البرلمان انسحابهم من الجلسة،لكن المعتقد أن صالح جبر لم يكن جاداً في معارضته للاتفاقية ،وإنما أراد أن يبيّض صورته السوداء أمام الشعب ،وهو لو كان جاداً في مواقفه لبقي النواب المنسحبون من الجلسة ،وصوتوا ضد الاتفاقية مع نواب المعارضة،فقد سهل انسحابهم من الجلسة على نوري السعيد تمرير الاتفاقية بصورة مستعجلة .

أدى تصديق الاتفاقية إلى الإضراب العام في البلاد ،تلبية لدعوة الأحزاب الثلاثة المعارضة،في 19 شباط 1952،من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة ظهراً،احتجاجاً على توقيع الاتفاقية، وقد شمل الإضراب كافة قطاعات الشعب ،فيما راحت الحكومة تهدد أبناء الشعب عبر بيانها الصادر يوم 18 شباط، بإنزال اشد العقوبات بحق كل من يحاول التصدي للحكومة .(10)

ومع ذلك فقد قامت المظاهرات الشعبية ،وجرى صدام عنيف مع قوات الشرطة التي تصدت للمتظاهرين ،مما تسبب في وقوع العديد من الجرحى ،وقامت السلطات باعتقال أعداد أخرى من المواطنين .بينهم العديد من طلاب المدارس والكليات وكتحدي للشعب ،أمرت حكومة نوري السعيد بصرف مكافئة نقدية لأفراد الشرطة وضباطها الذين تصدوا للمظاهرات وأصيبوا فيها ،وكان نصيب ضابط الشرطة 20 ديناراً والمفوض 10 دنانير والشرطي 5 دنانير .

****

نوري السعيد يمعن بتعذيب السجناء السياسيين وذويهم:

تفننت حكومة نوري السعيد في إيجاد كل الوسائل والسبل لمكافحة الشيوعية في العراق، فأصدرت المراسيم الجائرة، وعدلت قانون العقوبات البغدادي ،لكي تستطيع اعتقال وسجن كل من يُشك في صلاته بأي نشاط شيوعي،وهكذا ملأ نوري السعيد السجون بخيرة الأساتذة والمفكرين ،والمثقفين ،وطلاب الكليات .

لكن تلك الإجراءات لم تكن كافية لنوري السعيد الذي وجد أن السجون قد تحولت إلى مدارس تثقيفية للسجناء العاديين لإصلاحهم ،ووجد لدى السجناء السياسيين الإصرار على مواصلة النضال من أجل قضية الشعب والوطن ،فتفتق ذهن السعيد عن إبعاد السجناء الشيوعيين إلى السجن الصحراوي النائي في [نقرة السلمان] الذي يبعد عن[السماوة]150 كم في قلب الصحراء ،بعيدين عن أهلهم وذويهم وشعبهم ،وحيث تستطيع الأجهزة القمعية للسلطة ممارسة كل أنواع التعذيب النفسي والجسدي ضدهم دون رقيب . ونتيجة لسوء أوضاع المسجونين الذين ضمهم سجن نقرة السلمان ،والبالغ عددهم 162 سجيناً تقدم هؤلاء بمطالب للحكومة تضمنت ما يأتي:(11)

1- نقلهم إلى سجون قريبة من ذويهم .

2 - منحهم الحقوق المقررة للسجناء السياسيين .

3 - توفير المعالجة الطبية لهم .

4 - الكف عن توجيه الإهانات لهم ،وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بحقهم من قبل المجالس العرفية العسكرية .

لكن حكومة نوري السعيد رفضت تلك المطالب ،مما دفعهم إلى إعلان الإضراب عن الطعام حتى تلبى مطالبهم ،وتمكنوا من إيصال قرارهم بالإضراب إلى أهلهم وذويهم الذين قاموا بدورهم بالاتصال بالأحزاب السياسية والصحف ،لشرح مطالبهم ،ومطالبة السلطة بتنفيذها .

وعلى الأثر شنت الصحف الوطنية حملة شعواء على الحكومة،متهمة إياها بانتهاك حقوق الإنسان ،وانتهاك الدستور الذي كفل حرية الرأي والعقيدة .

وقامت الأحزاب الوطنية بحملة واسعة للضغط على الحكومة،أصدرت البيانات المنددة بإجراءاتها المنافية للدستور وحقوق الإنسان .(12)

كم قامت عائلات السجناء من النساء والأطفال بمظاهرة في بغداد يومي 25 و28 تموز،مطالبين بإطلاق سراح أبنائهم، وإلغاء سجن نقرة السلمان .

لكن قوات الحكومة القمعية جابهتهم بعنف ،وفرقت مظاهرتهم، مما دفع الصحف الوطنية إلى مهاجمة الحكومة ،والمطالبة برحيلها ،واضطر نوري السعيد إلى إصدار بيان يحاول فيه تبرير نقل السجناء إلى سجن نقرة السلمان ،ويعد بإعادة كل

من يحترم قوانين السجون !!!،وقام فيما بعد بنقل عدد من السجناء لامتصاص غضب الجماهير الشعبية .(13)

*****

رابعاً ـ نوري السعيد والقضية الكردية :

بدأت المسألة الكردية تفرض نفسها عندما اندحرت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى،واحتلت بريطانيا العراق،حاولت تركيا أن تستميل الشيخ[محمود الحفيد] الذي كان يتمتع بسلطة دينية،ونفوذ كبير لدى غالبية الشعب الكردي ،إلى جانبها،رغبة منها في إلحاق ولاية الموصل [والتي تشمل محافظات الموصل،وأربيل، وكركوك، والسليمانية] بها .

إلا أن الشيخ الحفيد اتصل بالإنكليز،بصورة سرية وتعهد لهم بالسيطرة على الحامية التركية التي كانت ما تزال باقية في السليمانية، لقاء منحه امتيازات في إدارة الشؤون الكردية،وتشكيل حكومة كردية برئاسته،على أن تكون تحت ظل الانتداب البريطاني.

رحبت السلطات البريطانية بعرض الشيخ الحفيد،نظراً لما يتمتع به من مركز مرموق في صفوف الأكراد،وقامت بإرسال مندوبين عنها من كبار الضباط لإجراء مفاوضات معه،في 6 تشرين الثاني 1918،لتسهيل دخول القوات البريطانية إلى السليمانية،وقد استقبلهم الشيخ محمود الحفيد بحفاوة ،وسلمهم الحامية التركية،التي سيطرت عليها قواته ،وسارعت السلطات البريطانية إلى تعيينه حاكماً على لواء السليمانية ،ومنحته راتباً شهرياً قدره [15 ألف روبية]،كما عينت الميجر [نوئيل] مستشاراً له،وشكلت نواتاً لحكومة كردية في منطقة كردستان العراق ،والتي أشارت إليها[معاهدة سيفر] في موادهاالثانية والستين والثالثة والستين والرابعة والستين .(14)

لكن علاقة الشيخ الحفيد بالبريطانيين أصابها الفتور،عندما حاول المحتلون البريطانيون تقليص نفوذه ،وإضعافه،مما دفع الشيخ الحفيد في نهاية الأمر إلى إعلان الثورة على الحكم البريطاني ،وقام باحتلال السليمانية في 21 أيار 1919،بعد أن دحر القوات البريطانية،وقوات الليفي التي شكلها البريطانيون للحفاظ على مصالحهم في المنطقة ،وتمكن من أسر عدد كبير منهم ،ومن الضباط

الإنكليز،وأعلن تشكيل دولة كردية ،وأعلن نفسه ملكا عليها ،واتخذ له علماً خاصاً بدولته .

أخذ الشيخ محمود الحفيد يوسع مناطق نفوذه في كردستان ،بعد أن استطاع دفع القوات البريطانية نحو [مضيق طاسلوجة] و[مضيق دربن]،واستطاع الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة من القوات البريطانية ،وقوات الليفي الآشورية التابعة لهم .واستمر الشيخ الحفيد يوسع مملكته ،وضم إليها مناطق [رانية] و [حلبجة] و[كويسنجق] متحدياً السلطات البريطانية .

لكن البريطانيون جهزوا له قوة عسكرية كبيرة ،ضمت الفرقة الثامنة عشر،بقيادة الجنرال [فريزر] لقمع حركته،واستطاعت هذه القوات،بما تملكه من أسلحة وطائرات حربية ،أن تدحر قوات الشيخ محمود ،وتعتقله،بعد أن أصابته بجروح في المعارك التي دارت بين الطرفين ،وأرسلته مخفوراً إلى بغداد ،حيث أحيل للمحاكمة،وحكم عليه بالإعدام .

غير أن السلطات البريطانية أبدلت الحكم إلى السجن المؤبد،ثم قرت نفيه إلى الهند،خوفاً من وقوع تطورات خطيرة في كردستان ،حيث يتمتع بمكانة كبيرة في صفوف الأكراد.

بقي الشيخ محمود منفياً حتى عام 1922،عندما أعاده البريطانيون إلى السليمانية، وسلموه زمام الأمور فيها من جديد .

لكن الشيخ محمود ما لبث أن ثار على الإنكليز مرة أخرى ،مما دفع الإنكليز، والحكومة العراقية إلى تجريد حملة جديدة ضده ،حيث استطاعت احتلال السليمانية من جديد .

لكن الشيخ محمود لم يستكن للأمر،وأخذ يستجمع قواه وينظمها ،واستطاع مهاجمة الجيش المتواجد في مدينة السليمانية وطرده منها، في 11 تموز 1923،وبقي الشيخ محمود يحكم السليمانية مدة تزيد على العام .(15)

ولما تولى[ياسين الهاشمي] رئاسة الوزارة العراقية ،كان في مقدمة مهام وزارته إعادة السليمانية للسلطة العراقية،فجهز حملة عسكرية ،بدعم من البريطانيين،وبشكل خاص،قواتهم الجوية ،التي هاجمت قوات الشيخ الحفيد ،واستطاعت دحرها،وإيقاع خسائر جسيمة في صفوفها ،وتم إعادة لواء السليمانية

إلـى سـيطرة الحكومـة العراقيـة،وهرب الشـيخ محمـود الحفيـد إلـى خـارج العـراق ،وقامت الحكومة بتعيين متصرف[محافظ] للسليمانية من الأكراد .

رأت بريطانيـا أن إقامـة دولـة كرديـة فـي كردسـتان ،قـد يسـبب لهـا مشـاكل خطيـرة ،وبمـا أنهـا قـد ضـمنت مصـالحها فـي العـراق ،بموجـب معاهـدة عـام 1920العراقيـة البريطانية، فقد قررت صرف النظر نهائياً عن إقامة دولـة كرديـة ،وضـم كردسـتان إلى المملكة العراقية بشكل نهائي .

أما الحكومة العراقية فقد أعلنت من جانبها بأنها سوف لا تعيين موظفاً عربياً فـي منطقـة كردسـتان ،مـا عـدا الفنيـين ،وأن السـكان الأكـراد لهـم الحـق بـالتكلم بلغـتهم الخاصة ،وأن الحكومة سوف تحافظ على حقوق السكان الدينية والمدنية ،كما جرى انتخاب خمسة أعضاء من الأكراد ،وضمتهم إلى المجلس التأسيسي .

وفي شباط 1925،عندما جاءت اللجنة المكلفة من عصبة الأمم لبحث قضية ولايـة الموصـل،وأجرت دراسـتها للأوضـاع فـي الولايـة ،وقـدمت تقريرهـا إلـى عصـبة الأمـم، تبنـت اللجنـة وجهـة النظـر البريطانيـة القاضـية بضـم ولايـة الموصـل إلـى المملكـة العراقيـة،مع مراعـاة حقـوق الأكـراد فيمـا يخـص اللغـة الكرديـة،وتعين الموظفين الإداريين الأكراد .

وفـي تشـرين الأول 1926 أجتمـع مستشـار وزارة الداخليـة بالشـيخ محمـود الحفيد،وتباحث معه في الأمور التي تخص كردستان ،وجرى الاتفاق على شروط الصـلح مـع الحكومـة ،حيـث وقـع الشـيخ الحفيـد اتفاقـاً مـع الحكومـة العراقيـة فـي حزيران 1927، تعهد بموجبه أن يعيش هو وأفراد عائلته خـارج العراق،مـع إعـادة كافـة أملاكـه لـه،وتعين وكيـل مـن قبلـه لإدارة شـؤون أملاكه،وهكـذا اسـتمرت الأوضاع هادئة في كردستان حتى عام 1930،حينما وقّعت حكومـة نـوري السـعيد معاهدة 30 حزيران 1930 ،فقد شعر الشيخ الحفيد أن بريطانيا قد تنكرت لحقوق الشعب الكردي،واستغل الشيخ الحفيد قيام الأكراد في السليمانية بحركـة احتجاجـات واسعة، ومظاهرات ضد المعاهدة ،وضـد حكومـة نـوري السـعيد ،ليجمـع المسـلحين من أتباعه داخل العراق ،واحتل منطقة [شهر بازار]،وبعث بمذكرة إلـى المنـدوب السامي البريطاني يطالبه بإنشـاء دولـة كرديـة فـي منطقـة كردسـتان تمتـد مـن زاخـو وحتـى خـانقين. أنـذرت الحكومـة العراقيـة الشـيخ الحفيـد بوجـوب مغـادرة العـراق ،وسحب عناصـره المسلحة ،لكن الشيخ الحفيد تجاهل الإنذار ومضـى فـي توسـيع

منطقة سيطرته،مما دفع الحكومة إلى تجريد حملة عسكرية كبيرة ضمت رتلين عسكريين،توجه الرتل الأول نحو[جوارته] فيما توجه الرتل الثاني نحو[بنجوين] ،كما شاركت الطائرات البريطانية في التصدي لحركة الشيخ الحفيد حيث دارت بين الطرفين معارك دامية استمرت زهاء ستة اشهر تكبد خلالها الطرفان خسائر كبيرة ،لكن قوات الحكومة استطاعت في النهاية فرض سيطرتها على مناطق كردستان ،وهرب الشيخ محمود الحفيد ،لفترة من الزمن،ثم اضطر في نهاية الأمر إلى تسليم نفسه للجيش ،في 13 أيار 1931 ،وتم نقله إلى مدينة السماوة ،ثم نقل إلى مدينة الناصرية ،وأخيراً تم نقله إلى قصبة عانه ،ثم سمحت له الحكومة بالإقامة في بغداد ،وقررت مصادرة كافة أملاكه في السليمانية .

*****

الثورة البارزانية بقيادة الشيخ أحمد :

حاولت الحكومة تثبيت نفوذها في منطقة كردستان ،لمنع أية محاولة من جانب بعض الزعماء الأكراد للتمرد على سلطة الحكومة ،وكان من جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قرارها بإقامة مخافر في منطقة [بازيان] المحصورة بين [الزيبار] و[عقرة] و[الزاب الأعلى] والتي تتوسطها قرية [بارزان] حيث مقر سكن الشيخ احمد البارزاني ،عميد الأسرة البارزانية المعروفة ،والذي يتمتع بمركز ديني ودنيوي كبير في صفوف الأكراد .

رفض الشيخ احمد إقامة تلك المخافر،واعتبرت الحكومة أن موقفه هذا يشكل تحدياً لسلطتها ،واتخذت قراراً بإقامة المخافر بالقوة ،حيث أرسلت قوات عسكرية إلى المنطقة لفرض إقامتها بالقوة، مما تسبب في وقوع مصادمات عنيفة بين أتباع الشيخ احمد وقوات الحكومة،في 9 كانون الأول 1930،وقد قتل ما يزيد على 50 فرداً من قوات الحكومة،وأصيب الكثير منهم بجراح ،واستطاع أتباع البارزاني طرد بقية القوات التي أرسلتها الحكومة إلى المنطقة ،وأخذ البارزاني يوسع نفوذه في المنطقة.

وإزاء ذلك الوضع قررت الحكومة تجريد حملة عسكرية كبيرة لإخضاع الشيخ احمد البارزاني ،في شهر نيسان 1932، مستعينة بالقوة الجوية البريطانية التي شرعت طائراتها بقصف المنطقة، ومطاردة البرزانيين في 25 أيار 1931 . كان القصف الجوي من الشدة بحيث دفع المقاتلين البرزانيين إلى الالتجاء إلى الجبال

حيث المخابئ الآمن ،وبدأت قوات الحكومة حملتها ضدهم في 22 حزيران 1931، مما اجبر الشيخ أحمد بعد أن تشتت قواته،على الفرار إلى تركيا ،حيث سلم نفسه للسلطات التركية التي نقلته إلى منطقة [أدرنة] على الحدود البلغارية ،لكنها ما لبثت أن إعادته إلى منطقة الحدود العراقية .

ولما بلغ الخبر إلى الحكومة العراقية،تقدمت بطلب إلى الحكومة التركية لتسليمه ،إلا أن الحكومة التركية رفضت الطلب ،مشترطة إصدار عفو عام عنه ،وعن أتباعه ،واضطرت الحكومة العراقية إلى إصدار العفو عنهم ،وعليه فقد عاد الشيخ احمد وأتباعه إلى العراق ،حيث أسكنتهم الحكومة في الموصل،ثم جرى نقلهم بعد ذلك إلى الناصرية،فالحلة، فالديوانية ،ثم استقر بهم المطاف في مدينة السليمانية .

******

الثورة الكردية بزعامة السيد مصطفى البارزاني :

على الرغم من أن الحكومة كانت قد قضت على حركة الشيخ أحمد البارزاني ،إلا أن هجمات الجماعات الكردية المسلحة استمرت دون انقطاع ،حيث كانت تغير على المنطقة بين الحين والأخر. حاولت الحكومة إنشاء مخفر للشرطة في قرية [بله] مقر البارزانيين ، لكن مصطفى البارزاني رفض ذلك وهدد بقتل كل من يحاول القيام بذلك .

وبالفعل جرى قتل القائمقام والمهندس اللذين حاولا البدء بإنشاء المخفر،وعلى الفور أقدمت الحكومة على إعلان الأحكام العرفية في المنطقة التي شملت نواحي[ميزوري بالا] و[بازيان] و[ميركه سور] و [كاني رش] وسيرت قوة عسكرية ضد البارزانيين .

وتعاونت الحكومة التركية مع الحكومة العراقية ،حيث قامت بإغلاق حدودها أمام البارزانيين ،وحشدت قواتها على الحدود،واستطاعت قوات الحكومة القضاء على ثورة البارزني في 30 تشرين الأول 1935. (16)

*****

تجدد الثورة الكردية بقيادة مصطفى البارزاني في آب 1945:

لم تهدأ الحركة الكردية رغم ما أصابها على يد الجيش العراقي ،وازداد إصرار أبناء الشعب الكردي على نيل حقوقهم القومية ،ومطالبتهم بتخصيص نسبة عادلة من موارد الدولة لتنمية المنطقة الكردية ،والنهوض بها من حالة التخلف ،والعمل

على حل المشاكل المعيشية التي يعانون منها ،فتقدم مصطفى البارزاني بمطالب تضمنت ما يلي :

1 ـ تعيين موظفين إداريين أكراد في منطقة كردستان .

2 ـ تعين مساعد كردي لكل وزارة .

3 ـ اعتبار اللغة الكردية اللغة الرسمية في المنطقة الكردية .

4 ـ إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين الأكراد الذين تم اعتقالهم بسبب القضية الكردية . (17)

لكن الحكومة تجاهلت تلك المطالب ،ولجأت على الضد من ذلك إلى تصعيد مواقفها تجاه الحركة الكردية وقيادته،وطالبت بتسليم كافة الأسلحة التي بحوزتها ،وتسليم عدد من المطلوبين الأكراد .

كان مجلس الوزراء قد قرر في 25 كانون الثاني 1944 إبعاد مصطفى البارزاني من منطقة بارزان ،وأجبرته على الإقامة في بيران .

فلما وجد أن الحكومة لا تنوي الاستجابة للمطالب التي بعث بها إليها ،ترك منطقة إقامته المحددة تلك ،وبدأ يجري اتصالاته مع العديد من رؤساء العشائر الكردية ،وحثهم على التعاون والتآزر، للوقوف بوجه الحكومة ومشاريعها الهادفة إلى إخضاع الشعب الكردي .

فقد زار البارزاني منطقة [براد وست] و[بالك] و[به دنان] وتنقل في[العمادية] و[عقرة] و[الشيخان] حاثاً الشعب الكردي على الوقوف صفاً واحداً للضغط على الحكومة من اجل تنفيذ مطالبهم المشروعة.(18)

كما نشطت المنظمات السياسية الكردية ،وعلى رأسها منظمة[هيوا]،أي الأمل،التي بادرت بالاتصال بعدد من الضباط الأكراد العاملين في الجيش والمتقاعدين،داعية إياهم إلى الانضمام إلى الحركة الكردية ،وقد لبى نداءهم كل من الضباط [عزيز عبد الشمزيني]،والرئيس[مير حاج أحمد]،والمقدم[أمين الراوندوزي] والرئيس [مصطفى خوشناو] ،والملازم الأول[خير الله عبد الكريم] ،والملازم [محمد القدسي].

وهكذا توسعت الحركة الكردية لتشمل جانبا كبيراً من العسكريين الأكراد ،ولما وجد السفير البريطاني أن الأمور قد تطورت إلى درجة خطيرة ،أرسل معاونه

لمقابلة البارزاني ،محذراً إياه من الإقدام على أي تحرك ضد الحكومة ،وأبلغه أن القوات العراقية والبريطانية سوف تجريان مناورات عسكرية في كردستان ،محذراً إياه من التصدي لهذه القوات ،ونصحه بوجوب إطاعة الحكومة وتنفيذ أوامرها ،وطالبه بعودة الضباط الذين التحقوا بالحركة إلى وحداتهم العسكرية .

وقد رد البارزاني بأنه لن يبدأ بإطلاق النار على قوات الحكومة إذا فعلت الشيء نفسه أما مسألة عودة الضباط فتتطلب اتخاذ إجراءات من قبل وزارة الدفاع لضمان سلامتهم.

وفي الفترة ما بين 5 - 14 آذار،بدأ الفوج الرابع من الجيش العراقي بمهمة استطلاعية ،مما أثار الشكوك لدى القيادة الكردية ،وجاء مقتل أحد أخوال البارزاني [أولوبيك]على أيدي قوات الشرطة التي حاولت نزع السلاح من مرافقيه،فكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير،حيث اندفع البارزانيون نحو مخفر الشرطة واستولوا عليه،وقتل مأمور المخفر،وقد ترك البارزاني مقر سكنه عائداً إلى بارزان،معقله الحصين ،وعمل على تعبئة قواته،استعداداً لملاقاة الجيش العراقي الذي كان قد تم تحشيده ما بين قضاء [عقرة] جنوباً و[بافستيان] شرقاً ،فيما تجمعت الشرطة في منطقة [ريكان]،وقامت الطائرات البريطانية بقصف القرى والقصبات الكردية بوابل من قنابلها . (19)

وفي الوقت نفسه توجه البارزاني إلى عقرة مستحثاً العشائر الكردية على الانضمام للحركة الكردية ،واستطاع استمالة عدد كبير منها،وبدأ الطرفان يستعدان ليوم النزال ،فقد اتخذ مجلس الوزراء في 8 آب 1945 قراراً باحتلال المنطقة الكردية عسكرياً،وخول وزير الدفاع اتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ هذه المهمة .

بدأت القوات العراقية ،بالتعاون مع القوات البريطانية ،بالزحف على معاقل الحركة الكردية حيث احتلت منطقة [نهلة] بين جبل عقرة وجبل بيرس بعد معارك عنيفة مع القوات الكردية التي كان البارزاني يقودها بنفسه ،ووقعت إصابات كبيرة في صفوف الطرفين . ثم تقدمت قوات الحكومة نحو منطقة شرق العمادية ،وواصلت تقدمها نحو منطقة [نيروه ريكان] ثم استطاعت فيما بعد من دخول منطقة [بارزان]،معقل البارزاني، واستطاعت تلك القوات السيطرة على منطقة [سيدكان] و

[براد وست] كما تقدمت قوات أخرى على محور [بافستيان] واستطاعت أن تطوق قوات البارزاني،وتحتل جبل[بيرس].
وفي 3 تشرين الأول 1945 عبرت القوات العراقية نهر الزاب ،واحتلت مركز قضاء الزيبار[بله] وانسحبت القوات الكردية إلى جبل[شيرين].
كما تقدمت قوة عسكرية أخرى في منطقة[ديزي] واحتلت قرية [أركوش] وواصلت تقدمها على طريق [خليفان - ريزان] واحتلت جسر [خلان] وقرية [جعفريان] . وفي 6 تشرين الأول 1945 احتلت قوات الحكومة كامل منطقة بارزان ،ثم واصلت تقدمها نحو [ميركه سور] واحتلتها،كما استولت على [كلي بالندا] . واستمرت قوات الحكومة في تقدمها فاستولت على [شروان مازن] و [جامة] و[كاني وطن] واضطرت القوات الكردية إلى التراجع نحو الحدود الإيرانية ،حيث لم يكن هناك تكافؤ بين الطرفين من حيث التسليح والطائرات والدعم البريطاني المكشوف ،واضطر مصطفى البارزاني ،وشقيقه الشيخ احمد البارزاني للهرب إلى إيران ،وبذلك انهارت الحركة الكردية،وتمكن الجيش من السيطرة على كامل منطقة كردستان.(20)
وبدأت الحكومة بإحالة المشاركين في الحركة إلى المحاكم العرفية العسكرية ،حيث حُكم على مصطفى البارزاني وشقيقه الشيخ أحمد مع 35 فرداً آخرين ،من بينهم 7 ضباط، بالإعدام ،وحُكم على 70 آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة ،وقد تم القبض على الضباط الشهداء [مصطفى خوشناو] و[عزت عزيز] و[خير الله عبد الكريم] و[محمد القدسي] وتم تنفيذ حكم الإعدام بهم . (21)
وقد اعتبرتهم قيادة ثورة الرابع عشر من تموز 1958 شهداء الوطن ،وتقرر منح عوائلهم تعويضاً ورواتب تقاعدية .
وهكذا انتهت الثورة الكردية،وتمكن السيد مصطفى البارزاني وجماعته من الوصول إلى الاتحاد السوفيتي بصعوبة بالغة،وبقي هناك حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز،حيث سمح الزعيم عبد الكريم قاسم بعودتهم وجرى لهم استقبالاً حافلاً رسمياً وشعبياً،وتم إسكان السيد البرزاني في قصر غريمه نوري السعيد،وتم منحه راتب وزير،كما تم منح رفاقه رواتب شهرية ،وتم إسكانهم على نفقة الدولة.

الفصل الثالث عشر

تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد

أولاً : مذكرات الأحزاب الوطنية المرفوعة للوصي :

ثانياً : الأحزاب الوطنية تقاطع الانتخابات .

ثالثاً : تدهور الأوضاع واندلاع وثبة تشرين عام 1952.

رابعاً : فيصل الثاني يبلغ سن الرشد ويتوج ملكاً على العراق .

خامساً : الحزب الوطني الديمقراطي يرفع بمذكرة للملك .

سادساً :الحكومة تقترف جريمة كبرى بحق السجناء السياسيين.

سابعاً :الحكومة تقمع إضراب عمال نفط البصرة بالحديد والنار

****

أولاً ـ مذكرات الأحزاب الوطنية المرفوعة للوصي :

تـدهورت الأحـوال السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة فـي البلاد،بسـبب سـوء سياسات الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم،ولجوئها إلى انتهاك حقوق وحريات الشعب التي نص عليها الدستور،والاستهتار بمصالح الوطن،ووصول تلك الأحوال إلى مرحلة أصبح السكوت عنها أمراً مستحيلاً .

ونتيجـة لتلـك الأوضـاع أصـيبت الأحـزاب السياسـية الوطنيـة باليـأس مـن تلـك الحكومات ،وسياساتها الخطرة،فلم تجد بداً من مخاطبة الوصي [عبد الإله] مباشرة ،حيث رفعت إليه المذكرات شرحت فيها بإسهاب أحوال البلاد وما وصلت إليه من تردي ينذر بتطورات خطيرة إذا لم يتم معالجتها بسرعة .

لقد جاءت المذكرات التي بعث بها حزب الاستقلال ،والحزب الوطني الديمقراطي،وحزب الجبهة الشعبية متشابهة في مضمونها من حيث شرحها لظروف البلاد المتردية،وانتشار الفساد،وسلب الحريات العامة ،وانتهاك الدستور،وتزييف الانتخابات ،وغيرها من الأمور الأخرى .

كما جاءت بمطالب متشابهة أيضا ،ولذلك فسوف اكتفي بمذكرة الحزب الوطني الديمقراطي التي رفعها السيد[كامل الجادرجي] إلى الوصي عبد الإله والتي اتسمت بالصراحة والجرأة في عرض التدهور الحاصل في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد وفيما يلي نصها :

يا صاحب السمو:

ليست الغاية من تقديم هذه المذكرة إلى سموكم هي مجرد شكوى من الأوضاع السيئة القائمة في العراق واستنكارها،إذ طالما سمعنا أن سموكم يبدي شكواه أيضاً في مختلف المناسبات ،ولذلك نتقدم بمطالب نأمل أن يساعد تحقيقها إلى حد كبير في إنقاذ البلاد من الوضع الخطير الذي وصلت إليه .

ونحن عندما نخاطبكم بصورة مباشرة بها الشأن،لم يغب عن بالنا أن القانون الأساسي العراقي ،على ما فيه من مآخذ قد اعتبر رئيس الدولة،أو من يقوم مقامه،غير مسؤول ،وأنه حمل الوزارة جميع مسؤوليات الحكم في الدولة ،وأنه فرق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ،ولكن عدم التقيد بالقانون المشار إليه في ناحية حقوق الملك ،وواجباته في الحدود المعينة لها ،كان سبباً مهماً لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية ،وجعله معطلاً من حيث الواقع ،ولذلك

لا يسعنا ـ والحالة هذه ـ أن نتجاهل واقع الحال ،الذي جعل سموكم مسؤولاً عن هذا الوضع الشاذ .

ونستطيع أن نؤكد أن التردي في الحالة بدأ يأخذ شكلاً واضحاً منذُ أن تم إخضاع البلاد للسلطات الإنكليزية عقب حركة 1941،إذ رافق الاحتلال البريطاني الثاني دور إرهابي ،رُكز فيه النفوذ البريطاني ،والحكم العرفي ،والإدارة البوليسية،وظهرت فيه الروح الانتقامية بأجلى مظاهرها ،سواء في الاعتقالات الإدارية،أو المحاكمات التي جرت على يد السلطات العسكرية العراقية .

وقد تحمل الشعب العراقي طيلة مدة الحرب ما عانته البلاد من عبث الإدارة العسكرية البريطانية ،وتدخلاتها السافرة بشؤونها، وتوجيهها جميع موارد البلاد وإنتاجها لمصلحة المجهود الحربي البريطاني،كما عانى من نتائج التضخم النقدي ما لم يعانيه بلد آخر . فكانت أكثرية الشعب لا تسد رمقها ،بسبب الغلاء الفاحش،بينما تُرك الحبل على الغارب لفئة من الاستغلاليين والاحتكاريين ،ورجال الحكم المستسلمين والموالين للسلطات البريطانية ،والمدافعين عن ذلك الوضع السيئ لتثرى ثراءً فاحشاً على حساب تجويع الأكثرية الساحقة من الشعب . لقد عانى الشعب كل هذه المصاعب ،وضحى بحرياته العامة والخاصة ،وتحمل الجوع والذل ،وصبر على مضض ،على أمل أن يحيا في أعوام ما بعد الحرب حياة سعيدة ،تستعيد فيها البلاد استقلالها،وتضمن حرية أفرادها،ويوفر لها قوتها،وتختار الأكثرية فيها الطريقة التي توافقها في الحكم ،والهيئة التي تدير شؤونها إدارة وطنية ديمقراطية منبثقة عن مجالس نيابية منتخبة بمحض إرادتها .

ولكن الذي يؤسف له أن الوضع استمر على ما كان عليه بعد انتهاء الحرب ،على الرغم من ازدياد الوعي الشعبي ،بل أخذت تنمو بذور الفساد بمقياس واسع ،فكوفحت الأحزاب الناشئة وصحافتها أشد المكافحة ،وأُتخذ من القضاء وسيلة لمحاربتها ومحاربة صحافتها،وفقد القضاء استقلاله وصيانته،بنتيجة مداخلات السلطة التنفيذية المستمرة في أعماله،وأخذ أسلوب الحكم يتحول إلى نظام بوليسي أكثر فأكثر،يهدر الحريات العامة والخاصة،وخلق جو إرهابي،أرادت به الفئة الحاكمة القضاء على كل مقاومة شعبية،وسارت الفئة الحاكمة على نفس أسلوبها القديم في الانتخابات العامة،بالرغم من أنها تظاهرت بالإصلاح في هذا الشأن،بسن قانون جديد للانتخابات،وقد شهدت انتخابات عامي 1947 و 1948 مداخلات

سافرة من غير تحفظ، فقد حدث أن استُدعي المتصرفون إلى العاصمة لمقابلة رئيس الديوان الملكي،والمسؤولين من الوزراء،وعادوا إلى أماكن عملهم بعد أن زُودوا بتعليمات مشددة لتعيين النواب .

وقد نُفذت تلك التعليمات،فكان من الطبيعي أن تضيع مسؤولية الوزارات أمام تلك المجالس المزيفة،غير المنبثقة عن إرادة الأمة،فتركزت السلطة ،من دون اعتبار لمبدأ فصل السلطات ،بيد الحكومة التي راحت تطلق لنفسها العنان في القيام بما تريد به من أعمال مخالفة للقانون الأساسي،والقوانين والأنظمة،ومخلة بالأسلوب الديمقراطي كل الإخلال، فأصبحت المجالس النيابية هي الخاضعة للسلطة التنفيذية،وأصبحت الوزارات تعلق بقاءها في الحكم على إرادة البلاط ومشيئته،فاستسلمت له كل الاستسلام ،وأصبح والحالة هذه مرجعاً حقيقياً في كل صغيرة وكبيرة ،حتى تعين الموظفين ،وإحالتهم على التقاعد ،وما أشبه ذلك من الأمور التي يجب أن تكون بعيدة عن هذه المداخلات .

ونحن إذ نوجه هذه المذكرة إلى سموكم،لا نود أن يُفهم أننا نطالب بأن يتدخل سموكم في شؤون الدولة خلافاً للدستور،وإنما الذي نبغيه هو وضع حد لهذه المداخلات ،وذلك لصيانة الدستور،وإزالة آثار تلك المداخلات .

ونعتقد بأن الإصلاح الذي نطالب به لتغير الأوضاع السيئة القائمة التي بلغت حداً لا يطاق من الفساد ،يجب أن يبدأ بتعديل القانون الأساسي الحالي الذي جرى تعديله في ظروف شاذة، يوم كانت البلاد من أقصاها إلى أقصاها محتلة بالجيوش البريطانية،وخاضعة للأحكام العرفية،والسجون والمعتقلات ملئ بالمواطنين لأسباب كيفية ،وذلك على وجه الخصوص يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضماناً تاماً ،بحيث لا يدع أي مجال للانتقاص منها ،عن طريق التأويل أو التفسير،ويقف بكل سلطة من سلطات الدولة عند الحد الذي يجب أن تقف عنده، وفق مبادئ حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، كما جاء في البيعة التاريخية التي أقرها مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 11 تموز 1921،وأعلنها للناس ،على أن يشمل التعديل المطلوب النص الذي كان قد ادخل على القانون الأساسي عام 1942،والذي يقضي بمنح حقوقاً أكثر من ذي قبل ،كحق إقالة الوزارة ،وجعل قرارات مجلس الوزراء مرهونة بموافقته عليها ،وما إلى ذلك من أمور منافية كل المنافاة للأسلوب الديمقراطي،وأن يتضمن التعديل منع رئيس

الدولة،وكل ذي سلطة عامة في الدولة منعاً باتاً من كل عمل مالي أو اقتصادي يمكن أن يؤدي إلى استغلال النفوذ . وفي اعتقادنا أن التعديل المطلوب يجب أن يكون تمهيداً لإعادة الحياة النيابية على أسس سليمة،وفي مقدمتها الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر،عن طريق تعديل قانون الانتخاب الحالي على هذا الأساس ،هذا القانون الذي ليس له في الأقطار الديمقراطية ما يماثله من حيث رجعيته،والذي أضيفت إليه أواخر عهد السيد نوري السعيد الأخيرة قيود جديدة على حرية الناخبين ،مما يتطلب تبديله لتأمين حق المواطنين في الانتخاب المباشر،وإجراء الانتخابات المقبلة على أساس إحصاء رسمي ،على أن يُلغى منه كل قيد يعرقل وصول أي مواطن إلى المجلس ـ مهما تكن حالته الاجتماعية أو المالية ـ وان تقوم بإجراء الانتخابات، بعد رفع تلك القيود من هذا القانون ،وجعله ملائماً للأسس الديمقراطية ،وزارة يطمئن إليها الشعب كل الاطمئنان ،لتكون الوزارات التي تتولى الحكم بعد ذلك وزارات منبثقة من مجلس نيابي حقيقي ،يمثل إرادة الشعب أصدق تمثيل ،وبذلك يمكن أن تكون الوزارات مسؤولة أمامه فقط ،فتتولى السير بالبلاد نحو عهد جديد من الحكم الديمقراطي الصحيح ،ليستعيد الشعب طمأنينته المفقودة ،وتتوفر لديه الثقة بأسلوب الحكم الذي ينشده .

وبعد فإن الشعب يا صاحب السمو بحاجة إلى إزالة القوانين الرجعية التي حرمت عليه ممارسة حريته،وجعلته يعيش في ظل نظام بوليسي يحصي عليه حركاته وأنفاسه ،ويأخذ أبناءه بالشبهات ،ويزج بهم في المعتقلات والسجون لمجرد رأي أبدوه ،وإن البلاد بحاجة ماسة إلى قوانين عامة تشمل جميع أبناء الشعب ،فكما تكون الجرائم موحدة بين المدن والمناطق الريفية، يجب أن يكون العقاب كذلك واحداً .

كما أن البلاد بحاجة ماسة إلى تشريع يضمن استقلال القضاء الذي أصبح في وضع لا يستطيع معه المحافظة على كيانه وحرمته واستقلاله ،وإلى مجلس دولة تُعطى له جميع الصلاحيات كاملة غير منقوصة لحماية حقوق المواطنين من عبث السلطة الإجرائية ،وتصرفاتها الكيفية،إلى جانب إطلاق الحريات السياسية ،ومنح العمال وغيرهم من أصحاب المهن حرية تأليف النقابات ،بحيث لا تستطيع السلطات الإدارية والبوليسية عرقلة أعمال هذه النقابات والقضاء عليها بحجج واهية،وإعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين الذين هم في الواقع ضحايا

المجالس العرفية العسكرية ،أو المحاكمات غير الأصولية ،وإلغاء جميع النصوص التي تتنافى ومبادئ الحكم الديمقراطي ،حيثما وجدت في القوانين ،واستبعاد فكرة تعديل قانون العقوبات الذي تلوّح به السلطات كسيف مسلط على كل حرية من حريات الرأي ،والعمل السياسي ،وتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاسدين ،والضرب على أيدي المستغلين والمحتكرين ،وذلك بتشريع خاص ،بحيث لا يفلت من العقاب كل مجرم سابق أو لاحق .

والشعب العراقي الذي ضاق ذرعاً بحالته الاقتصادية السيئة، من حيث تفشي الفقر والبطالة وقلة الأجور،يريدها إصلاحاً جذرياً لهذه الحالة ،بإلغاء الإقطاع ،وإزالة كل قانون أو نظام من شأنه تثبيته،وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى ،وتوزيع الأراضي المتملكة على الزراعي الحقيقيين ،وزيادة حصة الفلاح من الحاصل ،وتخفيف عبء الضريبة عن المكلفين غير القادرين على دفعها ،وفرض ضريبة تصاعدية على أصحاب الدخل الكبير،زراعياً كان أو غير زراعي ،وتقليص الضرائب غير المباشرة على المستهلكين ،وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الأجنبية ،وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة ،والقضاء على الاحتكار الأجنبي في العراق، وتشجيع استثمار رأس المال الوطني في الصناعة الحديثة، والمشاريع الاقتصادية ،ومنع استغلال النفوذ الفردي على حساب الصالح العام . والشعب العراقي الذي يريد جلاء كل قوة أجنبية عن بلاده، يريد التحرر من معاهدة 1930 الجائرة التي قيدت له استقلاله وسيادته الوطنية،وهو كذلك يرفض كل نوع من أنواع الدفاع المشترك ،لأنه يرى في هذا المشروع الاستعماري الخطر كل الخطر على كيانه وسلامته . والشعب العراقي الذي ينشد السلام ،يريد أن يعلن حياده تجاه التكتلات الدولية التي لا منفعة له في التورط فيها ،لأن كل ارتباط للعراق بالدول الإمبريالية لا يعود إليه بغير الكوارث الجسيمة ،ويعرض حياة أبنائه للهلاك،ومرافقه للخراب والدمار.

ولنا الشرف يا صاحب السمو أن نكون قد عرضنا في هذه المذكرة خلاصة ما يشكو منه الشعب العراقي،وعبّرنا عن ما يرغب فيه من حلول لمشاكله ،وما يتوق إلى تحقيقه من آمال، وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول خاص احترامنا .(1)

بغداد في 8 صفر 1372 هجرية المصادف لليوم 28 تشرين الأول 1952 .

كامل الجادرجي

وهكذا جاءت المذكرة تعبيراً صادقاً ودقيقاً عن أوضاع الشعب العراقي ومعاناته ووضعت اليد على الداء ،وحددت له الدواء، من دون أي مجاملة لرئيس الدولة،أو الحكومة،واستقبلها الشعب بالتأييد الحازم والفعال،فقد كانت قد عبرت حقاً وصدقاً عن ضميره وأحاسيسه،وآماله في الحياة الحرة الكريمة في ظل الاستقلال الحقيقي،وبعيداً عن الهيمنة الإمبريالية .

وبدلاً من أن يقوم الوصي عبد الإله بدراسة المذكرة المرفوعة له،والعمل على الاستجابة لمطالب الشعب التي تضمنتها المذكرات ،ومعالجة شكاوى الشعب، استدعى على الفور السيدان [نوري السعيد] و[مصطفى العمري] وتباحث معهما في الرد الذي جاء سريعاً وانفعالياً دافع فيه عن نفسه ،وعن حكوماته ،وسياساتها المعادية لمصالح الشعب والوطن،وجاء ذلك الرد الذي بعث به رئيس الديوان الملكي [احمد مختار بابان] ،بناء على توجيهات الوصي ،إلى قادة الأحزاب الوطنية الثلاث ،في 28 تشرين الأول 1952، والذي تميز بالانفعال .

لقد حاول الوصي تبرئة نفسه من التدخلات اللادستورية التي مارسها منذُ توليه الوصاية على العرش ،في انتخابات المجالس النيابية،وسياسات الوزارات المتعاقبة على الحكم ،وتعديله للدستور بحيث خول نفسه حق إقالة الوزارة ،والتدخل في كل صغيرة وكبيرة ،إضافة إلى ارتمائه في أحضان المستعمرين البريطانيين ،والرضوخ لمشيئة السفارة البريطانية في تشكيل الوزارات وتحديد سياساتها .(2)

لكن الوصي كان يشعر بقلق شديد من أسلوب المذكرات التي رفعتها الأحزاب السياسية،والتي كانت تنم عن وجود استياء شعبي عام في البلاد،وكان قلق الوصي عبد الإله ناشئاَ أيضاً من خوفه من وقوع انقلاب عسكري في البلاد ،كما حدث في سوريا ومصر،ولذلك فقد سارع إلى حل مجلس النواب في 27 تشرين الأول 1952،تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة،من دون أن يلتفت إلى المطالب الشعبية،ومطالب الأحزاب السياسية المتمثلة بتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً ـ أي على درجة واحدة ـ منعاً للتزوير،و شراء ذمم المنتخبين الثانويين . (3)

****

****

****

الأحزاب السياسية تقاطع الانتخابات :

لم تقتنع أحزاب المعارضة الوطنية بالخطوة التي أقدم عليها الوصي لحله البرلمان تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة ،طالما أنها سوف تجرى بنفس الأسلوب السابق،وبموجب القانون المعمول به،ورأت أن لا فائدة ترجى من اشتراكها في الانتخابات التي بات معروفاً سلفاً من الذي سيفوز فيها من رجال السلطة والسفارة البريطانية،وأعلنت أنها سوف تقاطع الانتخابات.(4)

وجاء قرار الأحزاب الوطنية المعارضة ليزيد من قلق السلطة والبلاط في اندلاع وثبة شعبية جديدة لا أحد يعرف مداها إن هي حدثت ،ولذلك فقد تراجعت الحكومة عن موقفها،وسارعت إلى إصدار بيان رسمي 16 تشرين الثاني 1952،إلى الشعب، تعلن فيه أنها في صدد تشكيل لجنة من كبار القانونيين، وبمشاركة الأحزاب السياسية،لتعديل قانون الانتخاب ،وجعله [انتخاباً مباشراً]،وأنها سوف تقدم مشروع القانون إلى مجلس الأمة الذي سيجري انتخابه ،وأن الحكومة سوف تقف على الحياد في تلك الانتخابات !!.

كما أعلنت الحكومة في بيانها أنها تدرك ضرورة أجراء الإصلاحات في البلاد ،وقامت الحكومة بإبلاغ الأحزاب السياسية بخطتها،ودعت ممثليها للمشاركة في اللجنة المزمع تأليفها لتعديل قانون الانتخاب .

لكن الأحزاب الوطنية لم تنطلِ عليها أحابيل الحكومة لتمرير الانتخابات ،والمجيء بمجلس للنواب كما تريد ،وعليه رفضت دعوة الحكومة وطالبتها بإصدار مرسوم بتعديل قانون الانتخاب قبل إجراؤها ،إن هي جادة في مواقفها .

وبسبب تأزم الوضع من جديد طلب رئيس الوزراء[مصطفى العمري] من الوصي عبد الإله أن يلتقي بقادة الأحزاب ،والشخصيات السياسية في البلاد للتداول في سبل الخروج من الأزمة .(5)

مانع الوصي في بادئ الأمر،لكنه عاد وتراجع عن موقفه بعد أن أوضح له رئيس الوزراء خطورة الوضع داخل البلاد ،وما جرى ويجري من أحداث في إيران وسوريا ومصر .

وهكذا بادر الوصي في 28 تشرين الأول إلى دعوة قادة الأحزاب السادة [كامل الجادرجي] و[محمد مهدي كبة] و[طه الهاشمي] و[نوري السعيد] و[صالح جبر] وشملت الدعوة إضافة إلى رئيس الوزراء [مصطفى العمري] كل من السادة

[جميل المدفعي] و[علي جودت الأيوبي] و[محمد الصدر] و[توفيق السويدي] و[أرشد العمري] و[حكمت سليمان].(6)

بدأ الوصي حديثه مع الحاضرين منزهاً نفسه من أي استغلال لمركزه على قمة السلطة،مدعياً العفة والنزاهة،والحرص على العراق وشعبه !!، مذكراً بأمجاد الملك حسين بن علي . ثم طلب بعد الانتهاء من كلمته أن يسمع أراء الحاضرين في الاجتماع، وخاصة قادة الأحزاب السياسية .

لكن السيد [طه الهاشمي] أجابه بالنيابة عن [كامل الجادرجي] و[محمد مهدي كبه] على الفور أنهم قد قدموا كل ما عندهم في المذكرات التي رفعوها لسموه ،وأنهم يودون سماع جواب سموه عليها .(7)

كما تحدث كل من طه الهاشمي ،وعلي جودت الأيوبي حول الأوضاع المتدهورة في البلاد ومطالب الأحزاب السياسية الوطنية ،وتطور الحديث إلى سجال بين الزمرة الحاكمة وقادة الأحزاب المعارضة .

أثارت صراحة السيد طه الهاشمي الوصي عبد الإله،وجعلته يفقد سيطرته على أعصابه ،حيث تطاول على طه الهاشمي،واتهمه مرات عديدة [بالكذب]!!! .

انفعل الهاشمي من تصرف الوصي ،وهمّ بالخروج من الاجتماع ،لكن الوصي صرخ في وجهه قائلاً[اجلس،اجلس] ورد عليه الهاشمي قائلاً [أني شريف،إني شريف] ثم غادر قاعة الاجتماع ،وأعقبه الأستاذ كامل الجادرجي وغادر الاجتماع احتجاجاً على إهانة الوصي لطه الهاشمي وتضامناً معه وانتهى مؤتمر البلاط إلى الفشل الذريع،وغادر الجميع بعد ذلك قاعة الاجتماع .(8)

حاول رئيس الوزراء أن يهدئ الأجواء التي باتت تهدد بالانفجار،واتصل بالسيدين طه الهاشمي،وكامل الجادرجي واعتذر لهم بالنيابة عن الحكومة،وأبدى أسفه إلى ما آل إليه مؤتمر البلاط .

كما قام كل من رئيس الديوان الملكي [احمد مختار بابان] و رئيس التشريفات [تحسين قدري] بزيارة السيد طه الهاشمي في داره ليهونا عليه ألم الإهانة من قبل الوصي .(9) أما رؤساء الأحزاب السياسية الوطنية فقد وقفوا إلى جانب السيد طه الهاشمي،أبدوا استعدادهم لعمل كل ما من شانه أن يرد الإهانة الصادرة من الوصي عبد الإله بحقه .(10) ونتيجة لفشل مؤتمر البلاط ،وتصاعد الأزمة بين الوصي والأحزاب الوطنية،قدم وزير المالية السيد [موسى الشابندر] استقالته من

الحكومة متنصلاً من المسؤولية . كما أبدى كل من الوزراء [جمال بابان] و[نديم الباجه جي] و[عبد الله الدملوجي] قلقهم من تطور الأوضاع ،ورغبتهم في التفاهم مع المعارضة ،مهددين بالاستقالة إذا لم تلبِ الحكومة طلبهم،مما جعل الوزارة مهددة بالسقوط .

لكن السفير البريطاني سارع للاتصال برئيس الوزراء العمري ،حيث أرسل إليه مستشار وزارة الداخلية،طالباً منه الاستمرار في الحكم مهما جرى وعدم التفكير بالاستقالة .(11)

وفي كانون الأول 1952، جرى اجتماع في دار السيد [جميل المدفعي] حضره كل من السادة [نوري السعيد] و[علي جودت الأيوبي] و[محمد الصدر] و[توفيق السويدي] و[مصطفى العمري]،وجرى البحث في الأوضاع السياسية في البلاد وتطورات الأزمة ،وقد أبدى توفيق السويدي رأيه في قطع المفاوضات مع الأحزاب وحلها ،وأجراء الانتخابات النيابية بموجب القانون المعمول به .

وقد أيده في رأيه [علي جودت الأيوبي] و[نوري السعيد] الذي دعا إلى توجيه الضربة للشيوعيين !!!،وعدم الرضوخ للمعارضة .

أما الشيخ محمد الصدر فقد طلب السعي لإقناع المعارضة أولاً،فإن رفضت فالحل في [حل الأحزاب] وإجراء الانتخابات. (12)

وهكذا تصاعدت الأزمة بين السلطة والمعارضة ،وأصبح الانفجار الجديد متوقعاً في كل لحظة ،بعد أن رفضت السلطة مطالب المعارضة ،وكانت الأوضاع الملتهبة تنتظر حادثاً،مهما كان بسيطاً ليشعل فتيل الانتفاضة الشعبية .

****

تدهور الأوضاع ،واندلاع وثبة تشرين عام 1952:

كانت الجماهير الشعبية تعيش حالة من الغليان الشديد والغضب العارم من سلوك الحاكمين ،وتجاهلهم لإرادة الشعب ،وتنتظر الشرارة التي تفجر الانتفاضة .

وجاء قرار عمادة كلية الصيدلة والكيمياء القاضي باعتبار الطالب المعيد لدرس ما، معيداً لكافة الدروس ،مما أثار غضب الطلاب الذين سارعوا إلى إعلان الإضراب عن الدراسة في 16 تشرين الأول 1952 .

أدركت الحكومة خطورة تطور الإضراب ،واندلاع المظاهرات وتوسعها فأسرعت إلى الإعلان أن القرار لا يشمل الصف المنتهي هذا العام.(13)

لكن الطلاب واصلوا إضرابهم مطالبين بإلغاء القرار،ونتيجة الاستمرار الإضراب اضطرت وزارة الصحة إلى إصدار قرار جديد يقضي بإلغاء قرار العمادة ،لكن الطلاب فوجئوا في اليوم التالي بوقوع اعتداء من قبل مجهولين داخل الحرم الجامعي على الطلاب الذين كانوا من النشطين خلال الإضراب ،مما أدى إلى قيام المظاهرات الطلابية،وإعلان كافة طلاب الكليات الإضراب عن الدراسة ،ثم تبعهم طلاب المدارس الثانوية والمتوسطة وأعلنوا إضرابهم عن الدراسة في 22 تشرين الثاني، تضامناً مع طلاب كلية الصيدلة .

بدأت موجة المظاهرات تأخذ منحاً جديداً ،بعد أن أخذت الجماهير الشعبية تنظم إلى الطلاب المتظاهرين ،وتطورت إلى مظاهرات سياسية تطالب بتحقيق المطالب التي تضمنتها مذكرات الأحزاب الوطنية إلى الوصي،وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،وبسرعة تحولت الاحتجاجات على الأوضاع إلى مظاهرات تهتف بسقوط عبد الإله والحكومة،وإخراج الإمبرياليين البريطانيين والأمريكيين من البلاد.(14)

كان انطلاق المظاهرات الشعبية من [محلة الفضل]،حيث تصدت لها قوات الشرطة مستخدمة الأسلحة النارية ضد المتظاهرين الذين واجهوهم بالعصي والحجارة وبعض المسدسات،حيث وقعت معارك شرسة بين الطرفين، استبسل فيها أبناء الشعب مبدين بطولة خارقة ،واستشهد نتيجة الصدام أحد المتظاهرين وجرح 14 آخرين، فيما أصيب 38 شرطيا بجراح .ونتيجة لتدهور الوضع سارع مصطفى العمري إلى تقديم استقالة حكومته إلى الوصي عبد الإله .(15)

لكن المظاهرات والاحتجاجات تصاعدت،وجرى المزيد من الصِدام مع قوات الشرطة،حيث أصيب 25 متظاهراً بجراح كان أغلبهم من العمال والكادحين مما ألهب الموقف ،واندفع المتظاهرون الشيوعيون ،والديمقراطيون،ورابطة الشباب القومي،بالاستيلاء على مركز شرطة [قنبر علي] و[مركز شرطة باب الشيخ]، وتم الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة العائدة للشرطة،كما جرى إحراق [مكتب الاستعلامات الأمريكي] قرب سوق الصفافير،وقد وقع جراء الصِدام مع الشرطة 12 شهيداً من العمال والكادحين،وكان رد فعل الجماهير الغاضبة على استشهاد هذا العدد الكبير من المواطنين أن أقدموا على حرق أحد أفراد الشرطة

.وفي المساء كانت السيطرة قد خرجت من أيدي الشرطة، وعمت المظاهرات كل مكان . (16)

أصبح الوضع خطيراً جداً في بغداد مساء يوم 23 تشرين الثاني،وحاولت الحكومة الاستعانة بقوات الشرطة السيارة ،المدربة خصيصاً لقمع المظاهرات ،حيث نزلت إلى الشوارع واصطدمت بالمتظاهرين ،ووقع المزيد من القتلى والجرحى حيث استشهد 23 مواطناً فيما قتل 4 من أفراد قوة الشرطة السيارة ،وتم إحراق عدد من سيارات الشرطة،وانتهت المعركة ذلك اليوم بهزيمة قوات الشرطة السيارة ،واصبح الوضع في بغداد خطيراً جداً ،كما امتدت المظاهرات إلى سائر المدن العراقية الأخرى تضامناً مع جماهير بغداد،ولم يعد لقوات الحكومة القمعية أي سيطرة على الشارع العراقي ،مما اضطر الوصي ،وقد أصابه الرعب من خطورة الموقف ،إلى قبول استقالة حكومة مصطفى العمري،واستدعاء رئيس أركان الجيش،الفريق [نور الدين محمود] لتأليف وزارة جديدة في ذلك اليوم 23 تشرين الثاني 1952،وتم إنزال الجيش إلى شوارع بغداد والمدن الأخرى وجرى تأليف الوزارة على عجل

واحتفظ [نور الدين محمود] بوزارتي الدفاع والداخلية إضافة إلى منصبه كرئيس للوزراء لأجل السيطرة على الأوضاع وإخماد الوثبة.(17)

سارعت الحكومة الجديدة إلى إعلان الأحكام العرفية في نفس اليوم ،وجرى تأليف المحاكم العرفية العسكرية،وأصدرت أمراً بمنع المظاهرات والتجمعات وحمل الأسلحة،منذرة المخالفين بإنزال أشد العقوبات بحقهم .

كما أعلنت الحكومة عن حل الأحزاب السياسية كافة وتعطيل معظم الصحف ،حيث شمل التعطيل صحف الأهالي و لواء الاستقلال والجبهة الشعبية،لسان حال الأحزاب السياسية المعارضة،وكذلك صحف القبس ،و النبأ ،واليقظة ،وصوت الشعب،والسجل،والحصون ،والأفكار،والوادي ،والآراء، والعالم العربي،وعراق اليوم،والجهاد.(18)

لكن المظاهرات استمرت بعنفوانها ،متحدية الحكم العسكري الجديد ،وكان المتظاهرون يهتفون بسقوط الحكم العسكري،ويطالبون بتشكيل حكومة مدنية برئاسة السيد[كامل الجادرجي].

قام الجيش بالتصدي للمتظاهرين ،وجرى إطلاق النار عليهم، حيث استشهد 8 مواطنين ،وجرح 84 آخرين ،أصدرت الحكومة قرارا بمنع التجول من الساعة السادسة مساءاً وحتى الساعة السادسة صباحاً ،وقامت خلال الليل بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الشعب ،شملت ما يزيد على 3000 مواطنا، بينهم 220 شخصاً من الوزراء لسابقين ،والنواب، والصحفيون ورؤساء الأحزاب وشخصيات سياسية معروفة ،وجرى تقديمهم جميعاً إلى المحاكم العرفية العسكرية ،حيث حكم على أثنين منهم بالإعدام ،وعلى 958 منهم بالسجن لمدد مختلفة،وعلى 582 آخرين بالغرامة،وعلى 294 بالكفالة ،وتم الإفراج عن 1161 فرداً.(19)

وبعد أن تم للحكومة إخماد الوثبة المجيدة بالحديد والنار، ومصادرة الحريات العامة وإغلاق الأحزاب والصحف،والزج بمئات الوطنيين في السجون ،لجأت إلى بعض الإجراءات لتخفيف الغضب الشعبي العارم ،وامتصاصه،فأصدرت عدة مراسيم تتعلق بخفض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة والمصدرة [مرسوم رقم 1] وإلغاء رسم الاستهلاك وضريبة الأرض عن المخضرات والأثمار الطرية [مرسوم رقم 2] ومرسوم تخفيض ضريبة الأملاك [مرسوم رقم 5] وغيرها من المراسيم الأخرى،لكن المرسوم الأهم كان [مرسوم رقم 6] الخاص بتعديل قانون الانتخاب وجعله على مرحلة واحدة،أي مباشراً .

لكن تلك المراسيم، باستثناء المرسوم رقم 6، لم تكن إلا إجراءات تخديرية لم تستطع حل المشاكل المعيشية التي يعاني منها الشعب ،وحتى مرسوم تعديل قانون الانتخاب لم يكن سوى حبراً على ورق ،ذلك أن التدخلات التي جرت أثناء الانتخابات التي جرت في 17 كانون الثاني 1953 كانت أكثر من مثيلاتها السابقة ،حيث فاز فيها بالتزكية 76 نائباً من مجموع 135 نائباً، وقد وصل الأمر بجميل المدفعي ،الذي تولى رئاسة الوزارة فيما بعد ،أن صرح في 17 شباط وهو في قمة السلطة قائلاً :

{ أنا اعتقد أن بعض الانتخابات غير المباشرة كانت قد جرت أحسن من الانتخابات المباشرة الحالية } .(20)

وأكد أحد وزراء نوري السعيد المزمنين السيد [عبد المهدي] أن الانتخابات لم تجرِ على الطريقة الصالحة، فقد جرى تهديد المرشحين غير المرغوب بهم بوجوب الانسحاب من الترشيح، و إلا ستجبرهم عصابات السلطة إذا ما أصروا

على خوض الانتخابات، وقد جرى استدعاء متصرفي الألوية وتم إبلاغهم بقوائم مرشحي البلاط وأمروا بالعمل على إنجاحها .(21)
كما أكد صالح جبر ومحمد مهدي كبه وقوع التدخلات الحكومية في الانتخابات ،وأعلن حزب الاستقلال اللحاق بالحزب الوطني الديمقراطي ،والانسحاب من الانتخابات . (22)
لم تثنِ إجراءات حكومة نور الدين محمود أبناء الشعب عن سعيهم للخلاص من الزمرة الحاكمة ،وإنقاذ البلاد من الهيمنة الإمبريالية ،وبدأت بذور الثورة تنمو في أحشاء المجتمع العراقي من جديد،لإسقاط ذلك النظام الذي كان هو والشعب على طرفي نقيض ،مما جعل أي أمل في إصلاح الأوضاع السياسية في البلاد أمراً مستحيلاً ،وأيقن الشعب وقواه الوطنية، والضباط الوطنيون في الجيش أن الطريق لإصلاح الأوضاع لا يمكن إلا بقلب النظام القائم ،وإنهاء سلطة تلك الزمرة التي باعت نفسها ووطنها للإمبرياليين .
أما حكومة نور الدين محمود فقد أنجزت المهمة التي كلفها بها الوصي عبد الإله في قمع الوثبة الشعبية العارمة ،ولم يبقَ أي مبرر لاستمرارها ،وعليه تقدم نور الدين محمود باستقالة حكومته إلى الوصي في 23 كانون الثاني 1953،وتم الإعلان عن قبول الاستقالة في 29 منه .
وفي تلك الأيام توارى نوري السعيد عن الأنظار وابتعد عن السلطة مؤقتاً ريثما تهدأ الأوضاع ليعود من جديد ،فقد كان السعيد عاشقاً للسلطة لا يستطيع الابتعاد عنها طويلاً .
سارع الوصي إلى تكليف السيد [جميل المدفعي] بتشكيل الوزارة الجديدة في 29 كانون الثاني 1953.
ومن الملاحظ في التشكيلة الوزارية هذه أنها جاءت تضم أكبر تجمع لأقطاب السلطة الحاكمة منذ تأسيس الدولة العراقية، ،فقد ضمت أربعة من رؤساء الوزارات السابقين كان من بينهم [نوري السعيد] الذي تسلم حقيبة وزارة الدفاع .
جاءت معبئة كل قواها لإعادة البلاد إلى مرحلة ما قبل وثبة كانون الثاني المجيدة عام 1948،وكان لهؤلاء الساسة المخضرمين دور غير مشرف في تاريخ العراق السياسي، وكانوا منفذين لسياسة المحتلين البريطانيين ،وعاملين بأمرهم.

لقد وقف عدد من النواب الوطنيين في البرلمان يهاجمون الحكومة الجديدة ،ويفضحون رجالها ،فقال نائب البصرة [عبد الرزاق الحمود] مخاطبا المجلس والحكومة قائلاً :

{ يتبادر لذهن قارئ يتلو قائمة هذه الوزارة أن العناصر المحافظة قد حشدت قواها،ونظمت صفوفها لتدعيم مركزها، والرجوع إلى عهد ما قبل الوثبة الوطنية عام 1948،وإذا ما تناول أي عراقي هذه الأسماء يجد بعض هؤلاء هم الذين كتبوا بيمينهم تاريخ العراق السياسي الحديث أو معظمه على أقل تقدير،وهذا التاريخ فيه صفحات غير مشرفة ،بل صفحات قاتمة فيها أمور تثير الأسى ،وتحز في النفوس ....إن على الحكومة أن لا تفكر هذه الأيام في إرضاء المجلس ،وهي مستطيعة حتماً، ولكني أتساءل إن كان بإمكانها إرضاء رجل الشارع ؟ لأنه إذا انفجر الشارع مرة أخرى فإنه سيكون كالبركان،سيعصف بالجميع}.(22)

أما الشيخ [محمد رضا الشبيبي] الذي شارك في العديد من الوزارات السابقة فقد قال :

{ إن البلاد مغلوب على أمرها ،وإن الأجنبي الغاشم يتدخل في شؤونها ،وإنه يلتزم فريقاً معيناً من الناس ،ويفرضهم فرضاً على البلاد ،ويناهض كل فئة واعية لها آراؤها المحترمة، وتفكيرها السياسي الناضج منذ زمان طويل إلى هذا اليوم .لقد انشطرت البلاد ـ مع بالغ الأسف ـ بسبب هذه السياسة ،تجاهلنا جيل واعٍ حديث ،تفكيره وآراؤه ومناهجه تختلف كل الاختلاف عن تفكيرنا نحن أبناء الجيل القديم الذين اشغلنا المناصب مراراً كثيرة ،والذين أبينا أن نفسح المجال في أغلب الأحيان لغيرنا،أو أن نعد أناساً لأشغال هذه المناصب فيما إذا أنتهي أمرنا. (23)

لقد بقيت البلاد تحكم حكماً عرفياً ،وبقت الصحف والأحزاب السياسية ملغاة ،والبؤس والفقر يفتك بملايين المواطنين ،وكان كل ما تفكر به الوزارة هو تثبيت ذلك لنظام الذي أسسه الإمبرياليون البريطانيون ،وتنفيذ كل ما يؤمرون به من قبل السفارة البريطانية في بغداد ،والتي كانت تتدخل بكل صغيرة وكبيرة ،فلا يمكن أن تُشكل وزارة دون إرادتها ومباركتها .

لقد استمرت الأحكام العرفية طوال عهد هذه الوزارة والوزارة التي أعقبتها ،وكانت برئاسة المدفعي نفسه ،واستمر تعطيل الصحف ،ولم يُسمح للأحزاب بممارسة نشاطها ،رغم المذكرات التي رفعها كل من السادة [كامل الجادرجي]

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي،و[محمد مهدي كبه] رئيس حزب الاستقلال إلى رئيس الوزراء،وطالباه فيها إنهاء الأوضاع الشاذة في البلاد ،وإلغاء الأحكام العرفية ،وعودة الصحافة الوطنية للصدور،واستعادة الأحزاب الوطنية لنشاطها السياسي . فقد بعث السيد محمد مهدي كبه بمذكرته الأولى في 31 كانون الثاني 1953،وبعث السيد كامل الجادرجي بمذكرته الأولى في 1 شباط 1953،ولما كان رد رئيس الوزراء غير مقنع،وكان مقتضباً ،وحاول التهرب من الإجابة الصريحة ،رافضاً إعطاء موعد محدد لإلغاء الأحكام العرفية ،وعودة النشاط السياسي للأحزاب ،وعودة الصحف الملغاة ،فقد رد الزعيمان كبه ،والجادرجي على رئيس الوزراء بمذكرتين جديدتين في 14 شباط 1953،اتهماه بالمراوغة وتجاهل المطالب التي قدماها إليه ،والمعبرة عن تطلعات الشعب .

لكن الحكومة كانت في وادٍ والشعب وقواه السياسية الوطنية في وادٍ آخر،مما دفع بالصراع بين الطرفين إلى التصاعد من جديد و بدأت نذر الانفجار تتولد من جديد بسبب إصرار النظام القائم على السير في نفس الطريق الذي اختاره لهم أسيادهم الإمبرياليين ،غير مبالين بمصالح الشعب وحقوقه المسلوبة، ودون الاتعاظ بالأحداث الماضية ،كما سنرى فيما بعد . (24)

*****

فيصل الثاني يبلغ سن الرشد،ويتوج ملكاً على العراق:

في الثاني من أيار 1953،بلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد،وتولى مهامه الدستورية ملكاً على العراق ،وأقيمت في بغداد حفله التتويج ،حيث اقسم اليمين القانونية ،وأبدى الشعب العراقي سروراً بالغاً بانتهاء وصاية الأمير عبد الإله ،لما كان يكنه له من كره ،محملاً إياه كل ما حدث في العراق من مآسي وويلات، كما أنه كان وراء مقتل الملك غازي ،بالتعاون مع نوري السعيد،والإنكليز .

كان الشعب العراقي يتوق إلى التغيير،بعد تولي الملك فيصل الثاني مهامه الدستورية ،لكن آماله خابت ،وظهر فيما بعد أن الملك الشاب كان لا حول له ولا قوة ،وكان ألعوبة في يد عبد الإله ،ونوري السعيد ،ومن ورائهم الإنكليز،وأصيب الشعب العراقي بخيبة أمل مريرة في إجراء أي إصلاح لأوضاع البلاد ،وأحول الشعب . وبمناسبة انتقال السلطة إلى الملك فيصل الثاني ،قدم السيد[جميل

المدفعي] استقالة حكومته ،حسبما ينص الدستور،وقد كلفه الملك بإعادة تأليف الوزارة من جديد في 5 أيار 1953، وجاءت الوزارة الجديدة بنفس تشكيلاتها السابقة باستثناء إضافة وزيرين للدولة هما السيد [علي الشرقي] و[السيد نديم الباجه جي] الذي أصبح فيما بعد وزيراً للأعمار التي استُحدثت في 23حزيران 1953 .

ورغم تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية فإن شيئاً لم يتغير، فقد بقيت حكومة المدفعي بتشكيلاتها السابقة ،تضم أقطاب الزمرة الحاكمة بكل تاريخها المرتبط بخدمة المصالح الإمبريالية البريطانية ،والتنكر لطموحات الشعب في الحرية والاستقلال ،والحياة الحرة الكريمة .

وبقيت الأحكام العرفية سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب ،وبقيت الصحافة الوطنية معطلة ،والأحزاب الوطنية ملغاة رسمياً،ومحاربة فعلياً ،على الرغم من إصرار تلك الأحزاب على عدم الاعتراف بحلها،لكن نشاطها اقتصر على تقديم المذكرات للملك والحكومة .

فقد قدم الحزب الوطني الديمقراطي في 18 أيار 1953 مذكرة إلى الملك فيصل الثاني حول الأوضاع السائدة في البلاد،وضرورة أجراء الإصلاحات الضرورية،وإلغاء الأحكام العرفية ،وإفساح المجال لحرية الأحزاب والصحافة،وانتهاج سياسة وطنية بعيداً عن الهيمنة الإمبريالية.

كما بعث حزب الاستقلال بمذكرة أخرى مشابهة،استعرض فيها أوضاع البلاد المتدهورة جراء سياسة الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم، مطالباً بالإصلاحات الضرورية ومعالجة مشاكل الشعب المعيشية .

*****

مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي للملك فيصل الثاني:

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم :

يا صاحب الجلالة:لابد أن جلالتكم قد اطلعتم على المذكرات التي تقدم بها حزبنا،وحزبا الاستقلال والجبهة الشعبية،بتاريخ 28 تشرين الأول 1952 إلى سمو ولي العهد المعظم،عندما كان يزاول الوصاية على العرش،إذ بلغ سوء الأوضاع في العراق غاية في التردي،وعمت الشكوى أوساط الشعب ،وباءت كل دعوة للإصلاح بالفشل .

وقد اتفقت الكلمة في تلك المذكرات على خطورة الوضع القائم في البلاد،وقد طالب كل حزب بما يجب القيام به من إصلاح شامل ليتمتع الشعب العراقي بحرياته الدستورية ،وفي تعين سياسة العراق الخارجية على أسس وطنية ،وتحديد موقفه من المشاريع الاستعمارية التي يراد فرضها على البلاد ،بإعلان حياده تجاه التكتلات الدولية ،واجتناب كل ارتباط له بالدول الاستعمارية،والمحافظة على سلامته،وتنظيم أحواله الاجتماعية والاقتصادية والمالية على أسس سليمة .

وقد كانت هذه المطالب،ولا تزال ،تعبر عن ضرورة ملحة للشعب العراقي في تحقيق الإصلاح الذي ينشده ،مما كان يستوجب المبادرة إلى تحقيقها .

غير أن الجو الذي تركه مؤتمر البلاط المنعقد في اليوم الثالث من تشرين الثاني 1952،لبحث ما جاء في تلك المذكرات، وعدم الاكتراث بتلك المطالب ،والإصرار على استبقاء قانون الانتخاب السابق ،وسوء تصرف الحكومة القائمة آنذاك في قضايا الطلاب وما إلى ذلك من أمور تتعلق بتصرفات المسؤولين ،كل ذلك أدى إلى وقوع حوادث دامية ،أسفرت عن استقالة حكومة فخامة السيد [مصطفى العمري]،وتسليم مقاليد الأمور إلى الجيش ،وإعلان الأحكام العرفية،وإلغاء الأحزاب والصحف الحزبية ،ومعظم الصحف الحرة ،واعتقال عدد كبير من المواطنين ،بما فيهم قادة الأحزاب والكثير من الصحفيين وأصحاب الرأي،دون سبب مبرر وقد أضافت تلك الإجراءات الشاذة إلى حالة البلاد سوءاً على سوء،وخلقت جواً إرهابياً لا يستطيع معه الشعب التعبير عن إرادته في القضايا الداخلية والخارجية على السواء ،ومن ضمنها الانتخابات العامة التي أجريت في ذلك الجو الإرهابي .

إن الأحكام العرفية التي أعلنت فور تسليم مقاليد الأمور إلى الجيش قد اتُخذت وسيلة لإجراء تغير كبير في أسلوب الحكم،إذ أن تلك الأحكام قد ألغت نظام الحكم الديمقراطي المقرر للبلاد،وقلبته في الواقع إلى نظام دكتاتوري سافر .

فالحياة الحزبية لا تزال معطلة ،وحرية الصحافة لا تزال مفقودة ،والحملة الإرهابية ضد المواطنين عامة،والمثقفين خاصة ،لا تزال مستمرة ،ومن شأن ذلك كله،كما تعلمون جلالتكم ،أن يزيد من استياء الشعب ،ويعزز الاعتقاد بأن استمرار هذه الحالة الشاذة يضع جميع المواطنين في قلق دائم،ويجعل بإمكان السلطة انتهاك الحريات العامة والخاصة لكل مواطن ،لأعذار واهية،لا تتصل بالمصلحة العامة .

وقد قدم الحزب الوطني الديمقراطي عدة مذكرات إلى فخامة السيد [جميل المدفعي]،منذ أن ألف وزارته السابقة ،أثبت فيها خطأ تلك الإجراءات التي اتخذت ضد الأحزاب وصحافتها،والصحافةالحرة ،من الوجهةالدستورية والقانونية،وطالب مراراً بإنهاء هذا الوضع الشاذ،وإعادة الأحزاب الملغاة ،وفسح المجال لصحافتها والصحافة الحرة للقيام بواجباتها الوطنية في هذه الظروف الدقيقة التي يجتازها العالم ،وبصفة خاصة العراق ،باعتباره جزء من البلاد العربية التي تجري المساومة على كيانها ومستقبلها من قبل المستعمرين ،إلى جانب معالجة حالة البلاد السيئة التي تتطلب إبداء كل مواطن عراقي رأيه فيها،وقد وعدت الحكومة مراراً ،سواء في جواب رئيسها إلى الأحزاب،أو في تصريحاته وتصريحات بعض المسؤولين في البرلمان والصحف بأنها سوف تنهي الإدارة العرفية حالما ترى زوال الأسباب التي دعت إلى إعلانها ،غير أن الحكومة استبقت الإدارة العرفية من دون سبب مبرر،كما أنها لم تتخذ أي إجراء من شأنه أن يعيد إلى الأحزاب كيانها القانوني وحقوقها الدستورية .

وكان المعتقد أن الوعود التي قطعت للأحزاب ،وللرأي العام، بإنهاء الوضع الشاذ القائم لا يمكن أن تبقى مجرد أقوال،وخاصة بعد تسلم جلالتكم سلطاتكم الدستورية،لأن الشعب العراقي حريص على إنهاء هذا الوضع الإرهابي الذي يرزح تحت نيره .

ولاشك أن في عدم الاستجابة لمطالب الشعب التي تبنتها الأحزاب في مذكراتها ،واستمرار الحكم على أساس دكتاتوري،وانتهاز الفرص لإعلان الأحكام العرفية واستبقائها،وجعلها هي الأساس لمزاولة الحكم ،كل ذلك لا يتفق مع رغبة الشعب في أن يكون هذا العهد دستورياً ،تضمن فيه للمواطن جميع حرياته المغتصبة،وتسترد فيه حقوقه السياسية المسلوبة،ولا تزال فيه سيئات العهد الماضي الذي عانى الشعب منه الأمرّين .فالشعب يا صاحب الجلالة إنما يتطلع إلى استرداد حرياته وحقوقه ،وإلى إنهاء هذا الوضع الشاذ الذي لا يزال قائماً ،أملاً أن يكون في مقدمة ذلك إلغاء الأحكام العرفية،وإعادة الحياة الحزبية وما يرافقها من حريات تمهيداً لتحقيق المطالب الشعبية الأساسية التي عبرت عنها الأحزاب في مذكراتها .

والحزب الوطني الديمقراطي إذ يتقدم بهذه المذكرة ،ليأمل أن يكون عهد جلالتكم،عهداً تحترم فيه أحكام الدستور،لتحقيق سيادة الشعب التي هي أهم

مقوماته،وبذلك يكون هذا العهد حقاً جديداً للعراق ،من حيث واقع حياته،لا من حيث الشكل فحسب . وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول خالص احترامنا .(25)
بغداد في 5 رمضان 1372 هجرية المصادف 18 أيار 1953 ميلادية .
كامل الجادرجي
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي
*****
لكن الملك فيصل ،ومن ورائه عبد الإله ،ونوري السعيد،لم تعجبهم تلك المذكرات،ولم يكلف نفسه مشقة الرد عليها ،بل لم يتح له خاله الوصي عبد الإله فرصة الرد عليها وأشار عليه أن يحيلها إلى رئيس الوزراء السيد [جميل المدفعي] ليجيب عليها نفسه إجابة مقتضبة فيها الكثير من المراوغة والتهرب من تلك المطالب ،وبدا للشعب وأحزابه الوطنية أن العهد الجديد ما هو إلا امتداد لذلك العهد الأسود ،عهد عبد الإله ونوري السعيد،وأن السلطة الحاكمة ماضية في سياسة اضطهاد الشعب وحرياته الدستورية،واضطهاد الأحزاب والصحافة الوطنية ،حيث بقيت تلك الأحزاب ملغاة رسمياً والصحافة معطلة ،والأحكام العرفية سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب .
******
الحكومة تقترف جريمة كبرى بحق السجناء السياسيين:
لم تكتفِ تلك الحكومة بكل هذا ،بل تمادت في غيها وارتكبت جريمة كبرى بحق السجناء السياسيين الشيوعيين في سجن بغداد ذهب ضحيتها 7 سجناء استشهدوا برصاص الشرطة وجرح23 آخرين وهذا وصف للمجزرة البشعة التي نفذتهما الحكومة في السجن المذكور.(26)
أحدثت تلك الجريمة النكراء صدمة كبرى للشعب العراقي وقواه السياسية الوطنية ،وانبرت الأحزاب والصحافة تهاجم الحكومة، وتفضح حججها في تبرير الهجوم ،وقتل وجرح السجناء العزل دون وازع أخلاقي أو إنساني .
لقد تلبد الجو في بغداد من جديد لهول تلك الجريمة،وقامت على أثرها مظاهرات ضمت عوائل السجناء وأبنائهم وذويهم،وتوجهوا إلى المستشفى للبحث عن أبنائهم وذويهم، لكن الشرطة تصدت للمتظاهرين هذه المرة أيضاً وأطلقت الرصاص عليهم ،مما أدى إلى استشهاد وجرح عدد آخر منهم،وألقت الشرطة القبض على

الكثيرين ،حيث سيقوا إلى المجلس العرفي العسكري الذي وسعت الحكومة صلاحياته في 20 حزيران 1953،إمعاناً في سياستها المعادية للشعب.(27)
وعلى الأثر قدم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال مذكرتي احتجاج شديدة اللهجة إلى الحكومة واتهمتها بتدبير المؤامرة على السجناء السياسيين لأجل تصفيتهم جسدياً،وطالبت المذكرتان بإجراء تحقيق قضائي عادل ،وتحديد المسؤولين عن تلك الجريمة وإحالتهم إلى المحاكم لمحاكمتهم .كما قدم 20 نائباً في البرلمان احتجاجاً على تلك الجريمة، وقدموا طلباً لمساءلة الحكومة أمام البرلمان .
إلا أن الأكثرية الموالية للسلطة رفضت الاستجابة للطلب، حيث صوت 65 نائباً سعيدياً ضده، وبذلك افشل الطلب ،ولم تجرِ الحكومة أي تحقيق جدي حول الجريمة ولم يتم إحالة أي مسؤول إلى المحاكمة ،وتم إسدال الستار عنها.(28)
وتجاهلت حكومة المدفعي كل الاحتجاجات والحملات الصحفية، ومذكرات الأحزاب ،والمظاهرات، على جريمتها في سجن بغداد ،وتمادت في غيها وتحديها للرأي العام ،وراحت تخطط لمجزرة جديدة في [سجن الكوت] الذي كان يضم 123شيوعياً كانوا قد احتجوا على جريمة الحكومة في سجن بغداد ،ومحاولة الحكومة نقلهم إلى سجن بعقوبة ،كما فعلت مع السجناء الشيوعيين في سجن بغداد .
وتنفيذاً لهذه الغاية حاولت الحكومة تجريد السجناء في ذلك السجن من كل وسيلة يمكن بواسطتها الدفاع عن أنفسهم، فقد تعلمت الحكومة التجربة من سجن بغداد ،أرادت أن توقع أكبر عدد من الإصابات في صفوف السجناء .
وعليه أجرت سلطات السجن حملة تفتيش واسعة لأمتعة السجناء، وأدوات المطبخ، وجردتهم من كل ما اعتبرته آلة حادة كسكاكين الطعام وغيرها .
وبعد أن تم لهم ما أرادوا،حاولت الحكومة نقلهم بالقوة إلى[سجن بعقوبة]، لكن السجناء رفضوا تنفيذ القرار،واعتصموا بردهاتهم رافضين الخروج منها ،ومانعين حراس السجن و الشرطة من دخولها.
ورداً على موقف السجناء لجأت سلطات السجن إلى قطع الماء والطعام والكهرباء عن السجناء لإجبارهم على الخروج، مما أدى إلى نفاذ الماء والطعام لديهم ،واضطر السجناء إلى حفر بئر داخل إحدى الردهات للحصول على الماء ،لكن الماء كان مالحاً ،مما أضرّ بصحتهم ،وبلغ بهم الجوع حداً لا يطاق،وقد تعمدت السلطة ذلك من أجل إنهاك السجناء وإضعاف مقاومتهم.

ولما تم لها ذلك بدأت قوات الشرطة بالهجوم على السجناء مستخدمة في بادئ الأمر الحجارة ،حيث راحت تنهال على السجناء بكثافة حال خروجهم من الردهات،وحاول العديد من السجناء استخدام القدور غطاءاً واقياً لرؤوسهم،لكن الشرطة فاجأتهم باستخدام الرصاص الذي حصد من السجناء 8 شهداء،وجرح 96 سجيناً آخر،وتحولت باحة السجن إلى مجزرة حقيقية تغطيها الدماء ،ولم ينجُ من السجناء سوى 19 فرداً فقط أحدثت الجريمة الجديدة هيجانا شديداً لدى الرأي العام العراقي ،الذي تأكد لديه أن الحكومة قد تعمدت قتل السجناء الشيوعيين عن سابق تصميم وأنها لا تعير أي أهمية للرأي العام في البلاد ،واستنكرت الأحزاب السياسية جريمة السلطة واتهمتها بالتعمد في قتل الأبرياء العزل ،وتجاهل أراد الشعب وقواه الوطنية،وتجاهل الدستور وحقوق وحريات الشعب التي نص عليها ،والتي جعلتها الحكومة حبراً على ورق،إرضاءاً لأسيادهم الإمبرياليين . (29)

ونتيجة للغضب العارم الذي اجتاح البلاد من أقصاها إلى أقصاها،والخوف من تحوله إلى انتفاضة جديدة ،حاول النظام الملكي امتصاص ذلك الغضب فأوعز إلى رئيس الوزراء بتقديم استقالة حكومته ،بعد أن أنجزت المهمة القذرة التي أوحى لهم بها أسيادهم الإمبرياليون .

وسارع جميل المدفعي إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك في 15 أيلول 1953،وقُبلت الاستقالة في 17 منه .

وعلى أثر استقالة الحكومة دعا الملك فيصل وخاله عبد الإله،كل من[الشيخ محمد الصدر] رئيس مجلس الأعيان،و الدكتور[فاضل الجمالي] رئيس مجلس النواب، إضافة إلى رئيس الديوان الملكي[احمد مختار بابان]،إلى مقر أقامته في [مصيف سرسنك] ،للتداول في أمر تأليف وزارة جديدة ،وقد اقترح الشيخ الصدر على الملك تأليف وزارة من وجوه جديدة ،وحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة .

استقر رأي الملك ،بعد استشارة السفير البريطاني في بغداد،على أن يكلف الدكتور فاضل الجمالي بتأليف الوزارة، وأن تضم وجوهاً جديدة ،فيما اختار الملك وزيرا الدفاع والداخلية، وصدرت الإرادة الملكية بتكليف الجمالي في 17 أيلول 1953، وتم استبعاد نوري السعيد من الوزارة على الرغم من أن حزبه يتمتع بالأغلبية المطلقة في البرلمان ،رغبة من النظام في امتصاص النقمة الشعبية على سلوك الحكومة السابقة ،ولفترة من الزمن ،ليعود بعدها إلى الواجهة من جديد .(30)

بدأت وزارة الجمالي عملها بإجراءات تهدف إلى التنفيس عن الشعب ،وإطلاق بعض الحريات العامة التي كانت حكومة نور الدين محمود قد كتمتها ،إثر وثبة تشرين الثاني المجيدة عام 1952، فأعلنت الحكومة إلغاء الأحكام العرفية في 5 تشرين الأول ،وأحالت قرار حكومة نور الدين محمود حول حل الأحزاب والجمعيات إلى ديوان التفسير القانوني ،والذي جاء قراره بعدم شرعية قرار الحل ،وبذلك عادت الأحزاب السياسية إلى ممارسة نشاطها . كما أعيدت الصحف إلى الصدور،مما خلق جواً من الارتياح لدى الشعب بعد أن خنقت وزارة نور الدين محمود ووزارتي جميل المدفعي أنفاسه. كما قررت الوزارة إعادة المفصولين من الأساتذة والمدرسين والطلاب ،بغية امتصاص النقمة الشعبية .

كما قامت ببعض الإجراءات الطفيفة،والتي تمس أحوال الشعب المعيشية،كتخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على الشعب الكادح .

لكن تلك الإجراءات لم تستطع حل مشاكله،واستمرت معاناته من سوء الأوضاع المعيشية . وجاء إضراب عمال نفط البصرة لينسف كل الإجراءات التي اتخذتها حكومة الجمالي لتهدئة الأوضاع وعادت بها إلى الصفر من جديد .

*****

الحكومة تقمع إضراب عمال نفط البصرة بالحديد والنار :

كان عمال شركة نفط البصرة قد تقدموا بمطالب عدة تهدف إلى تحسين وضعهم المعيشي،لكن الشركة رفضت الاستجابة للمطلب الرئيسي المتضمن زيادة الأجور مما اضطر العمال إلى إعلان الإضراب عن العمل حتى تستجيب الشركة لمطالبهم. وفي الأول من كانون الأول سافروزير الشؤون الاجتماعية [حسن عبد الرحمن] إلى البصرة في محاولة لإقناع العمال بالعودة إلى أعمالهم، واعداً إياهم بأن تقوم الحكومة بالضغط على الشركة لتلبية مطالبهم . (31)

وبالفعل عاد العمال المضربون إلى أعمالهم في 14 كانون الأول 1953،على أمل أن تحقق الشركة تلك المطالب ،إلا أن الشركة أصرت على موقفها ورفضت الاستجابة لزيادة الأجور،مما دفع العمال إلى العودة إلى الإضراب من جديد .(32)

سارع وزير الداخلية[سعيد قزاز] إلى اتهام الشيوعيين بالتحريض على الإضراب، ثم عاد ووصم العمال المضربين أنفسهم بالشيوعية،تمهيداً لقمع الإضراب بالقوة ،وسافر[سعيد قزاز] إلى البصرة ليكون على مقربة من الأوضاع هناك، وليهيئ

الأجواء لتوجيه ضربته للمضربين وكسر إضرابهم .ولم يمض وقت طويل حتى نفذ ما في جعبته ،مطلقاً جهازه القمعي لتوجيه رصاصه إلى صدور المضربين مما أدى إلى استشهاد أحد العمال ،وجرح العديد منهم .(33)

تصاعدت أجواء التوتر بعد الصدامات بين الشرطة والمتظاهرين،وفلت الزمام من أيدي الشرطة،وبات الوضع ينذر بعواقب وخيمة ،مما جعل الحكومة تستدعي الجيش للسيطرة على الوضع ،وأعلنت الأحكام العرفية من جديد، كما تم تعطيل 9 صحف وطنية لفضحها جرائم السلطة بحق المضربين ،وتأييدها لمطالبهم التي لا تعدو مطالب تتعلق بالحالة المعيشية ،وشمل التعطيل صحف النداء ،والأخبار،والميثاق ،والدفاع ،والجيل ،والآراء ،والجريدة ،والعزة .

كما تم إحالة صحيفة الحزب الوطني الديمقراطي - الأهالي - وصحيفة حزب الاستقلال - لواء الاستقلال إلى محكمة الجزاء، لقيامهما بفضح جرائم السلطة ،واستنكارهما لإعلان الأحكام العرفية من جديد ولمّا يمضي على إلغائها سوى أيام معدودات .

أما حزب الجبهة الشعبية،الذي اشترك اثنان من قادته في الوزارة ،وهما [حسن عبد الرحمن] و[عبد الرحمن الجليلي]،فقد قرر الحزب سحبهما من الوزارة احتجاجاً على سياسة الحكومة،وقدم الوزيران استقالتيهما في 17 كانون الثاني 1954 .(34)

وعلى أثر الاستقالات المذكورة قدم الجمالي استقالة وزارته إلى الملك فيصل الثاني الذي قبلها على الفور،وكلفه بإعادة تأليفها من جديد .

جاء تشكيل الوزارة الجمالية بعيداً عن إرادة البريطانيين، ورجلهم القوي نوري السعيد ،لكنها كانت برغبة أمريكية ،فقد جاء توقيع اتفاقية الأمن المتبادل ،والمساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة في 21 نيسان 1954،لتؤكد هذا الاتجاه لحكومة الجمالي .

أثار تشكيل الوزارة استياء وغضب نوري السعيد ،وجعله يغادر العراق إلى بريطانيا ،والمكوث فيها أكثر من ثلاثة اشهر،محتجاً على عدم استشارته في تأليف الوزارة ،رغم أن له الأكثرية المطلقة في البرلمان ،وأخذ نوري السعيد يتحين الفرص لإسقاطها،مستنداً على رجالاته في مجلس النواب الذين أخذوا يعرقلون أعمال الحكومة لإجبارها على الاستقالة .(35)

لم يمضِ سوى شهر واحد على تأليف وزارة الجمالي الثانية حتى بدأ النواب الموالين لنوري السعيد والسفارة البريطانية يشنون الهجوم تلو الهجوم عليها ،ويضعون العراقيل أمامها ،فلم يجد الجمالي بُداً من تقديم استقالة حكومته في 19 نيسان 1954حيث تم قبول الاستقالة في 29 منه.

*****

****

****

الفصل الرابع عشر

أحزاب المعارضة تتجه نحو إقامة الجبهة الوطنية

أولاً : أحزاب المعارضة تشكل جبهة لخوض الانتخابات

ثانياً : السعيد يعود للحكم ليصفي الحركة الوطنية .

ثالثاً : السعيد يبدأ هجومه ويصفي كل مظاهر الديمقراطية .

رابعاً : السعيد يحل البرلمان ويصدر مجموعة من المراسيم .

خامساً : رد فعل الأحزاب الوطنية على مراسيم السعيد الجائرة

سادساً :السعيد يقطع علاقات العراق بالاتحاد السوفيتي .

سابعاً : السعيد يفرض على العراق حلف بغداد .

****

الأحزاب الوطنية تشكل جبهة وطنية لخوض الانتخابات:

رداً على سياسة السلطة الحاكمة المتجاهلة لإرادة الشعب،دعت الأحزاب والقوى السياسية ،والمنظمات الديمقراطية والنقابات، على لقاء يهدف إلى تشكيل جبهة موحدة لخوض الانتخابات.

وبالفعل تم اللقاء الذي حضره ممثلون عن الحزب الوطني الديمقراطي ،وحزب الاستقلال ،والحزب الشيوعي ،وحركة أنصار السلام ،ومنظمات الطلاب والشباب،والنقابات العمالية، والمهنية،كنقابة المحامين ،والأطباء ،وممثلي الفلاحين، وتدارس الجميع موضوع إقامة جبهة وطنية لخوض الانتخابات العامة،وقد تم التوقيع على الميثاق في 12 أيار 1954، وكان لهذا الميثاق وقع الصاعقة على الفئة الحاكمة ، فقد تضمن الميثاق البنود التالية :

1 ـ إطلاق الحريات الديمقراطية،كحرية الرأي والنشر، والاجتماع ،والتظاهر،والإضراب ،وتأليف الجمعيات ،وحق التنظيم السياسية والنقابي

2 ـ الدفاع عن حرية الانتخابات .

3 ـ إلغاء معاهدة 1930،والقواعد العسكرية ،وجلاء الجيوش الأجنبية ،ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي الباكستاني وأي نوع من أنواع الدفاع المشترك .

4 ـ رفض المساعدات العسكرية الأمريكية التي يراد بها تقييد سيادة العراق ،وربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية .

5 ـ العمل على إلغاء امتيازات الشركات الأجنبية الاحتكارية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية ،وإنهاء دور الإقطاع ،وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ،ومشكلة البطالة ،وغلاء المعيشة، ورفع مستوى معيشة الشعب بوجه عام ،وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها .

6 ـ العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان،وذلك بإسكان المشردين من ضحايا الكارثة،وتعويض المتضررين ،وتأليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسؤولية المقصرين واتخاذ كل ما يلزم لدرء أخطار الفيضان في المستقبل .

7 ـ التضامن مع الشعوب العربية،واستقلال البلاد العربية،وتحرير فلسطين .

8 ـ العمل على إبعاد العراق والبلاد العربية عن ويلات الحرب

وقد وقع على الميثاق كل من :

1ـ ممثل الحزب الوطني الديمقراطي
2 ـ ممثل حزب الاستقلال
3 ـ ممثل الفلاحين ـ نايف الحسن
4 ـ ممثل العمال ـ كليبان صالح
5 ـ ممثل الشباب ـ صفاء الحافظ
6 ـ ممثل الأطباء ـ د.احمد الجلبي
7 ـ ممثل المحامين ـ عبد الستار ناجي
8 ـ ممثل الطلاب ـ مهدي عبد الكريم

وطبيعي أن الخمسة الأخيرين كانوا يمثلون الحزب الشيوعي، بسبب الحظر المفروض على الحزب وملاحقة أعضائه،ومؤيديه، فقد جرى الاتفاق على تمثيل الحزب الشيوعي بهذه الطريقة .(1)

أحدث إعلان ميثاق الجبهة الوطنية في 12 أيار 1954 زلزالاً كبيراً لدى السلطة الحاكمة ،التي أقلقها أشد القلق اللقاء بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال ،والحزب الشيوعي ،بهذا الشكل العلني الواسع الذي ينم عن التحدي،وأخذت السلطة الحاكمة تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون نجاح مرشحي الجبهة الوطنية في الانتخابات بكل الوسائل والسبل ،من إرهاب وتزوير ورشاوى وغيرها .

وفي المقابل نشطت الجبهة الوطنية في تعبئة الجماهير الشعبية لخوض المعركة الانتخابية ،وتحدي إجراءات السلطة مهما كلف الأمر .

وبذلت القوى المؤيدة للبلاط وبظمنها حزبا نوري السعيد وصالح جبر،الاتحاد الدستوري ،وحزب الأمة الاشتراكي،وشيوخ الإقطاع الموالين للبلاط ،مكونين جبهة واحدة،رغم التنافس بين البلاط وكتلة نوري السعيد،والذي بدا واضحاً عند تأليف وزارة أرشد العمري التي لم يدخلها أحد من حزب نوري السعيد،لكي يضمن عبد الإله أغلبية موالية له في الانتخابات .

تم تحديد يوم الأربعاء المصادف 9 حزيران للانتخاب،وكان النشاط من الطرفين يجري على قدم وساق ،ولازلت أذكر ذلك اليوم الذي جرت فيه الانتخابات ،والأيام التي سبقتها،حيث كانت القوى الوطنية تعمل كخلية نحل في أعداد وتعبئة الجماهير للمشاركة في الانتخاب،والتصويت لمرشحي الجبهة الوطنية في الموصل ،وكان

لي شرف المساهمة النشطة بتلك الحملة الانتخابية،وعملنا المستحيل من أجل فوز كافة مرشحي الجبهة الوطنية،وإفشال مرشحي الحكومة والبلاط ،رغم كل المحاولات التي بذلتها الإدارة ،والأجهزة الأمنية للتلاعب في الانتخابات حينا ،وفي التهديد وإخافة الناس البسطاء حيناً آخر. لقد كان ذاك اليوم عيداً وطنياً كبيراً لدى أبناء الشعب في الموصل ،فقد فاز مرشحي الجبهة الوطنية بالمقاعد الأربعة المخصصة لمدينة الموصل ،وخرجت الجماهير الشعبية في اليوم التالي لتوديع النواب المنتخبين في طريقهم إلى بغداد لحضور الجلسة الأولى للمجلس النيابي ،وقابلتنا الشرطة بالهراوات وأخذت تلاحق جماهير الشعب وتم اعتقال أعداد منهم.
لكن الانتخابات في بقية المناطق كانت بعيدة كل البعد عن التمثيل الحقيقي لإرادة الشعب ،بسبب هيمنة الإقطاعيين الواسعة،وبسبب تدخلات السلطة،وخاصة في بغداد ،والمدن الرئيسة ،فكانت النتيجة فوز 10 نائباً من الجبهة الوطنية من مجموع عدد النواب البالغ 135نائباً، فيما فاز من حزب نوري السعيد 51 نائباً وفاز من حزب صالح جبر 21 نائباً، وفاز 38 إقطاعياً بالتزكية ـ دون منافس ـ (2)
وقد رفعت الجبهة الوطنية مذكرة إلى الحكومة ،وموجهة بالذات إلى وزير الداخلية في 1 حزيران 1954، تحتج فيها على الانتهاكات الصارخة ،والتدخلات غير المشروعة في تلك الانتخابات ،وحرمان مرشحي الجبهة الوطنية من حق الدعاية الانتخابية ،وعقد الاجتماعات الانتخابية مع جماهير الشعب،ومنع الاجتماعات العامة ،وإشاعة الإرهاب بين الناس،واعتقال مؤيدي الجبهة الوطنية وزجهم في السجون ،بشكل سافر أمام أعين الجماهير الشعبية لإرعابهم ،ومنعهم من التصويت لمرشحي الجبهة الوطنية ،كما جرى إبعاد مرشحي الجبهة الوطنية في الحلة ،والكوت عن مناطقهم الانتخابية مخفورين،حيث تم نقلهم بالسيارات المسلحة .
كما جرت مذبحة في مدينة الحي عندما حاول أبناء الشعب تقديم المرشح المنافس للإقطاعي الكبير [عبد الله الياسين]،حيث قام رجاله البالغ عددهم أكثر من 100 مسلح بالاعتداء عل أبناء الشعب ،وقد ذهب ضحية الاعتداء المسلح أحد المواطنين وجرح 15 آخرين . (3)
أثارت المذبحة هيجاناً شديداً لدى الجماهير الشعبية ،وهبت المظاهرات المنددة بالإقطاع والحكومة ،وقد شارك في المظاهرات سائر أبناء الحي نساءً ورجالاً،وقد تصدت لهم قوات الشرطة بكل وسائل القمع،حيث وقع المزيد من الجرحى، ألقت

الشرطة القبض على 74 مواطناً أحيل 52 فرداً منهم إلى المحاكمة ،وحكم على المناضل الشيوعي [علي الشيخ حسين] بالإعدام،وتم تنفيذ الحكم به ،وعلى الباقين بالسجن لمدد مختلفة.

بهذا الأسلوب أجرت السلطة الحاكمة الانتخابات،لتضمن فوز مرشحي النظام .

ومع أن عدد الفائزين من مرشحي الجبهة الوطنية كان 10 نائباً فقط، فقد أقلق ذلك العدد السلطة كثيراً،وهالها أن ترى نخبة مثقفة واعية على مقاعد البرلمان ،تقف بالمرصاد للمخططات الإمبريالية التي يراد بها ربط العراق بالأحلاف العدوانية،وبدأت السلطة تفكر بالتخلص من هذا البرلمان منذ أن أعلنت نتائج الانتخابات .

ولم يعقد المجلس الجديد سوى جلسة واحدة في يوم الاثنين 26 تموز 1954،فقد صدرت الإرادة الملكية بتعطيله حتى تم حله على يد حكومة نوري السعيد،التي خلفت حكومة العمري بعد الانتخابات،وصدرت الإرادة الملكية بحله في 3 آب 1954،لكي يجري نوري السعيد انتخابات جديدة يحول فيها دون وصول أي معارض إلى البرلمان فكان مجلس التزكية المعروف والذي سنتحدث عنه فيما بعد.

نوري السعيد يعود للحكم ليصفي الحركة الوطنية:

أثار قيام الجبهة الوطنية ونجاحها في إيصال 10 نواب إلى البرلمان ،على الرغم من التدخلات السافرة للحكومة لصالح مرشحيها ،والضغوط التي مارستها ضد مرشحي الجبهة الوطنية ،أثارت قلق السفارة البريطانية ،في وقت كانت تعد العدة لإدخال العراق في حلف جديد أطلق عليه فيما بعد[حلف بغداد] ضم تركيا والباكستان والولايات المتحدة وبريطانيا.

وبمناسبة الانتهاء من إجراء الانتخابات الجديدة قدمت حكومة [أرشد العمري] استقالتها ،حسب ما ينص عليه الدستور،وتم قبول الاستقالة في 3 آب ،وخلال المدة الممتدة ما بين 17 تموز و 3 آب نشطت السفارة البريطانية في مسعاها لتكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة ،وطلبت من عبد الإله شخصياً السفر إلى لندن على أول طائرة ومصالحة نوري السعيد وإقناعه بالعودة إلى بغداد،وتكليفه بتشكيل الوزارة ،نظراً لأن المهام التي تنتظرها الحكومة الجديدة كبيرة جداً، بعد

أن أوشكت معاهدة 1930 على نهاية مدتها ،وليس هناك غير نوري السعيد قادراً على تحدي إرادة الشعب ،وأداء هذه المهمة . (4)
وبالفعل نفذ عبد الإله الإرادة الإمبريالية البريطانية وسفارتها في بغداد ،وسافر إلى لندن لمصالحة نوري السعيد وإقناعه بالعودة إلى بغداد وتأليف الوزارة الجديدة ،وأعطاه الحرية الكاملة في اختيار أعضاء وزارته . (5)
أما نوري السعيد فقد اشترط على عبد الإله على تلبية الشروط التالية لقبول المهمة وهي : (6)
1 ـ حل المجلس النيابي المنتخب، وإجراء انتخابات جديدة .
2 ـ حل جميع الأحزاب السياسية،والمنظمات ،والجمعيات،والنقابات ،والنوادي .
3 ـ إلغاء جميع امتيازات الصحف ،ومنح امتيازات جديدة لعدد محدود من ألام السلطة .
4 ـ شن حرب لا هوادة فيها على القوى الوطنية والحريات الديمقراطية.
وكان لنوري السعيد ما أراد،مادام ذلك يتفق وإرادة الإنكليز،وعاد إلى بغداد ليؤلف أسوأ وزارة في تاريخ العراق منذ قيام الحكم الملكي كما سنرى فيما بعد،وتم تأليفها في 3 آب 1954 وجاءت على الشكل التالي:
1 ـ نوري السعيد رئيساً للوزراء،ووزيراً للدفاع .
2 ـ سعيد قزاز ـ وزيراً للداخلية .
3ـ موسى الشابندر ـ وزيراً للخارجية .
4ـ شاكر الوادي ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية .
5 ـ محمد علي محمود ـ وزيراً للعدلية .
6 ـ ضياء جعفر ـ وزيراً للمالية .
7ـ عبد الوهاب مرجان ـ وزيراً للزراعة .
8 ـ عبد المجيد محمود ـ وزيراً للأعمار .
9 ـ نديم الباجه جي ـ وزيراً للاقتصاد .
10 ـ محمد حسن سلمان ـ وزيراً للصحة .
11 ـ خليل كنه ـ وزيراً للمعارف .
12 ـ صالح صائب الجبوري ـ وزيراً للمواصلات والأشغال .
13 ـ علي الشرقي ـ وزيراً بلا وزارة .

14 - أحمد مختار بابان - وزيراً بلا وزارة .
15 - برهان الدين باش أعيان - وزيراً بلا وزارة
16 - رشدي الجلبي - وزيراً بلا وزارة .

*****

السعيد يبدأ هجومه ،ويصفي كل مظاهر الديمقراطية:

لم يكد نوري السعيد يفرغ من تأليف وزارته الحادية عشرة حتى باشر بأعنف هجوم مضاد على القوى والأحزاب الوطنية ،وفي جعبته تصفية أي مظهر من مظاهر الديمقراطية ،وكبح جماح تلك القوى بأقسى الوسائل والإجراءات فكان باكورة هجومه الإجراءات التالية :

نوري السعيد يحل مجلس النواب مجلس النواب:

منذ اليوم الأول لتولي نوري السعيد زمام الحكم ،استحصل الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي المنتخب تمهيداً لإبعاد أي عنصر معارض من المجلس ،عن طريق إجراء انتخابات مزيفه لم يعرف لها العراق مثيل اً،حيث دعي المجلس الذي جاء به نوري السعيد [مجلس التزكية] نظراً لفوز 121 نائباً بالتزكية - دون منافس - من مجموع 135 نائباً، وحتى النواب الباقون فكانوا من أزلام السعيد كذلك .(7)

لقد منع نوري السعيد أي عنصر معارض من ترشيح نفسه، واضطرت الأحزاب الوطنية إلى مقاطعة الانتخابات التي جرت في 12 أيلول 1954، في ظل إرهاب وحشي لم يشهد له الشعب مثيلاً .وقد أدى سلوك الحكومة السعيدية هذا إلى وقوع المظاهرات الدامية ،وسقوط العديد من الشهداء والجرحى ،في مناطق عدة ،وخاصة في السليمانية،حيث تصدت قوات الشرطة للمظاهرات الشعبية مستخدمة السلاح ،وتعاملت مع أبناء الشعب بأبشع أسلوب .

لقد شهد العراق أسوا الانتخابات في تاريخه الحديث ،والذي ُيعدّ وصمة عار في جبين السلطة الحاكمة التي لم تتحمل وجود 10 نواب معارضين في المجلس ،فأقدمت على حله لتمهد السبيل لتصفية الحقوق والحريات الديمقراطية ،وتنفيذ المخطط الإمبريالي الهادف لربط العراق بالأحلاف العدوانية .

****

****

نوري السعيد يصدر مجموعة من المراسيم الجائرة:

بعد أن تم لنوري السعيد حل المجلس النيابي ،وإجراء انتخابات مجلس التزكية ،حارماً القوى والأحزاب الوطنية من الترشيح لتلك الانتخابات ،تابع هجومه لتصفية ما تبقى من مظاهر الديمقراطية بإصدار المراسيم التي مسخت الدستور،ومحت آخر ما تبقى من حقوق وحريات الشعب . وفيما يلي بعض تلك المراسيم (8)

المراسيم السعيدية :

1 ـ مرسوم رقم 16 لسنة 1954 :

وقد تضمن هذا المرسوم إضافة الفقرة التالية إلى قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938، وتنص الإضافة على ما يلي :{ سواء كان ذلك بصورة مباشرة،أو بواسطة هيئات،أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور،تحت ستار أي اسم كان، كأنصار السلام،والشبيبة الديمقراطية،وما شاكل ذلك } .

وكانت المادة التي ألحقت بها هذه الفقرة قد نصت على ما يلي :{كل من حبّذ،أو روّج أيا من المذاهب الاشتراكية البلشفية ـ الشيوعية ـ والفوضوية والإباحية !!،وما يماثلها،التي ترمي إلى تغير نظام الحكم ،والمبادئ والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الأساسي جرماً يستحق عقوبة الحبس لمدة 7 سنوات،أو الحبس المؤبد أو الإعدام،إذا كان التحبيذ بين القوات المسلحة }.

وبذلك أصبح الانتماء لحركة أنصار السلام والشبيبة الديمقراطية جريمة تستحق عقوبة السجن ما بين الحبس لمدة 7 سنوات والإعدام !!! .

****

2 ـ مرسوم رقم 17 لسنة 1954 بإسقاط الجنسية العراقية:

وقد نص هذا المرسوم على ما يلي :

المادة الأولى :

لمجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الداخلية،إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938 .

المادة الثانية :

لوزير الداخلية اعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية،فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك،والاحتفاظ به إلى أن يتم إبعاده عن العراق .

وكان من بين الشخصيات الوطنية التي أسقطت عنها الجنسية العراقية بموجب هذا المرسوم السادة كل من :

1 - المحامي عزيز شري 2 - عدنان الراوي

3 - الدكتور صفاء الحافظ 4 - كاظم السماوي

5 - المحامي كامل قزانجي 6 - المحامي توفيق منير

****

3 - مرسوم رقم 18 لسنة 1954،الخاص بغلق النقابات :

المادة الأولى :

لمجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الداخلية،أن يقرر غلق أي نقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص،بصورة دائمة أو مؤقتة،عندما تسلك النقابة مسلكاً يمس الأمن العام،أو النظام العام،ويسبب إقلاق الراحة، مما يدل على خروجها عن الأسس والمبادئ التي أسست من أجلها.

المادة الثانية :

عند غلق النقابة وفق المادة الأولى تنقل السلطات والواجبات المودعة إلى اللجان المذكورة في ذلك القانون،إلى الوزير المختص،أو من ينوب عنه .

وقد جاء في الأسباب الموجبة للمرسوم ما يلي :

ثبت أن بعض النقابات قد خرجت على أهدافها،واستغلت كيانها القانوني للترويج لمذاهب ينص القانون على تجريم من يحبذوها،أو يروجها، خدمة لأغراض وأهداف لا تمت بصلة إلى مصلحة النقابة !!!،حتى أن بعض هذه النقابات قد استغلت كيانها القانوني لإقلاق الراحة العامة والإخلال بالأمن والنظام العام !! .

وهكذا أصبح مصير النقابات العمالية وغيرها من النقابات المهنية معلقاً بإرادة وزير الداخلية الذي أمر بحل كافة النقابات التي سبق أن جرى تأليفها،وقامت الحكومة بتأليف عدد من النقابات المزيفة،ونصبت العديد من رجالها، ومن وكلاء جهاز الأمن على رأسها .

4 - مرسوم رقم 19 لسنة 1954 بحل الأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي :وبموجب هذا المرسوم ،ألغت وزارة الداخلية كافة الأحزاب السياسية ،والجمعيات ،والنوادي ،ودور التمثيل[المسارح] في العراق ،وأصدر وزير الداخلية بياناً أوضح فيه ما يلي :

{ لقد أصبحت الجمعيات والنوادي المبينة أدناه [قائمة تضم 465 جمعية ونادي ومسرح ملغاة] من تاريخ نفاذ المرسوم في 22 أيلول 1954 .وذلك بحكم المادة 25 منه،ولذلك فإنه في حالة ما إذا رغب القائمون بشؤون تلك الجمعيات والنوادي سابقاً الاستمرار في تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها، عليهم تقديم طلبات جديدة إلى وزارة الداخلية إذا كان يراد تأسيس هذه الجمعيات والنوادي في بغداد،وإلى المتصرف المختص إن كان يراد تأسيسها خارجه .

ب ـ يشمل ما جاء في الفقرة الأولى من هذا البيان،أية جمعية،أو نادٍ لم يرد ذكرها ضمن الجمعيات والنوادي المبينة أدناه، وهو مجاز من وزارة الداخلية،وكان يمارس أعماله حتى صدور المرسوم المشار إليه .

ج ـ تقدم الطلبات أنفاً إلى مأمور التسجيل في ديوان وزارة الداخلية لقاء وصل }.

وجاء في الأسباب الموجبة لهذا المرسوم :

[أصبحت الجمعيات وسيلة فعالة في توجيه الشعب ،وأداة ذات حدين ،تعمل في البناء أو في الهدم ،وقد أخذت بعض الجمعيات تجاهر بالدعوة إلى مذاهب ومبادئ يعاقب عليها القانون ،كما أن بعضها أخذ يدعو إلى استغلال طرق الشغب ،وإشاعة الفوضى خدمة لأغراض مؤسسات أجنبية !!،مع علمه بأن هذه الدعوة تتعارض ونظامه الذي أعلنه ،وأجيز بمقتضاه .

كما أن بعضها استغل الامتيازات التي منحها القانون لها، ولصحافتها فأخذ يحرض الناس في الصحف التي تنطق بلسانه على الشغب !!والقيام بأعمال ثورية لقلب نظام الحكم ،وإن بعضها قد طغت عليها الأنانية الفردية،فجعلت مصلحة الحزب فوق مصلحة البلاد].

بهذه العقلية كان نوري السعيد يريد إدارة دفة الحكم في البلاد،سالباً كل الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور،ومسخ الأحزاب،والنقابات،والصحافة ،وسخرها لخدمة النظام والإمبريالية .

*****

5 ـ مرسوم رقم 24 لسنة 1954 بإلغاء امتيازات الصحف :

وبموجب المادة 41من هذا لمرسوم ،قررت وزارة الداخلية في 12 كانون الأول 1954 إلغاء امتيازات الصحف والمجلات المنوحة بموجب قانون المطبوعات رقم 57 لسنة 1933،على أن يتقدم أصحابها بطلبات جديدة للحصول على

امتيازات جديدة ،ولم تمنح الحكومة سوى 7 امتيازات لصحف تسبح بحمد البلاط والحكومة وهذا هو نص المادة 41 من المرسوم المذكور:

[تلغى إجازات الصحف،والمجلات كافة ،الممنوحة بموجب قانون المطبوعات رقم 57 لسنة 1933،وتعديله رقم 33 لسنة 1934،بعد مضي 30 يوماً اعتباراً من تاريخ نفاذ المرسوم، ويشمل الإلغاء إجازات الصحف والمجلات المعطلة ،والمتوقفة عن النشر لأي سبب كان] .

وجاء في الأسباب الموجبة لهذا المرسوم ما يلي :

[رأت الوزارة - استكمالاً لسياستها - أن قانون المطبوعات الصادر سنة 1933 يحتوي على نواقص كثيرة وخطيرة،كانت مصدراً لإشاعة الفوضى،وبث التفرقة بين أبناء الشعب !!،والتمول من مصادر سرية، بقصد ترويج مبادئ حرمها القانون ،أو يستخدم الصحافة كأداة للكسب عن طريق التهديد !! والتشهير،فأصدرت مرسوم المطبوعات رقم 24 لسنة 1954،الذي اشترطت أحكامه أن تتوفر لدى صاحب المطبوع بعض الشروط اللازمة لكي يكون أهلاً لأداء رسالة الصحافة] !!! .

*****

6 - مرسوم رقم 25 لسنة 1954 الخاص بالاجتماعات العامة

وبموجب هذا المرسوم أعطي الحق لوزير الداخلية بمنع أي تجمع،أو اجتماع ،أو مظاهرة ،كما أعطى له الحق بتفريق المظاهرات بالقوة ،إذا عرضت الأمن العام والنظام للإخلال،وإذا كان المتظاهرون،أو قسم منهم يهتفون هتافات ضد نظام الحكم لغرض إثارة الجمهور ضد الأمن والنظام،أو يحملون لافتات من هذا النوع!!.

رد فعل الأحزاب الوطنية على مراسيم نوري السعيد:

أحدثت المراسيم التي أصدرتها حكومة نوري السعيد ردة فعل عنيفة لدى سائر الأحزاب السياسية الوطنية،والمنظمات المهنية والنقابية،وسائر الجماهير الشعبية التي استنكرت هذه السياسة الرعناء للحكومة،والهادفة إلى تجريد الشعب من كل الوسائل التي يدافع بواسطتها عن حقوقه،وحرياته العامة ،وانهالت برقيات الاحتجاج والعرائض التي تستنكر هذه الإجراءات ،التي جردت الدستور من سائر

نصوصه الخاصة بحقوق وحريات الشعب . وأصدر الحزب الوطني الديمقراطي البيان التالي الموجه للشعب

بيان إلى الشعب العراقي الكريم :

بالرغم من تحذيرنا للحكومة من فظاعة العمل الذي نوه عنه رئيس الوزراء ،السيد نوري السعيد ،عند مجيئه إلى الحكم ،من الأقدام على إسقاط الجنسية العراقية عن الشيوعيين ،فقد صدر يوم أمس مرسوم بهذا الأمر،مع مرسومين آخرين ،أحدهما يمنح وزير الداخلية حق سد النقابات المهنية المشكلة وفق قانون خاص ،والأخر يوسع حكم ذيل قانون العقوبات رقم 51 لسنة 1938،بحيث تشمل عقوبة تحبيذ المبادئ الشيوعية،بعض الجماعات التي لا يمكن أن يشملها مفهوم الشيوعية،أو يمكن أن تنضوي تحت ظلها بأي شكل من الأشكال .

إن حزبنا الوطني الديمقراطي،الذي يؤمن بالديمقراطية،ويقوم نهجه على العمل على تطبيقها،وضمان الحريات السياسية جميعاً،يرى أن خير طريق للإصلاح والتقدم هو أن يفسح المجال لكل عقيدة ،أو رأي ،أو حركة سياسية،بالعمل،سواء كانت متفقة معنا في الرأي أو مخالفة لنا ،لأننا نرى أن التجارب على مدى التاريخ قد اثبت أن تضارب الآراء ومناقشتها ،هما الطريق الصحيح لدحر الآراء التي لا تتفق معها،وأنه لا يمكن أن يثبت النظام ما لم يقم على قناعة وإيمان بالمبادئ التي يقوم عليها . لذلك فنحن نرى أن هذه المراسيم الرجعية،التي أصدرتها الحكومة الحاضرة تعتبر أفظع مما قامت به أية حكومة،ليس في العراق فحسب ،بل وفي العالم اجمع،لا لأنها تخالف المبادئ الديمقراطية،وتخرق الدستور،بل لأنها ضربت عرض الحائط بأحد الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان،وهو حق المواطنة،لأنها تضم من التوسع في اضطهاد الرأي والحرية السياسية، بتعاريف غامضة مما يفسح مجالاً أوسع لاضطهاد كل نشاط سياسي .

وقد رأينا كيف أن المجالس العرفية العسكرية،وبعض المحاكم والسلطات الحكومية كانت قد اعتبرت المتهم شيوعياً،ليس من يثبت عليه اعتناقه لهذا المذهب فقط ،بل أن كثيراً من الذين لم يكن لهم من ذنب سوى اشتراكهم ببعض الحركات أو المظاهرات ،أو الذين يملكون بعض الكتب والنشرات التي لم يكن بعضها حتى ليتصل بالشيوعية،وعلى ذلك يمكننا أن نتصور الخطر الجسيم الذي يهدد حرية الرأي،بإضافة مجال أوسع في التوسع بالتفسير والتعريف في تطبيق أحكام هي في

الأصل مخالفة للمبادئ الديمقراطية،والحريات العامة .إن حق كل شخص في جنسية البلد الذي ولد فيه من أب من ذلك البلد حق طبيعي لم يكتسب بقانون،وإنما هو حق ولد معه ،ولا يحق لأي قوة في العالم أن تنتزع حقه في هذه الجنسية،وعلى هذا الرأي أجمع الحقوقيون في العالم .

وإذا كان بين الحقوقيين من يجيز استرجاع الجنسية من شخص اكتسبها هو نفسه عن طريق التجنس ،فليس في العالم حقوقي واحد يجيز أن تسلب الجنسية من شخص اكتسبها بالولادة .

وإلى جانب ذلك فإن هذا المرسوم يخالف القانون الأساسية العراقي الذي يمنع بصورة مطلقة نفي العراقيين إلى الخارج،ويخالف الإعلان الدولي لحقوق الإنسان الذي وقع عليه العراق ،ومن السخرية أن يسعى العراق للاشتراك في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ،وهو يصدر مثل هذه التشريعات البعيدة عن كل مفهوم إنساني ،والمخالفة لكل مبدأ قانوني،مما يجعل العراق موضع استنكار العالم أجمع بإصداره هذا التشريع.إن الحكومة العراقية قد بزّت أكثر حكومات العالم رجعية في هذه الإجراءات ،التي جعلت الوضع السياسي في العراق أضيق خناقاً على حرية الرأي ،والعمل السياسي ،مما هو عليه في أي قطر آخر.

إن الحوادث القريبة والبعيدة قد برهنت على أن الاضطهاد، وخنق الحريات،والتمادي في سن القوانين الرجعية،كل ذلك لا يجدِ نفعاً في حماية الأوضاع البالية،التي تسبب التذمر والشكوى،بل على العكس، فهو يؤدي إلى فرض الدكتاتورية،بكل ما يرافقها من مظالم شنيعة،وأعمال فضيعة،لابد وأن توقظ في النهاية ضمير الأمة،فتعمل على إزالتها

إن الحزب الوطني الديمقراطي يطالب بإلغاء هذه المراسيم، وإحلال وضع يبعث الطمأنينة لدى الناس ،ويهيئ جواً صالحاً، بعيداً عن التحدي والاستفزاز،للعمل على تحقيق الإصلاحات الكثيرة التي تحتاجها البلاد ،تلك الإصلاحات التي لا يمكن أن تكون حقيقية ،ونافعة إلا إذا تحققت في وضع تسوده الحريات، ويطمأن الناس فيه على حرياتهم وحقوقهم ،ويأمنون على نفوسهم من اضطهاد الرأي والعقيدة . (9)

بغداد في 1 أيلول 1954

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

وقد قدم السيد [كامل الجادرجي] زعيم الحزب الوطني الديمقراطي،و [محمد مهدي كبه] زعيم حزب الاستقلال ـ مذكرتان بهذا المعنى إلى الملك .
ورداً على البيان الذي أصدره الأستاذ الجادرجي،أقدمت حكومة نوري السعيد على حل الحزب الوطني الديمقراطي ،وسحب إجازته،متهمة إياه في بيان أذاعه مدير التوجيه والإذاعة العام [حسن الطالباني] بالتضليل والتمويه،وإحداث الشغب والبلبلة في صفوف الشعب !!! والإخلال بالأمن والنظام ،وتشويه نظام الحكم ،وبث الفوضى والاضطراب في البلاد !! وإقلاق الراحة العامة،وإلى غيرها من المعزوفات التي مجها الشعب ،والتي كان يرددها نوري السعيد ضد كل القوى الخيرة ،الهادفة لخدمة المواطن العراقي ،وخدمة الأمة العربية،ومحاربة الإمبريالية، والتسلط، والدكتاتورية .
وقد احتج الحزب على قرار الحكومة بحله وسحب إجازته، في 4 أيلول 1954،وتحدى السلطة الحاكمة،معلناً أن قرار حلّ الحزب غير شرعي ،ومخالف للقانون ،وأحكام القانون الأساسي ،وطالب بإلغاء القرار.(10)
تحت هذه الظروف ،وفي ظل هذه الإجراءات اللا قانونية،واللاإنسانية،والمنتهكة للدستور،وفي ظل اشتداد الحملة البوليسية،أجرى نوري السعيد انتخاباته المعروفة بمجلس التزكية ليأتي ببرلمان لا وجود فيه لأي صوت معارض،وليمهد السبيل إلى ربط العراق بحلف [السنتو]،والذي دعي فيما بعد ب [حلف بغداد] .

نوري السعيد يقطع علاقات العراق بالإتحاد السوفيتي :

زيادة في إيغال نوري السعيد في العداء للشيوعية،وإرضاءً لأسياده الإمبرياليين ،أقدم على قطع علاقات العراق بالاتحاد السوفيتي في الأول كانون من الثاني 1955،متهماً السفارة السوفيتية في بغداد بأنها قد أصبحت وكراً للنشاط الشيوعي في العراق، وبذلك عزل البلاد عن دول المعسكر الاشتراكي ،قاطعاً جميع العلاقات السياسية،والاقتصادية ،والثقافية معها ،وليجعل من علاقات العراق أحادية الجانب ،ومرتبطة كلياً بعجلة الإمبريالية ،فقد صدر بيان رسمي بتوقيع مدير التوجيه والإذاعة العام في 3 كانون الثاني 1955 جاء فيه :
{استدعى وكيل وزارة الخارجية اليوم القائم بالأعمال السوفيتي ،وأبلغه قرار الحكومة العراقية بتعطيل التمثيل الدبلوماسيين العراق والاتحاد السوفيتي في الوقت الحاضر } . (11)

نوري السعيد يفرض على العراق حلف بغداد :

لم يأتِ نوري السعيد إلى الحكم ،ويؤلف وزارته الثانية عشرة، في 3 أب 1954،إلا من أجل ربط العراق بالأحلاف الإمبريالية ممهداً السبيل إلى ذلك بحملته المسعورة ضد كل مظاهر الديمقراطية عن طريق إصدار مراسيمه السيئة الصيت، والتي أراد بها أن يستبق الأحداث ويقمع أية معارضة من جانب الشعب وقواه الوطنية ضد الحلف الإمبريالي معلناً الحرب على الأحزاب والجمعيات والصحف،والنقابات الوطنية،وحتى النوادي الاجتماعية.

لقد مارست الإمبريالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ضغوطاً شديدة على البلدان العربية بغية جرها إلى مشروعات الدفاع الانكلو- أمريكية عن الشرق الأوسط بغية عزل الاتحاد السوفيتي،وإبعاده عن المنطقة ذات الأهمية القوى نظراً لما تحويه من أكبر خزين هائل للنفط في العالم.

وعليه فقد سعت الولايات المتحدة إلى التغلغل في بلدان المنطقة عن طريق إغرائها بمشاريعها ومساعداتها الاقتصادية التي وعدت حكامها بها وكان منها : (12)

1- قروض بنك الإنشاء والتعمير .

2 - البنك الدولي وصندوق البنك الدولي .

3 - مشروعات النقطة الرابعة .

4 - مشروع فولبرايت .

كان هدف الولايات المتحدة ،عبر هذه المشاريع ،الهيمنة على هذه البلدان سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ،وخاصة بعد أن أحست بتعمق الوعي الوطني لدى شعوب هذه المنطقة وتنامي كفاحها من أجل تحقيق الحرية والاستقلال الحقيقيين ،وقلقها على مستقبل المنطقة الشديدة الحساسية في العالم أجمع .

ورغم أن بريطانيا كانت تتمتع بنفوذ كبير في هذه البلدان ،بحكم احتلالها إبان الحرب العالمية الأولى ،إلا أنها لم تستطع الوقوف أمام مطامح الولايات المتحدة في انتزاع جانب كبير من نفوذها بحكم تبعيتها للولايات المتحدة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية كأقوى قوة في العالم ،واضطرت بريطانيا إلى التنازل عن هيمنتها المطلقة على المنطقة للولايات المتحدة حفاظاً على علاقاتها بها من جهة ،وعلى بقايا هيبتها من جهة أخرى . ففي 14 تشرين الأول 1951 ،أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بياناً دعت فيه الدول العربية إلى الاشتراك في

منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ،وأن تضع هذه البلدان قواعدها العسكرية ،وموانئها ،وطرق مواصلاتها تحت تصرف القائد العام للمنطقة .
ثم أعقبته ببيان ثاني في 10 تشرين الثاني 1951 لممارسة الضغط على الدول العربية من أجل الالتحاق بالمشاريع الأمريكية قائلة : { إن الدفاع عن الشرق الأوسط يمثل أمراً حيوياً للعالم الحر}. (13)
لكن تلك الضغوط قوبلت من قبل الشعوب العربية بمقاومة عنيفة ،وكذلك من بعض الحكومات العربية .
فلم تثمر جهود الولايات المتحدة في جر مصر ـ أكبر الدول العربية ـ بقيادة عبد الناصر ـ وكذلك سوريا ،وحتى السعودية إلى ذلك المشروع .
لقد وقف عبد الناصر ضد محاولاتها جر بقية الدول العربية إلى أحلافها الإمبريالية عدا العراق ،الذي كانت بريطانيا تهيمن عليه هيمنة مطلقة،وجاءت بنوري السعيد ،رجل المهمات الصعبة ،والذي تعتمد عليه كل الاعتماد ،إلى الحكم من جديد لينفذ المشروع الإمبريالي القاضي بربط العراق بالمشاريع الإمبريالية .
وبعد أن صفى نوري السعيد جميع مظاهر الديمقراطية ،وأغلق الأحزاب السياسية ،والصحف الوطنية ،والنقابات ،والجمعيات،وحل البرلمان وأجرى الانتخابات التي عرفت بانتخابات مجلس التزكية،حيث منع أي معارض لسياسته من الترشيح في تلك لانتخابات،وبذلك ضمن البرلمان الذي يصادق على تلك المشاريع دون أي معارضة .
وتفتق ذهن الإمبرياليين عن أسلوب جديد لجر المنطقة لأحلافها يعتمد على الاتفاقات الثنائية فكان باكورة خططهم إقامة حلف بين باكستان وتركيا في نيسان عام 1954.
وهكذا بدأ نوري السعيد بتنفيذ المخطط الإمبريالي ،مبتدئاً بالتوقيع على [ميثاق التعاون مع تركيا] في 24 شباط 1955،ثم ما لبثت بريطانيا أن وقعت على انضمامها إلى الميثاق المذكور في نيسان 1955،وبذلك ضمنت لنفسها بديلاً لمعاهدة 1930،ومعاهدة بورتسموث التي قبرها الشعب العراقي بوثبته المجيدة في كانون الثاني 1948 . فقد حصلت بريطانيا بموجب اللاحق السرية للحلف على أمتيازات أكبر بكثير من معاهدة 1930 وضمنت لنفسها عن طريق الحلف الهيمنة المطلقة على مقدرات العراق .

ولم يجرأ نوري السعيد على عرض الملاحق السرية على البرلمان ،وحتى على جانب كبير من أعضاء وزارته وبقيت سراً حتى تم كشفها من قبل بريطانيا عندما سمحت بعد سنين طويلة على نشر تلك الوثائق التي تضمنت تلك الملاحق السرية ،وبادر السيد عبد الرزاق الحسني إلى نشرها في الطبعة الحديثة لتاريخ الوزارات العراقية ،في الجزء التاسع منه.(14)

وفي 23 أيلول انضمت الباكستان إلى الحلف،ثم تلاها انضمام إيران في 3 تشرين الثاني 1955 .

وألح نوري السعيد على الولايات المتحدة للدخول في الحلف بصورة رسمية ،لكن الولايات المتحدة آثرت أن تقود الحلف من وراء الستار عن طريق انضمامها إلى العديد من لجان الحلف حيث انضمت إلى جناحه العسكري ،وإلى لجانه الأمنية،والاقتصادية المنبثقة عن الميثاق،وتم تبديل أسم الميثاق إلى [ميثاق حلف بغداد]،وأصبحت بغداد مقراً للحلف ،ووكراً للمؤامرات الإمبريالية على البلدان العربية،وخاصة سوريا ،حيث جرت محاولات عديدة لإسقاط النظام فيها وضمها للحلف ،وقد أثر الميثاق تأثيراً سلبياً كبيراً على حركة التحرر العربي الصاعدة وأدى إلى الانقسام والاستقطاب في العالم العربي .(15)

وفي الوقت نفسه شكل الحلف ضمانة كبرى لإسرائيل ،فقد جاء في تصريح لوكيل وزارة الخارجية الأمريكية ما يلي :

[إن حلف بغداد ينطوي على ضمانة لإسرائيل ،وإن سياستنا تقوم على خلق جهاز دفاعي عسكري في منطقة الشرق الأوسط تكون فيه إسرائيل جنباً إلى جنب مع البلدان العربية] .

وحاول نوري السعيد بأقصى جهده ضم الأردن إلى الحلف ،مقدماً للملك حسين الكثير من الإغراءات والمساعدات المادية ،كما قدمت بريطانيا من جهتها المزيد من الإغراءات والمساعدات للملك حسين إذا ما قرر الانضمام للحلف .وقد وافق الملك حسين على الانضمام للحلف ،وأرسل وفداً إلى بغداد للتداول في شروط الانضمام .

لكن الوفد الأردني ما كاد يعود إلى عمان في 8 كانون الأول 1955 حتى جوبه بمظاهرات صاخبة عمت أرجاء البلاد، اضطرت على أثرها حكومة السيد [سعيد المفتي] إلى تقديم استقالتها للملك حسين،الذي سارع إلى تأليف وزارة جديدة

برئاسة السيد [هزاع المجالي]،الذي سارع إلى الطلب من الموفد البريطاني الجنرال [تمبلر] بمغادرة البلاد بغية تهدئة الأوضاع .لكن المظاهرات أخذت بالاتساع ،واتخذت أشكالاً عنيفة،وتعرضت العديد من ممتلكات الدولة إلى التخريب ،وحرق العديد من الدوائر ،واضطر الملك حسين بغية امتصاص الغضب الشعبي ،إلى إنهاء خدمات [كلوب باشا] قائد الجيش الأردني ،والطلب منه مغادرة البلاد وتعيين قائد أردني للجيش مكانه . (16)

وكانت المعارضة الشديدة لمصر وسوريا والسعودية لحلف بغداد عاملاً حاسماً في تخلي الملك حسين عن الانضمام للحلف،فقد تعهدت هذه البلدان إلى تعويض الأردن عن كافة المساعدات العراقية والبريطانية والأمريكية التي وعد بها ،مما دفع نوري السعيد إلى الطلب من الولايات المتحدة الامتناع عن دفع ثمن مشترياتها من النفط السعودي عقاباً لها لتعهدها بمساعدة الأردن ،وأعلن بكل صراحة قائلاً :

{ لو قبلت الولايات المتحدة اقتراحي هذا لانهارت مقاومة مصر وسوريا والسعودية ولبنان والأردن ولتمكنا من إيجاد تسوية عربية إسرائيلية}.(1)

شن الرئيس عبد الناصر،الذي كان يتزعم حركة التحرر العربي آنذاك ،حملة متواصلة على حكومة نوري السعيد ،وحلف بغداد، والإمبريالية،ولعبت إذاعة [صوت العرب] دوراً كبيراً في الدعاية ضد نوري السعيد والمشاريع التي يروج لها في المنطقة .

واضطر نوري السعيد إلى إصدار بيان رسمي في 6 مايس 1955 ندد فيه بالموقف المصري ،وبصوت العرب ،ودعا الحكومة المصرية إلى التراجع هم موقفها تجاه الحكومة العراقية ،ومحذراً إياها في الوقت نفسه مكن اتخاذ ما يراه مناسباً للرد على هذا الموقف . (18)

أدى ذلك الصراع إلى القطيعة بين العراق والدول العربية المتحررة ،والتي استمرت حتى سقوط النظام الملكي في ثورة الرابع عشر من تموز 1958

الفصل الخامس عشر

نوري السعيد يعيد تأليف وزارته الثالثة عشر
ورد فعل الشعب الأحزاب الوطنية

أولاً : مهمات وزارة السعيد الجديدة .

1 ـ التصدي لإضراب الموصل،وإصدار مرسوم الطوارئ.
2 ـ دعم العدوان على مصر والتصدي لانتفاضة عام 56.
3 ـ مواصلة التآمر على سوريا.
4 ـ دعم نظام شمعون في لبنان في تصديه لثورة الشعب اللبناني.

ثانياً : الأحزاب الوطنية تقرر تشكيل جبهة الاتحاد الوطني .

ثالثاً: رد فعل السلطة الحاكمة على بيان جبهة الاتحاد الوطني

****

أولاً : مهمات وزارة نوري السعيد :

كانت وزارة نوري السعيد الثالثة عشر في واقع الأمر امتداد لوزارته السابقة،والتي تميزت بأحداث خطيرة مست حاضر ومستقبل البلاد عندما أقدم السعيد على حل مجلس النواب وأجرى انتخابات جديدة لم يسبق لها مثيل من قبل ،حيث جاء [ببرلمان التزكية] بعد أن منع أي معارض لسياسته من الترشيح أو الوصول إلى البرلمان ،وفاز 116 نائباً بالتزكية [دون منافس] وفاز بالمقاعد الباقية أعوانه ورجالات البلاط .

وقد مهد لذلك بإصداره المراسيم الجائرة التي مرَّ ذكرها في الفصل السابق والتي انتزعت كل ما تبقى من حقوق الشعب التي نص عليها الدستور،وأفرغه من أي مضمون ديمقراطي ،وكانت كل تلك الإجراءات من أجل توقيع [ميثاق بغداد] وربط العراق بعجلة الإمبريالية وزجه في الحرب الباردة.

ونتيجة لإجراءات نوري السعيد تلك التهبت الأجواء من جديد،وتصاعد الغضب الشعبي العارم ،وتأزم الوضع السياسي،وبات ينذر بانفجار موجة جديدة من العنف ،وما يمكن أن يسببه الانفجار من مخاطر على مستقبل النظام القائم ولذلك فقد كان لا بدَّ من وجود حكومة قوية قادرة على مجابهة التحديات المنتظرة ،ولا سيما وأن الوزارة الجديدة كان أمامها مهمات خطيرة ينبغي تنفيذها ،وكان أبرزها :

1 ـ التصدي لإضراب الموصل وقمعه بالقوة .
2 ـ مواصلة التآمر على سوريا لقلب نظامها وإلحاقها بالعراق .
3 ـ دعم نظام كميل شمعون ،والتصدي للثورة الشعبية في لبنان
4 ـ التصدي لحركة التحرر العربي المناهضة لحف بغداد .

وعليه فقد أشارت السفارة البريطانية على الملك فيصل الثاني بتكليف نوري السعيد بتشكيل الوزارة من جديد ،بالنظر لثقل هذه المهام من جهة ،لكون الأجواء الداخلية والخارجية كانت مشحونة بالمخاطر والأحداث الجسام من جهة أخرى.

وهكذا جرى تكليفه بتأليف وزارته الجديدة هي الوزارة الثالثة عشر،وضمت معظم أعضاء الوزارة السابقة ،ما عدا خروج كل من [موسى الشابندر] و[شاكر الوادي] و[محمد علي محمود] و[محمد حسن سلمان] من الوزارة ،في حين دخلها كل من [برهان الدين باش أعيان] و[عبد الرسول الخالصي] و[عبد الجبار التكرلي] و[منير القاضي].(1)

******

1 ـ إضراب في الموصل،والسعيد يرد بمرسوم الطوارئ :

في غمرة تلك الظروف البالغة التعقيد التي كانت تجتازها البلاد،بسبب السياسة الرعناء للحكومة،أقدمت حكومة السعيد على رفع رسوم الذبح إلى الضعف[من 30 إلى 60 فلساً] لرأس الغنم الواحد،ونتيجة لهذا القرار أعلن القصابون في الموصل الإضراب عن الذبح،في الأول من أيلول،احتجاجاً على القرار،حيث أغلقت الحوانيت،واختفى اللحم من الأسواق.

وما لبث الإضراب أن تصاعد ليشمل الخبازين،والخياطين،والصاغة ،وغيرهم من المهنيين ،مما أقلق الحكومة،ودفعها إلى إصدار مرسوم الطوارئ رقم 1 لسنة 1956 والذي خول الحكومة صلاحية اعتقال المواطنين،وإحالتهم إلى المحاكم،وقد تجاوز عدد المعتقلين بموجب المرسوم 200 شخص،حيث تم إبعادهم إلى سجن [نقرة السلمان] الصحراوي في البادية الجنوبية،وكان من بين المعتقلين العديد من النواب السابقين،والمحامين،والقصابين،وتجار الأغنام ،حيث اتهمتهم الحكومة بكونهم من حملة [المبادئ الهدامة]. (2)

استمر الإضراب اكثر من أسبوع ،لكن الحكومة قمعته بالقوة،مطبقة مرسوم الطوارئ المذكور الذي جاء أشد وطأة من مرسوم الإدارة العرفية ،ولكي يطلع القارئ الكريم على ما جاء به هذا المرسوم ارتأيت تدوينه :

مرسوم الطوارئ :(3)

نحن فيصل الثاني ملك العراق

بعد الإطلاع على الفقرة الثالثة من المادة 26 المعدلة،من القانون الأساسي،وبناء على ما عرضه وزير الداخلية،ووافق عليه مجلس الوزراء ،أمرنا بوضع المرسوم التالي :

المادة الأولى : يطبق هذا المرسوم كلما تُعلن حالة الطوارئ ،وفقاً للفقرة الثانية من المادة 120 من القانون الأساسي ،وذلك في المناطق المعينة في الإعلان ،وينتهي تطبيقه من تاريخ انتهاء حالة الطوارئ، بإرادة ملكية ،على أن انتهاء تطبيقه لا يؤثر في الأحكام والأوامر والقرارات التي صدرت من السلطات المختصة بموجبه

المادة الثانية :

لرئيس الوزراء ،بناء على قرار يصدره مجلس الوزراء أن يستعمل السلطات التالية وأن يصدر لهذا الغرض البيانات،والإعلانات والأوامر،والقرارات اللازمة:

1 ـ مراقبة الرسائل البريدية ،والبرقية،والتلفونية،أو منعها،أو تقييدها .

2 ـ مراقبة الصحف والمجلات والنشرات حتى لو كانت لسان حزب ،والكتب ،وجميع المطبوعات الأخرى ،أو تقييد نشرها،وتعطيل الصحف والمجلات

والنشرات التي تثير الرأي العام ،أو تدعو إلى الثورة ،أو لنشر ما يخالف مبادئ وأسس نظام الحكم الديمقراطي في العراق،أو إثارة،أو توليد البغضاء بين السكان ،وغلق أي مطبعة،وضبط الكتب وسائر المطبوعات ،والنشرات،والصور والرموز التي من شأنها تهييج الخواطر،أو إثارة الفتن والإخلال بالأمن العام ،سواء كانت معدة للنشر أو للبيع ،أو للتوزيع ،أو العرض على الأنظار،أم لم تكن .

3 ـ منع أي اجتماع يخشى منه الإخلال بالسلام والأمن والسكينة ،وتفريقه بالقوة عند المقاومة،وغلق أي حزب،أو جمعية،أو نقابة،أو نادٍ،وتسحب إجازته بصورة دائمة أو مؤقتة،عندما يسلك مسلكاً يدل على

مقاومته الأوامر القانونية،أو إحداثه شغباً بين السكان،أو يخشى منه الإخلال بالأمن والسكينة العامة .

4 ـ سحب الرخص بحيازة السلاح وحمله،والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف أنواعها،والعتاد ،والمواد المفرقعة والآلات والوسائط الصالحة لصنعها ،وضبط المخازن المودعة فيها تلك الأشياء وغلقها .

5 ـ تعيين إجراءات تتخذ في استعمال جوازات السفر،والأمور الأخرى المتعلقة بالدخول إلى العراق ،والخروج منه .

6 ـ منع الاحتكار،وعند الحاجة تحديد الأسعار،واعتبار المحتكرين والمتلاعبين بالأسعار مخلين بالأمن العام ،وسوقهم إلى المحاكم المختصة.

7 ـ اعتقال الأشخاص الذين يُشك في سلوكهم أنهم يخلون بالأمن العام،مهما كانت صفاتهم،أو وظائفهم،وبحجزهم في أماكن يتم تعينها .

المادة الثالثة :

لمجلس الوزراء أن يخول ،بناء على اقتراح رئيس الوزراء، ببيان ينشر في الجريدة الرسمية،استعمال السلطات المخولة لرئيس الوزراء والمصرحة في المادة [2] كلاً أو قسماً،لأحد الوزراء .

المادة الرابعة :

1ـ يعاقب كل من يخالف قراراً،أو أمراً،أو بياناً،أو إعلاناً صادراً بموجب المادتين 2، و3، وتطبيق العقوبات المقررة في المادة الرابعة ،والمادة السادسة من هذا المرسوم .

2 ـ إذا كانت الجريمة يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على 3 سنوات،بموجب قانون آخر،فيجوز تطبيق ذلك القانون في المحكمة المختصة .

المادة الخامسة : يعين مجلس الوزراء ،بإرادة ملكية تنشر في الجريدة الرسمية،حكام جزاء من الصنف الأول من بين الحكام ،وغيرهم من الأشخاص

العسكريين والمدنيين ،للنظر في الجرائم المرتكبة ضد الأوامر،والإعلانات الصادرة بموجب المادتين 2 و 3، وتطبيق العقوبات المقررة في المادة الرابعة،ولتطبيق المادة السادسة من هذا المرسوم .

المادة السادسة :

للمحاكم أن تطلب تعهداً بحسن السلوك ،وحفظ الأمن والسلام لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ،بكفالة شخصية،أو نقدية لا يتجاوز مقدارها 5000 دينار،من الشخص الذي يخشى منه ارتكاب فعل ،أو إذاعة أمر يؤدي إلى الإخلال بسلامة الدولة،وإقلاق الراحة والسكينة العامة،أو توليد،أو إثارة شعور البغضاء بين طبقات السكان،من الشخص الذي حرض على ذلك ،وله أن يأمر بوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تتجاوز مدة التعهد .

2 ـ أن يفتش الأشخاص،أو المنازل،أو المباني،أو وسائط النقل،على اختلاف أنواعها،لاكتشاف الأمور المبينة في المادة الثانية،وضبط ما يعثر عليه لدى الأشخاص،أو في المحلات المذكورة من الأشياء الممنوعة،أو والوسائط الصالحة لصنعها .

3 ـ لا يشترط في ورقة التكليف بالحضور،التي يصدرها الحاكم إلى الشخص المذكور في الفقرة الأولى من هذه المادة ،أن تكون منظمة بالصورة المبينة في المادة 79 من أصول المحاكمات الجزائية .

المادة السابعة :

1 ـ تنظر المحكمة الخاصة،المبينة في المادة الثامنة ،تمييزاً في الأحكام والقرارات الصادرة من حكام الجزاء وفقاً للمواد السابقة ،ويكون قرارها قطعياً .

2 ـ يقدم استدعاء التمييز خلال 45 يوماً من تاريخ صدور الحكم

المادة الثامنة :

1 ـ تؤسس المنطقة،أو المناطق التي يطبق فيها هذا المرسوم،محكمة،أو محاكم خاصة لمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكابهم جرائم ضد النظام ،أو سلامة الدولة الخارجية والداخلية،أو سلامة مواصلاتها،وموانئها،أو أموالها وسائر أملاكها،أو بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938،وقانون تعديله رقم 11 لسنة 1948،ومرسوم تعديله رقم 16 لسنة 1954،وسائر الجرائم التي تخل بالأمن العام .

المادة التاسعة :

1ـ تتألف المحكمة الخاصة من خمسة حكام يعينون بقرار من مجلس الوزراء،وإرادة ملكية ،على أن يكون من بينهم حاكمان من الصنف الأول من حكام

المحاكم المدنية يرشحهما وزير العدل،ويعين الآخرون من العسكريين والمدنيين الذين يرتئي مجلس الوزراء أنهم أهل لذلك،ويعين مجلس الوزراء من بين الخمسة رئيساً للمحكمة ،ونائباً للرئيس .

2 ـ يجوز تعين حكام إضافيين من الأصناف المذكورة في الفقرة السابقة ،بقرار من مجلس الوزراء وإرادة ملكية ليحلوا محل من يتغيب من صنفهم من حكام المحكمة.

3 ـ يجوز أن تشكل المحكمة الخاصة من ثلاث حكام فقط ،إذا كانت الجريمة مما يعاقب عليها بغير الإعدام،وغير الأشغال الشاقة المؤبدة ،على أن يكون من بين حكام المحكمة مدني واحد على الأقل وان يكون من ضمنهم الرئيس ونائبه .

المادة العاشرة :

تؤلف محكمة التمييز الخاصة برئاسة أحد حكام محكمة التمييز،وعضوية حاكمين منها،أو من كبار الحكام،وأثنين من كبار الضباط،أو الموظفين المدنيين على أن يكونا أعلى رتبة من الضباط أو الموظفين المدنيين ،أعضاء المحكمة الخاصة .

2 ـ تميز الأحكام الصادرة من المحكمة الخاصة لدى محكمة التمييز الخاصة ،خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار .

المادة الحادية عشرة :

يعين وزير العدل مدعين عامين ،وحكام تحقيق للمحكمة الخاصة ،وعند عدم تعيينه ذلك فتجري المحاكمة والبت فيها وفق الأصول المطبقة في المحاكمات أمام المحكمة الكبرى،بما في ذلك طلبات الادعاء الشخصي.

المادة الثانية عشرة :

1 ـ ترسل المحكمة الخاصة الأحكام الصادرة بالإعدام إلى محكمة التمييز الخاصة فور صدورها للنظر فيها.

2 ـ لا تنفذ أحكام الإعدام التي تصدرها محكمة التمييز الخاصة إلا بعد تصديق الملك .

المادة الثالثة عشرة :

1 ـ يعتبر الشخص المعتقل بموجب الفقرة 7 من المادة الثانية من هذا المرسوم موقوفاً قانوناً.

2 ـ تحكم المحاكم الخاصة في الجرائم المنصوص عليها في المواد 5، 7، 8، 11 من الباب الثاني عشر،وفي المادتين 80، و82 من قانون العقوبات البغدادي،بالإعدام،أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة،أو بالحبس مدة لا تتجاوز 15 سنة .

3 ـ تعدل المادة 3 من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي،بإضافة عبارة [والطرق،أو المواصلات الأخرى،وسدود الري الكبرى] بعد عبارة [السكك الحديدية والجسور]

المادة الرابعة عشرة :

يشمل هذا المرسوم الأشخاص الذين يكونون خارج المنطقة المعلنة فيها حالة الطوارئ ،إذا ظهر للمحكمة أنهم اشتركوا في الجرائم المرتكبة في تلك المنطقة .

المادة الخامسة عشرة : يجوز أن يقصر شمول هذا المرسوم على بعض الجرائم المنصوص عليها في المادة الثامنة منه،بقرار من مجلس الوزراء .

المادة السادسة عشرة :ينفذ هذا المرسوم من تاريخ صدورالإرادة الملكية بتنفيذه .

المادة السابعة عشرة : على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم كتب في بغداد في اليوم الثاني من شهر صفر سنة 1376 هجرية،المصادف لليوم الثامن من شهر أيلول 1956 ميلادية

مجلس الوزراء الملك فيصل الثاني

وهكذا أفرغ نوري السعيد الدستور من سائر حقوق وحريات الشعب التي نص عليها ،وغدا الشعب رهينة إجراءاته القمعية،ومحاكمه الجائرة التي بدأت بإرسال مئات المواطنين إلى السجون والمعتقلات،والنفي إلى مناطق نائية بعيداً عن أهليهم وذويهم،إمعاناً في التنكيل بالشعب وحركته الوطنية،وقد ظن السعيد أن بإجراءاته تلك قادر على إخماد الروح الوطنية لدى أبناء الشعب ،ولكن خاب ظنه ،وانقلب السحر على الساحر وانهار ذلك البنيان الذي ظنه السعيد قوياً عندما صرح قبيل ثورة 14 تموز بأيام قلائل قائلاً [دار السيد مأمونة] !! ،لقد عجّل السعيد بإجراءاته القمعية تلك في قيام الثورة ،ونهاية النظام الملكي صبيحة ذلك اليوم .

*****

2 ـ دعم العدوان على مصر وقمع انتفاضة الشعب:

كان موقف الشعب العراقي،وحكومة نوري السعيد من العدوان الثلاثي على مصر،على أثر إقدام عبد الناصر على تأميم قناة السويس ،على طرفي نقيض،فلقد اتسم موقف حكومة السعيد بالتشفي من مصر،وعبد الناصر بشكل علني وصريح،وراحت الإذاعة العراقية تحاول صرف أنظار الشعب عن العدوان الذي دعته ب [التطورات والملابسات السياسية]،كما راحت الإذاعة تبث الأغاني الممجوجة،التي كان التشفي ينبعث منها مما أثار سخط واستنكار و تقزز الشعب منها ومن الحكومة المتواطئة مع الإمبريالية،والتي سخرت مطاراتها للطائرات

البريطانية،ومستشفياتها لجرحى المعتدين،وضخت النفط إلى ميناء حيفا في إسرائيل لتجهيز طائرات وجيوش المعتدين بالوقود .(4)
يقول السيد [ناجي شوكت] أحد رؤساء الوزارات السابقين في مذكراته عن موقف حكومة السعيد من العدوان ما يلي :
{ كانت إذاعة بغداد تذيع تسجيلات خليعة،وإن نسيت،لا أنسى مدى عمري ذلك المذيع الوقح الذي كانت آثار الشماتة والاستهزاء بكل القيم الإنسانية تنطلق من فمه المسعور،في الوقت الذي كان الشعب العراقي برمته يغلي كالبركان،ويطلب الوقوف إلى جانب مصر ومساعدتها في محنتها} .(5)
أما نوري السعيد ،الذي كان في لندن حينما أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس ،فقد اجتمع مع رئيس الوزراء البريطاني [انطوني إيدن] حاثاً إياه على ضرب مصر،وبرهنت الحوادث على أن نوري السعيد كان على علم مسبق بقرار الهجوم على مصر . (6)
وعاد إلى بغداد مسرعاً،ليقوم بدوره المرسوم في دعم العدوان،ولإحكام سيطرة الحكومة على الغليان الشعبي الذي اجتاح العراق من أقصاه إلى أقصاه .
وما كاد العدوان الثلاثي يبدأ على مصر الشقيقة حتى سارع عبد الإله إلى عقد اجتماع لمجلس الوزراء في البلاط ،لبحث الوضع في مصر،واعتقدت السلطة الحاكمة في بغداد أن النظام في مصر على وشك الزوال ،وكان المجتمعون يتطلعون إلى الأخبار ساعة بعد ساعة،منتظرين استسلام مصر،وقد أتخذ مجلس الوزراء قراراً بإعلان الأحكام العرفية في 1 تشرين الثاني،وتشكيل أربعة محاكم عسكرية .
في محاولة منه لمنع الشعب من التحرك ضد النظام العميل للإمبريالية ،بسبب مواقفه الخيانة من القضايا العربية ،وفي مقدمتها العدوان الثلاثي على مصر الشقيقة . (7)
كما أجرى نوري السعيد اتصالاً مع الحكومة الأردنية ،وتقرر على أثرها إرسال قوات عراقية إلى الأردن ،في 14، و15 تشرين الثاني ،وكان واضحاً أن الغرض من إرسال القوات كان لتهديد سوريا التي وقفت إلى جانب مصر،وقطعت مرور النفط عبر أراضيها ،وقامت بنسف المضخات ،ولم يكن قصد الحكومة إسرائيل ،كما ادعت ،فقد أجرى نوري السعيد اتصالات سريعة مع حكومتي واشنطن ولندن لإفهام إسرائيل بأن العراق ليست له نية بالتحرش،أو الاعتداء على حدودها، وقد سُرت الولايات المتحدة وبريطانيا لهذه المبادرة ،كماُ سرت إسرائيل واطمأنت .

وفي الوقت الذي كان الجيش المصري يتصدى للمعتدين بكل قوة وبسالة ،كان نوري السعيد يضخ النفط إلى إسرائيل ،عبر أنبوب حيفا،كما كانت الطائرات البريطانية المعتدية تقلع من قاعدتي الشعيبة والحبانية ،لتضرب أهدافها في بور سعيد والسويس ،وفي الوقت الذي قطعت سوريا ،والسعودية علاقاتهما مع بريطانيا وفرنسا احتجاجاً على العدوان الغاشم على مصر،فإن نوري السعيد رفض أن يفعل ذلك ،مدعياً أن القرار سيكون كارثة على العراق .(8)

هكذا استفز النظام العراقي مشاعر الشعب العراقي،وداس على كل القيم العربية،ليثبت ولائه،وخنوعه التام للإمبريالية،مما دفع الشعب العراقي للانتفاضة،ضد النظام ،رغم كل الإحتياطات التي اتخذها ،وفي المقدمة إعلان الأحكام العرفية ،وتشكيل المحاكم العسكرية لإخافة المواطنين ومنعهم من التحرك.

وقد أبرق السيد [كامل الجادرجي] زعيم الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان موجوداً في مصر لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبي العربي حينما وقع العدوان ،إلى رئيسي مجلس الأعيان في 14 تشرين الثاني 1956 البرقية التالية :

{ إن لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي تستنهض ضمائركم لتبادروا بإنزال العقوبة بحق المتآمرين الذين ارتكبوا الجناية العظمى ،بالسماح للبترول العربي في العراق أن يتدفق إلى حيفا، لتستخدمه إسرائيل ،والإنكليز والفرنسيين ،للقضاء على الأمة العربية .

إن التاريخ سيسجل موقفكم،وإن الأمة العربية بأجمعها تنتظر ما سوف تتخذونه على هذه المؤامرة الاستعمارية المنكرة وعلى المتآمرين من أعوان الاستعمار،وفقكم الله سبحانه وتعالى لما فيه رضاه ،ومصلحة الأمة العربية } (9)

وقد استخدمت تلك البرقية دليل إدانة ضد الأستاذ الجادرجي فيما بعد،وقد رد رئيس مجلس الأعيان على البرقية ببرقية جوابية يستنكر فيها ما جاء في برقية الجادرجي، ويدافع عن حكومة نوري السعيد .(10)

وقدم 61 أستاذاً جامعياً مذكرة مسهبة إلى الملك ،استنكروا فيها سياسة حكومة نوري السعيد المعادية لمصالح الأمة العربية،وسياسة القمع الذي مارسها ضد الطلاب والأساتذة ،وجماهير الشعب،وانتهاكه لحرمة المدارس والكليات ،وطالبوا باحترام الحرم الجامعي ،وضمان حرية الفكر،وإطلاق سراح الطلاب المعتقلين ،وإجراء تحقيق عادل في تجاوزات الحكومة،وغيرها من المطالب الأخرى .(11)

كما قدم 35 شخصية سياسية ودينية ووطنية مذكرة مسهبة إلى الملك ،في 20 تشرين الثاني شرحوا فيها تأمر وخيانة نوري السعيد،وطعنه للامة العربية في الصميم ،ودعت الملك إلى معالجة الأمر قبل فوات الأوان . (12)

كما قدم نقيب المحامين [سعد عمر] مذكرة احتجاج أخرى في 29 تشرين الثاني ،إلى رئيس الوزراء ،بسبب قيام الحكومة باعتقال العديد من المحامين ،واستنكر تلك الإجراءات غير القانونية،وطالب بإطلاق سراح المعتقلين على الفور .
لكنّ النظام أصرّ على السير في ركاب الإمبريالية،وتحدي مشاعر الشعب ،التي انفجرت بركاناً انتشرت حممه في طول البلاد وعرضها ،واندفعت جماهير الشعب ،غير هيابة من حكومة العمالة ،وجهازها القمعي،ومجالسها العرفية ومراسيمها الموغلة في العدوان على الدستور،وحقوق وحريات المواطنين،وعمت المظاهرات جميع المدن العراقية،ووقعت الاشتباكات العنيفة بين الجماهير وقوات الحكومة القمعية .
ففي بغداد أندفع أساتذة وطلاب الكليات والمعاهد العالية،والمدارس ،الذين هزهم العدوان الثلاثي الغاشم على الشقيقة مصر،والموقف الخياني لحكومة نوري السعيد من العدوان،يومي 3، و 4 تشرين الثاني في مظاهرات عارمة متحدين الأحكام العرفية،وقوات القمع السعيدية ،حيث وقع صدام عنيف بين الطرفين،أسفرعن استشهاد طالبين،وفتاة صغيرة،ووقوع عدد كبير من الجرحى ،وتم اعتقال أعداد أخرى من الطلبة .
لكن المظاهرات الطلابية استمرت دون توقف ،حتى بلغت أوجها يوم 21 تشرين الثاني 1956،حيث أعلن طلاب المدارس والكليات الإضراب العام عن الدراسة ،وخرجوا في مظاهرة ضخمة،اصطدمت مع قوات القمع السعيدية ،وقد أبدا الطلاب بسالة منقطعة النظير في تصديهم لقوات القمع ،وأوقعوا فيها [58 إصابة] كان منهم مدير الشرطة،و3 ضباط شرطة،ومفوضان،و54 شرطياً،كما وقعت إصابات كثيرة في صفوف المتظاهرين من الطلاب،والأهالي الذين انضموا إلى المظاهرة .(13)
وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة إغلاق كافة الكليات والمعاهد العالية ،والمدارس الثانوية والمتوسطة،واعتقلت [378 طالباً] من الإعدادية المركزية وثانوية الكرخ ،وتم طرد 37 طالباً من مدارسهم . (14)
وفي الوقت نفسه ،أصدر وزير المعارف [خليل كنه] أمراً وزارياً بإلغاء تسجيل كافة طلاب المدارس ،وإعادة تسجيلهم من جديد ،بعد حصولهم على كتاب موافقة من مديرية التحقيقات الجنائية[الأمن العامة] ومنع قبول أي طالب في الكليات والمعاهد والمدارس ،إذا لم يحصلوا على موافقة الجهات الأمنية . لكن تلك القرارات لم تثنِ الطلاب عن التظاهر،بل على العكس أدى تصدي قوات الأمن لهم

إلى انتشار المظاهرات في معظم المدن العراقية ،واشتباك المتظاهرين مع قوات القمع السعيدية. حيث وقعت معارك دامية بين الشعب وقوات الحكومة القمعية .
وكان أشد تلك المعارك ،المعركة التي خاضتها جماهير مدينة [الحي] والتي استفزتها مواقف حكومة السعيد الخيانية،والجرائم التي اقترفتها قوات الحكومة القمعية في النجف الاشرف،فانتفضت هذه المدينة الباسلة،التي كان سكانها يشكون من ظلم الإقطاع ،واستغلالهم البشع،وتفجرت تلك التراكمات ثورة عارمة ضد الطغيان السعيدي، وقامت المظاهرات الصاخبة التي تصدت لها قوات الشرطة القمعية.
لكن جماهير الحي استطاعت هزم تلك القوات في 18 تشرين الثاني،بعد معارك دامية سقط خلالها العديد من الشهداء و الجرحى .
وفي اليوم التالي جاءت السلطة بحوالي 1500 فرد من قوات الشرطة السيارة إلى المدينة ،حيث دارت معارك عنيفة بين الطرفين ،وقامت قوات الشرطة بانتهاك حرمة البيوت وبأسلوب وحشي حيث أخذت تقلع أبواب البيوت بالقوة وتجري التحري فيها،وتلقي القبض على كل من تشك باشتراكه في المظاهرات،مما دفع سكان المدينة إلى إعلان الإضراب العام ،حيث أغلقت جميع المدارس والمحلات أبوابها ،احتجاجاً على أساليب بطش حكومة السعيد ،وسيق العديد من أبناء الحي على المجالس العرفية التي أخذت تصدر الأحكام الجائرة بحقهم،وكان من جملة تلك الأحكام،حكم الإعدام الصادر بحق الشهيدين [علي الشيخ حمود] و [مهدي الدباس]،فيما حكم على الكثيرين بمدد مختلفة تراوح بين السجن المؤبد،والسجن لبضعة سنوات .
وقد حاول لفيف من السياسيين إنقاذ حياة الشهيدين حمود والدباس،حيث قابل السيد [حكمت سليمان] أحد رؤساء الوزارات السابقين،والشيخ
[محمد رضا الشبيبي] من الوزراء السابقين،الملك فيصل الثاني،والتمساه عدم الموافقة على تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقهما،ووعدهما الملك خيراً،لكن الذي جرى أن الشهيد مهدي الدباس تعرض في سجنه،بعد الحكم عليه بالإعدام،لتعذيب وحشي شديد على أبدا الأجهزة الأمنية ،وتوفي على أثرها تحت التعذيب،وقامت الحكومة على الأثر بنقل الشهيد الدباس مع الشهيد علي الشيخ حمود إلى الساحة العامة في الحي،حيث تم نصب مشنقتين لهما،على الرغم من أن الدباس كان قد فارق الحياة داخل السجن ،ومع ذلك علق جسده على حبل المشنقة لتوهم السلطة المجرمة أبناء الحي بأنه قد تم تنفيذ حكم الإعدام به وبرفيقه،لكي لا تنكشف الجريمة.

ورغم كل ما فعلته السلطة الحاكمة،ورغم كل إجراءاتها القمعية،فإن ذلك لم يجدها نفعاً،بل على العكس أنتشر لهيب الانتفاضة في مدن الكوفة،والديوانية،والشامية،والحلة،وكربلاء،والناصرية والنجف ،والبصرة ،والعمارة ،والكوت،والموصل ،وأربيل ،وكركوك ،والسليمانية،وعانه،بالإضافة إلى بغداد .

ورغم أن السلطة الحاكمة زجت بكل قوات الشرطة،وقوات الجيش للحيلولة دون قيام المظاهرات،ورغم زجها بالآلاف من المواطنين رهن الاعتقال ،وتقديمهم إلى المجالس العرفية،وإصدار الأحكام الجائرة بحقهم ،إلا أن المظاهرات والاحتجاجات تصاعدت ضد السلطة الحاكمة وكانت أشد المعارك قد وقعت في مدينة النجف االاشرف ،مدينة البطولات الوطنية،فقد التهبت الأوضاع فيها عندما انطلقت مظاهرة طلابية من مدرسي [الخورنق] و[السدير]،حيث تصدت لها قوات الشرطة المدججة بالسلاح والمزودة بالسيارات المسلحة بالرشاشات ،وبدأت بإطلاق النار على المتظاهرين ،حيث أصيب [42 طالباً] بجراح ،وكانت جراح 11 منهم خطيرة، واستشهد الطالب [عبد الحسين] حفيد العلامة المعروف [سيد فهمي الحمامي]،كما استشهد طالب آخر من مدرسة السدير،وأخر من الأهالي ،مما أدى إلى حالة من الهياج بين المواطنين الذين أعلنوا الإضراب العام ،حيث أغلقت الحوانيت،والمحال التجارية ،والمطاعم والمخابز،والصيدليات احتجاجاً على الأعمال الإجرامية للسلطة ،كما أضرب رجال الدين عن أداء واجباتهم الدينية، فلم يخرجوا لصلات الجماعة . (15)

وإزاء تطور الأحداث ،وتصاعد موجة المظاهرات،أقدمت الحكومة على سحب شرطة المدينة،واستبدلتهم بإعداد غفيرة من الشرطة جاءت بهم من مناطق أخرى ،من أطراف الموصل، خوفا من تهاون شرطة النجف في قمع المتظاهرين ،ومع ذلك فلم تستطع السلطة السيطرة على المدينة،مما دفع بالحكومة إلى إنزال قوات الجيش إلى الشوارع ،واحتلال المدينة .

لكن الإضراب استمر أسبوعاً كاملاً،وسط تحدي الشعب لقوات القمع،وواصلت التظاهر والتصدي لقوات القمع التي سارعت إلى إطلاق النار على المتظاهرين الذين لجئوا إلى مرقد الأمام علي عليه السلام ،ولاحقتهم قوى الأمن ،مواصلة إطلاق الرصاص عليهم ،مما أدى إلى استشهاد أثنين من المتظاهرين هما الشهيدين [عبد الأمير ناصر] و[أموري علي] ووقوع العديد من الجرحى . أدى الهجوم الوحشي على مرقد الإمام علي ،عليه السلام ،إلى تصاعد موجة المظاهرات

والاحتجاجات ،حيث خرجت المدينة عن بكرة أبيها تحاول انتزاع جثث الشهداء من المستشفى فيما أصرت الحكومة على عدم تسليمهم .
أدت الأحداث الدامية في النجف إلى قيام موجة من الاحتجاجات الموجهة من قبل كبار رجال الدين إلى الملك فيصل ،حيث احتج كل من الشيخ [عبد الكريم الجزائري] والسيد[حسين الحمامي] والشيخ [محمد كاظم الشيخ راضي] والسيد [محسن الحكيم] والسيد [محمد صالح بحر العلوم] إضافة إلى عدد من المحامين منهم [موسى صبار] و [احمد الجبوري]،في برقيات بعثوا بها إلى الملك فيصل ،ونددوا فيها بإجراءات الحكومة،وطالبوا بإنزال أشد العقوبات بالمسببين باستشهاد أبناء النجف ،وجرح العديد منهم . (16)
أحدثت مصادمات النجف إلى رد فعل عنيف في بغداد ،حيث أعلن المواطنون الإضراب العام ،وأغلقت كافة المحال التجارية ،والمطاعم والمخابز والصيدليات ،وقامت الحكومة على الأثر بإصدار بيان في 28 تشرين الثاني،هددت المواطنين بإنزال اشد العقاب بهم إذا ما استمروا في إضرابهم.
أدرك البلاط الملكي أن الأمور أخذت تسير من سيئ إلى أسوأ، واستمرت الأحوال الأمنية بالتدهور مما كان يهدد العرش بالذات،وعليه فقد دعا عبد الإله والملك فيصل رؤساء الوزارات السابقين بالإضافة إلى نوري السعيد،ورئيسي مجلسي النواب والأعيان،والوزراء،وبعض الساسة،للتداول في التطورات الخطيرة التي تشهدها البلاد،وُطرح خلال المداولات موضوع استقالة حكومة نوري السعيد،وفسح المجال أمام العرش لتأليف وزارة جديدة تستطيع تهدئة الأمور،وتنفذ الموقف ،وقد اتهم أحد الحاضرين نوري السعيد بأنه قد شجع [أنطوني إيدن] عند وجوده في لندن،على شن العدوان على مصر بدلاً من أن يحذره من مغبة القيام بمثل هذا العدوان.(17)
غير أن نوري السعيد أصرّ على موقفه ،وتحديه للشعب،ومشاعره الوطنية،وحذر الملك وعبد الإله من خطورة التراجع أمام تحدي الشعب ،مدعياً أن هذا الموقف قد يؤدي بالعرش،وهكذا انتهى الاجتماع دون اتخاذ أي قرار حول الوضع ،لكن عبد الإله أجرى مشاورات أخرى بعد الاجتماع مع عدد من السياسيين ،كان من بينهم [جميل المدفعي] و [علي جودت الايوبي] بغية تأليف وزارة جديدة ،وقد اقترح المدفعي إبعاد نوري السعيد عن الحكومة،إشراك [حسين جميل] و[مهدي كبه] في الوزارة القائمة،أو تشكيل وزارة جديدة .
ثم استدعى الوصي[عبد الإله] بعد ذلك كل من السيد[كامل الجادرجي] و [حكمت سليمان] و[محمد رضا الشبيبي]،وطلب رأيهم في سبل حل الأزمة وإعادة

الهدوء إلى البلاد ،وقد أجمع الجميع على ضرورة إقالة حكومة نوري السعيد،وتشكيل حكومة جديدة ،وحذر حكمت سليمان عبد الإله من مغبة استمرار الأوضاع على ما هي عليها .(18)

لكن نوري السعيد،وبدعم من السفارة البريطانية،تمادى في غيه،وأصدر أمراً باعتقال قادة الأحزاب السياسية الوطنية،وكبار الشخصيات المعارضة،فقد تم اعتقال السادة كامل الجادرجي ،وحسين جميل ،وصديق شنشل،وفائق السامرائي،وعبد الرحمن البزاز،وجابر عمر بالإضافة إلى العديد من رجال الدين ،وأحالهم إلى المجلس العرفي العسكري في 16 كانون الأول ،حيث صدرت الأحكام،في 19 منه،بحقهم،وصبت الحكومة جام غضبها على الأستاذ الجادرجي ،حيث حكم عليه بالسجن الشديد لمدة ثلاث سنوات بعد أن اتخذت الحكومة برقيته التي أرسلها إلى رئيسي مجلسي النواب والأعيان كدليل اتهام ،وتم إيداعه السجن .

كما حكمت المحكمة على صديق شنشل ،وفائق السامرائي بالمراقبة لمدة سنة،وعلى حسين جميل ،وسامي باش عالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ 5000 دينار،لمدة سنة،وتم نقل شنشل إلى الإقامة الجبرية في [قلعه دزه]،وفائق السامرائي إلى[حلبجة] في السليمانية،وتم إبعاد عميد كلية الحقوق[عبد الرحمن البزاز] و[جابر عمر] و[محمد البصام] و[فيصل الوائلي]،و[حسن الدجيلي] الأساتذة في كلية الحقوق،إلى[بنجوين].كما أبعد رجال الدين إلى قرية [شثاثة] في كربلاء،وجرى فصل أكثر من 10 آلاف طالب من كلياتهم،ومدارسهم،والعشرات من أساتذة الكليات بقرار جماعي.(19)

وهكذا استطاع النظام قمع الانتفاضة الجماهيرية الكبرى بالحديد والنار،مستخدماً كل ما توفر لديه من الوسائل القمعية،وزج بالجيش ليقمع الانتفاضة،بعد أن هزمت قوات الشرطة القمعية أمام غضبة الجماهير،وعزمها على التصدي للنظام الخائن والعميل للإمبريالية ،وهذا ما أرادته بريطانيا عندما أسست الجيش العراقي،عام 1921، فقد أرادته لحماية السلطة الحاكمة المؤتمرة بأوامرها ،وليس لأي هدف آخر .

لكن بذور الثورة كانت تنمو في أحشاء هذا الجيش الذي هو جزء من الشعب،مهما عملت السلطة الحاكمة لإحكام سيطرتها عليه وتوجيهه نحو معاداة الشعب وقواه الوطنية الساعية للتحرر من ربقة الاستعمار البريطاني،ولتحقيق الحياة الكريمة للشعب الذي عانى من البؤس والعبودية.ولم تمضِ سوى سنتان على الانتفاضة الشعبية هذه حتى فوجئ النظام الملكي بثورة الرابع عشر من تموز عام 1958،

3 ـ مواصلة التآمر على سوريا :

استغلت الإمبريالية البريطانية والأمريكية الظروف التي سادت سوريا على أثر موجة الانقلابات اكبر استغلال ،نظراً لأهمية موقع سوريا الجغرافي بالنسبة لضمان أمن دولة إسرائيل،القاعدة المتقدمة للإمبريالية في قلب العالم العربي،فقد كان قيام نظام حكم وطني حقيقي في سوريا يشكل خطراً على إسرائيل .

هذا من جهة،ومن جهة أخرى كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة لإزاحة النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط،والاستئثار بها لوحدها،نظراً لما تشكله هذه المنطقة من أهمية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية حيث يوجد اكبر خزان للنفط في العالم،فيما كانت الإمبريالية البريطانية تسعى جاهدة لإحكام سيطرتها على المنطقة،فقد سعت إلى قلب الحكومة السورية،وإقامة مشروع [الهلال الخصيب] بزعامة العرش الهاشمي،وتحت هيمنتها ،وقد لعب نوري السعيد دوراً كبيراً في تنفيذ المخطط البريطاني .

لكن الإمبريالية الأمريكية كانت أسرع في تحركها حيث دبرت انقلاب [حسني الزعيم] رئيس الأركان السوري،في 30 آذار 1949،واستطاع حسني الزعيم السيطرة على الأوضاع في سوريا،دون أن يلقى انقلابه أية مقاومة تذكر،مستغلاً عواطف الجماهير السورية الناقمة على الحكومة السابقة،بسبب دورها في نكبة فلسطين،وطبيعي أن يستغل حسني الزعيم تلك النكبة ليظهر نفسه بمظهر الوطني الحريص على قضية فلسطين،لكن الحقيقة لا تعدو أن تكون انقلاباً أمريكياً،حيث يقول الكاتب الأمريكي[كوبلاند] في كتابه [لعبة الأمم] ما يلي :

{ وكان انقلاب حسني الزعيم من إعدادنا وتخطيطنا ،فقد قام فريق العمل السياسي بإدارة الميجر[ميد] بإنشاء علاقات منتظمة مع[حسني الزعيم]،الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش السوري،ومن خلال هذه الصداقة أوحى [الميجر ميد] لحسني الزعيم بفكرة الانقلاب العسكري،حيث اضطلعنا نحن في السفارة بمهمة وضع كل خطته،وإثبات كافة التفصيلات المعقدة } . (20)

وقد أفتضح أمر الانقلاب الأمريكي عندما نشر وزير الخارجية في حكومة حسني الزعيم [الأمير عادل أرسلان] وزير خارجية حسني الزعيم ،مقالاً في صحيفة الحياة اللبنانية في 26 أب 1949 ،فضح فيه اتصالات حسني الزعيم مع حكام

إسرائيل ،ولقاءاته مع [موشي شاريت] وزير الخارجية الإسرائيلي في القنيطرة ،بهدف إجراء الصلح مع إسرائيل ،لكن الزمن لم تسعفه في مسعاه بعد أن تم إسقاط حكمه ومقتله.

أحدث انقلاب حسني الزعيم قلقاً عميقاً لدى الدوائر البريطانية والعرش الهاشمي في العراق ،أسرع نوري السعيد إلى دمشق،يستكشف طبيعة الانقلاب،واختلى السعيد بحسني الزعيم، ونصحه بالعودة إلى واجباته العسكرية،وترك الأمور السياسية،وكان نوري السعيد أثناء زيارته لدمشق يلبس بزة عسكرية برتبة كبيرة في محاولة للتأثير عليه . (21)

لكن بريطانيا لم تستسلم لما حدث في سوريا،ونشطت أجهزة مخابراتها في العمل لتدبير انقلاب عسكري معاكس .

ونجحت الجهود البريطانية بإحداث انقلاب جديد بقيادة اللواء [سامي الحناوي] في 14 آب 1949،وقبل أن يمض على انقلاب حسني الزعيم ستة اشهر،وكان واضحا أن الانقلاب الجديد كان بإخراج بريطاني.

وقد تم لسامي الحناوي السيطرة على البلاد،وجرى إعدام حسني الزعيم،ورئيس وزرائه[محسن البرازي] بعد محاكمة لم تدم سوى ساعتين مما أثار غضب الإمبرياليين الأمريكيين . (22)

لم يخفِ العرش الهاشمي،ونوري السعيد فرحهما وسرورهما لنجاح انقلاب[سامي الحناوي]،وسارع سامي الحناوي إلى بغداد ،وبصحبته الملحق العسكري العراقي [عبد المطلب الأمين] واجتمع مع نوري السعيد وعبد الإله،ثم عاد في نفس اليوم إلى دمشق.

ولم تلبث حكومة بغداد أن أرسلت رئيس الديوان الملكي [احمد مختار بابان] إلى دمشق،لمناقشة موضوع إقامة اتحاد بين العراق وسوريا لكن المشروع لم يكتب له النجاح،فقد أفلح الأمريكيون في إحداث انقلاب جديد في سوريا بقيادة العقيد [أديب الشيشكلي] في 19 كانون الأول،بالتعاون مع[فوزي سلو] و[أكرم الحوراني]،وتم اعتقال سامي الحناوي . لكن أديب الشيشكلي لم يستلم الحكم بصورة رسمية،بل حكم من وراء الستار،وأعاد الحكم المدني للواجهة حتى تشرين الثاني من عام

1951،حيث قام بانقلابه الثاني ، وأقال الحكومة المدنية،وأعلن نفسه دكتاتوراً للبلاد .

وبقي الشيشكلي في الحكم حتى شباط 1954،عندما أسقطه انقلاب جديد بقيادة [فيصل الأتاسي] بمساعدة[غسان جديد]،حيث تحرك الجيش ،تدعمه الأحزاب السياسية التي ضاقت الأمرين على أيدي الدكتاتور الشيشكلي،وفرض الانقلابيون على أديب الشيشكلي وحكومته الاستقالة ،وتم إعادة النظام البرلماني على سوريا من جديد،لكن مسلسل الانقلابات في سوريا لم ينته،وتعرضت سوريا من جديد لمحاولات نوري السعيد التآمر عليها ومحاولة ضمها إلى العراق ،أو تنصيب [عبد الإله] ملكاً عليها . (23)

فلم يكد الشعب السوري يتخلص من النظام الدكتاتوري العسكري،وقيام المؤسسات الديمقراطية،وإطلاق الحريات العامة،حتى بدأ الضغط الإمبريالي يتصاعد على سوريا، وخاصة بعد أن أقدمت الحكومة السورية على شراء الأسلحة من دول المعسكر الاشتراكي،بعد أن يأست من إمكانية الحصول عليها من الدول الغربية،في الوقت الذي كانت تلك الدول تغدق شتى أنواع الأسلحة،وأحدثها على إسرائيل،عدوة العرب ،مما شكل خطورة كبرى على مستقبل سوريا،ودفعها للبحث عن مصادر أخرى للسلاح للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الإسرائيلية وحلف بغداد.

لقد طار صواب الإمبرياليين للتوجه الجديد لمصر وسوريا نحو الشرق،واعتبرت ذلك العمل تغلغلاً سوفيتياً في منطقة الشرق الأوسط ،وتهديداً للمصالح الغربية،وبدأت اللقاءات والاجتماعات للدول السائرة بركاب الإمبريالية في المنطقة،أعضاء حلف بغداد،يتوإلى مع بعض أقطاب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا،للتصدي للتوجهات السورية،ومحاولة الاعتداء عليها بحجة وجود الخطر الشيوعي،واحتمالات سيطرة الشيوعيين على الحكم في سوريا .

فقد سارعت الولايات المتحدة إلى إرسال مساعد نائب وزير الخارجية الأمريكي [لوي هندسن] إلى اسطنبول حيث التقى بالملك[فيصل الثاني] وولي عهده [عبد الإله] و[نوري السعيد] و[أحمد مختار بابان] ورئيس أركان الجيش [وفيق عارف]. كما حضر عن الجانب التركي رئيس الجمهورية [جلال بايار]، ورئيس الوزراء [عدنان مندرس] ووزير الخارجية [فؤاد كبرلو]،وجرى نقاش

مطـول حـول الوضـع فـي سوريا،وضـرورة التصـدي للخطـر الشـيوعي المزعوم،وجاء في محضر الاجتماع المذكور كما ذكر الدكتور فاضل الجمالي ما يلي : (24)

{ قـال هندسـن،إن أمريكـا راغبـة لإعطـاء الفرصـة لعمـل يقـوم بـه العـراق والأردن،ومسندا من قبل تركيا،لقد تكلمت مع الرئيس[ايزنهاور] ووزير الخارجية [جون فوستر دلس] وهما يعتبران الموقف خطيراً جداً ،والولايات المتحدة مستعدة لإسناد أي مداخلة من العراق والأردن ،واتخاذ كل الوسائل لمنع مداخلة الاتحاد السوفيتي ومصر،وراغبة بإعادة حرمتها في المنطقة،وستسند الموقف في الأمم المتحدة }.

أما وزير الدفاع العراقي أحمد مختار بابان ،فقد أعترف أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة أن عبد الإله كان متحمساً للتدخل في سوريا عسكرياً ،وأضاف احمد مختار بابان يقول:

[عنـد عـودتي إلـى بغـداد بصـحبة عبـد الإلـه ،ورفيـق عـارف، رئـيس أركـان الجيش،استدعاني عبد الإله في اليوم التالي،وتحدث معي عن الأوضاع في سوريا قائلاً :أن الوضع قد أصبح في غاية الخطورة ،وان هناك أربعة حلول لمعالجة الوضع وهي بالتحديد ما يلي :

1ـ تنحية بعض الأشخاص عن السلطة في سوريا .

2 ـ إيجاد ثورة داخلية فيه للقضاء على أولئك الأشخاص .

3 ـ إيقاد ثورة بواسطة العشائر على الحدود .

4 ـ تدخل عسكري،بعد التمهيد له .(25)

وقد ذكر أحمد مختار بابان أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة بأن [علي ممتاز الدفتري] وزير المالية ووزير الخارجية بالوكالة قد أجتمع في لندن،في أيلول 1957 مع عدد من المسؤولين البريطانيين بالإضافة إلى نوري السعيد،وفهم منهم أن الوضع قد أصبح خطيراً في سوريا ،وأن الولايات المتحدة على وشك أن تتخذ قرارات خطيرة في الشرق الأوسط.

وفي يوم 10 أيلول 1957 زارني السفير الأمريكي في ديوان وزارة الخارجية بحضور[أمين المميز]واستعرض الوضع في سوريا ،وبين أن الحكومة الأمريكية تعتقد أن الوضع في سوريا خطير ويدعو للقلق ،وتقتضي المصلحة عملاً سريعاً .

وفي 13 أيلول 1957 طلب السفير الأمريكي مقابلتي بالتلفون فوراً، قائلاً إنه تلقى معلومات من حكومته تشير إلى ما يلي: (26)

1 ـ إن الوضع في سوريا قد تردى كثيراً،بسبب تغلغل الشيوعيين هناك .

2 ـ إذا وقع أي عدوان من سوريا على أي بلد عربي،وطلبت حكومة ذلك البلد مساعدة ما فإن الحكومة الأمريكية تعاونها بالمال والسلاح .

3 ـ إذا تصدت سوريا لقطع أنابيب النفط على أراضيها فإن الحكومة الأمريكية ستساعد العراق بصورة مؤقتة .

4 ـ الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط على أتم الاستعداد للمساعدة .

5 ـ إذا وقع تعدي من سوريا بمساعدة السوفيت ،فالحكومة الأمريكية تعاون بالمال والسلاح .

6 ـ إذا جرت محاولة للقيام بأي عمل داخل سوريا فإن أمريكا تساعد أيضاً .

7ـإن هذه الإجراءات لإعادة الحالة الطبيعية لسوريا وليس للمس باستقلالها ،وأراضيها.

8 ـ الأتراك يشعرون أيضاً بتردي الحالة .

9 ـ لقد جرى الاتصال بإسرائيل،وطلب منها عدم التدخل،منعاً للإحراج.

10 ـ إن هذه المعلومات قد بُلغت للأتراك والبريطانيين] .

ولم تكتفِ الولايات المتحدة بالعمل من وراء الستار لقلب الأوضاع في سوريا ،بل كانت تتحدث على المكشوف،فقد أصدر وزير الخارجية [جون فوستردلس] البيان التالي :

بتاريخ 7 أيلول 1957،جرى اجتماع بين [لوي هندرسن] و[وليم رونتري] وبيني وبين الرئيس [ايزنهاور]،عرض المستر[هندرسن] عرضاً وافياً،وتبادل وجهات النظر حول المباحثات التي أجراها في الشرق الأوسط مع موظفين كبار من تركيا والعراق ،والأردن ولبنان ،وقد بين هندرسن بأنه وجد في الشرق الأوسط اهتماماً بالغاً لازدياد التسلط لسوفيتي الواضح في سوريا،وتكدس أسلحة الكتلة الشيوعية فيها،ذلك التكدس الذي لا تبرره أي مقتضيات دفاعية صرفة،وهناك وضع خاص بسبب حوادث الحدود التي تألفت حديثاً في الدول العربية المجاورة لسوريا .

لقد أولى الرئيس [ايزنهاور] تقرير هندرسن، وكذلك التقارير الواردة لوزارة الخارجية الأمريكية من سفراء الولايات المتحدة في المنطقة تمعناً دقيقاً،وقد قدر

الرئيس ايزنهاور الوضع على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ،الذي ينكر على سوريا حق استخدام القوة ،إلا لغرض الدفاع عن النفس .
وقد استعاد الرئيس برسالته الموجهة إلى مجلس الكونجرس بتاريخ 5 كانون الثاني 1957،والتي يطلب فيها تخويله الصلاحية لمساعدة شعوب المنطقة،للذود عن استقلالها] .(27)
يستفاد من كل ما سبق ،أن الولايات المتحدة وحلفائها الإمبرياليين كانوا قد عقدوا العزم على إسقاط النظام الديمقراطي في سوريا،وإخضاعها لمشيئتهم بكل الوسائل والسبل ،وقد استهوت هذه الأفكار ولي العهد العراقي عبد الإله،الذي كان يطمح بعرش له على سوريا ،ولذلك نراه كان اكثر اندفاعاً في محاولة الاعتداء على سوريا .
لقد أثبت المحاكمات التي جرت لرجال الحكم الملكي انخراط نوري السعيد وعبد الإله في عملية التآمر على سوريا،والأسلحة التي تم نقلها إلى القوى المتعاونة معهم والمبالغ الكبيرة التي كانت ترسل للسياسيين المعارضين للنظام الديمقراطي في سوريا،والعديد من رؤساء العشائر عن طريق الملحق العسكري في لبنان حيث كانت لبنان مركز تجمع المعارضين في سوريا.
لقد اعترف اللواء الركن [غازي الدغستاني] معاون رئيس أركان الجيش في شهادته أمام محكمة الشعب بأنه قد حضر مؤتمراً في البلاط الملكي حضره كل من [فيصل الثاني] و[عبد الإله] و[نوري السعيد] ورئيس أركان الجيش [رفيق عارف] و[أحمد مختار بابان] و[برهان الدين باش أعيان] و[عبد الله بكر] رئيس الديوان الملكي ،وقد تقرر في المؤتمر تخصص الأموال المطلوب إيصالها إلى المعارضة السورية عن طريق الملحق العسكري في لبنان .
أما ما يخص السلاح فكان قد طلب المعارضون السوريون ما يزيد على عشرين ألف قطعة سلاح ،ولما تعذر تأمين ذلك من أسلحة الجيش ،فقد قرر[نوري السعيد] شراء كمية من الأسلحة من إيطاليا،وقد تمت الصفقة بالفعل عن طريق المفوضية العراقية في روما وأكملت المعاملة من قبل ضابط تم إيفاده لهذا الغرض وهو الرئيس الأول [صالح مهدي عماش]،وقد تم شحن السلاح إلى العراق أولاً ،ومن ثم تم شحنها إلى بيروت ،وقد أكد الداغستاني سفره الى بيروت والتقائه ب[أديب الشيشكلي] ،وتقديم الأموال المرسلة له من قبل الحكومة .

كما طلب نوري السعيد من الأمريكان تجهيز كميات أخرى من الأسلحة والبنادق،وقد جرى تكديس أسلحة لفرقة كاملة في H3 .
كما أكد الداغستاني أن الاتصالات كانت تجري من قبل الأمريكان والبريطانيين مع عبد الإله ونوري السعيد.(28)
أما الزعيم [أحمد مرعي] رئيس المخابرات العسكرية فقد ذكر في شهادته أن اتصالات الحكومة بالامريكان والبريطانيين كانت تجري تحت أسماء مستعارة ،فكان يرمز للأمريكان ب [الرصافة] وللانكليز ب [الكرخ] . كما أكد أن الحكومة كانت قد استخدمت عشائر شمر على الجانبين العراقي والسوري وجرى تسليحها لدعم الانقلابيين السوريين .
كما أكد أنه كان يتلقى الأوامر من رئيس أركان الجيش بإيصال الأسلحة إلى الملحق العسكري في بيروت بعلم عبد الإله.(29)
أما رئيس أركان الجيش [رفيق عارف] فقد ذكر في دفاعه أنه كان يحاول دائماً التخفيف من اندفاع [نوري السعيد] و[عبد الإله] نحو العمل العسكري ضد سوريا ،ودعم الانقلابيين السوريين لقلب نظام الحكم في سوريا،وضمها إلى العراق،وكان نوري السعيد من أكثر المتحمسين لاستخدام الجيش العراقي لتحقيق ذلك الهدف ،وأن عبد الإله والملك فيصل ونوري السعيد كانوا قد تعمقوا إلى درجة كبيرة في اتصالاتهم بسياسيي سوريا وضباطها من الانقلابيين.
كما ذكر في دفاعه أنه كان قد اجتمع في إحدى المرات مع السياسي السوري [معروف الدواليبي] في بغداد،وأن الدواليبي ألح على دخول الجيش العراقي إلى سوريا لتنفيذ الإنقلاب ضد نظام الحكم الديمقراطي في سوريا ،وأدعى أنه كان قد حذر من مغبة زج الجيش العراقي في عملية التآمر على سوريا محذراً من الصدام بين الجيشين العراقي والسوري ،وأن عبد الإله قد انزعج من آرائه تلك . (30)
لقد كانت حكومة نوري السعيد قد اتخذت قرارها بإرسال اللواءين التاسع عشر والعشرين صبيحة الرابع عشر من تموز 1958 إلى الأردن بغية الاعتداء على سوريا ،ولم يدر في خلد نوري السعيد وعبد الإله أن هذين اللواءين سينفذان ثورة 14 تموز في ذلك اليوم ،وينهيان النظام الملكي نفسه ،ونهاية حياة نوري السعيد وعبد الإله كذلك.
وبسبب اشتداد الضغوط على سوريا أكثر فأكثر، حتى وصل الأمر إلى اغتيال رئيس أركان الجيش اللواء[عفيف البزري] ،مما سبب قلقاً بالغاً لدى سوريا التي

رفضت بإصرار السير في ركاب المخططات الإمبريالية ،وبدأ قادة سوريا يفكرون في الوسائل والسبل الكفيلة بإفشال تلك المخططات ،والحيلولة دون وقوع البلاد تحت السيطرة الإمبريالية .

وكان من بين الأفكار التي طرحت للبحث هو إعلان الوحدة الكاملة والفورية،مع مصر،وهذا ما جرى فعلاً في 4 شباط 1958.

لكنها كانت وحدة مستعجلة لم تجرٍ بأسلوب ديمقراطي ،ولم تحافظ على المكتسبات الديمقراطية التي كان الشعب السوري يتمتع بها ،بل على العكس جرى تصفية كل مظاهر الديمقراطية ،مما أدى إلى فشلها وانفراطها عام 1961.

******

4 ـ دعم نظام شمعون في تصديه لثورة الشعب اللبناني:

كانت الأوضاع السياسية والاجتماعية في لبنان قد بلغت غاية في التعقيد على عهد رئيس الجمهورية [كميل شمعون] المعروف بولائه للغرب،فقد وقف شمعون موقفاً معادياً من حركة التحرر العربي،مما أثار مشاعر الشعب اللبناني،الذي كان يعاني بدوره من الحكم الطائفي البغيض،ومن البؤس والفاقة لأغلبية الشعب،وبشكل خاص سكان الجنوب .

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956،وقف كميل شمعون موقف المؤيد للإمبرياليين،وموقف التشفي من الرئيس عبد الناصر،مما أثار غضب واستنكار الشعب اللبناني .

وفي تلك الأيام حاول كميل شمعون تعديل الدستور اللبناني بغية تجديد مدة رئاسته،فكانت تلك المحاولة الشرارة التي أشعلت نار الثورة ضد حكم شمعون وبطانته،وامتدت رياح الثورة لتشمل كل أنحاء لبنان،واتهمت حكومة شمعون القيادة المصرية بالتدخل في شؤون لبنان،وتوترت العلاقة بين البلدين،بينما وقف العراق ـ بقيادة نوري السعيد ـ موقف المؤيد لشمعون،وقدم له المساعدات العسكرية المختلفة،وزيادة على ذلك قرر نوري السعيد إرسال قوات عراقية،إلى الأردن، في محاولة للاعتداء على سوريا،والتقدم نحو لبنان لدعم حكم شمعون ،حيث دأب النظام العراقي على التآمر على سوريا في محاولة لضمها إلى العرش الهاشمي بإسناد من الإمبريالية . لقد عمل الشعب اللبناني بكل قوة للإطاحة بالرئيس شمعون،رغم كل الجهود التي بذلتها الإمبريالية لدعمه ،فكانت انتفاضة الشعب اللبناني ثورة عارمة،لم يستطع شمعون الصمود أمامها .

كان موقف نوري السعيد،الداعم للرئيس شمعون،مثار غضب واستنكار شعبي واسع،وشكل ذلك الموقف دفعاً لجبهة الاتحاد الوطني،وتنظيمات الضباط الأحرار،للعمل على الإطاحة بالنظام الملكي بالعراق ،وتحريره من الهيمنة الإمبريالية،وعودته إلى ركاب حركة التحرر العربي الدافقة.
واستمرت ثورة الشعب اللبناني بالتصاعد،واستمر التدخل العراقي والإمبريالي الأمريكي والبريطاني،واستمرت الأسلحة تنهال على حكومة شمعون،مما أطال في مأساة الشعب اللبناني الذي دفع الآلاف من أبنائه حياتهم دفاعاً عن حرية لبنان ،ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء الشعب،حتى وقوع ثورة الرابع عشر من تموز 1958،وسقوط النظام الملكي في العراق،وعلى الفور أنزلت الولايات الأمريكية قواتها في لبنان بعد أن يأس نظام شمعون من إمكانية الصمود أمام الثورة الشعبية .
وبغية تهدئة الأوضاع في البلاد أزيح كميل شمعون من الحكم، وتم انتخاب قائد الجيش [فؤاد شهاب]،وعاد السلام إلى لبنان، ولكن إلى حين .

*****

ثانياً:الأحزاب الوطنية تقرر تشكيل جبهة الاتحاد الوطني:

القد أدركت القوى والأحزاب الوطنية استحالة تغيير الأوضاع في البلاد من دون تعاونها المشترك،وبموجب برنامج يتم الاتفاق بشأنه من قبل كافة الأطراف.
ونتيجة للمساعي المبذولة في هذا السبيل جرت لقاءات بين قادة الحزب الوطني الديمقراطي ،وحزب الاستقلال،والحزب الشيوعي،وحزب البعث العربي الاشتراكي،والعديد من الشخصيات الوطنية المستقلة،وتم خلال تلك اللقاءات دراسة مكثفة حول السبل والوسائل الكفيلة لتحقيق أهداف الشعب وطموحاته، وإنقاذه من تلك الزمرة التي استهترت بحقوقه وحرياته ومصالحه،وربطت البلاد بعجلة الإمبريالية .
أسفرت تلك الجهود عن تشكيل {جبهة الاتحاد الوطني }في شباط من عام 1957،وتم تشكيل لجنة عليا تضم ممثلين عن تلك الأحزاب. (31)
حاول الحزب الشيوعي إشراك الحزب الديمقراطي الكردستاني في الجبهة ،إلا أن تلك المحاولة لقيت المعارضة من قبل الحزبين القوميين ،البعث والاستقلال ،ولذلك فقد أكتفي الحزب الشيوعي بالتحالف الثنائي مع الحزب المذكور .
وفي 9 آذار 1957، صدر البيان التأسيسي لجبهة الاتحاد الوطني،وقد استعرض البيان أسباب قيام الجبهة ،وأهدافها،وقد أجمعت الأحزاب المنضوية فيها على

الخطوط والأهداف الرئيسية التي ستناضل من اجل تحقيقها ،والتي تم تحديدها بالبنود التالية :

1 ـ إسقاط حكومة نوري السعيد،وحل المجلس النيابي .

2 ـ الخروج من حلف بغداد ،وأتباع سياسة الحياد الإيجابي .

3 ـ إطلاق الحريات الديمقراطية،وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ،وإلغاء كل ما يتعارض معها من مراسيم وتشريعات شاذة .

4 ـ إلغاء مرسوم الإدارة العرفية،وحل المجالس العرفية،وإطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين ،وإعادة المفصولين إلى وظائفهم وكلياتهم ومدارسهم،وإلغاء مرسوم إسقاط الجنسية عن المواطنين .

5 ـ تعزيز الروابط مع البلدان العربية المتحررة .

وفيما يلي نص البيان التأسيسي الذي أعلنته اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني :

ثالثاً : نص البيان التأسيسي لجبهة الاتحاد الوطني :

أيها الشعب العراقي الكريم :

نظرة في الوضع الدولي العام :

يتميز الوضع الدولي العام باشتداد الكفاح على النطاق الدولي بين الدول الاستعمارية من جهة وبين القوى الوطنية والتحررية من جهة أخرى ،باتخاذ الكفاح المذكور أشكالاً جديدة ،بعد أن تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية،وبينها وبين القوى الوطنية التحررية،تغيراً حاسماً،بعد فشل العدوان الجنوني الغادر على الشقيقة مصر،وتصدع البناء الاستعماري تصدعاً خطيراً،وانكشاف زيف المواثيق والأحلاف الاستعمارية،والدور المستنكر الذي قامت به دول حلف بغداد،وخاصة [تركيا] و [العراق] في العدوان المذكور .

ومن البديهي أن يحاول الاستعمار،الذي يرى في نمو القومية العربية،ونشوء كتلة الدول العربية المتحررة،وتبلور الوعي القومي للشعوب العربية،أكبر خطر على مصالحه،وأعظم عائق في إحكام طوقه الاستعماري ،وأكبر ثغرة في سلسلة مواثيقه وكتله ،وأحلافه.

ومن البديهي أن يحاول تجديد أشكاله،وتغيير أساليبه،والقيام بتوزيع جديد لأدوار أبطاله،ورفع شعارات جديدة تتلاءم والمواقف المستجدة المتغيرة.

وبالرغم من عدم تبلور الموقف الاستعماري الجديد،وشدة التناقضات التي تنخر في جسمه،إلا أن الخطط الأولى لهذا الوضع الجديد بدأت تتضح في محاولات

مفضوحة للقضاء على الوضع السياسي الوطني في الشقيقتين مصر وسوريا،بطريق الضغط الاقتصادي المتواصل،والمؤامرات المكشوفة، وتهديدات الدول المجاورة،الضالعة في ركاب الاستعمار،والاتهامات الرخيصة الكاذبة،وحملات التهويش والتضليل،وسياسة الدس،عن طريق الرشوة وشراء الذمم،وإفساد الضمائر،ومحاولة تحويل قوات الأمن الدولية إلى قوات احتلال دائمة .هذا فضلاً عن حماية إسرائيل،وإسناد سياستها العدوانية،وتوسعها الإقليمي،والعمل على فرض الصلح معها على العرب، والتلويح بتدويل الأراضي العربية لاستخدامها كقواعد ضد حركة التحرر القومية،واندفاع الاستعمار الأمريكي للحلول محل الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط ،والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، والاستمرار في إسناد ميثاق بغداد،ومحاولة جر الدول العربية المتحررة إليه،بالضغط والتهديد والإكراه،وتكوين اتحاد استعماري جديد في المغرب العربي،وخنق القومية العربية،بمنع مصادر الحياة والقوة عنها، بما في ذلك الموارد الاقتصادية والمالية،والأسلحة الدفاعية، وتدعيم المصالح النفطية في الشرق الأوسط باسم حرية التجارة والملاحة العلمية والنقل ،والتآمر المكشوف على أمن الشعوب وسلامتها،ومصالحها باسم نظرية الفراغ السياسي المزعوم،وصيانة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ،وأخيراً ،وليس آخراً تثبيت الأوضاع الفاسدة في الشرق الأوسط ،ومنع أي تطوير ديمقراطي لها بكل الوسائل التي ينطوي عليها [مشروع ايزنهاور] الجديد .

ولكن بالرغم من هذه المؤامرات الاستعمارية التي استنفذت جميع أشكالها ،من معاهدات غير متكافئة،إلى أحلاف عسكرية استعمارية،إلى تحالف مع [إسرائيل] عدوة العرب،إلى عدوان مسلح على الشقيقة مصر، نقول على الرغم من هذه المؤامرات، فقد خرجت القومية العربية من هذه المعركة منتصرة، قوية ونامية، بعد أن صقلتها التجارب،وثبتت أركانها المحنة،إذ ردّت العدوان على مصر،وألغت معاهدة قناة السويس لسنة 1954،وأرغمت الدول الاستعمارية،بريطانيا وفرنسا،وربيبتهما إسرائيل على الانسحاب، كما أنها فضحت الدولة المزعومة إسرائيل في المجالات الدولية،فبدا حق العرب واضحاً في فلسطين ،وسما مركزهم مشفوعاً بروح جديدة تدفعهم للنضال،وتشدهم للاتحاد .لكن الاستعمار لن يلقِ سلاحه بسهولة،لأنه ما زال يتثبت بالبقاء في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما في

العراق،تحت ستار حلف بغداد الاستعماري،مستعيناً بأذنابه الذين ربطوا مصالحهم به .

إن هذا الوضع الشاذ،والمرحلة الخطيرة التي تجتازها الأمة العربية في تاريخها، تفرض على العراقيين أن يقوموا بواجبهم في الكفاح من أجل التحرر والاستقلال، فاجتمع الوطنيون،وتدارسوا الأوضاع الداخلية والخارجية،وثبتوا الأهداف التي تعبر عن هذه المرحلة نقطة ابتداء، لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقي،والسير به في موكب الأمة العربية التحرري .

إن هذه الأهداف الوطنية الكبرى،التي أجمع عليها العاملون في الحركة الوطنية،يمكن تلخيصها بما يأتي :

*****

1- تنحية وزارة نوري السعيد،وحل المجلس النيابي :

إن هذا المطلب يشكل بالبداهة الخطوة الأولى لأية سياسة وطنية محتملة، فنوري السعيد هو العميل الأول للاستعمار البريطاني،والصفقات الاستعمارية الكبرى في تاريخ العراق الحديث،بل وفي الشرق الأوسط . شكل وزارته الحالية في صيف عام 1954،ليقوم بالدور الاستعماري المرسوم له،وعَقدَ حلف بغداد، وعمل على جرّ الدول العربية إليه،وعقد الصلح مع إسرائيل،والقضاء على القومية العربية المتحررة،وتحويل الشرق العربي إلى قلعة استعمارية كبرى،وبالرغم من جميع الوسائل الوحشية، والجرائم المنكرة والمجازر الفظيعة،التي ارتكبها نوري السعيد .

وبالرغم من جميع المراسيم الكيفية،والأحكام العرفية،والمؤامرات على الدول الشقيقة، فقد أثبتت الحوادث الأخيرة فشل سياسة نوري السعيد فشلاً تاماً،فهو وإن كان قد حقق بعض أغراض الاستعمار في العراق ،بتجديد المعاهدة،وشق الصف العربي،إلا أنه فشل فشلاً ذريعاً في ضرب الحركة القومية العربية،كما فشل في جر أي بلد عربي إلى حلفه الاستعماري،فهو لم يستطع إذن تحقيق الأهداف الاستعمارية في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

أن نوري السعيد،بعد فشل العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر، وانكشاف مؤامراته على سوريا،وقبل ذلك على الأردن،وافتضاح دور ميثاق بغداد للقضاء على حركة التحرر العربية،وانعزاله انعزالاً تاماً في الحقلين الداخلي والدولي،سوف لن يتورع عن ارتكاب أفظع الجرائم الجديدة،للمحافظة على المصالح الاستعمارية في العراق،والشرق العربي،وسوف يواصل

مؤامراته،وتهديداته،ومناوراته في محاولة يائسة للقضاء على استقلال الدول العربية المتحررة،والذي ما انفك يخلق لها المتاعب،ويثير المشاكل باستمرار،وسوف لا يتردد في القيام بدوره الجديد في المرحلة الجديدة للاستعمار العالمي،بعد تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية،وبنفس الوحشية والقسوة التي عرف بها في خدمة أسياده القدامى،وما المجلس النيابي الحالي،المكون أكثره من الاستغلاليين والانتهازيين،والإمعات،والذي عين أعضاءه بأفظع وسائل التزوير والتلفيق، إلا أداة طيعة لتنفيذ المشاريع الاستعمارية،يسخره نوري السعيد كيفما أراد في خدمة المستعمرين المغتصبين،على حساب الشعب العراقي،ومبدأ حق تمثيله، فالمجلس النيابي الحالي هو أبعد ما يكون إذن عن كونه جهازاً تشريعياً مستقلاً محترماً .

لهذه الأسباب جميعاً أصبحت تنحية وزارة نوري السعيد،وحل المجلس النيابي،المطلب الأول من مطالب الحركة الوطنية .

*****

2 ـ الخروج من حلف بغداد،وتوحيد سياسة العراق مع البلدان العربية المتحررة :

إن الصراع بين القوى الاستعمارية وسياسة التكتل والأحلاف الأجنبية من جهة،وبين القوى الوطنية،ومبادئ [باندونك] من جهة أخرى،أنعكس في الشرق العربي في صراع عنيف متواصل مستمر، واتخذ أشكالاً وألواناً شتى بين الشعوب العربية،في نزعتها إلى التحرر والاستقلال،بين بعض الحكومات العربية الرجعية الضالعة في ركاب الاستعمار،والحريصة على تثبيت المصالح غير المشروعة للفئات الحاكمة،والمرتبطة بمصالح الاستعمار،ولعل أكبر حدث سياسي في تاريخ الأمة العربية الحديث ،هو ظهور حكومات عربية استطاعت لأول مرة في تاريخنا المعاصر أن تفلت من طوق الاستعمار،وتتبع سياسة عربية مستقلة،تخدم مصالح شعوبها وتسهم في التيار المتجه بقوة نحو استقلال جميع الأمم،وتحرر الإنسان من شبح الاستغلال والاستعباد ،وقد كان لهذا الحدث السياسي الخطير وقع الصاعقة على الاستعمار العالمي،فأسرع لعقد ميثاق بغداد،وركز جهوده لجر الدول العربية لهذا الحلف .

ولقد قامت دول الميثاق المذكور،لتحقيق مهمتها العدوانية بكل الكبائر،وآثار هذه السياسة الإجرامية ماثلة لدينا في العراق،في حلّ الأحزاب السياسية،وتعطيل

الصحافة الوطنية،وخنق الحركة الفكرية،الأزمة الاقتصادية الآخذة بخناق أكثرية أبناء الشعب ،وفي هذه السجون والمعتقلات المملوءة بالوطنيين، وتلك الكليات والمعاهد الغاصة بالأرصاد والجواسيس ،وخنق الشعب بالجاسوسية،وتبذير موارد البلاد عليها، لخدمة الدول الاستعمارية،وفي الثكنات والقلاع المحولة إلى وسائل عقاب تعذيب للشباب،وفي مجازر الحي والنجف،والموصل،وبغداد وغيرها،وفي إعدام الوطنيين،وفصل الأساتذة والطلاب والموظفين ،ونفي السياسيين،ونزع الجنسية العراقية عنهم ،وفي الأوضاع القائمة على الاستغلال والرشوة والفساد ،وعلى النهب والسلب والتبذير والتبديد،والمحسوبية،والعنف والإكراه،وأخيراً في هذه المعاهدة الجديدة التي هُربت تهريباً تحت ستار حلف بغداد العدواني،لتجديد معاهدة 1930،لتمكين نفوذ الاستعمار ومصالحه في العراق .

على أن الاستعمار بالرغم من فشل ميثاقه في تأدية مهمته الأساسية،وخاصة بعد انكشاف دوره المفضوح في العدوان الثلاثي على مصر،فقد بادرت الولايات المتحدة وبريطانيا، وقادة الدول المنضوية تحت راية هذا الميثاق،يفكرون بتغذيته بدم جديد،والعمل على إسناده بوسائل جديدة ترد له بعض الحياة ،ولذلك فإن خروج العراق من هذا الميثاق الذي كان وسيلة لتمكين الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط ،وجعل العراق قاعدة لضرب الحركات الوطنية فيه،والذي فرق كلمة العرب،وهدم التعاون العربي ،الذي كنا نأمل في أن يصل إلى درجة الاتحاد،والذي شل الجامعة العربية،وربط مصير العراق بالدول الاستعمارية،ومهد للنفوذ التركي البغيض كخطوة أولى لنفوذ أوسع وأكبر،نقول أن خروج العراق من هذا الميثاق هو الشرط الأول والأساسي لكسب العراق استقلاله السياسي،وانفكاكه من القيد الاستعماري،وخروجه من عزلته المصطنعة،والالتحاق بقافلة الدول العربية المتحررة ،ومساهمته في تحرير الشعوب العربية ،وعمله كقوة إيجابية من القوى العاملة على وحدة الأمة العربية .

3 ـ مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره،وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي :

إن هذا المطلب الأساسي المتعلق بموقف العراق من السياسة الدولية،هو امتداد ضروري وطبيعي للمطلب السابق الذي يتعلق بموقفه من السياسة القومية .

وقد سبق أن المحنا في أول هذه الكلمة أن الاستعمار يتخذ بالضرورة أشكالاً مختلفة،وألواناً شتى ،حسب تطور ميزان القوى الدولية .
إننا نشجب ميثاق بغداد،لأنه مظهر جوهري من مظاهر الاستعمار،ولكن الاستعمار أتخذ وسيتخذ حتماً مظاهر جديدة أخرى ،اقتصادية وسياسية وعسكرية وفكرية،وواجب الحركة الوطنية أن تتابع حركة التطور والأساليب الاستعمارية بكل يقظة وحذر،وأن تكشف جوهرها وخطرها،وأن تطور هي الأخرى أساليب عملها وكفاحها حسب تطور ظروف المقاومة للاستعمار،بسائر ألوانه وأشكاله،وإدراك جوهره الحقيقي،وما يخفيه وراء شعاراته المضللة،واعتباره منظمة عالمية عدوانية، رغم الخلافات المحتدمة بين أجزائه،واتباع سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي،بتجنيب البلاد من الانغمار في تيار الحرب الباردة بين المعسكرات الدولية،وانتهاج سياسة مستقلة في الحقل الدولي مستوحاة من مصالح الأمة العربية، بعيدة عن مؤامرات الاستعمار،وإغراءاته ،وتهديداته،وحذراً من كتله ومواثيقه،مدركة لزيف مساعداته،وخبرائه،مستندة لمصالح الشعوب العربية التي لا تطمح لغير الاستقلال والحرية ،والرفاه والسلم والازدهار المادي والأدبي في جو عالمي هادئ خالٍ من التوتر والعدوان .

4 ـ إطلاق الحريات الديمقراطية :

إن مبدأ سيادة الشعب انتزعته الشعوب منذ قرون،وكسبت بتحقيقه فعلاً حقوقاً كثيرة،منها حق تمثيل الشعب لنفسه عن طريق الانتخاب الحر المباشر،والعمل لهذا الغرض في جو تكتنفه الحريات،وتعمه الديمقراطية المبنية على أساس حرية التنظيم الحزبي،وحرية التعبير والرأي والضميروعلى أساس المسؤولية الوزارية .
في مثل هذه الأجواء الديمقراطية فقط يمكن أن تتيح الشعوب لنفسها محيطاً تنموا فيه القابليات ،وتتضاعف الثروات،ويخطو المجتمع إلى أمام في مدارج الرقي والمدنية .
فالحريات الديمقراطية هي الإطار العام الذي لا يمكن للحياة العامة أن توجد،وتتحرك،وتنمو وتتطور وتتفاعل،وتتوالد بدونه . فالمراسيم الكيفية غير الدستورية،وإسقاط الجنسية عن أحرار العراق المطالبين بالحق والكرامة وإلغاء الأحزاب،وتعطيل الصحف ،وتزييف الانتخابات ،ودكتاتورية الفرد،وكم أفواه الناس ،وخنق الحريات،كلها وسائل سلكتها وزارة نوري السعيد،لتعيد العراق إلى

عهد الطغيان والعبودية،إنها سموم تميت الديمقراطية،وتمتهن الكرامة،وتقضي على القومية .

ولذلك فالقضاء على هذا الفساد السياسي،وإعادة الحكم الديمقراطي،بإطلاق الحريات الدستورية،هما الشرط الأول لبناء حياة سياسية صحيحة .

إن الحريات الديمقراطية تؤلف وحدة لا يمكن أن تتجزأ،فيجب أن تشمل حرية الاجتماع،وتأليف الأحزاب،والتنظيم النقابي،والجمعيات،وحرية الانتخاب،والحرية الفكرية بسائر ألوانها،والحريات الشخصية والمدنية .... الخ. كما يجب أن تكون عامة شاملة،يتمتع بها جميع المواطنين دون تمييز . إن ضمان هذه الحريات الدستورية،وإلغاء ما يتعارض معها من مراسيم شاذة،مطلب وطني أساسي لا غنى عنه للشعب.

5 ـ إلغاء الإدارة العرفية،وإطلاق سراح المعتقلين والموقوفين، والسياسيين، وإعادة المدرسين والطلاب والموظفين والمستخدمين المفصولين لأسباب سياسية :

إن هذا المطلب الأخير،وإن كان نتيجة حتمية يمكن أن تدخل في نطاق المطلب السابق،إلا أن طبيعته الآنية المستعجلة،وكثرة عدد ضحايا الإرهاب السعيدي،والتعذيب والإرهاب الذي لازال يلاقيه الألوف من ضحايا الحركة الوطنية مع عائلاتهم وذويهم، يجعل المطالبة بتحقيق هذا المطلب الملح ،مظهراً من مظاهر العمل على إزالة المظالم التي قامت بها وزارة نوري السعيد ضد الوطنيين .

أننا ندعو جميع أفراد الشعب العراقي الكريم،وجميع العاملين في الحركة الوطنية ،إلى وحدة التكتل،والالتفاف حول مطالب الأمة الكبرى . ندعوهم إلى نبذ الخلافات،والانشقاقات بمختلف أشكالها من صفوف الحركة الوطنية ،والكفاح المشترك من أجل تنحية وزارة نوري السعيد ،وحل المجلس النيابي ،والخروج من حلف بغداد ،وتوحيد سياسة العراق الخارجية مع البلاد العربية المتحررة،ومقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره ،وسلوك سياسة الحياد الإيجابي ،وإطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية ،وإلغاء الإدارة العرفية ،وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وإعادة المفصولين بسبب نشاطهم الوطني ،والنصر لا محالة للشعب .

بغداد في 9 آذار 1957

اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني

ثالثاً :رد فعل السلطة الحاكمة على بيان جبهة الاتحاد الوطني:

أحس البلاط ،ومن ورائه بريطانيا،أن الشعب العراقي لم يعد يحتمل استمرار حكومة نوري السعيد،وأن البلاد قد أصبحت في حالة من الغليان الشديد،ينذر بمخاطر جسيمة على بقاء واستمرار النظام الملكي، ولاسيما بعد اليأس الذي أصاب الشعب العراقي ،وأحزابه الوطنية التي سد عليها نوري السعيد كل السبل لممارسة العمل السياسي في أجواء ديمقراطية ،وامتهانه الدستور،وتعليق البرلمان ،وإصدار المراسيم الجائرة ،واستمرار الأحكام العرفية لسنوات طويلة من عمر النظام الملكي ،مما دفع الأحزاب الوطنية إلى التلاقي،والبحث في سبل العمل المشترك ضد طغيان نوري السعيد وعبد الإله،ومن ثم إعلان تشكيل جبهة الاتحاد الوطني ،ولجوئها إلى العمل السري ،بعد إلغاء الأحزاب السياسية من قبل حكومة السعيد.

كما أدركت بريطانيا أن العراق قد أصبح معزولاً تماماً عن العالم العربي بعد عقده ميثاق بغداد،وانغمار حكومة السعيد في التآمر على سوريا ومصر،وموقفها المشين من العدوان الثلاثي عليها ،وجدت أن من الضروري إبعاد نوري السعيد مؤقتاً عن السلطة،من أجل امتصاص الغضب الشعبي،ومحاولة فك العزلة عن العراق ،فأشارت إلى السعيد بتقديم استقالة حكومته،وتشكيل حكومة جديدة تعمل على امتصاص الغضب الشعبي العارم ،وتم ذلك بالفعل في 8 حزيران 1957،وقبلت الاستقالة،وكلف الملك السيد علي جودت الايوبي في 20 حزيران بتشكيل الوزارة .

لكن النظام لم يستطع خداع الشعب ،ولا أحزابه الوطنية بعد كل التجارب المريرة التي مرّوا بها مع الزمرة المتسلطة على حكم البلاد ،ولاسيما بعد كل الانتفاضات التي خاضها الشعب ضد السلطة حيث كانت تحاول خداع الشعب بتأليف حكومة تهدئة تتولى امتصاص الغضب الشعبي وتهيئ الأجواء من لعودة نوري السعيد وزمرته إلى الحكم من جديد.

****

****

****

الفصل السادس عشر

قيام الوحدة السورية مع مصر،والعراق يرد بالاتحاد الهاشمي

أولاً:اشتداد التآمر على سوريا يدفعها لإقامة الوحدة مع مصر.

ثانياً:العراق يرد بإقامة الإتحاد الهاشمي بوحي من بريطانيا.

ثالثاً: تصاعد التوتر في المنطقة وعودة نوري السعيد للحكم

رابعاً:نوري السعيد يتولى رئاسة حكومة الإتحاد الهاشمي .

خامساً:سقوط الحكم الملكي ومقتل نوري السعيد وعبد الإله.

****

أولاً:اشتداد التآمر على سوريا يدفعها لإقامة الوحدة مع مصر:

نتيجة لتصاعدت وتائر التآمر على سوريا،من قبل حكومة بغداد،بالاشتراك مع حلف بغداد،أدرك قادة سوريا أن الإمبرياليين قد عقدوا العزم على إسقاط النظام الديمقراطي فيها،وضمها لمخططاتهم، ولذلك فقد تداعى رئيس الجمهورية [شكري القوتلي] ورئيس الوزراء،والوزراء،وقادة الجيش،والقادة السياسيين لدراسة الموقف، والأخطار الجسيمة المحدقة بسوريا،وكان قرارهم الحاسم العمل على قيام وحدة فورية مع مصر،بقيادة الرئيس عبد الناصر،وبأسرع ما يمكن.

وعلى أثر ذلك القرار التاريخي لقادة سوريا، توجه على الفور وفد سوري إلى مصر،برئاسة الرئيس شكري القوتلي،وعضوية رئيس الوزراء ،وقادة الجيش،وعدد من السياسيين،وأجرى الوفد مباحثات شاملة حول خطورة الوضع في سوريا،ومؤامرات الإمبرياليين، طارحين على القيادة المصرية إقامة الوحدة الاندماجية بين البلدين بأسرع ما يمكن . (1)

كان ذلك الطلب مصدر سرور كبير للرئيس عبد الناصر،الذي كان يحلم بأن يوحد العرب في دولة قوية،قادرة على الصمود بوجه المخططات الإمبريالية .

ولم تكد تمضِ سوى أيام قلائل حتى جرى الاتفاق على كل شيء،وتم الإعلان عن قيام وحدة اندماجية كاملة بين سوريا ومصر في 4 شباط 1958،والتي أصبحت تعرف باسم{الجمهورية العربية المتحدة } ،وبايع الرئيس شكري القوتلي الرئيس جمال عبد الناصر،رئيساً للجمهورية الوليدة ،وجرى تأليف وزارة الوحدة التي ضمت وزراء من كلا البلدين، كما جرى تأليف حكومتي الإقليمين .

وبدأ العمل بنشاط لتوحيد المؤسسات المدنية والعسكرية،وأصبح البلدان بالفعل بلداً واحداً ،رغم عدم وجود حدود مشتركة بين البلدين .

لقد جرت نتيجة قيام الوحدة بصورة مستعجلة انعكاسات سلبية خطيرة أثرت على مستقبل تلك الوحدة،وحملت بذور فشلها مع شديد الأسف .

إن الوحدة هي حلم كل عربي محب لأمته ومستقبلها المشرق،لكن الوحدة تلك كانت قد أهملت أهم جانب في حياة المجتمعين السوري والمصري التواقين للحريات الديمقراطية التي كانت مهملة في مصر،والتي صفيت في سوريا بعد قيام الوحدة،وهذا ما حدا بالقوى الديمقراطية في سوريا، وبشكل خاص الحزب الشيوعي السوري الذي كان يتمتع بنفوذ سياسي كبير بين الجماهير السورية،بانتقاد أسلوب الوحدة،والمطالبة بضمان قيام حريات ديمقراطية حقيقية،ومؤسسات

دستورية لا غنى عنها،وقد أدى هذا الموقف إلى قيام السلطة بحملة مطاردة للشيوعيين والتنكيل بهم، مما أضر ضرراً بليغاً بشعبية الرئيس عبد الناصر .
ولو لم يتبع عبد الناصر ذلك الطريق،وخلق نظاماً ديمقراطياً حقيقياً لما سقطت تلك التجربة الوطنية،ولكان العراق الذي تحرر بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958،قد ألتحق بركابها بكل تأكيد،ولكانت الوحدة العربية قد قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق حلم الأمة العربية .
ولكن المؤسف إن عبد الناصر أتخذ طريقاً آخر،طريق قمع الحريات السياسية للشعب دون أي مبرر،وشن على الحزب الشيوعي في سوريا ومصر حملة شعواء،مما دفع بالصراع بين عبد الناصر والشيوعيين أكثر فأكثر،وتطور ذلك الصراع فيما بعد ليشمل كل القوى السياسية في سوريا،بما فيها القوى التي ساهمت مساهمة فعالة في قيام الوحدة،وأدى بالتالي إلى فشل الوحدة،بعد أربعة أعوام على قيامها.
ولا شك في أن القوى الإمبريالية كان لها دور كبير في إفشال ذلك الحلم الجميل،من خلال السموم التي كانت تبثها حول الوحدة والتباكي على الديمقراطية،لا حباً بالشعب السوري،ولا إيماناً بالديمقراطية،وإنما أرادت فسخ هذه الوحدة بكل الوسائل والسبل،وحركت عملائها للعمل على تخريب الوحدة، مستفيدة من الأخطاء التي رافقت قيامها ،نظراً لكونها كانت تشكل أكبر خطر على المصالح الإمبريالية في الشرق العربي .
وبالرغم من كل ذلك فقد حالت الوحدة دون وقوع العدوان على سوريا وابتلاعها،وضمها للمخططات الإمبريالية،وضاع حلم عبد الإله بعرش على سوريا،بل وجعل النظامين العراقي والأردني يرتعبان مما يمكن أن تخبئه لهما الأيام بعد ذلك المد الثوري العربي الوحدوي الذي تصاعد ليشمل العالم العربي أجمع، كما أن الوحدة جعلت الإمبرياليين يضربون أخماساً بأسداس،كما يقول المثل،فليس أكثر ما يهدد مصالحهم في المنطقة من قيام وحدة عربية صحيحة،وصادقة،على أسس قويمة .
لقد أقلقت الوحدة المعلنة الإمبرياليين كثيراً،ولذلك فقد صممت على إجهاضها بكل الوسائل والسبل ،ومنع قيام أي وحدة حقيقية تحقق أماني الأمة العربية .
لقد كانت الوحدة تشكل خطراً على أحلام إسرائيل التوسعية،بل كانت تشكل تطويقاً لها،وخطراً على وجودها وبقائها،ولذلك كان هم الولايات المتحدة وحلفائها العمل

على إفشالها،وفصم عراها . إن فشل تجربة الوحدة يقع على عاتق القيادة المصرية في جانب كبير منه،حيث أن قمع الحريات الديمقراطية التي ضحى من أجلها الشعب السوري كثيراً،قد أساء للوحدة،وجعل القوى السياسية،والشعب السوري يتخلون عنها، ويعملون على فصمها .

غير أننا يجب أن لا ننسى الجهود التي بذلتها الإمبريالية لتشويه صورة الوحدة،وإبراز كل سلبياتها،دون إيجابياتها،والعمل على هدمها بكل الوسائل المتاحة .

ولابد أن أشير هنا إلى موقف الشعب العراقي بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 الخالدة من الوحدة ،ففي الأيام الأولى للثورة،رفع القوميون، والبعثيون شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة،دون الالتفات إلى تلك السلبيات التي رافقت الوحدة السورية المصرية،والتي قامت بصورة مستعجلة،وفي الوقت نفسه رفع الشيوعيون والديمقراطيون شعار الاتحاد الفدرالي،تجنباً للأخطاء التي وقعت بها الوحدة، بالنظر لاختلاف الظروف السياسية،والاقتصادية، ووجود قوميات متعددة في العراق . وقد سببت تلك المواقف في قيام صراع سياسي عميق شق وحدة الشعب وقيادة الثورة معاً،وكان ذلك الصراع سبباً لأكبر انتكاسة عرفها شعب العراق في تاريخه الحديث .

*****

ثانياً:العراق يرد بإقامة الاتحاد الهاشمي بوحي من بريطانيا :

لم تكد سوريا ومصر يعلنان قيام الوحدة بينهما،حتى بدأ النظامان الهاشميان في بغداد وعمان يفقدان صوابهما،فقد كان وضع النظامين قلقاً جداً،والحركة الثورية في كلا البلدين على أشدها،وبشكل خاص في العراق،الذي خاض شعبه خلال فترة زمنية قصيرة ثلاث معارك مع النظام،وكاد يسقطه،لقد خاض الشعب معارك وثبة كانون المجيدة عام 1948،ومعارك وثبة تشرين المجيدة عام 1952،وانتفاضة عام 1956، أبان العدوان الثلاثي على مصر الشقيقة . فقيام الوحدة بين سوريا ومصر،وتدفق المد الثوري العربي التحرري من المشرق إلى المغرب،حشر النظامين الهاشميين في زاوية حرجة،لا يعرفان كيفية الخروج منها .

لقد رفض النظامان الاعتراف بالوحدة ،وتجنب السفيران العراقي والأردني تقديم أوراق اعتمادهما لكي لا يكون الاعتراف قانونياً ،وتوجه النظامان إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ،يطلبان الدعم والمشورة معاً .

ولاشك أن الإمبرياليين كانوا يشعرون فعلاً بقلق كبير عما يمكن أن تؤول إليه الأمور بعد الوحدة وإمكانية امتدادها ،ولذلك عقدوا العزم على تطويقها،وإفشالها،والقضاء عليها . (2)

كانت الخطوة الأولى في هذا السبيل هي حماية النظامين الهاشميين في العراق والأردن، ولذلك أشارت بريطانيا إلى ضرورة قيام اتحاد هاشمي بين البلدين ،لحماية النظام الأردني الضعيف نسبياً ،عن طريق استدعاء قوات عراقية لترابط في الأردن تحسباً لكل طارئ.

لقد أقترح وزير الخارجية البريطاني [سلوين لويد] خلال الاجتماع الوزاري لحلف بغداد المنعقد في اسطنبول ما يلي : (3)

1 ـ قيام اتحاد بين العراق والأردن والسعودية، ليكون أحسن رد على الوحدة المصرية السورية .

2 ـ تشجيع المقاومة السورية، وبث الدعايات لهدم الوحدة ،والقيام بعمل عسكري لهدم هذه الوحدة إذا اقتضى الأمر .

سارع الملك حسين إلى إيفاد وزير بلاطه [سليمان طوقان] إلى بغداد، بناء على اقتراح سلوين لويد، وحمله رسالة إلى الملك فيصل وعبد الإله يدعوهما مع بعض وزرائهما إلى عمان للنظر في موضوع الاتحاد .

وفي 11 شباط 1958 ، طار الملك فيصل،بصحبة وزراء الخارجية والمالية والعدلية،السادة برهان الدين باش أعيان ونديم الباجه جي،وعبد الرسول الخالصي، ثم لحق بهم توفيق السويدي،ورئيس أركان الجيش رفيق عارف،ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر،وبقي الوصي في بغداد في بادئ الأمر،لينوب عن الملك،إلا أنه غادر بعد ذلك إلى الأردن ملتحقاً بالركب،في 13 شباط 1958 .

و جرت في عمان اجتماعات مطولة بين الطرفين انتهت إلى التوصل إلى قيام {الاتحاد العربي }!! بين القطرين اعتقاداً منهما أن هذا الاتحاد سيكون خير ضامن للعرشين الهاشميين في العراق والأردن،لكنه لا يعدو أن يكون في الحقيقة سوى رداً على الوحدة السورية المصرية، بإيعاز بريطاني ـ أمريكي . (4)

الإعلان عن قيام الاتحاد العربي :

في 14 شباط 1958 صدر بيان مشترك أذيع من محطتي إذاعة بغداد وعمان يعلن عن قيام ما دعوه بالاتحاد العربي،وهذا هو نصه :

بلاغ مشترك :

تلبية لدعوة حضرة صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية،حضر إلى عمان،يوم الثلاثاء المصادف 11 شباط 1958،حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق المعظم، وحضر أيضاً يوم الخميس الموافق 13 شباط حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله، ولي العهد المعظم .

وقد عُقدت اجتماعات عدة كانت تظللها ذكرى الثورة العربية الكبرى، وأهدافها، خلال هذه المدة،برئاسة جلالتهما، وحضور سموه الملكي، وحضرها عن الجانب العراقي كل من أصحاب الفخامة والمعالي السادة : توفيق السويدي،عضو مجلس الأعيان،وبرهان الدين باش أعيان، وزير الخارجية،ونديم الباجه جي،وزير المالية،وعبد الرسول الخالصي، وزير العدل ،وعبد الله بكر،رئيس الديوان الملكي،وبهاء الدين نوري، سفير العراق في عمان،والفريق الركن رفيق عارف ،رئيس أركان الجيش .

وعن الجانب الأردني كل من أصحاب الفخامة والمعالي،والعطوفة السادة : [إبراهيم هاشم]،رئيس الوزراء،و[سمير الرفاعي]،نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية،و[سليمان طوقان]،وزير البلاط، [وخلوصي خيري]،وزير الاقتصاد الوطني،و[أحمد طراونة]،وزير التربية والتعليم والعدلية،و[بهجت التلهوني]،رئيس الديوان الملكي الأردني،و[عاكف الفائز] وزير الدفاع والزراعة،و[فرحان شبيلات]،سفير الأردن في بغداد و[الفريق حابس المجالي]،رئيس أركان الجيش الأردنيلا،واللواء [صادق الشرع]،ومعاون رئيس أركان الجيش .

وكانت نتيجة المباحثات التي جرت في تلك الاجتماعات حول الاتحاد بين المملكتين،العراقية والأردنية أن تم التوصل بين الطرفين إلى عقد اتفاق لقيام [الاتحاد العربي] بين الدولتين الذي أعلن اليوم .

صدر في يوم الجمعة 24 رجب 1377 الموافق 14 شباط 1958، في قصر بسمان العامر بعمان.

نص اتفاق الاتحاد العربي : (6)

المقدمة :

لما كانت الثورة العربية الكبرى التي قادها جلالة المنقذ الأعظم،الحسين بن علي،إيذاناً ببزوغ فجر جديد للامة العربية تمثلت بالتضحية والفداء في سبيل تحرير الوطن العربي الكبير،وتوحيد شعوبه وأقطاره،لاستعادة مكانة العرب بين

أمم العالم،والمساهمة في تقدم الحضارة الإنسانية، ولما كانت تلك الثورة المباركة قد انبثقت عن إرادة العرب في الحرية والوحدة،مستندة في ذلك إلى ماضيها المجيد،وإيمانها بنفسها، وبرسالتها القومية الخالدة،ولما كانت رسالة الثورة العربية التي قضى باعثها في سبيلها،قد انتقلت إلى الأبناء والأحفاد، يتوارثونها جيلاً بعد جيل،لتبقى المشعل الذي يهدي الأمة العربية في سيرها نحو أمانيها المنشودة في الوحدة الشاملة المستكملة لجميع أسباب الحرية والسيادة والعزة، لاستعادة الأمجاد،والمحافظة على التراث والمقدسات،والتطلع إلى مستقبل مشرق في ظلال هذه الوحدة المباركة، فقد قررت الدولتان الهاشميتان إنشاء اتحاد بينما،يقوم على هذه الأهداف السامية ،وتحقيقاً لهذه الغايات والأماني القومية،تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي :

1 ـ ينشأ اتحاد عربي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية،باسم [الاتحاد العربي] اعتباراً من يوم الجمعة 24 رجب 1377هجرية والموافق ليوم 14 شباط 1958 ميلادية،ويكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب للانضمام إليه .

2 ـ تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة،وسيادتها على أراضيها، ونظام الحكم القائم فيها .

3 ـ تكون المعاهدات،والمواثيق،والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعية بالنسبة للدولة التي عقدتها،وغير ملزمة للدولة الأخرى .

أما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي ستعقد بعد قيام الاتحاد، والتي تدخل ضمن موضوعات الاتحاد،من اختصاص،وسلطة حكومة الاتحاد .

4 ـ اعتباراً من تاريخ الإعلان الرسمي لقيام الاتحاد،تنفذ إجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد في الأمور التالية :

أ ـ وحدة السياسة الخارجية والتمثيل السياسي .

ب ـ وحدة الجيش العراقي والجيش الأردني .

ج ـ إزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين،وتوحيد القوانين الجمركية .

د ـ توحيد مناهج التعليم .

5 ـ يتفق الطرفان، بأسرع وقت،على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد النقد، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين .

6 ـ عندما تقتضي الظروف،ومصلحة الاتحاد،توحيد أي أمر من الأمور الأخرى،غير الواردة في المادة الرابعة،تتخذ الإجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد،لإدخال ذلك الأمر ضمن اختصاص وسلطات حكومة الاتحاد .

7 ـ يكون علم الثورة العربية،علم الاتحاد،وعلماً لكل من الدولتين .

8 ـ أ ـ تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية تتألف من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية .

ب ـ ينتخب كل من مجلس النواب العراقي والأردني،أعضاء المجلس التشريعي من بين أعضائهما بعدد متساوي من الدولتين .

ج ـ يعين أعضاء السلطة التنفيذية وفق أحكام دستور الاتحاد، لتولي الأمور التي تدخل

ضمن اختصاص حكومة الاتحاد .

9 ـ يكون ملك العراق رئيساً لحكومة الاتحاد،وفي حالة غيابه،لأي سبب كان،يكون ملك الأردن رئيساً لحكومة الاتحاد،ويحتفظ كل من الملكين بسلطاته الدستورية في مملكته،وعند انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد، يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الأمور .

10 ـ يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر، وفي عمان لمدة ستة أشهر أخرى .

11 ـ أ ـ تضع حكومة الاتحاد دستوراً للاتحاد،وفق الأسس المبينة في هذا الاتفاق، ويعدل دستور كل من الدولتين إلى المدى والحدود التي تقتضيها أحكام دستور الاتحاد .

ت ـ تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لإقامة حكومة الاتحاد،ووضع دستور الاتحاد في مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق

12 ـ يبرم هذا الاتفاق وفق الأصول الدستورية لكل من الدولتين .

صدر عن قصر بسمان العامر،في عمان، في يوم الجمعة 24 رجب 1377 هجرية، المصادف ليوم 14 شباط 1958 ميلادية .

لقد كان واضحاً أن هذا الاتحاد الذي أقيم على عجل ـ بعد عشرة أيام من قيام الوحدة بين سوريا ومصر ـ لم يكن في الحقيقة سوى رداً على هذه الوحدة التي هزت أركان النظامين الهاشميين،مما حدا ببريطانيا والولايات المتحدة إلى حثّ الملك حسين،والملك فيصل الثاني،على الإسراع بإقامة هذا الاتحاد،خوفاً من المد

الثورة الوحدوي الذي اجتاح العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه ،وهدد بشكل جدي بقاء واستمرار هذين النظامين المرتبطين بالإمبريالية أمام ذلك المد الجارف .
كما جرت محاولات لجر المملكة العربية السعودية لهذا الاتحاد،إلا أن الحكام السعوديون،الذين كانوا لا يشعرون بالارتياح للهاشميين،ولاسيما بعد أن أنتزع عبد العزيز آل سعود الحكم منهم في الحجاز ونجد،جعلهم لا يقدمون على هذه الخطوة . (7)
ولاشك أن للصراع البريطاني ـ الأمريكي على نفط العرب كان له دور في ذلك، فالولايات المتحدة وإن كانت لها مصالح مشتركة مع بريطانيا، إلا أنها كانت ترمي إلى إزاحة السيطرة البريطانية المطلقة على منطقة الخليج،وهذا ما جرى فعلاً،حيث استطاعت الولايات المتحدة أزاحتها شيئاً فشيئاً عن المنطقة،ليصبح لها حصة الأسد في نفط الخليج .
ولابد أن أشير هنا إلى أن قيام الاتحاد بين المملكتين قد قوبل بكل برود، وعدم اهتمام ليس من قبل الشعبين العراقي والأردني فحسب، بل من سائر الشعوب العربية،على عكس ما جرى حين قيام الوحدة بين سوريا ومصر،حيث اجتاحت العالم العربي موجة عارمة من الأفراح بقيامها لأن الشعوب العربية كانت مدركة أن تلك الوحدة كانت موجهة ضد المؤامرات الإمبريالية على العرب،في حين كان واضحاً تماماً أن الاتحاد الهاشمي، هو اتحاد ملوك،لا اتحاد شعوب،اتحاد اقتضته مصالح الإمبرياليين وربيبتهم إسرائيل،لكي يقفً، سداً بوجه المد الثوري الوحدوي العربي التواق للتحرر من السيطرة الإمبريالية.(8)
ورغم كل ما خططه الإمبرياليون،فقد كان المد الثوري الجارف أقوى منهم ومن مخططاتهم،ولم يستطع ذلك الاتحاد الصمود سوى خمسة أشهر فقط، فقد انهار النظام الملكي في العراق خلال ساعات،أمام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 المجيدة،وسقط ذلك الاتحاد المسخ، واضطر الإمبرياليون إلى إنزال قواتهم العسكرية في الأردن ولبنان، لحماية تلك الأنظمة التي صنعوها في هذين البلدين،ولمحاولة الاعتداء على العراق،وإجهاض الثورة .
لكن أحلامهم باءت بالفشل،بعد الدعم الحاسم من قبل الشعب العراقي، والجمهورية العربية المتحدة،والاتحاد السوفيتي،وسائر الشعوب العربية للثورة،واضطر الإمبرياليون إلى تبديل خططهم،وتكتيكاتهم،ومحاولة التآمر الخفي،بالتعاون مع

عملائهم ،ورجالهم ،ومرتزقتهم لإسقاط النظام الجديد في العراق ،واغتيال الثورة بعد بضعة أعوام .

******

ثالثاً: تصاعد التوتر في المنطقة وعودة نوري السعيد للحكم

بالنظر للتطورات التي حصلت في المنطقة،بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر،وما سببته تلك الوحدة من قلق بالغ،ليس للنظامين العراقي والأردني فحسب،بل للإمبريالية ومشاريعها ومخططاتها في المنطقة، ولإسرائيل،لذلك وجد الإمبرياليون البريطانيون والأمريكيون أن خير من يستطيع تولي الأمور في العراق في ذلك الوقت ،هو نوري السعيد - رجل الإمبريالية الأول في المنطقة - وهكذا جرى الإيعاز إلى عبد الوهاب مرجان لتقديم استقالة حكومته ،بذريعة ضرورة حل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة ،وإجراء تعديلات على الدستور العراقي، اقتضاها قيام الاتحاد الهاشمي.

لكن الحقيقة هي أن رئيس الوزراء [عبد الوهاب مرجان] رفض خطط عبد الإله ونوري السعيد بإرسال الجيش العراقي للاعتداء على سوريا،وقلب نظام الحكم فيها،مما أثار غضب عبد الإله ونوري السعيد اللذان ظنا أن الظروف مؤتية للعدوان على سوريا وتحقيق حلم عبد الإله بعرش على سوريا ،وأن موقف مرجان يحبط طموح عبد الإله ،فأوعز إلي مرجان بتقديم استقالة حكومته . (9)

وهكذا تقدم عبد الوهاب مرجان باستقالة حكومته إلى الملك فيصل،في 2 آذار 1958،وتم قبول الاستقالة في اليوم التالي،وصدرت الإرادة الملكية بتكليف نوري السعيد بتشكيل الوزارة الرابعة عشرة له منذ تأسيس النظام الملكي،وجاءت الوزارة على الوجه التالي : (10)

1 - نوري السعيد - رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع .
2 - فاضل الجمالي - وزيراً للخارجية .
3 - سعيد قزاز - وزيراً للداخلية .
4 - جميل عبد الوهاب - وزيراً للعدلية .
5 - ضياء جعفر - وزيراً للاقتصاد .
6 - عبد الكريم الازري - وزيراً للمالية .
7 - سامي فتاح - وزيراً للشؤون الاجتماعية .
8 - محمد مشحن الحردان - وزيراً للزراعة .

9 ـ عبد الحميد كاظم ـ وزيراً للمعارف .
10 ـ عبد الأمير علاوي ـ وزيراً للصحة .
11 ـ صالح صائب الجبوري ـ وزيراً للمواصلات والأشغال .
12 ـ رشدي الجلبي ـ وزيراً للأعمار .
14 ـ برهان الدين باش أعيان ـ وزيراً بلا وزارة .
15 ـ محمود بابان ـ وزيراً بلا وزارة .
16 ـ رابح العطية ـ وزيراً بلا وزارة .

وقد أعلن نوري السعيد،فور تأليفه للوزارة،أن هذه الوزارة تألفت في ظروف خاصة ،ومعلومة يجتازها العراق على وجه خاص،والبلاد العربية بوجه عام،وأن مهمتها ستكون العمل على دعم الاتحاد الهاشمي، وتقويته بجميع الوسائل الممكنة ،وتثبيت الاستقرار في البلاد،والأمر المؤكد أن نوري السعيد قد عاد إلى الحكم من جديد بسبب قيام الوحدة بين سوريا ومصر،وما شكلته من مخاطر على النظام في العراق والأردن ولبنان وإسرائيل،وجاء السعيد يحدوه الأمل في تقويض تلك الوحدة وفصم عراها ،حتى لو تطلب الأمر التدخل العسكري ضد سوريا، بدعم وإسناد من أسياده الإمبرياليين .

ويقول [ارسكين تشايدلرز] في كتابه [الحقيقة عن العالم العربي] :

{وتوصل نوري السعيد ،الذي كان على توافق تام مع[كميل شمعون] رئيس الجمهورية اللبنانية،إلى قراره الذي قُدر له أن يولد ميتاً،وهو الدخول إلى سوريا بقوة عسكرية عن طريق الأردن للقضاء على الوحدة السورية المصرية ،والعمل على سحق الثورة في لبنان ضد نظام كميل شمعون . (11)

لقد أكد رئيس الوزراء السيد عبد الوهاب مرجان ،أهداف وخطط نوري السعيد تلك للسيد عبد الرزاق الحسني حيث قال : (12)

{ لما رجع نوري السعيد من اجتماع ميثاق بغداد الذي عقد في أنقرة، أجتمع بي وبولي العهد عبد الإله ،ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر، وقال : إن سوريا مقبلة على ثورات ،وإن الواجب على العراق إسناد سوريا وإن أدى الأمر إلى تدخل الجيش العراقي ،فأجبته أني لا أرى من المصلحة زج جيش العراق في أحداث سوريا الداخلية ،وإن أية حكومة عراقية توعز إلى جيشها بالذهاب إلى سوريا سينقلب عليها .فاستغرب نوري السعيد هذه المفاجأة وسألني قائلاً : من جاءك بهذا الخبر؟ فقلت له إنه مدير الأمن العام [بهجت العطية] فأنكر السعيد صحة ذلك

،وكـان المطلـوب أصـلاً إرسـال جـيش عراقـي علـى الأردن للوقـوف علـى حـدود سوريا والتدخل عند تأزم الساعة}
استقبل الشعب العراقي وزارة السعيد بوجوم وقلق شديدين، فقد عوده السعيد عند ما ألف جميع وزاراته الثلاث عشرة السابقة أنه جاء لينفذ مهام خطيرة أوكلها له أسياده البريطانيون،وأنـه مقـدم علـى المزيـد مـن الانتهاكـات لحقـوق وحريـات الشعب،وتشديد الخناق عليه .
وكما أسلفنا عند استعراضنا للفترات التي حكم فيها نوري السعيد،أنه لا يتوانى عن استخدام أشد الأساليب القمعية ضد الشعب،وقواه الوطنية، من أجل تنفيذ ما أوكل له من مهام .
ولذلك فقد بادر 41 شخصية سياسية، من رؤساء وزراء، ووزراء سابقين،ونواب وقادة الأحزاب الوطنية،وكبار المحامين ورجال القانون، وأساتذة الكليات،بتقديم مذكرة إلى نوري السعيد،تحذره فيها من مغبة السير على نفس الطريق الذي سار عليه،وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج . (13)
إلا أن نـوري السـعيد منـع نشـر نـص المـذكرة فـي الصـحف العراقيـة، وحـاول تجاهلها، مما اضطر مقدمي المذكرة إلى نشرها في صحيفة الشعب المصرية،في عددها الصادر في 4 نيسان 1958،وكان لها دوي هائل بين جماهير الشعب العراقي، وفيما يلي نص المذكرة: (14)
فخامة رئيس الوزراء المحترم :
عدتم إلى الحكم في ظروف يقف خلالها العراق في مفترق الطرق، ويتوقف على سلوك الطريق القويم منها مصير الأجيال المقبلة، وقد اخترتم من قبلْ سياسة معينة،أدت إلى تحويل وجهة العراق من الأمة العربية،إلى الارتباط بحلف بغداد،والاتفاق الخاص مع بريطانيا .
وفي سبيل تمشية تلك السياسة،عُطلت جميع حقوق الشعب الدستورية، وأصبح من المتعذر في هذا الجو الخانق الذي يسود العراق، أن يعلن أبناء الشعب وجهة نظرهم وهم آمنون من الأذى .
لذلك رأينا نحن الموقعون أدناه أن نصارحكم بالحقائق التالية،أملاً في أن نحمل الحكومة على سلوك الطريق الوحيد الذي يتفق مع مصلحة الشعب، ومطالبه الوطنية، وأمانيه القومية . إن العراق يا صاحب الفخامة لا يمكن أن ينفصل عن الأمة العربية، فهو جزء لا يتجزأ منها،وقد رأيتم تجاوب الأمة العربية معه في

استنكار حلف بغداد،كما رأيتم استحالة مدّ الحلف المذكور إلى أي بلد عربي آخر فلا بدّ أولاً من الخروج من هذا الحلف،وتحريره من الاتفاق الخاص مع بريطانيا،ليشعر العراق أنه أصبح مستقلاً من التبعية الأجنبية التي كانت وستضل مصدراً لجميع متاعبه الداخلية ومشاكله مع سائر الدول العربية.

وبإقرار هذه الخطوات الأولى،تنتفي أهم العوامل التي أدت إلى تعطيل حقوق الشعب وحرياته،فما مرّ في العراق عهد انتهكت فيه هذه الحقوق، وهدرت فيه هذه الحريات،كالعهد الذي رافق عقد هذا الحلف،والاتفاق الخاص مع بريطانيا .

ونحن واثقون أن الشعب حين يجد نفسه حراً من القيود التي كبلته بها الروابط المصطنعة المذكورة،طليقاً من الأصفاد التي غلّت حرياته، سيتجه بكل قواه نحو الاتحاد الشامل مع سائر الدول العربية،ولن يرضَ أن يزعم بضعة أشخاص أنهم يمثلونه حين يدعوه جهراً إلى تفريق الصف العربي،بإعلان عدائهم السافر لتحقيق خطوة كان العرب يعتبرونها حلماً بعيد المنال،ألا وهي اتحاد مصر وسوريا في دولة عربية واحدة، فما كان لمواطن مخلص أن يتمنى شيئاً أعز من أن تتحمل مصر مسؤوليتها في بناء الوحدة العربية .

وقد أعلن المسؤولون عن ميثاق الوحدة أن بابها مفتوح لأي دولة عربية، وبأي شكل تختاره من أشكال الاتحاد .

وبالفعل بدأت فوراً مفاوضات الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية،وأن مسيرة تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا،وممارسة كل منها لحقوق السيادة الكاملة المجردة من أي تبعية لأية دولة أجنبية . فالقول بأن الوحدة بين مصر وسوريا تعتبر تحدياً للعراق،قول لا يقره عاقل،لأن وحدة العرب قوة لجميع العرب،وليس في استطاعة أية دولة أجنبية حمل المواطنين في أي بلد عربي على الاستسلام لها .

ومن العجب أن يتظاهر البعض برغبته في إقامة اتحاد بين سوريا والعراق،وينكر إقامة اتحاد بين العراق من جهة،وسوريا ومصر من جهة أخرى،وكذلك الحال بالنسبة للأردن ،فإن دخوله مع العراق في اتحاد يشمل الجمهورية العربية المتحدة، أدعى إلى تعزيز وحدة الصف العربي .

إن العراقيين يا صاحب الفخامة، قد ملوا العهد الذي يبيح لبضعة أشخاص أن يدعوا التعبير عن إرادة الشعب، في وقت لا يجد فيه هذا الشعب أي وسيلة للإفصاح عن رأيه في صحف حرة،أو اجتماعات،أو انتخابات سليمة،بعد أن عُطلت أحكام

الدستور التي هي كل لا يتجزأ، لذلك نرى أن من واجبنا أن نهيب بفخامتكم إلى الالتفات إلى رغبات الشعب،وهي رغبات صريحة توجب توحيد الصف العربي،والتحرر من ميثاق بغداد،والاتفاق الخاص مع بريطانيا،وإطلاق الحريات الدستورية، بما فيها حرية التنظيم الحزبي والنقابي،وحرية الصحافة،والاجتماعات العامة،والإفراج عن المحكوم عليهم في القضايا السياسية، ليستطيع الشعب الجهر بآرائه الرامية إلى تحقيق الاتحاد المنشود بين العرب كافة . وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

بغداد، في 24 شعبان 1377 هجرية المصادف ليوم 15 آذار 1958 ميلادية .

صورة منه إلى رئيس الديوان الملكي .

الموقعون :

محمد رضا الشبيبي ـ محمد مهدي كبه ـ ناجي شوكت ـ مزاحم الباجه جي ـ تحسين علي ـ سعد عمر ـ حسين جميل ـ فائق السامرائي ـ محمد صديق شنشل ـ سامي باش عالم ـ جمال عمر نظمي ـ حسن عبد الرحمن ـ علي الصافي ـ محمد حديد ـ جميل كبه ـ محمد أحمد العمر ـ نجيب الصائغ ـ صالح الشالجي ـ محمد بابان ـ فيصل حبيب الخيزران ـ كامل الشالجي ـ أحمد زكي الخياط ـ مظهر فهمي العزاوي ـ محمود رامز ـ زكي جميل حافظ رمزي العمري ـ ناجي يوسف ـ عواد علي النجم ـ إبراهيم عطار باشي ـ محمود الدرة ـ عبد الحميد الياسري ـ هديب الحاج حمود ـ عبد الشهيد الياسري ـ نعمان العاني ـ فؤاد الركابي ـ جميل أمين ـ عبد الرحمن البزاز ـ محمد الطريحي ـ د .مصطفى كامل ياسين ـ د . عبد الله إسماعيل البستاني ـ د . فيصل الوائلي ـ د . عباس الصراف .

وقد كلف الموقعون على المذكرة السيد ناجي شوكت ـ أحد رؤساء الوزارات السابقين ـ بمقابلة ولي العهد عبد الإله،وتقديم صورة من المذكرة إليه،والطلب منه العمل على تجميد ميثاق بغداد،وإبعاد نوري السعيد عن سدة الحكم،وتعينه سفيراً في الولايات المتحدة،وتكليف أحمد مختار بابان بتأليف وزارة مختلطة،وإعادة النظر في سياسة الخارجية والداخلية .

لكن عبد الإله رفض الاستجابة لما جاء في المذكرة، وحتى الاستجابة للمقابلة،كما تجاهلها نوري السعيد،وقد عزز هذا الموقف من قبل عبد الإله ونوري السعيد،الرأي القائل أن لا أمل يرتجى من هذا النظام الذي ربط مصيره بمصائر

الإمبرياليين،وان لا طريق أمام الشعب وقواه الوطنية سوى العمل على إزاحة هذا النظام بالقوة . (15)

مضى نوري السعيد في تنفيذ سياسته المرسومة، فعدل الدستور في 11 أيار 1958، ليسمح للعراق بإقامة الاتحاد الهاشمي،كما أقدم على حل البرلمان في 28 آذار من العام نفسه ،وحدد موعداً لإجراء الانتخابات في 5 أيار 1958،أعلنت القوى والأحزاب الوطنية،وجماهير الشعب مقاطعتها للانتخابات في ظل الظروف السائدة،حيث ألغيت الأحزاب والجمعيات،والصحف وسلبت كافة الحقوق والحريات العامة التي نص عليها الدستور،وحيث تُحكم البلاد بموجب المراسيم غير الدستورية الجائرة، فقد كان معروفاً سلفاً نتائج مثل هكذا انتخابات،وقد أسفرت تلك الانتخابات الشكلية عن فوز 118 نائباً سعيدياً بالتزكية، دون منافس،من أصل 148 نائباً وكان الباقون من مؤيدي سياسة نوري السعيد كذلك، وقد أقّر البرلمان الجديد التعديلات الدستورية،والاتحاد الهاشمي. (16)

وبعد أن أتم نوري السعيد المهمة الموكلة له، تقدم باستقالة حكومته إلى الملك في 14 أيار 1958 ليتفرغ لرئاسة وزارة الاتحاد،حيث تم قبول الاستقالة، وكلف الملك السيد أحمد مختار بابان بتأليف الوازرة الجديدة في 19 أيار 1958،وكلف نوري السعيد بتأليف وزارة الاتحاد .

*****

رابعاً: نوري السعيد يتولى رئاسة حكومة الاتحاد الهاشمي :

على أثر قيام الاتحاد الهاشمي،والذي دُعي ب [الاتحاد العربي]، وتقديم نوري السعيد استقالة حكومته إلى الملك فيصل ،كلفه الملك بتشكيل وزارة الاتحاد،حيث صدرت الإرادة الملكية في 19 أيار 1958، وجاءت الوزارة على الوجه التالي -

1 - نوري السعيد - رئيساً للوزراء .
2 - إبراهيم هاشم - نائباً لرئيس الوزراء .
3 - توفيق السويدي - وزيراً للخارجية .
4 - خلوصي الخيري - وزير دولة للشؤون الخارجية .
5 - سليمان طوقان - وزيراً للدفاع .
6 - سامي فتاح - وزير دولة لشؤون الدفاع .
7 - عبد الكريم الأزري - وزيراً للمالية .

ورغم أن نوري السعيد قد أصبح رئيساً لوزارة الاتحاد،إلا انه ظل الحاكم الفعلي للعراق دون منازع،وركّز جُلّ اهتماماته لتدعيم الاتحاد من جهة،والعمل على إجهاض الوحدة السورية المصرية،ودعم نظام حكم كميل شمعون في لبنان،ومقاومة ثورة الشعب اللبناني.

كان نوري السعيد يخطط لإرسال القوات العراقية إلى الأردن،واتخاذه نقطة وثوب للعدوان على سوريا،ومحاولة احتلالها،والاندفاع بقواته نحو لبنان، لقمع الثورة الشعبية فيه .

وقوع ثورة 14 تموز1958،ومقتل الملك وعبد الإله ونوري السعيد:

لم تجرِ الرياح كما تشتهي السفن،كما يقول الشاعر،وانقلب السحر على الساحر،وقامت القوات العراقية التي أريد لها أن تقوم بالعدوان على سوريا بالإطاحة بالحكم الملكي في العراق،والقضاء على رموزه،عبد الإله والملك فيصل،ونوري السعيد،وتهاوى كل ما بناه نوري السعيد طيلة الحكم الملكي،خلال ساعات،في صبيحة الرابع عشر من تموز 1958،وأصيبت المخططات الإمبريالية بضربة موجعة لم تعرف لها مثيلاً من قبل ،أفقدتها صوابها،وجعلتها تسرع إلى إنزال قواتها في لبنان والأردن لحماية النظامين الرجعيين فيهما،ومحاولة العدوان على العراق،وإجهاض ثورة 14 تموز المجيدة،والعودة بالعراق إلى أحضان الإمبريالية،لكن خططهم باءت بالفشل،وثبّت الثورة أقدامها واستمرت في سيرها إلى الأمام تسندها سواعد العراقيين ،وبقية الشعوب العربية، وجميع القوى المحبة للسلام في العالم أجمع .

بعد الإعلان عن قيام الاتحاد العربي بين العراق والأردن،واستقالة حكومة نوري السعيد،لكي يتفرغ لرئاسة حكومة الاتحاد،كلف الملك فيصل الثاني، السيد أحمد مختار بابان بتأليف الوزارة العراقية،ولم تكن هذه الوزارة سوى امتداد لوزارة نوري السعيد السابقة،وبقي السعيد في واقع الأمر يحكم العراق،بوصفه رئيساً لوزارة الاتحاد،ويحدد سياسته وتوجهاته،ولم تقدم حكومة بابان أي شيء ملموس لمعالجة الأوضاع المتردية في البلاد، سوى استصدار إرادة ملكية بإعفاء الأستاذ كامل الجادرجي من بقية مدة سجنه،حيث كان المجلس العرفي العسكري قد حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات،عام 1956 .أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية،فقد استمرت الحكومة بدعم الرئيس اللبناني كميل شمعون ضد شعبه،ومدته بالأسلحة

بشكل مكثف ومتواصل، في محاولة لدحر الثورة الشعبية،وقد تكشف أمر هذه الأسلحة بعد قيام ثورة 14 تموز المجيدة ،حيث تم فضحها،واعترف القائمون بإرسالها ونقلها،أمام محكمة الشعب ـ المحكمة العسكرية العليا الخاصة ـ فقد اعترف عقيد الجو [يوسف عزيز]أمام المحكمة، في 23 آب 1958 انه قد نقل بالطائرة 3 أطنان من الأسلحة والمعدات،في 20 أيار 1958، بناء على أوامر الزعيم [أحمد مرعي] ـ معاون رئيس الديوان الملكي ـ وسلمه إياها المقدم [يوسف محمود] من الاستخبارات العسكرية .

وقد استلمها في بيروت [سيد عباس] و شخص لبناني برتبة رئيس درك يدعى [نخلة مغبغب]،كما نقل وجبة ثانية في 14 حزيران 1958،وسُلمت إلى الشخصين المذكورين أيضاً . (17)

وفي بيروت ضبطت قوات الانتفاضة اللبنانية سيارة عائدة للسفارة العراقية محملة بالأسلحة،في 15 حزيران 1958،مما يؤكد ضلوع الحكومة العراقية في عملية دعم كميل شمعون ضد الشعب اللبناني .

لكن كل ذلك الدعم لم يفت في عضد الشعب اللبناني وعزمه على إخراج شمعون من السلطة،وانهارت كل أمال شمعون في البقاء،بعد قيام ثورة 14 تموز في العراق،وأعلن رئيس مجلس النواب اللبناني عن عقد جلسة للمجلس، في 24 تموز 1958 لانتخاب رئيس جديد للجمهورية بدلاً من شمعون،الذي انتهت مدة ولايته في 23 منه،وكان المقرر،حسب الخطة التي وضعها نوري السعيد،أن تدخل قوات عراقية عبر الأردن ،إلى سوريا لاحتلالها،والزحف نحو لبنان لسحق الثورة الشعبية فيها،وتجديد ولاية شمعون . وكان نوري السعيد الذي عُين رئيساً لحكومة الاتحاد الهاشمي،والتي أصبحت مسؤولة عن الشؤون الخارجية والدفاعية،يعمل بكل طاقته في هذا الاتجاه،حيث قام بمد النظام اللبناني برئاسة شمعون،بالأسلحة والأموال،وأرسل جانباً من قوات الجيش العراقي إلى الأردن،لأعداد العدة للهجوم على سوريا،والزحف نحو لبنان لتقديم الدعم العسكري لحكومة شمعون .كما تبين من اعترافات أركان النظام العراقي،بعد ثورة 14 تموز المجيدة أمام محكمة الشعب،وكان من المقرر أن تُتبع تلك القوات بأخرى إضافية تتمثل في اللواءين التاسع عشر والعشرين،حيث كان اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم الركن [عبد الكريم قاسم] فيما كان اللواء العشرين يقود فوجين من أفواجه الثلاثة كل من العقيد [عبد السلام عارف] و العقيد [عبد اللطيف الدراجي] وهما من ضباط اللجنة

العليا لحركة الضباط الأحرار،بغية مهاجمة سوريا واحتلالها،وإجهاض الوحدة السورية المصرية،ولتقديم الدعم العسكري لشمعون، للقضاء على الثورة اللبنانية، بتخطيط،ودعم من الإمبرياليين.

ظن نوري السعيد أنه قادر على تحقيق هذا المخطط الإجرامي ،وكان يبدو مزهواً بقوته،ومتانة حكمه،ويحلو له أن يردد مقولته الشهيرة [دار السيد مأمونة] ولكن لم تمضِ سوى أيام معدودة حتى ظهر أن تلك الدار التي ظنها نوري السعيد مأمونة،قد تهاوت بلمح البصر فوق رؤوس أصحابها،فجر الرابع عشر من تموز 1958،حيث كان من المقرر أن يمرّ اللواءان التاسع عشر،والعشرين،القادمين من جلولاء ،ببغداد، في طريقهما إلى الأردن،ولم يدرِ نوري السعيد أن هذين اللواءين سيحققان نهاية حكمه البغيض،ونهاية النظام الملكي العميل للإمبريالية وليلقى هو، وعبد الإله والملك فيصل الثاني نهايتهم،وتتلاشى أحلام الإمبرياليين في العدوان على سوريا وشعب لبنان،وليسدل الستار على تلك المرحلة من تاريخ العراق .

لم يجد الإمبرياليون بُد،بعد أن تلاشت آمالهم بنوري السعيد وانهيار النظام الملكي العميل ،من التدخل المكشوف في لبنان والأردن،حيث تم إنزال قواتهم في البلدين لحماية الأنظمة الرجعية فيها ومحاولة الاعتداء على العراق،وحركوا عملائهم في حلف بغداد ـ الذي أصبح دون بغداد ـ في تركيا وإيران لتحشيد قواتهما على الحدود العراقية استعداداً لعمل عسكري لإجهاض الثورة،لكن موقف الاتحاد السوفيتي الحازم أفشل خطط الإمبرياليين،وجعلهم يفكرون ألف مرة قبل الأقدام على مغامرة حمقاء ربما كانت تجر العالم إلى هاوية الحرب بكل أسلحتها التقليدية وغير التقليدية،مما اضطر الإمبرياليين إلى تغير خططهم وتكتيكاتهم،ومحاولة لغم الثورة من الداخل عن طريق تنشيط عملائهم البعثيين الذين استطاعوا اغتيال ثورة 14تموز،وقائدها عبد الكريم قاسم بانقلابهم الفاشي في الثامن من شباط 1963،وأغرقوا البلاد بالدماء .

*****

****

****

التوثيق

توثيق الفصل الأول

(1) لعراق ـ الكتاب الأول ـ ص 356 ـ حنا بطاطو .
(2) نفس المصدر السابق .
(3) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الأول ـ ص 38 ـ عبد الرزاق الحسني
(4) العراق ـ الجزء الأول ـ ص 369 ـ حنا بطاطو .
(5) نفس المصدر السابق .
(6) المصدر السابق ـ ص370
(7) تاريخ الوزارات العراقية ـ ج1 ـ ص 196 ـ الحسني
(8) نفس المصدر ـ ص 310
(9) نفس المصدر ـ الجزء الثالث ـ ص 309 . الحسني.
(10) العراق ـ ج1 ـ ص 372 ـ حنا بطاطو

توثيق الفصل الثاني

(1)العراق ـ الكتاب الأول ـ ص 356 ـ حنا بطاطو .

(2) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الأول ـ ص 38 ـ عبد الرزاق الحسني .

(3) العراق ـ الكتاب الأول ـ ص 369 ـ حنا بطاطو .

(4) المصدر السابق .

(5) نفس المصدر السابق ـ ص370 .

(6) صحيفة العالم العربي ـ العدد 58 ـ في 1 حزيران 1924 .

(7) نفس المصدر ـ العدد 65 ـ في 10 حزيران 1924 .

(8) تاريخ الزوارات العراقية ـ الجزء الأول ـ ص 228 ـ عبد الرزاق الحسني .

(9) نفس المصدر السابق .

(10) مجموهة مذكرات المجلس التأسيسي ، المجلد الأول ـ ص 431 .

(11) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الأول ـ ص 232 ـ الحسني .

توثيق الفصل الثالث

(1) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثاني ـ ص 145 ـ عبد الرزاق الحسني .

(2) نفس المصدر ـ ص 153

(3) النشاط الصهيوني في العراق ـ ص 150 ـ حاييم كوهين .

(4) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثاني ـ ص 157 ـ الحسني .

(5) نفس المصدر ـ ص 176 .

(6) المصدر السابق ـ ص 208 .

(7) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 135 ـ.

(8) نفس المصدر ـ ص 138 .

(9) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثاني ـ ص 279 .

(10) نفس المصدر ـ ص 284 .

(11) من ذكرياتي ـ ص 283 ـ عبد العزيز القصاب .

(12) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثاني ـ ص 294 .

(13) مذكرات ناجي شوكت ـ سيرة وذكريات ثمانين عاماً ـ ص 147 .

(14) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثالث ـ ص 7 .

(15) نفس المصدر ـ ص 17 .

(16) صحيفة صدى الاستقلال ـ العدد الرابع .

(17) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثالث ـ ص 19 .

(18) محاضر مجلس النواب 1930 ـ ص 57 .

(19) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثالث ـ ص50 .

(20) في غمرة النضال ـ ص 178 ـ سلمان الفياض .

(21) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثالث ـ ص 127 .

توثيق الفصل الرابع

(1) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثالث ـ ص 158 ـ الحسني .

(2) المجلة العسكرية العراقية ـ العدد 68 ـ ص 115 .

(3) مذكرات ناجي شوكت المخطوطة ـ ص 162 .

(4) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثالث ـ ص 193

(5) نفس المصدر ـ ص 205 .

(6) نفس المصدر ـ ص 212

توثيق الفصل الخامس

(1) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثالث ـ ص 295 ـ عبد الرزاق الحسني
(2) المصدر السابق ـ 307
(3) نوري السعيد ودورة في السياسة العراقية ـ ص 18 ت سعاد رؤوف
(4) تاريخ الوزارات العراقية ت الجزء الثالث ـ ص 320 ـ الحسني .
(5) نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ـ ص 7 سعاد رؤوف .
(6) مذكرات ناجي شوكت ـ ص 248 .
(7) مذكرات كروبا ـ السفير الألماني ـ رجال ومراكز قوى ت ص 233 .

(8) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثالث ـ ص 329 .
(9) نفس المصدر ـ الجزء الرابع ـ ص 6 .
(10) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 255 .
(11) نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ـ ص 26 .
(12) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الرابع ـ ص 48 ـ الحسني.
(13) نفس المصدر ـ ص 50 .
(14) المصدر السابق ـ ص 56 .
(15) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 261 ؟
(16) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الرابع ت ص 72 ـ الحسني .
(17) نفس المصدر .
(18) المصدر السابق ـ ص 78 -80 .
(19) المصدر السابق ـ ص 82

توثيق الفصل السادس

(1) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 271 .

(2) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الرابع ـ ص 202 .

(3) نفس المصدر ـ ص 209 .

(4) نفس المصدر ـ ص 211 .

(5) نفس المصدر ـ ص 212

(6) مذكرات طه الهاشمي ـ ص 151 .

(7) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الرابع ـ ص 217 ـ الحسني .

(8) صحيفة البلاد ـ العدد 893 ـ في 12 حزيران 1937 .

(9) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الرابع ـ ص 340 ـ الحسني .

(10) نفس المصدر ـ ص 344 .

(11) فرسان العروبة ـ ص 91 ـ صلاح الدين الصباغ .

(12) الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ـ ص 56 ـ خيري العمري .

(13) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 66 ـ الحسني .

(14) نفس المصدر ـ ص 72 .

توثيق الفصل السابع

(1) مذكرات طه الهاشمي ـ ص 200 .

(2) Both side of Curtain- ص 150 ـ موريس باترسن سفير بريطانيا في العراق .

(3) فرسان العروبة ـ ص 90 صلاح الدين الصباغ .

(4) مذكرات طه الهاشمي ـ ص 300 .

(5) مذكرات توفيق السويدي ـ نصف قرن تاريخ العراق ـ ص 326 .

(6) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 76 ـ عبد الرزاق الحسني .

(7) المصدر السابق ـ ص77 .

(8) نفس المصدر ـ ص78 .

(9) حديث الدكتور صائب شوكت ـ طبيب الملك غازي مع الحسني في 8 نيسان 1975 .

(10) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 79 ـ عبد الرزاق الحسني .

(11) فرسان العروبة ـ ص 87 ـ صلاح الدين الصباغ .

(12) المصدر السابق ـ ص 87 .

(13) يقظة العالم العربي ـ ص 120 ـ جان ولف .

(14) ثورة العراق ـ ص 32 ـ كارتاكوز .

(15) تصريح صائب شوكت لعبد الرزاق الحسني ـ ت ، ز ، ع ، ص 79 .

(16) تصريح ناجي شوكت ـ وزير الداخلية ـ لعبد الرزاق الحسني ـ ت ، و ، ع ، ج 5 ، ص81

(17) مذكرات طه الهاشمي ـ ص 241 .

(18) كتاب الأحلام ـ ص 170 ـ علي الشرقي .

(19) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 79 .

(20) نفس المصدر السابق .

(21) الف ليلة وليلة ـ ص 170 ـ طبيب الملك غازي سندرسن .

(22) مذكرات طه الهاشمي ـ ص 305 .

(23) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 90 ـ عبد الرزاق الحسني .

(24) نفس المصدر .

توثيق الفصل الثامن

(1) مذكرات طه الهاشمي ـ ص 315 - 316

(2) الأسرار الخفية في حركة مايس 1941 ـ ص58 ـ عبد الرزاق الحسني .

(3) نفس المصدر ـ ص 143

(4) المصدر السابق ـ ص108

(5) فرسان العروبة ـ ص 14 ـ صلاح الدين الصباغ .

(6) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 109 ـ عبد الرزاق الحسني .

(7) نوري السعيد ودورة في السياسة العراقية ـ ص89 ـ سعاد رؤوف

(8) مذكرات طه الهاشمي ـ الجزء الأول ـ ص330 ـ 331

(9) نفس المصدر ـ ص240

(10) مذكرات ناجي شوكت ـ سيرة وذكريات ثمانين عاماً ـ ص 403

(11) مذكرات طه الهاشمي ت ص343 .

(12) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص158 ـ عبد الرزاق الحسني .

(13) المصدر السابق ـ ح5 ـ ص 159

(14) مذكرات ناجي شوكت ـ ص 290 .

(15) محاكماتنا الوجاهية ـ ص 124 الوزير علي محمود الشيخ علي .

(16) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 170 ـ الحسني .

(17) نفس المصدر ـ ص171

(18) المصدر السابق ـ ص 176 ـ الحسني .

(19) خطاب الوصي في 14 تموز 1941 ـ ص 6 .

(20) مذكرات ناجي شوكت ـ سيرة وذكريات 80 عاماً ـ ص426 .

(21) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 185ـ الحسني

(22)الأسرار الخفية في حركة 2 مايس 1941 ـ ص82 ـ الحسني

(23) مذكرات صلاح الدين الصباغ ـ ص 177 .

(24) خطاب الوصي ـ ص 12 في 14تموز 1941 .

(25) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 189 ـ الحسني .

(26) مذكرات ناجي شوكت ـ ص 429 .

(27) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 332 .

(28) مذكرات طه الهاشمي ـ الجزء الأول ـ ص 389 .

(29) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 197 ـ الحسني .

(30) مذكرات طه الهاشمي ـ ص 337 ـ 338 .

(31) نفس المصدر ـ ص418 .

(32) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 213 ـ الحسني .

(33) فرسان العروبة ـ ص225 ـ 226 ـ صلاح الدين الصباغ .

(34) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص 236 .

(35) نفس المصدر .

(36) الحرب العالمية الثانية ـ ص 226 ـ ونستن تشرشل .

(37) البيان الرسمي العراقي ـ صحيفة الزمان ـ العدد 1094 ـ 23 نيسان 1941 .

(38) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الخامس ـ ص254 . الحسني .

(39) الكتاب الأبيض ـ البريطاني ـ ص27 .

(40) نفس المصدر ـ ص 28 ـ 29 .

(41) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 389 .

توثيق الفصل التاسع

(1) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السادس ـ ص 51 ـ عبد الرزاق الحسني .
(2) صحيفة الزمان ـ العدد 1353 ـ تاريخ 27 شباط 1941 .
(3) نفس المصدر السابق ـ العدد 1465 ـ في 8 تموز 1942 .
(4) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السادس ـ ص 63 ـ الحسني .
(5) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 394 .
(6) ديوان الرصافي ـ ص 283 .
(7) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السادس ـ ص 75 ـ الحسني .
(8) نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ـ ص 158 ـ سعاد رؤوف .
(9) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية ـ وثيقة رقم 293 ـ في 30 أكتوبر 1942.
(10) الوقائع العراقية ـ الإرادة الملكية ـ وثيقة رقم 8 ـ في 12 كانون الثاني 1942 .
(11) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السادس ـ ص 128 -133 ـ الحسني
(12) محاضر مجلس النواب ـ الجلسة الثنية والربعون ـ ص 375 ـ 376 .
(13) محاضر مجلس الأعيان ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة 42- 43 ت في 9 حزيران 1943 .
(14) محاضر مجلس النواب ـ الجلسة الثالثة ـ في 15 كانون الثاني ـ 1944 .
(15) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السادس ـ ص 180 ـ الحسني .
(16) نفس المصدر ـ ص 182 ـ 188 .
(17) المصدر السابق ـ ص 199 .
(18) الخلاف بين البلاط ونوري السعيد ت ص 72 ـ خيري العمري .
(18) نوري السعيد ودورة في السياسة العراقية ـ ص 177 ـ سعاد رؤوف .
(20)نفس المصدر ـ ص 179 .
(21)المصدر السابق ـ
(22)العراق ـ حنا بطا طو ـ الجزء الأول ـ ص 347 .
(23) نوري ودوره في السياسة العراقية ـ ص 178 ـ سعاد رؤوف .

توثيق الفصل العاشر

(1)تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ ص 101 ـ الحسني.

(2) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ـ ص 51 ـ فاضل حسين .

(3) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ ص 111ـ الحسني .

(4) المصدر السابق ـ ص 114 .

(5) نفس المصدر ـ ص 119 .

(6) صحيفة صوت الأهالي ـ العدد 1244 ـ أيلول 1946 .

(7) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 450 .

(8)تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ ص 134ـ الحسني .

(9) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 452 -453 .

(10) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ ص 151 ـ الحسني .

(11) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 457 .

(12) سحابة بورتسموث ـ ص 42 ـ صدر الدين شرف الدين .

(13) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ ص 160 -161 . الحسني .

(14) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 457.

(15) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ ص 219 ـ الحسني .

(16) العراق أمسه وغده ـ ص 82 ـ خليل كنة .

(17) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 464 .

(18) صحيفة صوت الأحرار ـ العدد 444 ـ تاريخ 1948/1/1 .

(19) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ ص 212 ـ الحسني .

(20) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 464 .

(21) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ ص 226 ـ 227 . الحسني .

(22) نفس المصدر ـ ص 220 .

(23) المصدر السابق ـ ص 262 .

(24) نفس المصدر السابق ـ 257 .

(25) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 474 .

(26) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ ص 264 . الحسني .

(27) مذكرات تفيق السويدي ـ ص 475 .

(28) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ ص 265 ـ الحسني .

(29) نفس المصدر السابق ـ ص 265 .

(30) سحابة بورتسموث ـ ص 152 ـ صدر الدين شرف الدين .

(31)تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ص 272 ـ الحسني

توثيق الفصل الحادي عشر

(1)تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثامن ـ عبد الرزاق الحسني ـ ص 60 .
(1) مذكرات طه الهاشمي ـ الجزء الثاني ـ ص 254 .
(2) مذكرات كامل الجادرجي ـ ص 267 .
(3) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثامن ـ الحسني ـ ص 74 .
(4) نفس المصدر ـ ص 76 .
(5) تاريخ الأردن في القرن العشرين ـ ص 552 .
(6) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثامن ـ الحسني ـ ص 75 .
(7) نفس المصدر ـ ص 156 .
(8) المصدر السابق ـ ص 85-87 .
(9) نفس المصدر السابق
(10) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 486.
(11) تقرير مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادي ـ لسنة 1950 ـ ص 71.
(12) لعبة الأمم ـ ص 73 ـ كوبلاند .

(13)حديث اللواء الركن عبد المطلب الأمين لعبد الرزاق الحسني ـ ص 81 ـ الجزء الثامن
(14) لمحات وذكريات ـ ص 114 ـ جميل الاورفلي .
(16)مذكرات كامل الجادرجي ـ ص 71 .

توثيق الفصل الثاني عشر

(1)تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثامن ـ ص 60 ـ عبد الرزاق الحسني .
(2) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ـ ص 279 ـ فاضل حسين .
(3) نفس المصدر السابق .
(4) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثامن ـ ص 262 ـ الحسني .

(5) نفس المصدر السابق .
(6) صحيفة الزمان ـ العدد 4092 ـ لسنة 1951 .
(7) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثامن ـ ص ـ 267 ـ الحسني .
(8) صحيفة لواء الاستقلال ـ العدد 1503 ـ تاريخ 15 شباط 1952 .
(9) صحيفة الجبهة الشعبية ـ العدد 167 تاريخ 16 شباط 1952 .
(10) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثامن ـ ص 278 ـ الحسني .
(11) صحيفة لواء الاستقلال ـ العدد 1335 ـ تاريخ 27 تموز 1951 .
(12) صحيفة صدى الأهالي ـ العدد 557 في 29 تموز 1951 .
(13) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثامن ـ ص 236 ـ الحسني .
(14) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السادس ـ ص275 ـ الحسني .
(15) نفس المصدر ـ ص 273 .
(16) مذكرات ناجي شوكت ـ ص 163 .
(17) مأساة بارزان ـ ص 158 ـ معروف جاووك .
(18) حقائق عن القضية الكردية ـ ص 26 ـ محمد البرفكاني .
(19)نفس المصدر ـ ص 183 -184 .
(20)تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السادس ـ ص 297 ـ 298 . الحسني .
(21)نفس المصدر ـ ص 300

توثيق الفصل الثالث عشر

(1) صحيفة الجبهة الشعبية ـ العدد 379 في 29 تشرين الأول 1952 .

(2) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الثامن ـ ص 306 ـ عبد الرزاق الحسني .

(3) نفس المصدر السابق - ص 308 .

(4) صحف الأهالي ولواء الاستقلال والجبهة الشعبية في 14 تشرين الثاني 1952 .

(5) تاريخ الوزارات العراقية - الجزء الثامن - ص 315 - الحسني .

(6) نفس المصدر السابق - ص 316 .

(7) المصدر السابق .

(8) نفس المصدر - ص 317 .

(9) كتاب الأحلام - ص 175 - علي الشرقي .

(10) نفس المصدر السابق - 318

(11) يوميات مصطفى العمري - في 8 ،9 ، 11 تشرين الثاني 1952 .

(12) نفس المصدر السابق .

(13) تاريخ الوزارات العراقية - الجزء الثامن - ص 325 - الحسني .

(14) نفس المصدر السابق .

(15) صحيفة اليقظة - العدد 1581 - في تشرين الثاني 1952 .

(16) تاريخ الوزارات العراقية - الجزء الثامن - ص 322 - الحسني .

(17) نفس المصدر السابق - ص 326 .

(18) نفس المصدر - ص 332- 334 .

(19) المصدر السابق - ص 335 .

(20) نفس المصدر - ص 340 -342 .

(21) محاضر مجلس الأعيان السادس والعشرون - لسنة 52-53 - ص 8 .

(22) محاضر مجلس النواب لسنة 1953 - ص 11 .

(23) محاضر مجلس النواب لسنة 1953 - ص 10 .

(24) تاريخ الوزارات العراقية - الجزء التاسع - ص 39 - الحسني .

(25) صحيفة الأوقاف العراقية - العدد 330 - في 4 حزيران 1953 .

(26) تاريخ الوزارات العراقية - الجزء التاسع - ص 14 -18 - الحسني .

(27) نفس المصدر السابق - ص 42 .

(28) نفي المصدر - ص 44 .

(29) صحيفة الحوادث - العدد 3198 - في 10 أيلول 1953 .

(30) تاريخ الوزارات العراقية - الجزء التاسع - ص 50 .

(31) محاضر جلسات محكمة الشعب ـ المجلد الثالث ـ ص 1046 .

(32) صحيفة لواء الاستقلال ـ العدد 1754 ـ في 17 كانون الأول 1953 .

(33) صحيفة الزمان ـ العدد 4911 في 16 كانون الأول 1953 .

(34) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء التاسع ـ ص 71 .

(35) المصدر السابق ـ ص 133 .

توثيق الفصل الرابع عشر

(1) صحيفة صوت الأهالي ـ العدد 187ـ في 16 مايس 1954 .

(2) تقرير مدير مجلس النواب لسنة 1954 ـ ص 2 .

(3) صحيفة لواء الاستقلال ـ العدد 1892 ـ في 2 حزيران 1954 .

(4) ماذا جرى في الشرق الأوسط ـ ص 1954 ـ النشاشيبي .

(5) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء التاسع ـ ص 133 ـ الحسني .

(6) نفس المصدر السابق ـ ص 134 ت136 .

(7) الوقائع العراقية ـ في 3 آب 1954 .

(8) مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة 1954 ـ ص 168 .

(9) نفس المصدر السابق .

(10) صحيفة صوت الأهالي ـ العدد262 ـ في 18 آب 1954 .

(11) صحيفة الزمان ـ العدد 5126 ـ في 3 أيلول 1954 .

(12) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء التاسع ـ ص 209 ـ الحسني

(13) نفس المصدر السابق .

(14) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء التاسع ـ ص 239 ـ الحسني .

(15) الخليج العربي ـ ص93 ـ جان جاك بيرسي ـ

(16) ظهور وسقوط إيدن ـ ص244 ـ أنطوني نثنك .

(17) مذكرات أنطوني إيدن ـ الجزء الثاني ـ ص 134 .

(18) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء التاسع ـ ص 224 ـ الحسني

توثيق الفصل الخامس عشر

(1) تاريخ الوزارات العراقية ـ ج10 ـ ص 40 .ـ عبد الرزاق الحسني

(2) صحيفة الحوادث ـ العدد 4100 ـ في 10 أيلول 1956 ..

(3) سقوط إيدن ـ ونستن تشرشل ـ ص 153 .

(4) ت، و، ع ـ الحسني ـ ج 10 ـ ص 121 .

(5) ناجي شوكت ـ سيرة وذكريات ثمانون عاماً ـ ص 587 .

(6) مذكرات أنطوني إيدن ـ الحزء الثاني ـ ص 234

(7) مذكرة السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية العراقية في 2تشرين الأول 1956 ـ ت،و،ع،ص 100

(8) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 551

(9) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء العاشر ـ ص121

(10)مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ـ 573 ـ رفعت الجادرجي

(11) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء العاشر ـ ص 131 ـ الحسني

(12) نفس المصدر السابق ـ ص 136

(13) صحيفة الأخبار ـ العدد 4507 في 22 تشرين الثاني 1956 .

(14) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء العاشر ـ ص 113

(15) نفس المصدر السابق ـ

(16) إفادة حاكم تحقيق النجف أمام محكمة الشعب ـ الجزء 10 ـ ص 3929 .

(17) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء العاشر ـ ص 119 ـ الحسني .

(18) العراق أمسه وغده ـ ص 225 ـ خليل كنة .

(19) صفحات عن الأمس القريب ـ ص 41 ـ عبد الرحمن البزاز .

(20) لعبة الأمم ـ ص 73 ـ كوبلاند .

(21) حديث عبد المطلب الأمين مع عبد الرزاق الحسني ـ ت،و،ع ، < 8 ـص 81 ـ الحسني .

(22) المصدر السابق ـ ص 85 .

(23) نفس المصدر ـ ص257 .

(24) إفادة فاضل الجمالي أم محكمة الشعب ـ المجلد الثاني ـ ص 281-289 .

(25) محاضر جلسات محكمة الشعب ـ المجلد الرابع ـ ص 1515 -1522 .

(26) نفس المصدر السابق .

(27) نفس المصدر ـ ص1531 .

(28) شهادة غازي الداغستاني أمام محكمة الشعب ـ المجلد الثاني ـ ص 281-289 .

(29) شهادة مدير المخابرات العسكرية أحمد مرعي أمام محكمة الشعب ـالمجلد الثاني ـ ص 390 -395 .

(30) دفاع رئيس أركان الجيش رفيق عارف أمام محكمة الشعب ـ المجلد الثاني ـ ص 420 ـ 426 .

(31) جبهة التحاد الوطني والمهام الملقات على عاتقها في الوقت الراهن ـ عزيز الشيخ .

توثيق الفصل السادس عشر

(1) العراق أمسه وغده ـ ص 286 ـ خليل كنه .

(2) وقائع محاكمة برهان الدين باش أعيان أمام محكمة الشعب ـ المجلد الرابع ـ ص 1384 .

(3) جلسة دول ميثاق بغداد بتاريخ 28 كانون الثاني 1958 .

(4) مذكرات توفيق السويدي ـ ص 578 .

(5) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء العاشر ـ ص 196 .

(6) نفس المصدر السابق .

(7) تاريخ الأردن في القرن العشرين ـ ص 689 ـ سلمان موسى ومنيب الماضي .

(8) العراق أمسه وغده ـ ص 287 ـ خليل كنه .

(9) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء العاشر ـ ص 206

(10) نفس المصدر ـ ص 208 .

(11) الحقيقة عن العالم العربي ـ ص 145 ـ ارسكين تشايلدرز .

(12) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء العاشر ت ص 206 ـ الحسني .

(13) صحيفة الشعب المصرية في عددها الصادر في 4 نيسان 1958 .

(14) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء العاشر ـ ص 210 . الحسني .

(15) المصدر السابق ـ ص 212 .

(16) نفس المصدر ـ ص 221 .

(17) اعترافات المقدم يوسف عزيز أمام محكمة الشعب ـ المجلد الأول ص 365 .

المراجع

(1) تاريخ الوزارات العراقية ـ المجلدات العشرة ـ عبد الرزاق الحسني .
(2) العراق ـ حنا بطاطو ـ المجلد الأول .
(3) في غمرة النضال ـ سلمان الفياض .
(4) فرسان العروبة ـ صلاح الدين الصباغ .
(5) الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ـ خيري العمري .
(6) على جانبي الساتر ـ موريس باترسن .
(7) يقظة العالم العربي ـ جان وولف .
(8) ثورة العراق ـ كارتاموز .
(9) الأحلام ـ علي الشرقي .
(10) الأسرار الخفية عن حركة 2 مايس 1941 .
(11) الأحلام ـ علي الشرقي .
(12) الحرب العالمية الثانية ـ ونستن تشرشل .
(13) ديوان الرصافي ـ معروف الرصافي .
(14) مذكرات كامل الجادرجي ـ كامل الجادرجي .
(15) مذكرات توفيق السويدي ـ توفيق السويدي .
(16) من ذكرياتي ـ عبد العزيز القصاب .
(17) مذكرات كروما ـ سفير المانيا في العراق
(18) مذكرات طه الهاشمي .
(19) مذكرات ناجي شوكت .
(20) نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ـ سعاد رؤوف .
(21) النشاط الصهيوني في العراق ـ حاييم كوهين .
(22) محاضر اجتماعات مجلس النواب لسنة 1955 .
(23) ذكريات ثمانون عاماً ـ ناجي شوكت .
(24) الكتاب الأبيض البريطاني .
(25) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية .
(26) محاضر مجلس الأعيان .
(27) الوقائع العراقية .

(28) تاريخ الأردن في القرن العشرين ـ سلمان موسى ومنيب الماضي .
(29) حيث اللواء الركن عبد المطلب الأمين للسيد الحسني .
(30) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ـ فاضل حسين .
(31) مأساة بارزان ـ معروف جاووك .
(32) حقائق عن القضية الكردية ـ محمد البرفكاني .
(33) ماذا جرى في الشرق الأوسط ـ النشاشيبي .
(34) مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة 1954 .
(35)الخليج العربي ـ جان جاك بيرسي .
(36) مذكرات أنطوني إيدن .
(37) سقوط إيدن ـ ونستن تشرشل .
(38) محكمة الشعب ـ المجلد الأول والثاني والثالث والرابع.
(39) صفحات عن الأمس القريب ـ عبد الرحمن البزاز.
(40) جبهة الاتحاد الوطني والمهمات الملقات على عاتقها ـ عزيز الشيخ .
(41) الحقيقية عن العالم العربي ـ أرسكين تشايلدرز.
(42) مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ـ رفعت الجادرجي
(43) صحف : لواء الاستقلال ـ صوت الأهالي ـ الزمان ـ الأخبار ـ البلاد ـ الحوادث الجبهة الشعبية ـ المجلة العسكرية العراقية ـ ا لشعب المصرية

إنتهى